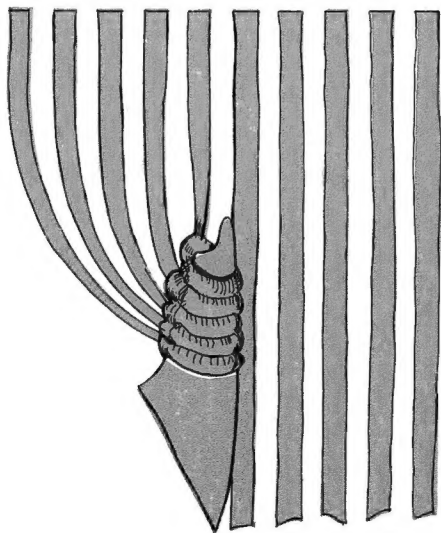


# الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية

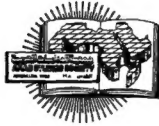


د. محمد شديد



الروايات المتعددة والقلمين  
بين الاستيعاب والتصنيف

ان الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة  
عن وجهة نظر جمعية الدراسات العربية.



## جمعية الدراسات العربية

علمية - فكرية

المصراة - عمارة المعارف

من . ب ٢٠٤٧٩

القدس

# الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية

الدكتور محمد شديد  
رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية  
- نابلس -

ترجمة: كوكب الرينق

جمعية الدراسات العربية



## كلمة الجمعية

تواصل جمعية الدراسات العربية مسيرتها العلمية الفكرية في خدمة جمهور قراء العربية بتقديم انتاج المفكرين والدارسين العرب والاجانب ، وهي تضع في ايدى المثقفين العرب كتاب الدكتور محمد شديد رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية في نابلس " الولايات المتحدة والفلسطينيون " .

والكتاب مؤلف من مقدمة وثمانية فصول ولكل فصل حواش ، وفيها يستعرض بتوسع العلاقات الفلسطينية الامريكية منذ القرن الثامن عشر وحتى اليوم ، وفي مقدمة الكتاب يوجز الدكتور شديد فصول كتابه .

وهذا الكتاب غني بالوثائق والمراجع التي تفيد الدارسين والباحثين في العلوم السياسية وفي القضية الفلسطينية بشكل خاص .

سبق أن صدر هذا الكتاب عن " المؤسسة العربية للدراسات والنشر " ، وأعدت جمعيتنا اصداره .

وتأمل الجمعية باصدارها هذا العمل أن تساعد على لقاء الاضواء على ناحية هامة من حياة بلادنا .

جمعية الدراسات العربية

القدس

كانون ثاني ١٩٨٣

## كلمة شكر

---

خلال كتابة وتنقيح هذا الكتاب كان هناك عدد من الاصدقاء الذين ساعدوا في اخراج هذا العمل وتقديمه للقارئ، أود أن اتقدم لهم بجزيل الشكر والامتنان. وبما أنه يتعذر عليّ ذكرهم جميعاً، وجدت لزاماً أن أقدم جزيل الشكر والامتنان الى السيدة كوكب الريس لما قامت به من جهود كبيرة في اعمال الترجمة ونقله الى العربية.

المؤلف



## المقدمة

---

كثيراً ما يقال أن ليس لدى الولايات المتحدة أية سياسة تجاه الفلسطينيين، وإن لديها سياسة عامة فقط حيال الشرق الأوسط. في الواقع، فإن الولايات المتحدة أعطت دائماً الفلسطينيين دوراً مركزياً في اعتباراتها الشرق أوسطية: فهي إما لاطفتهم، أو اساءت فهمهم، أو ناصرتهم، أو كَيفَتهم حسب مصالحها الخاصة.

قبل الحرب العالمية الثانية، كانت للولايات المتحدة في الدرجة الأولى مصالح ثقافية وإنسانية، واقتصادية في الشرق الأوسط. أما المصالح الاستراتيجية؛ فكانت نزعها الامبراطوريتان البريطانية والفرنسية، بينما ظلت هي بعيدة عن شؤون المنطقة.

ومنذ الحرب، تطورت المصالح الأميركية في المنطقة الى ان اصبحت تشكل اليوم رهاناً اقتصادياً واستراتيجياً كبيراً. كما اصبحت القضية الفلسطينية تشكل عنصراً مركزياً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، برغم ان العديد من واضعي السياسة الأميركية سعوا كثيراً الى تصويرها بأنها قضية ثانوية.

لقد مرت سياسة الولايات المتحدة حيال الشعب الفلسطيني بمراحل ثلاث: في

الأولى تعاملت مع الفلسطينيين على انهم لاجئون؛ وفي الثانية كشركاء في الارهاب الدولي؛ وفي الثالثة ككيان.

ويُعرف الفصل الأول بالشعب الفلسطيني، ثم يشير الى توزيعه الجغرافي والديموغرافي، ويصور تطور وعيه كشعب.

اما الفصل الثاني، فيركز على الخلفية التاريخية لسياسة الولايات المتحدة وتورطها في الشرق الأوسط قبل قيام دولة اسرائيل. لقد أجبرت العوامل الدولية، والمحلية حكومات كل من ولسون وروزفلت وترومان على القبول بقرار بلفور، فدعموا بالتالي الاستيطان اليهودي في فلسطين، برغم معارضة أهالي البلد العرب الفلسطينيين للهجرة الجماعية اليهودية. ولم يُؤخذ العرب في الاعتبار إلا بعد العام ١٩٤٨ فقط، عندما برز ما سمي « بالمشكلة الفلسطينية» بعدما طرد هؤلاء من أرضهم.

آنذاك بدت المشكلة الفلسطينية أمام الادارات الاميركية المختلفة بأنها ذات وجه انساني اضافة الى وجهها السياسي، كما تم بحث ذلك في الفصل الثالث. وأبدت حكومة الولايات المتحدة اهتمامها بالمشكلة الانسانية المتعلقة بالفلسطينيين الذين طردوا من أرضهم واصبحوا لا وطن لهم وعالة اقتصادية. إلا أنه كان لهذا الاهتمام الإنساني جانبه السياسي. فصانعو السياسة الاميركية تخوفوا من انعكاسات التدفق المفاجيء للفلسطينيين على الدول العربية المجاورة. وبسبب قلقها المتزايد على الاستقرار السياسي للأنظمة العربية الحاكمة، قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية للاجئين من اجل تخفيف العبء على الحكومات العربية، كما حاولت التخفيف من حدة عداوة وتدمير اللاجئين الفلسطينيين انفسهم المنتشرين في المخيمات في لبنان وسوريا والأردن.

وفي ١٩٥٣، ١٩٥٦ و ١٩٦١، قدمت الولايات المتحدة اقتراحات عديدة لمشاريع المياه من اجل حل مشكلة اللاجئين، عن طريق إعادة توطينهم ودعجهم في المنطقة. لكن العرب رفضوا هذه الاقتراحات لأنها فشلت، في معالجة النواحي السياسية للمشكلة.

الفصل الرابع يعالج الاعتراف الأميركي بالفلسطينيين ككيان، وهذا عنصر يجب ان يكون جزءاً من أي تسوية سلمية دائمة.

الفصل الخامس يحلل سياسة الولايات المتحدة إزاء العنف الشوري الفلسطيني. وقد أصبح تصاعد العنف يشكل قلقاً وإزعاجاً رئيسين للولايات المتحدة. ويشير هذا الفصل الى اهداف لجوء الفلسطينيين الى العنف، إضافة الى الجهود الاميركية لمقاومة هذا العنف.

ويناقش الفصل السادس الاعتراف الاميركي ، بالفلسطينيين كشعب ذي «حقوق مشروعة»، والحاجة الى وطن. وقد قامت الحكومة الاميركية خلال عام ١٩٧٦، بمحاولات للتقرب من منظمة التحرير الفلسطينية وفي العام ١٩٧٨ ، انتقلت الولايات المتحدة من عدم اهتمام كلي الى نصف اعتراف.

واخيراً يناقش الفصل السابع الضغوط الداخلية والخارجية المختلفة على سياسة الولايات المتحدة حيال الفلسطينيين.

ان نظرة الولايات المتحدة الى الفلسطينيين نابعة من سياستها إزاء اسرائيل. ويرير صانعو السياسة ذلك بأنه مراعاة للرأي العام الاميركي أو «الوبي الصهيوني» النافذ. إلا ان هذا التحليل يتجاهل مصالح الولايات المتحدة الامبريالية الهامة في منطقة الشرق الأوسط. وأحد العوامل التي تقف وراء جهود اميركا اليائسة لحل القضية الفلسطينية هو هذا الترابط بين مصالح الولايات المتحدة الامبريالية ومصالح اسرائيل الصهيونية، عسكرياً وسياسياً. لقد دخل الراسمال الاميركي إسرائيل منذ زمن، لكن المقصود هو أنه إذا استطاعت الولايات المتحدة وإسرائيل اقتلاع تسوية نهائية وفق مخطط عملية كمب ديفيد، فإن اقتصاد المنطقة بكاملها سيكون تحت تصرفها للاستغلال، إذ ان سيطرة اسرائيل الاقتصادية والسياسية والعسكرية على المنطقة ستوفر لشريكها الرئيسية ، الولايات المتحدة، مصادر مواد أولية، ومنافذ لتسويق بضاعتها. إضافة الى ذلك، فإن الولايات المتحدة ستعتمد على تقدم اسرائيل العسكري في الشرق الاوسط لحماية نفسها، والمصالح الاميركية في المنطقة. وحتى الأزمتين الايرانية والأفغانية، كانت الولايات المتحدة معتمدة الى حد كبير على قدرة اسرائيل وإيران العسكرية لضمان المنطقة. ورغم اعلان الرئيس كارتر «لبدأ كارترو» الذي يتراجع فيه عن الإعتماد كلياً على القوى الاقليمية الوكيلة من اجل حماية المصالح الاميركية، فإن الترتيبات الاميركية العسكرية الجديدة في الشرق الاوسط - بما في ذلك قوة الانتشار السريعة - لا تزال تلقي على اسرائيل دور الشرطي الاقليمي، ولو كان ذلك بطريقة اقل طفيلية.

يجلج هذا الكتاب سلسلة فشل اميركا الطويلة في حل القضية الفلسطينية. لقد كان ذلك فشلاً ليس في السياسة فحسب، ولكن في الفهم ايضاً. تنبأ مرة جون فوستر دالاس بأن هؤلاء الفلسطينيين الذين ولدوا في الخارج سرعان ما سينسجون فلسطين اذا لم تحل قضيتهم. في الواقع، ان الجيل الذي ولد في المنفى هو الذي يشكل اليوم نواة الثورة الفلسطينية، وهو الذي على استعداد لأن يضحي بكل شيء ويقاتل من اجل العودة الى الأرض الفلسطينية. وقد ذكر رئيس بلدية حلحول محمد ملحم بعدما طرده السلطات العسكرية الاسرائيلية هو واثنين من زعماء الضفة الغربية المحتلة في أيار ١٩٨٠: «ان اولادي ثوار افضل مني وهم سيقاتلون أشد مما أنا قادر عليه». وليس هناك اشارة على الاطلاق بأن الشعب الفلسطيني أو كفاحه سيتهيان، إلا اذا قامت اسرائيل بعمليات ابادية منظمة للفلسطينيين وأنصارهم، كما بدأت فعلاً في جنوب لبنان. وهذه السياسة من شأنها فقط ان تهدئ الوضع مؤقتاً في الضفة الغربية وحتى داخل الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨. فالتعتن الاسرائيلي المستمر، والذي تعارضه الولايات المتحدة من دون أية نتيجة، سيظل الوضع الراهن فقط، وهذا ما شكل دائماً تهديداً للسلامين الاقليمي والعالمي.

ان التيار الثوري في العالم العربي قد خف من دون شك خلال السبعينات. ويعود ذلك في أغلب الاحيان الى التناقضات الدولية وضرورات الانظمة العربية اكثر مما يعود الى السياسات الاميركية والاسرائيلية. فمن غير الممكن ان تنجح إسرائيل والولايات المتحدة على المدى البعيد في مواصلة سياساتها المناوئة للحركات التحررية في العالم العربي.

ان الولايات المتحدة وحلفاءها سيكونون اكبر الخاسرين في الشرق الأوسط في حال انفجار المنطقة. فالسيطرة الاميركية على الشرق الأوسط، والتي تسببت في مأساة مدمرة هي المسؤولة عن الوضع المتفجر الذي يهدد بحرق المنطقة بكاملها. ان لب الموضوع، واستناداً الى طبيعة النظام الأميركي، سواء كان في البيت الأبيض رونالد ريغان أو جيمي كارتر أو أي رئيس آخر، فإن أسس السياسة الاميركية ازاء الشعب الفلسطيني لن تتغير، والفرق بين كارتر وريغان سيكون في الأسلوب والتكتيك فقط وإن أي تغير أو تعديل في السياسة الاميركية يكون ناجماً عن الظروف الموضوعية التي تتقدم او يحد المصالح الاميركية في المنطقة. فأميركا لن تغير سياستها تلقائياً ازاء الشعب الفلسطيني وإن أي تغير ايجابي لن ينجم إلا عن استعمال العرب لما لديهم من قوة سياسية واقتصادية وعسكرية.

## الفصل الأول

### الشعب الفلسطيني

---

معظم الكتاب حول الشرق الأوسط اهتموا بالقضايا عوضاً عن الاهتمام بالشعب الفلسطيني<sup>(١)</sup>. عدد ضئيل منهم أدخل في إطاره التحليلي الفلسطينيين كشعب ودوره في أي تسوية سلمية مقبلة في الشرق الأوسط. وكأنهم على خطى صانعي السياسة أنفسهم، فإن هؤلاء الكتاب غالباً ما لم يأخذوا في الاعتبار وجود الشعب الفلسطيني بحد ذاته، وفشلوا في فهم طموحاته التاريخية والثقافية والسياسية الفريدة.

لكن الاحداث وضعت الفلسطينيين في المقدمة. فالخربان العربيتان - الاسرائيليتان في ١٩٦٧ و ١٩٧٣، والمواجهة الفلسطينية - الاسرائيلية العسكرية في جنوب لبنان في آذار ١٩٧٨، واستعمال الفلسطينيين العنف لتحقيق اهدافهم السياسية، كل ذلك يجلب الآن تدريباً اهتمام واعتراف الأسرة الدولية الرسمي بالفلسطينيين<sup>(٢)</sup>. لقد اضطرت دول عديدة الى تعديل سياساتها في الشرق الأوسط من اجل ان تأخذ في الحسبان هذه الحلقة المفقودة.

ويرسم هذا الكتاب بالتحديد التعديل الذي حصل في سياسة الولايات المتحدة منذ بداية هذا القرن وحتى الآن.

وفي حين جاء الاعتراف بالفلسطينيين متأخراً وَغَضَباً، إلا ان الفلسطينيين انفسهم موجودون كشعب منذ اكثر من ألفي سنة. ويعود أهل فلسطين الاصليين الى بداية التاريخ في الشرق الاوسط. فمع الغزو العربي منذ ١٣ قرناً، اصبح شعب فلسطين مثله مثل باقي شعوب المنطقة معرباً، وصار مذ ذاك يَعْرِف نفسه بأنه عربي. ومن الناحية السياسية، «فقد خرجت منطقة فلسطين من التاريخ في الواقع» بعد الغزو العربي<sup>(٣)</sup>. وخلال العهد العثماني (١٥١٧ - ١٩١٨)، ظلت فلسطين ذات سمة عربية، اضافة الى كونها جزءاً لا يتجزأ اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، من الهلال الخصيب الذي كان يشمل ما يسمى اليوم بسوريا، لبنان، والعراق. في ذلك الوقت، كان الهلال الخصيب ككل يشمل مقاطعات عديدة من الامبراطورية العثمانية. وكان غرب نهر الأردن والنصف الشمالي من فلسطين جزءاً من ولاية بيروت. اما النصف الجنوبي فكان يعرف بسنجق القدس وتحكمه اسطنبول مباشرة. وكانت المنطقة الواقعة شرق الأردن جزءاً من ولاية دمشق. وفي الواقع، فلإن فلسطين كانت غالباً ما تعرّف بأنها جنوب سوريا<sup>(٤)</sup>.

وانضم الفلسطينيون الى المقاومة الوطنية العربية ضد الاستعمار التركي العثماني، وشاركوا في المؤتمر العربي الاول الذي عقد في باريس في حزيران ١٩١٣. وقد طالب المؤتمر بوقف الرقابة التركية على الصحف العربية، وباستعمال اللغة العربية كلفة رسمية في كل المقاطعات العربية التي يحكمها الأتراك، وبحكم ذاتي، عربي أوسع. ودعم الفلسطينيون هذه المطالب، لكنهم انتقدوا المؤتمر العربي لإغفاله ذكر الخطر الخاص الذي تشكله الصهيونية على العرب الفلسطينيين. وهم شعروا بالتهديد خصوصاً بسبب شراء الصهاينة الأراضي من عائلات عربية ثرية عديدة. فقبل عقد المؤتمر العربي في باريس ببضعة اشهر فقط، دفعت صفقة كبيرة نسبياً أممها الصهاينة لشراء أرض بصحيفة «فلسطين» التي تصدر في يافا لأن تكتب: «إذا استمرت حال هذه الأعمال، فإن الصهاينة سيتمكنون من السيطرة على بلدنا، قرية بعد قرية، ومدينة اثر مدينة. غداً سوف يتم بيع كل القدس، ومن ثم فلسطين بأكملها»<sup>(٥)</sup>.

وقد رد الفلسطينيون على الأوروبيين الصهاينة الذين قدموا الى فلسطين مع خطط لتغييرها الى دولة يهودية بتشكيل جمعيات معادية للصهيونية في المدن الفلسطينية كالقدس ونابلس. كما حاولوا جمع المال لشراء الأراضي التي قد تباع الى المستعمرين الصهاينة. وجدير بالذكر ان الفلسطينيين ضجوا كثيراً في طبريا عام

١٩١٤ عندما حاول الصهاينة شراء مستقعات الحولة الغنية بامتيازاتها المعدنية من الاتراك<sup>(٦)</sup>.

وتركزت الطموحات الفلسطينية العربية على الامر فيصل عندما الف حكومة في دمشق في تشرين الاول ١٩١٨، والتحق بها وبجيئه العديد من الفلسطينيين. واجتمعت الاندية السياسية المحلية التي برزت اثر الاحتلال البريطاني جميعها في مؤتمر يمثل كل فلسطين في شباط ١٩١٩. وقد دعم المؤتمر ادخال فلسطين ضمن سوريا مستقلة، وانتخب مندوبين للمؤتمر العربي الاول الذي عقد في دمشق في ربيع ١٩١٩. لكن سقوط فيصل في تموز ١٩٢٠ تسبب في تحول جديد وسريع في الطموحات والاهتمامات السياسية الفلسطينية فبرزت وطنية فلسطينية كانت مهمة أولاً بالمشاكل التي نتجت عن التطلعات الصهيونية، أي المشاكل التي لم تكن تواجهها الدول العربية الأخرى<sup>(٧)</sup>. لقد بدا هذا الوعي السياسي الفلسطيني حاداً وجلياً منذ شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ في مطالب المؤتمر العربي الثالث في حيفا. وقد قام بتقديم المطالب في صيف ١٩٢١ بشكل رسالة الى وزير المستعمرات ونستون تشرشل أول وفد مسيحي - مسلم مشترك الى لندن. ويمكن تلخيص هذه المطالب بالتالي: رفض قرار بلفور، تشكيل حكومة وطنية مسؤولة تجاه مجلس نوابي ينتخبه اهالي البلد اليهود والمسيحيون والمسلمون، تطبيق القانون العثماني عوضاً عن القانون البريطاني في المنطقة، عدم فصل فلسطين عن جيرانها<sup>(٨)</sup>.

وبرغم قلقها البالغ من الصهيونية، فإن الوطنية الفلسطينية نمت كجزء من حركة القومية العربية. ويقسم المؤرخون عادة القومية العربية الى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تصل الى العام ١٩٤٨ - عام «النكبة» العربية الكبرى التي وقعت مع قيام دولة يهودية على الأرض العربية<sup>(٩)</sup>. - الثانية دامت من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧، عام الهزيمة العربية الثانية. والمرحلة الثالثة من عام ١٩٦٧ حتى الآن<sup>(١٠)</sup>.

لقد كانت الوطنية الفلسطينية موجودة خلال كل هذه المراحل الثلاث، برغم ان موقف الفلسطينيين اختلف كثيراً في كل منها. فخلال المرحلة الأولى، قبل ١٩٤٨، كانت الوطنية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من القومية العربية - السورية. وقد كافح الفلسطينيون، امثال علي الشاشيبي من القدس، وسليم عبد الهادي من جنين، وحافظ السعيد من يافا، جنباً الى جنب مع الوطنيين السوريين ضد الاضطهاد العثماني<sup>(١١)</sup>. لكن الانتداب البريطاني تسبب في فصل فلسطين سياسياً

عن سوريا. بإجبار الفلسطينيين العرب على تشكيل مؤسساتهم الوطنية. برغم ذلك، فإن الوطنية الفلسطينية ظلت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقومية العربية في كفاحها ضد الحكم الاستعماري والاستيطان الصهيوني في آن. وفي المرحلة الثانية، تميز الوعي الوطني الفلسطيني بتصميم اهالي البلد الاصليين على تحرير هذا الجزء من فلسطين والذي حولته «النكبة الكبرى» في عام ١٩٤٨، الى دولة اسرائيل. كما نسبت النكبة في تشيت أغلبية الشعب العربي الفلسطيني، مبتدئة بذلك عهد التشتت. فأكثر من نصف الشعب الفلسطيني، الذي كان يبلغ عدده آنذاك أكثر من مليون و ٣٠٠ ألف نسمة، صار لاجئاً. اما النصف الآخر، فوجد نفسه فجأة يعيش في ظل حكم اسرائيل، أو مصري، أو اردني<sup>(١٢)</sup>. وصار الفلسطينيون متكلين على الآخرين من اجل البقاء، بعدما تضعضت معنوياتهم كلياً، وتقوّض احترامهم الذاتي، وتمزقت معيشتهم الفردية والوطنية بقساوة<sup>(١٣)</sup>.

وانتقل هذا الانتكال الى السياسة، حيث لم يعد يرى الزعماء الوطنيون الباقون القلائل أي خيار آخر سوى الاتحاد مع القوميين العرب الآخرين. فإدراكهم وإيمانهم القوي بأن الوحدة العربية، وحدها هي التي ستكون قادرة على مواجهة تحدي اسرائيل المتفوقة تقنياً، سهّلا تعريب كفاحهم الفلسطيني، وأزاحا الزعماء الفلسطينيين القلائل عن دورهم كمعارضين أساسيين للصهيونية<sup>(١٤)</sup>. وهكذا ظلت الوطنية الفلسطينية المتحالفة مع القومية العربية الصفة الرئيسية للمرحلة الثانية من الوطنية الفلسطينية. وفي منتصف الستينات، برز جيل جديد من الفلسطينيين، كما ظهرت قيادة فلسطينية جديدة. وقد ساعدت النكبة الكبرى الثانية في حزيران ١٩٦٧ على التمجيل بذلك فحسب، دافعة هذا الجيل الجديد من الفلسطينيين الى الابتعاد عن القومية العربية في اتجاه عقيدة وطنية فلسطينية أكثر وضوحاً. وفي أيار ١٩٦٤ إلتصن أول اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني للشعب الفلسطيني على تحرير وطنه، وانشأ منظمة التحرير الفلسطينية كمثلة للشعب الفلسطيني. وأوكل الى منظمة التحرير الفلسطينية علناً، واجب المطالبة بالحقوق الفلسطينية وطنياً، وإقليمياً ودولياً، وتجنيد الشعب الفلسطيني لمهمة التحرير الوطني<sup>(١٥)</sup>.

وهكذا اصيحت المرحلة الثالثة للوطنية الفلسطينية الحقبة المتميزة بعمل فلسطيني سياسي وعسكري مستقل، مرسوم من اجل تحقيق الهدف النهائي وهو تحرير فلسطين<sup>(١٦)</sup>.



ان انتصار اسرائيل على قوات مصر وسوريا والاردن في حزيران ١٩٦٧ وصع  
حقائق جديدة امام عرب فلسطين. فاكثرت من ٤٠٠ ألف أُخرجوا ايضاً من بيوتهم،  
نصفهم تقريباً اخرج للمرة الثانية خلال عشرين سنة. وقد نزح معظم اللاجئين  
الجلد واللاجئين للمرة الثانية الى الضفة الشرقية للاردن، حيث بدأ عشرات الآلاف  
حياة جديدة في مخيمات أُقيمت بسرعة<sup>(١٧)</sup>. وإضافة الى جيل اللاجئين الفلسطينيين  
الجديد الذي يعيش خارج حدود فلسطين، هناك نحو مليون و ٢٠٠ ألف عربي  
فلسطيني يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة.  
ويعيش الفلسطينيون اليوم في تشتت طالما قورن بتشتت اليهود قبل قيام دولة  
إسرائيل<sup>(١٨)</sup>. لكن برغم تشتتهم، فإن الفلسطينيين لم يحافظوا فقط على وميهم  
الوطني، بل طوّروه أكثر بإنشائهم مؤسسات نُظمت لخدمة المجتمع الفلسطيني  
داخل وخارج فلسطين، والعمل على تحقيق الاهداف الوطنية الفلسطينية. وعليه،  
فإن الفلسطينيين لا يملكون اليوم مستوى عالياً من الوعي الوطني فحسب، بل ايضاً  
المؤسسات الوطنية والسياسة اللازمة لتجسيده<sup>(١٩)</sup>. (انظر الرسم ١).

ويعتبر العام ١٩٦٨، العام الذي تلا الانتصار الاسرائيلي الثاني على القوات  
العربية، نقطة تحول أساسية في تاريخ الوطنية الفلسطينية، بعدما تحررت كلياً من  
الوصاية العربية السابقة<sup>(٢٠)</sup>. فالميثاق الوطني الفلسطيني لعام ١٩٦٨، وضع من قبل  
أشخاص أصبحوا واعين في كفاحهم من اجل تحرير فلسطين<sup>(٢١)</sup>. وتعرّف الفقرة ٥  
من الميثاق، الشعب الفلسطيني بأنه: «هؤلاء العرب الوطنيون الذين حتى العام ١٩٤٧  
كانوا يسكنون في فلسطين بغض النظر عما اذا اخرجوا منها أو ظلوا فيها. وأياً  
ولد بعد هذا التاريخ من أب فلسطيني - سواء داخل أو خارج فلسطين - هو ايضاً  
فلسطيني»<sup>(٢٢)</sup>.

إضافة الى ذلك، ينص الميثاق على «ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيدة  
لتحرير فلسطين» وان «العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية  
الفلسطينية» إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تشكل فقط منظمة جامعة  
للمجموعات الفدائية المختلفة، كما يُصوّر غالباً في الغرب. الاله من ذلك، انها  
تحتوي على نظام اداري شبيه بنظام اي حكومة<sup>(٢٣)</sup> فالمؤسسات الاقتصادية،  
والتربوية والثقافية، تعمل في سبيل تغذية وإنعاش الوعي الوطني للفلسطينيين الذين  
يعيشون خارج فلسطين. (انظر الرسم).

وبرغم انه صار واضحاً الآن من هم الفلسطينيون واين هم، فإن الولايات المتحدة لم تبذل في الفترة قبل ١٩٤٨ أي محاولة للتحقق من هوية الفلسطينيين كفريق متميز، وبالتالي لم تضع اي سياسة تجاههم. وعوضاً عن ذلك، تركزت اهتمامات الولايات المتحدة على فلسطين كأرض، وعلى التطلعات الصهيونية، في المنطقة، وعلى الحكومات العربية.

## حواشي الفصل الأول

(١) من بين الدراسات الأولية التي ركزت على سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية دراسة Frank E. Manuel. *The Realities of American - Palestine Relation* (Washington, D. C. Public Affairs Press, 1949) ويعتبر هذا الكتاب مصدراً معياداً جداً حول سياسة الولايات المتحدة لإراء الصهيونية والاستيطان اليهودي في فلسطين. مد ذلك أعدت دراسات مماثلة عديدة، مثل Joseph B. Schechtman, *The United States and The Jewish State Movement* (New York: Herzl Press, 1966); William B. Quaudt, *United States Policy in the Middle East: Constraints and choices* (Santa Monica: the Rand Corporation 1970); William. R. Polk . *The United States and The Arab World* Cambridge. Mass. Harvard University Press, 1975); W. A. Beling, ed. *The Middle East Quest for on American Policy* (Albany. State University of New York Press, 1973); John A. De Novo . *American Interests and Policies in the Middle East, 1900 - 1939* (Minneapolis Minn University of Minnesatce Press, 1963); and Bernard Rich, *New Directions , in U.S.Middle East Policy* ( Mclean: Strategic Studies Dept, 1971); and *Quest For Peace: United States Israel Relations and The Arab - Israeli Conflict* (New Brunswick, N.J.: Pransaction Books, 1977).

(٢) في عدد من المؤتمرات العامة، مثل مؤتمر القمة الإسلامية في عام ١٩٧٤ في باكستان، ومؤتمر عدم الانحياز في عام ١٩٧٣ في الجزائر، تم اتخاذ قرارات تؤكد من جديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وقد عمت اعلية دول العالم الثالث عن دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر دول عدم الانحياز في البيرو عام ١٩٧٥، وفي بلغراد عام ١٩٧٨ لكن الأهم من كل ذلك هو القرارات العديدة التي صدرت عن الأمم المتحدة خلال ١٩٧٤ و ١٩٧٥ والتي تدعو الى الحق في تقرير المصير وحق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم الذي اقلعوا منه. واعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ايضاً في قرارها رقم ٣٣٣٧ (XXIX) بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ودعتها الى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن. أنظر.

U. N. Documents nos A/ RES/3236 (XXIX) of Nov. 25, 1974.; and A/RES/3237 (XXIX) of Nov 25, 1974.; and A/RES/3376 of Nov 10, 1975 and A/RES/3375 of Nov. 10, 1975.

Cmd. 5479 Palestine Royal Commision Report - 1937, p. 6. (٣)

Don Peretz, « The Historical Background of Arab Nationalism in Palestine» in Richard (٤) Y. Ward. Don Peretz and Evan M Wilson, eds. *The Palestines State: A rational Approach* (London: National University Publications, 1977 ) p. 4..

*Falastin*, III, (Jan 25, 1913) P. 4. quoted in Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism* (٥) *before World War I*, (University of California Press, Berkeley, Los Angeles: University of California Press, 1973), Berkeley, Los Angeles, Lond 1976) pp 138 - 140)

William Quandt, Fouad Jabber and Ann Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism*, (٦) (Berkeley, Los Angeles: University of California Press, 1973) pp. 15 - 16.

(٧) مثلاً، برز عدد كبير من التنظيمات السياسية الفلسطينية، كالحزب الوطني، مؤتمر الشباب، الحزب العربي الفلسطيني، وحزب الدفاع الوطني

Quandt, *op. cit.* pp. 15 - 198. (٨)

Constantine K. Zurayk, *The Meaning of the Disaster* (Beirut: Khayats, 1956) pp. 2.34 - (٩) 35.

Peretz, « The Historical Background of Arab Nationalism in Palestine» *op. cit.* pp. 3 - 4 (١٠)

George Antonius, *The Arab Awakening* (New York Capricorn Books, 1976); also Yehoshua Porath, *The Emergence of The Palestinian - Arab National Movement. 1918 - 1929* ( London: Frank Cass, 1974) (١١) من اجل مناقشات مفصلة للمعارضة السورية - الفلسطينية للحكم البريطاني، انظر

Janet Abu Lughod, «The Demographic Transformation of Palestine», in P. Abu Lughod, ed. *The Transformation of Palestine* (Evanston: North Western University Press, 1971) (١٢) توجد إحصاءات ديموغرافية عن السكان العرب في فلسطين في ١٩٤٨، أي قبل قيام إسرائيل، في كتاب

Peretz, « The Historical Background of Arab Nationalism in Palestine» *op. cit.* p. 23. (١٣) *Ibid.*, P. 24. (١٤)

Palestine National Covenant. Also Rashid Hawid « What is the PLD» *Journal of Palestine Studies*, vol IV, NO. 4 ( Summer 1975) (١٥) انظر

Peretz, « The Historical Background of Arab Nationalism in Palestine» *op. cit.*, pp. 43, (١٦) 44.

(١٨) انظر الخريطة والاحصاءات صفحة ٦ أخذت الاحصاءات الديموغرافية المتلفة بالتوزيع العددي للفلسطينيين من *The New York Times*, February 19, 1978, p. 16 and Report of the Commissioner General of UNRWA to the U.n. General Assemblies, June 30, 1977, p. 66.

(١٩) لقد طُوّر الفلسطينيون مؤسسات تربوية واجتماعية في وطنهم كما في المنفى، تضم اتحادات نسائية وصحالية، تنظيمات مهنية، مدارس وجامعات كجامعة بيرزيت وجامعة النجاح، ومؤسسات ثقافية كدار الطفل في رام الله ومؤسسة عائلات شحادة.

(٢٠) في كانون الثاني ١٩٦٤، أوصى مؤتمر قمة عربي في القاهرة بأن يشأ كيان فلسطيني. وبناء على هذه التوصية، دعا احد الشقريين الى عقد مؤتمر فلسطيني في القدس في ٢٨ أيار ١٩٦٤، تشكلت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الشقريي إلا أن هذه المنظمة الجديدة كانت متأثرة بالحكومات العربية، وكان على استراتيجيتها لتحرير فلسطين أن تتبع الاستراتيجية الحربية التقليدية للحكومات العربية. لكن بعد حرب حزيران ١٩٦٧، خلفت ياسر عرفات الشقريي، بعد ان جاء مثلاً لصوت الوطنية الفلسطينية المسقط التي تعبر عنها المنظمات الفدائية. وبالنسبة الى السنوات الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية، انظر: William B. Quandt, *The Politics of Palestinian Nationalism*, and Hisham Sharabi, *Palestinian Guerrillas: Their Credibility and Effectiveness* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1976)

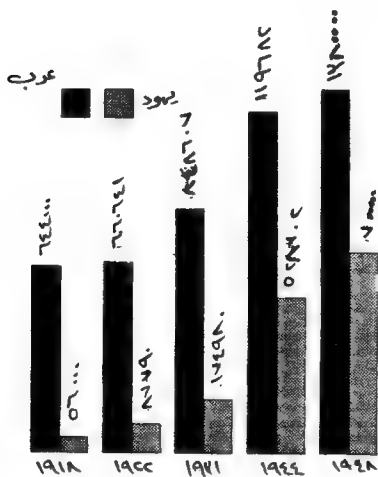
Zuhair Diab . ed, **International Documents on Palestine, 1948**, (Beirut: Institute for Palestine Studies. 1971) , pp. 393 - 395

**Ibid** (٢٢)

Frank H. Epp, **The Palestinians** (Scottsdale, Pa: Herald Press. 1976). p. 129; also Judy Bertelson, ed. **Nonstate Nation in International Politics: Comparative Systems Analysis** (New York: Praeger Publications. 1977) Chapter II.



# شكل ١- السكان العرب واليهود في فلسطين



القدس الدولية ١٠ كم

القطاع العربي  
١٠٠ كم

القطاع اليهودي  
١٠٠ كم

مركز هيئة الأمم  
لتقييم فلسطين

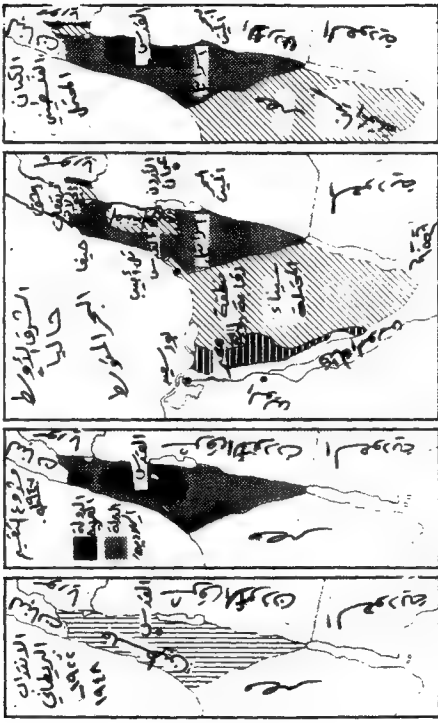
الأرض المخصصة  
للإسود ١٠ كم



الأرض المخصصة  
للإسود ١٠ كم

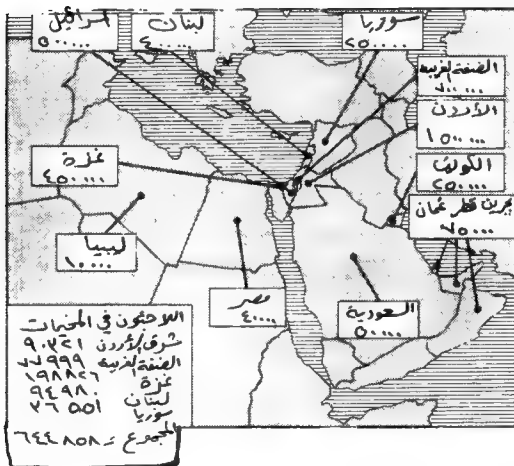
فلسطين ١٩٤٨

# شكل ١ - الوطنية الفلسطينية





## شكل ٢-١ التوزيع الديمغرافي للسكان الفلسطينيين.





## الفصل الثاني

### الولايات المتحدة وفلسطين، ١٧٠٠ - ١٩٤٨

---

ابدى الاميريون اهتماماً ناشطاً بفلسطين منذ القرن الثامن عشر. فلسطين كانت الأرض المقدسة. واليهود خصوصاً، بسبب الكثير من عاداتهم الدينية، والثقافية المتمركزة في القدس، كانوا تواقين «للمعودة» الى ارض فلسطين، روحياً ان لم يكن جسدياً: وقد اقامت بعض الطوائف الاميركية المسيحية فعلاً مستوطنات في نهاية القرن التاسع عشر. كما ان رجال الاعمال الاميركيين ايضاً عرفوا الامة الاستراتيجية والاقتصادية لفلسطين، اضافة الى اهمية المنطقة العربية كلها.

على أي حال، فإن الاميركيين الصهاينة هم الذين تصدوا، على اساس منظم، وبصورة رئيسية، للادارات المتتالية وللكونغرس ولزملاتهم من رجال الاعمال والزعماء الدينيين، من اجل التأثير على السياسة الاميركية حيال فلسطين، حتى بدت المصلحة الصهيونية في إقامة دولة يهودية في فلسطين، بالكاد متميزة عن مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والاقتصادية الواسعة في الشرق الاوسط سنة ١٩٤٨. ويصوّر هذا الفصل نمو التحالف المستحيل بين حركة دينية - سياسية متخصصة، وبين السياسة العامة للولايات المتحدة، منذ عام ١٩١٤ عندما التجأت الجالية اليهودية الفلسطينية الى الرئيس ويلسون لمنحها حماية قنصلية اميركية، وحتى عام ١٩٤٨ الذي كان حاسماً<sup>(١)</sup>.

ان نشاطات الصهاينة وقرارات اميركا، وتدخلها في الفترة التي سبقت عام ١٩٤٨، هي التي وضعت الأسس لسياسة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل والفلسطينيين الباقية حتى اليوم.

وتجدر الاشارة الى ان هذه الجالية علاقات قديمة مع اميركا.

### المصالح اليهودية - الاميركية

تعود العلاقات بين الجالية اليهودية الاميركية ويهود فلسطين الى القرن الثامن عشر. وكانت المساعدات الخيرية تشكل رابطاً مهماً. فرسل البرّ الذين كانوا يوفدون من قبل يهود فلسطين الى الجاليات اليهودية في الخارج، كانوا يجمعون المال لدعم الجالية المعوزة في الأرض المقدسة<sup>(٢)</sup>. وقد ازدادت الطلبات على المساعدات تدريجياً، مع ازدهار اوضاع اليهود الاميركيين<sup>(٣)</sup>.

وبالنسبة لليهود في الولايات المتحدة، فإن فكرة العودة الفعلية الى فلسطين لم تكن تجذبهم كثيراً<sup>(٤)</sup>. اذ كما هو الحال اليوم، فإن تقديم المساعدة الى المتدينين شيء، لكن الهجرة الى الأرض المقدسة شيء آخر تماماً. وقد انعكس ظهور اليهودية الإصلاحية - وهي نمو لحركة تحررية في الأوساط اليهودية الاوروبية الغربية - على هذا الموقف. فاليهود الاصلاحيون كانوا ينظرون بريبة الى الممارسات التقليدية، ويرفضون ثمة اعتبارات، كالفرائض الغذائية مثلاً، والتي كانت تزيد من تباعد اليهود عن الأغلبية غير اليهودية التي كانوا يعيشون في وسطها. اضافة الى ذلك، فإن اليهود الاصلاحيين كانوا ينظرون الى اقامتهم، في دول خارج فلسطين وكأنها إقامة دائمة، ويشعرون بحرية في المساهمة كلياً في الشؤون العامة، بينما هم يحافظون على ولائهم لدين اليهودية. ونتيجة ذلك، فهم لم يوافقوا على فكرة العودة الى فلسطين، معتبرين ان تشتت اليهود كان مفيداً، لأنه يعطيهم الفرصة لكي يظفروا بشهادة العالم كله على وحدانية الله وعظمته<sup>(٥)</sup>.

لقد لاءمت العقيدة اليهودية الاصلاحية جيداً ميول المجتمع الاميركي، ونتيجة ذلك، نما شعور وطني اميركي متميز عن شعور الفرد الذي هاجر الى الولايات المتحدة. وقد عبرت سياسة بتسبورغ لليهودية الاصلاحية التي تم تبنيها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٥٥ عن هذه الصيغة المتطورة: «لن نعد نعتبر انفسنا امّة، لكن جالية دينية. لهذا لا نتوقع لا العودة الى فلسطين ولا السجود كقربان لابناء هارون، ولا استرجاع أي من الحقوق المتعلقة بالدولة اليهودية»<sup>(٦)</sup>.

لم يكن لدى المعتقدين من اليهود الاميركيين الرغبة في الهجرة الى فلسطين، اكثر مما كان لدى الاصلاحيين. لكن هناك فرقاً مهماً في المواقف تجاه الارض المقدسة. فبينما كان اليهود الاصلاحيون ونسلهم يميلون للهجرة من اوروا الغربية الى الولايات المتحدة، انضم الى صفوف المتدينين بعد سنة ١٨٨١ اليهود الذين هربوا من روسيا القيصرية، بعد ازدياد الفتن فيها. وكان هؤلاء المهاجرون مبالين اكثر للنظر الى فلسطين كملجأ محتمل. فهم وان لم يكونوا انفسهم راغبين في الهجرة، كانوا يرون انه يجب ان تسنح الفرصة لليهود الآخرين. لقد شكل هؤلاء المتدينون صميم الدعم للحركة الصهيونية في الولايات المتحدة. فبالنسبة اليهم، كانت الصهيونية بهدفها الداعي لعودة اليهود النهائية الى فلسطين، تشكل جزءاً من تراثهم الديني. وقد بقيت كذلك لمدة قرون عديدة، يغذيها دائماً الاضطهاد المسيحي لليهود. وفي سنة ١٨٩٧، وضعت المنظمة الصهيونية العالمية التي شكلت برئاسة تيودور هرتزل، برنامج عملها للمستقبل. وصار الهدف المعلن للصهيونية آنذاك إيجاد «... وطن في فلسطين للشعب اليهودي يضمنه القانون العام»<sup>(٧)</sup>. وغت القاعدة البشرية والفكرية للصهيونية في اوروا، وهناك ترسخت بمئات وثبات.

في الولايات المتحدة، كان غم الصهيونية بطيئاً. وفي سنة ١٨٩٨، أوجد تجمع نحو مئة جمعية صهيونية مستقلة اتحاد الصهيانية الاميركيين الذي وصل عدد اعضائه المعلنين بعد سنتين الى ٨ آلاف شخص تقريباً. وشمل الاتحاد صهيانية من كل المعتقدات الدينية والاقتصادية، إلا أن ثمة اجنحة ايديولوجية بدأت تثبت نفسها تدريجياً. وتشكل في الولايات المتحدة سنة ١٩٠٥ تجمع العمال الصهيانية الذي كان يدعو الى حكومة اشتراكية في فلسطين، في حين اسس هؤلاء الذين كانوا يحثون على اقامة دولة في ظل مبادئ دينية، منظمة ميزراشي الاميركية سنة ١٩١٢. اما الصهيانية الباقون، فصاروا يعرفون باسم الصهيانية العامين، لأنهم لم يلتزموا بأي نظريات دينية أو اقتصادية خاصة. وقد شكلوا مع المنظمة النسائية الصهيونية، أهداسا، التي تأسست سنة ١٩١٢، القوة الرئيسية في الصهيونية الاميركية، مذاك وحتى اليوم.

### المصالح غير اليهودية

تعود المصالح الاميركية غير اليهودية في فلسطين الى القرن التاسع عشر. فسنة ١٩٢١ وصلت البعثات الأولى. وقد لعبت الكلية البروتستانتية السورية في

بيروت، عرفت بعدها باسم الجامعة الأميركية في بيروت، دوراً مهماً في احياء القومية العربية. ونتيجة ذلك، فإن عمدها وداعميها لم يتعاطفوا ابداً مع المخطط الصهيوني حيال فلسطين. اضافة الى ذلك، فإن عدداً من المستوطنات المسيحية الاميركية اقيم في فلسطين في النصف الاخير من القرن الماضي، ورغم ان عدد سكانها كان ضئيلاً. وشملت المصالح غير الدينية اعمال علماء الآثار، كالبروفسور ادوارد روبنسون، الذي مسح ارض فلسطين خلال ١٨٣٨ و ١٨٥٢. في هذه الاثناء، كانت تجارة الولايات المتحدة مع فلسطين ولبنان في سوريا غير مهمة. وكانت معظم البضائع الاميركية تصل الى المنطقة عبر المصدّرين الاوروبيين. وقد بدأت التجارة المباشرة سنة ١٩١١، عندما اقامت غرفة التجارة الاميركية فروعاً لها في المقاطعات العربية في الامبراطورية العثمانية<sup>(٩)</sup> وخلال هذه الفترة، ساند المسؤولون الدبلوماسيون والقنصليون الاميريكيون بقوة حقوق المواطنين الاميريكيين في الابقاء على المدارس الارشالية، وحقوق اليهود الاميريكيين في الاستيطان أو شراء الأراضي في فلسطين - وهي حقوق لم تضمن نهائياً إلا بعد انهيار الاتراك في الحرب العالمية الأولى وانتقال فلسطين الى الحكم البريطاني<sup>(١٠)</sup>.

### التعاون الاميركي - البريطاني خلال الحرب

انشأت الحكومة البريطانية في نيسان (ابريل) ١٩٤١ مركز الشرق الاوسط للتموين، وكان مركزه الرئيسي في القاهرة، لتأمين الطلبات المدنية الرئيسية في الشرق الاوسط خلال الحرب<sup>(١١)</sup>. وكانت وزارة النقل الحربي البريطانية، المسؤولة عن مركز التموين، تسيطر على كل الملاحة في البحر الأحمر والخليج العربي. وأقام المسؤولون البريطانيون نظاماً صارماً لتنظيم الواردات، وشجعوا الانتاج المحلي، وحسنوا التوزيع، وقدموا الاستشارة،

سنة ١٩٤٢، بدأت الولايات المتحدة المشاركة في عمليات مركز التموين<sup>(١٢)</sup>. وازدادت الطلبات المدنية على المؤن الاميركية، واستفادت الناقلات الاميركية من تسهيلات المركز. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٢، انضم عضوان اميريكيان الى اللجنة التنفيذية لمركز التموين، المؤلفة من خمسة اعضاء. وفي الحال احتل الاميريكيون نصف المراكز الرئيسية.

كانت نشاطات مركز التموين تشمل منطقة مساحتها ٤ ملايين ميل مربع،

وعدد سكانها ٧٠ مليون نسمة، موزعين في ١٦ بلداً. وطبقت اللجنة التنفيذية في القاهرة رقابة صارمة على الواردات، وزادت انتاج الطعام، ووجدت صناعة للمحاجات المدنية والعسكرية داخل المنطقة، مما أدى الى استغلال اكبر للمواد الأولية. كذلك ازدادت التجارة بين المناطق ايضاً بنسبة كبيرة: ففي سنة ١٩٤٣، كانت فلسطين مثلاً تجلب ٥١ في المئة من وارداتها من المناطق المجاورة، بالمقارنة مع ١٧ في المئة قبل الحرب.

اضافة الى الصادرات المدنية عبر منظمة التمويل، دفعت الولايات المتحدة بمواد الى المنطقة بواسطة برنامج «ليند - ليز» وتلقت افريقيا الشمالية والشرق الاوسط مليار ونصف مليار دولار كمساعدة لمدة ستين ولغاية آذار ١٩٤٣<sup>(١٣)</sup>. الى جانب ذلك انشأت الولايات المتحدة سنة ١٩٤٢ قيادة للخليج العربي، من اجل تمرير السلاح والذخيرة والطعام الى الاتحاد السوفياتي<sup>(١٤)</sup> كما شكلت قوات من ٣٠ ألف من غير المقاتلين. وبني الاميريون قواعد جوية وعسكرية ومستشفيات عسكرية، ومؤنوا المستودعات في المنطقة، ووفدوا بعثات عسكرية الى مصر والعراق وايران، وأقام مكتب المعلومات الحربية فروعاً محلية. من اجل الوقوف في وجه الدعاية الألمانية. وسنة ١٩٤٣، وصل مدير التعاون الاقتصادي للشرق الاوسط الى القاهرة. وكان الاهتمام الزائد في واشنطن بالمصالح البترولية للشركات الاميركية في المنطقة. وخصوصاً في شبه الجزيرة العربية، ذا أهمية كبيرة .

#### أ - المصالح النفطية

تعود المصالح النفطية الاميركية في الشرق الاوسط الى المرحلة السابقة للحرب العالمية الأولى، عندما اعطت الحكومة العثمانية امتيازاً الى شركة «ستاندارد اويل» النيويوركية، في شمال فلسطين. وتوسعت الشركة، وبنت طريق شرق القدس لنقل المعدات قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبعد اهدنة، أبطل الامتياز<sup>(١٥)</sup>.

في العراق، حقق الاميريون نتائج افضل وكان اتفاق سان ريمو، الذي وقعه البريطانيون والفرنسيون في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٢٠، قد استثنى الاميركيين من حق استثمار الثروة النفطية في العراق، فاعترضت وزارة الخارجية الاميركية، وجرت مفاوضات حول الامتيازات البترولية، استمرت حتى سنة ١٩٢٧. وتم الاتفاق اخيراً على ادخال مجموعة اميركية في شركة نفط العراق<sup>(١٦)</sup>. واصبحت الشركة مؤلفة من خمسة شركاء: شركة البترول الفرنسية، مجموعة شل الملكية الهولندية،

شركة البترول البريطانية - الايرانية، شركة الشرق الأدنى للتنمية، وسي. إس غولبيكان، احد الأفراد المستثمرين. وانسحبت بالتالي شركات بان - اميركان، وغالف، واتلانتيك من المجموعة الاميركية، وحلت سوكوني فاكوم محل ستاندارد اويل. وازافة الى امتيازاتها في العراق، حصلت شركة نفط العراق لاحقاً على امكانيات التنقيب والاستثمار في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن وسلطنة عمان وقطر ومسقط وحضرموت في شبه الجزيرة العربية<sup>(١٧)</sup>.

وعلى الرغم من الالحاح الاميركي، كانت المصالح المالية البريطانية تسيطر على الشركة البريطانية - الايرانية، وبمجموعة شل الهولندية. وكان المسؤولون السياسيون البريطانيون يديرون معظم المناطق التي تعمل فيها شركة نفط العراق. وكانت الشركات البريطانية تدير المصافي في طرابلس وحيفا التي كان يضح اليها النفط العراقي.

بدأت الاستثمارات الاميركية الجديدة للنفط العربي سنة ١٩٢٩، عندما اخذت شركة البحرين للبترول (الفرع الكندي لشركة ستاندارد اويل الكاليفورنية) الموافقة البريطانية على امتياز يغطي الجزر البحرينية<sup>(١٨)</sup>، بعد خلاف طويل دافعت فيه وزارة الخارجية الاميركية بقوة عن قضية الشركة وقرر الشيخ سنة ١٩٤٠، الموافقة على تمديد امتياز الشركة لغاية ١٩٩٥. في هذا الوقت، حصلت شركة تكساكو على نصف ممتلكات الشركة<sup>(١٩)</sup>. وعملت شركة ستاندارد اويل الكاليفورنية على تدبير هزيمة الممثل البريطاني في المزايدة سنة ١٩٣٥ في السعودية، وربحت امتيازاً يغطي ٣٦٠ الف ميل مربع على الشاطئ الشرقي من البلاد<sup>(٢٠)</sup>. سنة ١٩٣٩، وبرغم العروض التي قدمتها اليابان والمانيا وشركة نفط العراق، وسع الاميريكون امتيازهم ليشمل ٨٠ ألف ميل مربع اخرى، مع الحق باستثمار كل ما تبقى في المملكة تقريباً.

وانضمت تكساكو سنة ١٩٣٦ الى ستاندارد اويل الكاليفورنية، وسنة ١٩٤٤، اصبحت الشركة تعرف بشركة النفط العربية - الاميركية (ارامكو). وساعد دمج شركتي تكساكو وستاندارد اويل لاستثمار النفط العربي، في الجمع بين انتاج ستاندارد اويل، وتسهيلات تكساكو في التسويق. واخيراً انشأ الاميريكون والبريطانيون في الكويت، قرب رأس الخليج الفارسي، شركة مشتركة هي شركة النفط الكويتية. وكما في البحرين، تدخلت وزارة الخارجية من اجل المصالح البترولية. واستمرت



المفاوضات مدة ثلاث سنوات، حتى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٣، عندما تم التوصل الى اتفاق تقوم بموجبه شركة نفط الخليج والشركة البريطانية - الايرانية، باستثمار النفط الكويتي<sup>(٢١)</sup>.

لقد كان الانتاج في الشرق الاوسط أقل كلفة منه في الولايات المتحدة وبقية البلدان الغربية، وهذا ما اكدته التجربة الاميركية خلال الحرب<sup>(٢٢)</sup>.

في بداية ١٩٤٣، بدأ التخوف من ان تصبح الولايات المتحدة معتمدة على البلدان الاخرى نفطياً، بسبب صرفها لاحتياطها النفطي بسرعة اكثر من استبدالها باكتشافات جديدة<sup>(٢٣)</sup>. وظهر لعدة شهور، ان امكانية تلبية الحاجات العسكرية الكبيرة ستقع كلياً على البترول من داخل الولايات المتحدة، لان الفواصات الالمانية كانت تغرق الناقلات حاملة النفط من حقول الكاريبي. وكانت الجيوش الالمانية على وشك احتلال الشرق الأوسط. ومع التقنين الصارم، بدأ العديد من الاميركيين يتساءل الى متى ستكفيهم الاحتياطات التي خزّنها، وهل ستستطيع الولايات المتحدة خوض حرب أخرى؟ ألن تصبح في المستقبل تحت رحمة مصادر التموين الأجنبية؟.

في هذا الجو، لم تجدد الشركات البترولية صعوبة في إيجاد آذان متعاطفة في واشنطن. وسنة ١٩٤١، حاولت ارامكو اقتناع واشنطن بتسليف السعودية ٣٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات، مقابل بيعها النفط للحكومة بسعر الكلفة. فرفض العرض آنذاك، لان الظن كان ان السعودية تقع في دائرة النفوذ البريطاني<sup>(٢٤)</sup>. ما كان يسعى اليه ممثلو ارامكو، حسب تقرير لجنة مجلس الشيوخ الخاصة التي كانت تدرس برنامج الدفاع القومي لسنة ١٩٤٨: «... إعفاء أنفسهم من العبء الشاق بتأمين مبالغ كبيرة تفي بمتطلبات الميزانية السعودية...»<sup>(٢٥)</sup>

سنة ١٩٤٣، ضربت حججهم وترأ أكثر حساسية، فكانت المساعدة الحكومية التي طالبوا بها ضرورية، ليس لمواجهة التدخلات البريطانية في مجلس ابن سعود، ولا لحماية استثماراتهم من مزاحمة الشركة البريطانية - الإيرانية وشركة نفط العراق، ولكن للمساعدة في تهدئة الاضطرابات القبلية المحلية. فاستقرار السعودية كان على كف عفريت<sup>(٢٦)</sup>.

ولتأمين مساندة حكومية اكبر، عرضت الشركات الاميركية منع واشنطن خيار الحصول على النفط السعودي، مع الحسم، ساعة تختار ذلك، وإلى حين الحاجة إليه، سيبقى النفط في الأرض. وكانت حجة مقترحي الخطوة، ان المصالح الحياتية

للولايات المتحدة في الآبار العربية ستصبح واضحة وسيرها الجميع. وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة لن تجبر على حماية الشركة، في أي حال من الأحوال. وقد رأى المعارضون في هذه الخطوة، التزاماً حكومياً صارماً بحماية الملكية الخاصة وخشوا أن لا يؤيد الرأي العام خطوة كهذه. وفي حال دعت الحاجة إلى السيطرة، فيجب أن تكون الملكية تامة، ويجب بالتالي شراء الشركات.

ناقشت اللجنة الإدارية للسياسة النفطية المشكلة في ربيع ١٩٤٣، واكتشف بعد ذلك ان اثنين من اللجنة كانا على جدول رواتب شركة ستاندارد اويل<sup>(٣٠)</sup> وايدت مديرية البحرية والحرية، والمسؤول النفطي الملكية التامة، بينما جذت وزارة الخارجية خطة الشركات. وارسل تقرير اللجنة النهائي الخيارين الى الرئيس روزفلت، الذي وافق على خطة الشركات، وانشأ شركة الاحتياط النفطية في تموز (يوليو) ١٩٤٣، لتشرف على المشاركة الحكومية في تجارة النفط في الشرق الأوسط<sup>(٣١)</sup>.

أظهرت الشركات النفطية في المحادثات مع الحكومة سنة ١٩٤٣ رغبة ضعيفة في التخلي عن ملكيتها. فعدما ابدت الحكومة اهتمامها بذلك، اعادت الشركات النظر في اوضاعها. وكانت الشركات بعيدة النظر، وقد بدأت تشعر بالثقة الى درجة انها لم تعد في حاجة الى البيع للحكومة لتحصل على حمايتها. وهكذا رفضت عروضاً متتالية قدمتها الحكومة لشراء كل الاسهم، أو معظمها، أو ثلثها. ورفضت الحكومة بدورها عرضاً من الشركات بضمان الادارة والمراقبة. وعلقت اخيراً المحادثات. وحافظت الشركات على امتيازاتها.

### ب - بروز الصهيونية

في بداية القرن، كان الجهد الاساسي للحركة الصهيونية في الولايات المتحدة، منصباً على كسب اعضاء جدد، وكسب دعم الطائفة اليهودية الاميركية. بعد الحرب العالمية الأولى، توصل الصهاينة الى كسب دعم قطاعات واسعة من الشعب الاميركي والحكومة. ووصفت المجلة الصهيونية «فلسطين الجديدة» المحاولة كالاتي: «ان صهاينة اميركا مدعوون لنشر الدعاية التي تجلب مساندة الفكر الاميركي المتحد لقضيتنا، من اجل افهام اهداف الحركة الصهيونية وإثارة الاهتمام بها، مما سيكون له قيمة عملية...»<sup>(٣٢)</sup>.

كان الصهاينة يدركون جيداً أهمية الدعم الاميركي لنجاح مشروعهم في

فلسطين. وبالتالي فإن نشاطاتهم الواسعة حاولت تأمين دعم الادارة والكونغرس. في أي حال، فقد حقق الصهاينة نجاحهم الأكبر في الكونغرس فهم كسبوا قرارات وبيانات وتصريحات مؤيدة في كل المناسبات.

#### ١ - قرار الكونغرس سنة ١٩٢٢

أدى الضغط المتزايد الذي مارسه الصهاينة الأميركيون على الحكومة الأميركية سنة ١٩٢٠، من أجل تأييد برنامجهم في فلسطين، الى نتائج مرضية. فهم نجحوا في كسب دعم اهم كبار الشخصيات في الادارة والكونغرس، ومن بينهم الرئيس وارن ج. هاردينغ، وشيخ ماساشوستس. هنري كابوت لودج. ولات الحركة الصهيونية بعض الصعوبات، في سبيل الحصول على الاعتراف الرسمي، والمساعدة لانشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين. وكانت الحكومة البريطانية ابدت تقديم المساعدة لبناء هذا «الوطن القومي»، في اعلان بلفور الذي صدر في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧. وكان هناك اعتقاد بأن دعم الولايات المتحدة سيؤمن تنفيذ اعلان بلفور.

كان الشيخ لودج مدافعاً فصيحاً عن القضية الصهيونية. وقد قدم قراراً لمجلس الشيوخ في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٢٢ يتضمن التالي: « بما ان الولايات المتحدة تؤيد اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، ووفقاً لنص اعلان الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ المعروف باعلان بلفور، يفهم بوضوح انه لن يحدث أي شيء يسيء الى الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو الحقوق والأوضاع السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر. كما سيتم المحافظة على الأبنية والأماكن المقدسة في فلسطين»<sup>(٣٣)</sup>.

وأبلغ لودج مجلس الشيوخ انه يجب ان يكون لليهود وطن قومي «في البلد الذي كان مهد عرقهم، وحيث عاشوا وعملوا لآلاف السنين» ، وان بريطانيا ستؤمن له الحماية<sup>(٣٤)</sup>.

لم يكن احد راعياً في قبول إعلان لودج بقيمته الظاهرة. فقد اتهم البعض بأنه يسعى الى كسب الاصوات اليهودية. ولم يخف أدولف اوكرس، ناشر صحيفة «النيويورك تايمز»، عداؤه للايديولوجية الصهيونية. فكتب في ١٤ نيسان (ابريل):

«يشارك لودج في قرار يقول ان الولايات المتحدة تؤيد إقامة وطن قومي

للشعب اليهودي في فلسطين. ان هذا يبدو وكأنه من قضايا العالم القديم كما يشير اليها الشيخ بوراه. لكنه في الوقت نفسه يبدو وكأن له علاقة هامة بشمة قضية في العالم الجديد، تخص اعادة انتخاب هنري كابوت لودج...» (٣٥).

واعتمد «التأييد» في ٧ أيار (مايو) لودج بمحاولة كسب الاصوات اليهودية. ومع ان الصهاينة ركزوا على تأمين مجلس الشيوخ فقط، إلا أنهم تلقوا الدعم من مجلس النواب ايضاً. وفي ٤ نيسان (ابريل) ١٩٢٢، قدم النائب هاملتون فيش من نيويورك مشروع قرار عطف في مجلس النواب، اعتبر اطول واكثر حشواً من القرار للمائل له في مجلس الشيوخ، لكن أقل طموحاً (٣٦):

«بما ان الشعب اليهودي آمن وفاق لستين عديدة من اجل اعادة بناء وطنه القديم، ونتيجة الحرب العالمية ودوره فيها، فإنه يجب تمكين الشعب اليهودي، بواسطة ضمانات دولية محددة ومناسبة، ومع الأخذ في الاعتبار حقوق جميع السكان في فلسطين، وقداية الأماكن الدينية، من إعادة بناء وتنظيم وطن قومي في أرض آبائه. لهذا قرر مجلس النواب (بموافقة مجلس الشيوخ) ان يقوم الكونغرس في الولايات المتحدة... بالتوصية بعمل سيشرف المسيحية، ويعطي بيت إسرائيل الفرصة التي طالما لم تسنح له من قبل بإعادة بناء حياة يهودية مثمرة، وثقافة على الأرض اليهودية القديمة» (٣٧).

وارضاء لوزارة الخارجية، تم تسجيل قرار مجلس النواب في محضر الكونغرس كتوصية «بمشروع» (٣٨). وفي حال وافق مجلس الشيوخ على القرار، فإن ذلك يعني موافقة الكونغرس على «إقامة وطن قومي» وهذا تمييز يقر به الصهاينة (٣٩).

ولأن وزارة الخارجية لا تستطيع التأثير على الشيخ لودج بنفس السهولة التي تؤثر فيها على عضو شاب في الكونغرس، فمن دون شك قامت اعتراضات على تضمينه قراره فقرات تذكر بإعلان بلفور. وبرغم ذلك، فإن القرار صمد، وكان على وزير الخارجية تشارلز إيفانز هيو أن يكتفي فقط بالإعلان ان لا اعتراض لديه على القرار (٤٠).

واستاء قسم الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية من القرار، واعتبره تدخلاً في الدبلوماسية.

## أ - موقف وزارة الخارجية

أبدت وزارة الخارجية شكوكاً حيال الأهداف الصهيونية طيلة عهد هيرز. وعلى الرغم من أنه كان يجب التدخل لحماية المصالح الأميركية وحقوقها القانونية، إلا أن روح الانعزالية التي كانت سائدة في الشرق الأدنى استبعدت أي تدخل فعّال<sup>(٤١)</sup>. وتعاملت وزارة الخارجية مع المطلب الصهيوني بإنشاء وطن قومي بأسلوب قانوني. فعندما سأل الشيخ كورنس وزارة الخارجية في شتاء ١٩٢١ عن رأيها في قرار يعبر عن الموافقة على إعلان بلفور، عارض هيرز ذلك قائلاً: «... ان القضية تتعلق في الواقع بالانتداب في فلسطين، وهذا الانتداب بالضرورة ينتظر معاهدة سلام بين الحلفاء وتركيا»<sup>(٤٢)</sup>.

مرة أخرى في ربيع ١٩٢٢، وعندما كان الصهاينة يريدون تأمين الموافقة الأميركية على الانتداب في الوقت الذي كانت فيه المسألة مطروحة أمام مجلس عصبة الأمم، عبرت وزارة الخارجية من جديد عن عدم تأييدها للأهداف الصهيونية. وقد أوضح رئيس قسم الشرق الأدنى، ألن دالس، الرأي السائد آنذاك: «ان الصهاينة مجموعة مؤثرة وصاخبة. وفي حين أن مطالبتها لها من دون شك ثمة جاذبية عاطفية، إلا أن الحقيقة الواقعة هي ان اليهود يشكلون الآن نحو ١٠ في المئة من السكان في فلسطين، بينما تعارض أغلبية الـ ٩٠ في المئة الصهيونية بشدة. ومن وجهة نظرنا، فإن إعلان بلفور وطلب التصديق عليه هي تفاصيل سياسية تخص تسوية الشرق الأدنى التي ما تزال معلقة. وإذا كانت سياستنا هي انتظار تطور المراحل السياسية والجغرافية للتسوية، فإنني لا أرى سبباً لماذا يجب علينا ان نصبح مؤيدين للصهاينة... على الأقل، لماذا يجب علينا ان نفترض ان هذا التفصيل في تسوية الشرق الأدنى، يجب ان يتحقق قبل التفاصيل الأخرى...»<sup>(٤٣)</sup>.

وعبرت تصريحات لاحقة لمسؤولين في وزارة الخارجية عن وجهة النظر نفسها<sup>(٤٤)</sup>.

## ب - مناقشات حول القرار

شقت القرارات التي قدمها لودج وفيش في صيف ١٩٢٢ طريقها في الكونغرس. وكان لودج حذراً في مجلس الشيوخ. فرفض تقديم قراره لى ان ضمن موافقة لجنة العلاقات الخارجية بالاجماع، والتي كان هو عضواً فيها<sup>(٤٥)</sup>. ولم تجر مناقشات عامة<sup>(٤٦)</sup>. وحصل لودج في اجتماع اللجنة على اجماع ١٢ صوتاً مقابل

صغر. لكن النص الذي وافقت عليه اللجنة لم يأتي بأي إشارة الى إعلان بلفور<sup>(٤٧)</sup>. وكان لودج يأمل ان لا يفسر معارضو عصبة الأمم ان قراره يعني الموافقة على الانتداب في فلسطين، والذي يعتبر إعلان بلفور جزءاً منه. وهو أراد تجنب أي اقتراح يتدخل اميركي في تسوية الشرق الأدنى، وفي نظام العصبة. وكان عدم الإشارة الى اعلان بلفور غير مهم بالنسبة للصهاينة، اذ ان جوهر القرار لم يتغير.

وبالنسبة لليهود غير الصهاينة، فقد وفروا معارضتهم لتغييرات اخرى تجري على الأرض عند تنفيذ القرار. وكانت الفقرة المحذوفة هي التالية: «لن يحدث أي شيء من شأنه أن يسيء... الى الحقوق والأوضاع السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر». وكتبت «النيويورك تايمز» ان «جميع اليهود غير الصهاينة في هذا البلد لم يزعجهم كثيراً حذف الكلمات المتعلقة بحرق حقوقهم في بلدان اخرى، ولكن شكوكهم ثارت بسبب اغفال ذكرهم»<sup>(٤٨)</sup>. إلا أن الاعتراضات لم تنفع. فعند وصول قراره الى مجلس الشيوخ دعا لودج الى تعليق القوانين، واجراء مناقشة فورية. وتم ذلك بسرعة، ووافق مجلس الشيوخ في ٣ أيار (مايو) ١٩٢٢ على القرار بالاجماع، ومن دون نقاش<sup>(٤٩)</sup>.

كان مرور قرار فيش في مجلس النواب اكثر تعقيداً. ولم يخطط «فيش» لاية مناقشات، لكن بناء على طلب النواب المعارضين للقرار، تم التحضير للمناقشات بين ليلة وضحاها<sup>(٥٠)</sup> وأعلنت اللجنة الإدارية في ١٧ نيسان (ابريل) ان المناقشات ستبدأ في الصباح التالي<sup>(٥١)</sup>.

وتوجه لويس ليسكي وابراهيم غولديبرغ الى واشنطن من اجل تمثيل القضية الصهيونية. فقد أراد فيش ان تستمع لجنة الشؤون الخارجية إلى الناطق الصهيوني، وأن تصوت على القرار في آن معاً<sup>(٥٢)</sup>. إلا أنه مُني بخيبة أمل. وأظهرت إفادة الشهود المؤيدين والمناهضين للصهيونية، والتي أتت في ١٧٠ صفحة، إن المسألة نُوقشت جيداً، برغم ان الناطقين العرييين، طوطح وفؤاد شطارة، لم يكونا مستعدين، ولم يؤثرَا بكلامهما كما أثر الممثلون الصهاينة. وقام بشرح وجهة النظر العربية بصورة مؤثرة أكثر، اميركي، هو البروفسور، إي. بي. ريد من جامعة ييل، وكان قد عمل مع الصليب الأحمر في فلسطين مدة ثلاثة اشهر ونصف سنة ١٩١٩. واستكملت الشهادات الثلاث ببروز حاخامين مناهضين للصهيونية هما اسحق لاندمان من لورنس في نيويورك، وديفيد فيليسون من سينيتاني.

وكانت حجة الصهاينة أمام مجلس النواب تدور حول ثلاثة مواضيع رئيسية:

١- ان الموافقة على الانتداب ضرورية جداً لإيجاد مأوى لليهود الاوروبيين.

٢- ان الولايات المتحدة وافقت على اعلان بلفور قبل نشره.

٣- ان إقامة وطن قومي لليهود لن يؤدي العرب ابداً.

وفي المقابل، اوضح البروفسور ريد والشهود العرب ان البرنامج الصهيوني سيضطهد الاغلبية العربية في فلسطين، وانه غير قانوني ويتهك حقوق العرب، وان الولايات المتحدة قد تجر للموافقة على الانتداب بموافقتها على القرار.

وحذر الحاخامان المناهضان من مغبة التدخل في السياسة الدولية. واعتبرا ان القومية اليهودية هي أسطورة اختلقها إعلان بلفور والانتداب. وقال احدهما «ان اميركا هي وطني القومي»<sup>(٥٣)</sup>. وان احتلال فلسطين، ليس الجواب على مسألة اضطهاد اليهود في أي حال، وسوف يشعر اليهودي بالأمان، فقط عندما يصبح العالم كله حراً.

من جهتهم، رأى الصهاينة أن القرار اساسي لمخططاتهم، وقالوا انه سيكون له تأثير على استقرار الوضع داخل فلسطين<sup>(٥٤)</sup>. وأعترفوا بأن دعم اميركا المعنوي سيزيد من تصميم اليهود على إعادة بناء وطنهم<sup>(٥٥)</sup>. وكانت اللجنة، بشكل عام، متعاطفة مع المخطط الصهيوني. وعلى الرغم من دراسة كل من الاقتراحات الثلاثة بدقة، كشف اعضاؤها عن موقفهم المؤيد للصهيونية في العديد من المناقشات واستطاع الصهاينة ليسكي وغولدبرغ، بقيادة فيش ورفيقه من نيويورك بورك كوكران، ان يعرضوا قضيتهم بتفصيل بالغ.

أعلن الصهاينة سنة ١٩١٩ ان ثلاثمائة من ممثلهم يؤيدون إعلان بلفور، وقد ظل معظمهم يعمل في واشنطن حتى سنة ١٩٢٢<sup>(٥٦)</sup>. اما المناهضون للصهيونية فلم يكن لهم هذا الدعم المنظم. لكن قلة من المسترعين ورغوا في اتخاذ موقف معادٍ للانسانية، وغير ليبرالي. وكان موقع الصهاينة في الدفاع عن قضية «الامة» اليهودية المشتة، قوياً، ومعزراً بتاريخ الكونغرس الحافل بسجلات من التأييد لقضايا البلدان الصغيرة. اضافة الى ذلك، كان هناك اعتقاد سائد لدى العديد من اعضاء الكونغرس، ان اغلبية اليهود الاميركيين مؤيدون للصهيونية - وهو اعتقاد غداة الصهاينة بعناء. وكان ذلك حافزاً آخر لأولئك الذين تضم دوائرهم مجموعات من

الناخبين الصهيونية. في الوقت نفسه، كان الجو المخيم في البلاد «انزعاليًا». وكان على القرار المؤبد للصهيونية تجنب أي تضمين يتسبب في احراج الولايات المتحدة في الخارج. وتم التشديد على ذلك في مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

خلال المناقشات، قدم النائب فيش القرار رقم ٣٢٢، الذي كان تعديلاً للقرار السابق. وفي ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٢٢، تمت الموافقة على قرار فيش المعدل، من دون تصويت. ولم يسجل أحد معارضته<sup>(٥٧)</sup>. فقد قام الصهاينة بعملهم جيداً. ودفنت المعارضة تحت حاجز من البرقيات والرسائل المؤيدة للصهيونية، وردت من جميع انحاء البلاد من يهود وغير يهود<sup>(٥٨)</sup>. واستعمل الصهاينة جمعية اصدقاء فلسطين اليهودية، وهي منظمة من المسيحيين أنشأوها لكسب عطف القطاع العام من الشعب<sup>(٥٩)</sup>.

لم يبق الآن سوى تبني نص يقبله المجلسان. وقد تم ذلك في ١١ ايلول (سبتمبر)، عندما وافق مجلس النواب على قرار الغي مقدمة فيش الكثيرة الحشو. وبعد تسلمه التصديق من وزارة الخارجية، وقع الرئيس هاردينغ على القرار<sup>(٦٠)</sup>. واصبح القرار كالآتي:

«اتخذ مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الولايات المتحدة الاميركية، مجتمعان في الكونغرس، قراراً بتأييد الولايات المتحدة الاميركية لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. ويفهم بوضوح انه لن تحدث أية إساءة للحقوق المدنية والدينية للمسيحيين والطوائف الأخرى غير اليهودية في فلسطين، وأنه سيتم حماية الأماكن المقدسة والمعابد الدينية والمباني في فلسطين بطريقة مناسبة»<sup>(٦١)</sup>.

صار في إمكان الصهاينة الآن التقرب من الحكومات المعارضة في الخارج، من خلال القرار الاميركي. وبرغم ان القرار لا يحوي أي التزام قانوني أو سياسي، إذ هو بيان تعاطف فقط، فإن الولايات المتحدة كانت مؤيدة لإعلان بلفور، لكنها تركت أمر تنفيذه للبريطانيين.

## ٢ - قرار الكونغرس سنة ١٩٤٤

اضطر البريطانيون الى اصدار «ورقة بيضاء»، كرد على الثورة القومية الفلسطينية خلال ١٩٣٦ - ١٩٣٩. وحدت الورقة البيضاء من هجرة اليهود الى فلسطين، ووعدت بانهاء كل الهجرة خلال خمس سنوات. ولأن الحرب الاوروبية



كانت وشيكة آنذاك، وعدت بريطانيا الفلسطينيين بمزيد من الحكم الذاتي، في سبيل الحصول على الدعم العربي للمجهود الحربي. وادرك البريطانيون ان العداء المتنامي حيال بريطانيا في المنطقة، سيعرقل ضخ النفط الذي يعتبر حيوياً لمجهود الحرب<sup>(٦٢)</sup>، وانه ما لم يقدموا تنازلات لعرب فلسطين، فإن لا أمل في وقف الانتفاضات العربية، وكسب التأييد الفعلي للعرب<sup>(٦٣)</sup>.

رد الصهاينة، على «الورقة البيضاء» بتقوية نشاطهم العسكري في فلسطين، وبنقل قاعدة عملياتهم السياسية من لندن الى واشنطن، حيث ضاعفوا جهودهم للحصول على التزام سياسي اميركي. وعزز مؤتمر بالتي مور سنة ١٩٤٢ من وحدة الاميركيين والصهاينة، كما أعيد تنظيم مجلس الطوارئ الاميركي - الصهيوني سنة ١٩٤٣، من اجل تركيز القيادة الصهيونية وتوسيع نشاط الحركة<sup>(٦٤)</sup>. كذلك كثف الحاخام هيليل سيلفر، كرئيس للجنة التنفيذية، العمل السياسي والعلاقات العامة. ووضع مجلس الطوارئ الاميركي - الصهيوني الأسس لكي يقدم الى الكونغرس قرارات جديدة تؤيد إنشاء دولة يهودية. كما قام بحملة منظمة في واشنطن على الصعيد الحكومي، فحصل على اكثر من الأصوات اللازمة لتمرير القرارات، بما فيها اصوات زعماء الاكثرية والاقلية في المجلسين. وذلك قبل تقديم القرارات رسمياً.

لم تبد وزارة الخارجية هذه المرة أية معارضة علنية. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤، قرأ عضو الكونغرس الديموقراطي، جيمس أ. رايت من بنسلفانيا، قرار الكونغرس لسنة ١٩٢٢، وذكر زملاءه بعذاب اليهود إبان الحرب، وحثهم على اتخاذ القرار الآتي:

«... يجب على الولايات المتحدة أن تستغل موقعها وتتخذ الإجراءات المناسبة لفتح ابواب فلسطين أمام الدخول الحر لليهود إلى هذه البلاد، كما يجب ان تكون هناك إمكانية كاملة للإستيطان، بحيث يتمكن الشعب اليهودي أخيراً من بناء فلسطين ككومنولث يهودي ديموقراطي وحر»<sup>(٦٥)</sup>.

وقدم فاغر وروبرت أ. تافت، في ١ شباط (فبراير) ١٩٤٤. قراراً مشابهاً، إلى مجلس الشيوخ. وجرت مناقشات في لجنة الشؤون الخارجية حول القرار خلال شباط (فبراير)، كما جرى عرض الآراء الصهيونية والمضادة للصهيونية ووجهات النظر القومية العربية<sup>(٦٦)</sup>.

اضافة الى الحجج الصهيونية التاريخية والانسانية والقانونية، عرّف ايمانويل

نيومان ما اعتبره اساس الدولة اليهودية، ووضح ان هذا لا يعني اجلاء العرب الموجودين حالياً في فلسطين، لكن إقامة دولة مستقلة بعد التوصل الى اقلية يهودية عن طريق الهجرة الجماعية. وبعد تأمين الاكثرية، سيطور اليهود البلاد، مع ضمان كامل الحقوق الشخصية والمدنية والثقافية للسكان العرب. لقد أراد الصهاينة ان يوضحوا انهم لا يطالبون إلا بالدعم المعنوي والدبلوماسي الاميركي. وقال نيومان: «لا احد يقترح قوة تدخل اميركية لحفظ الامن في فلسطين»<sup>(٦٧)</sup>. فقد كان مدركاً تخوف الكونغرس من السياسات التي تعني ثمة التزامات أو مخاطر على الولايات المتحدة. وقال ان فلسطين يجب ان تكون ضمن نظام أمن دولي ينشأ بعد الحرب، وان اي تأييد يجب ان ينطلق من الخط السياسي الاميركي الذي تضمن موافقة الرئيس ولسون على اعلان بلفور، وعلى قرار الكونغرس سنة ١٩٢٢ وعلى المؤتمر الذي عقد مع بريطانيا العظمى سنة ١٩٢٤<sup>(٦٨)</sup>.

لم يعارض المجلس الاميركي لليهودية، المناهض للصهيونية بمجمل القرار. ووافق على توطين المزيد من اليهود في المستقبل في فلسطين. لكنه عارض بشدة انشاء دولة يهودية. وحذر ليسينغ ج. روزينولد، رئيس المجلس، من العنصرية:

«ان مفهوم الدولة العنصرية... المفهوم المتلوي، مستنكر في العالم المتحضر... لقد وصلنا الى مرحلة من الحضارة حيث الدول والاوطان لها شهرتها الخاصة بها، بنقض النظر عن التركيبة الدينية لسكانها»<sup>(٦٩)</sup>. وقال ان على جميع سكان فلسطين ان يساهموا في انشاء هذه الدولة كدولة مستقلة. ووضح حاخام فيلاديلفيا لويس وولسي، وهو عضو بارز في المجلس الاميركي لليهودية، هذا المفهوم، بنفيه امكانية استيعاب فلسطين لأكثر من مئة الف مهاجر في السنة. وأشار الى ان فلسطين ليست الملجأ الوحيد لليهود والمشردين. ورفض الافتراض القائل بأنه لن يرحب باليهود في اوروييا بعد الحزب. وأكد ان الحل هو مزيد من المساواة، ومزيد من الديمقراطية. صحيح ان بعض اليهود قد يرغبون في ترك اوروييا، ولغولاء فرص اخرى للهجرة والاستيطان في فلسطين. ففي النهاية ليس هناك بلداً واحداً فقط يمكن اللجوء اليه، واليهود كطائفة دينية، وليس كأمة، يجب ان يسمع لهم بالهجرة الى اي مكان. وذكر الحاخام وولسي ان مطالبة اليهود بدولة لهم، قد تمس بالسهيلات التي اعطتها بريطانيا في «الورقة البيضاء» سنة ١٩٤٢، وشدد اخيراً على ان اقامة الدولة اليهودية، قد يجعل من وضعه ووضع جميع اليهود في الولايات المتحدة «وضعاً ملتبساً». ان تشبيه اليهودية بالقومية يعني «انه ينظر الى كفرد من امة

مركزها الرئيسي في فلسطين، وبالتالي أصبح عرضة للشبهات ، وربما لأسوأ من ذلك»<sup>(٧٠)</sup>.

شاركت اللجنة اليهودية الاميركية في مناقشات الكونغرس. لكي تتمكن من اعداد مذكرة تعرض فيها اقتراحها بإنشاء وصاية مؤقتة تابعة للأمم المتحدة، يكون هدفها النهائي انشاء «كومنولث ذي حكومة ذاتية» في فلسطين. وعليه عارضت اللجنة الجزء من القرار الداعي الى انشاء دولة يهودية<sup>(٧١)</sup>.

ناقش ممثلو القوميين العرب الفلسطينيين الحجاج الصهيونية، وقال البروفسور فيليب حتي من جامعة برينستون، انه لا يفهم لماذا يجب ان تتحمل فلسطين عبء استقبال اللاجئين. واعلن ان العرب لا يرون لماذا يجب ان تحل المشكلة اليهودية، التي لم يكونوا هم سببها. على حسابهم. وأضاف ان العرب يتعاطفون بشدة مع اليهود المضطهدين ، لكنه ليس مقتنعاً بأن فلسطين ستحل المشكلة اليهودية<sup>(٧٢)</sup>.

وحذر حتي من إمكانية تطبيق المانيا للقرار اذا تمت الموافقة عليه، ومن مخاطر الإساءة إلى الصداقة العربية. وتساءل إذا كانت الولايات المتحدة رغبة في إرسال بحريتها لحماية الدولة اليهودية، مقابل معارضة ٢٧٥ مليون مسلم في العالم.

وشدد فارس معلوف ، رئيس الإتحاد اللبناني والسوري في الولايات الشرقية، على ذلك أيضاً في شهادته أمام مجلس النواب، ورفض مفهوم الدولة اليهودية بكامله، وأعتبره انتهاكاً لمعاهدة الاطلنطي لأنه ينكر حق العرب في الحكم الذاتي في فلسطين<sup>(٧٣)</sup>. وقال، ان هذا ليس انسانياً، فهل من الانسانية ان يطرد العرب من بيوتهم وبلدهم؟ واعلن معلوف ان الموافقة على القرار ستشكل خطراً على حياة اليهود في فلسطين، وأن كل ذلك، إضافة الى الظلم اللاحق بالعرب والمتجسد بالانتداب وعلان بلفور، يجعل من الضروري ان يرفض الكونغرس القرار بمجمله وأضاف انه إذا استمر اليهود في المطالبة بدولة سياسية، وليس بالصهيونية الثقافية وبوضع للأقليات، واللذين لا يعارضهما العرب مطلقاً، فإنه يقترح الآتي: «من الواجب المقدس والامتياز السعيد للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، أن يعطيا من أراضيها الواسعة والفارغة، مكاناً مناسباً لإقامة الدولة اليهودية، حيث في امكان اليهود التمتع بحكم ذاتي، من دون خسارة القيم العاطفية والدينية التي تربطهم بفلسطين، ولتبقى فلسطين وطنهم للتبشير»<sup>(٧٤)</sup>.

على الرغم من ان الكثيرين من اعضاء اللجنة، ومن بينهم سول بلوم من

نيويورك، أعلنوا تعاطفهم الشديد مع القرار، إضافة إلى أن آلاف الرسائل والبرقيات التي استلمتها اللجنة كانت مؤيدة للقرار، فقد أعلن في الصحافة «أن تعقيدات غير متوقعة» قد طرأت<sup>(٧٥)</sup>. وكانت معارضة العرب والمناهضين للصهيونية للقرار، إلى جانب احتمال قيام ردود فعل معادية للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط إذا مر القرار، جعل بعض أعضاء اللجنة يتشاورون مع وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين. إضافة إلى ذلك، قدم كل من العراق وسوريا واليمن والأردن احتجاجات إلى وزارة الخارجية. وفي ٣ آذار (مارس)، أعلن وزير الخارجية بالوكالة إدوارد ر. ستينيوس، أنه تم استلام هذه الاحتجاجات باهتمام بالغ<sup>(٧٦)</sup>.

في هذه الأثناء، عقدت اللجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جلسات نقاش مغلقة حول قرار فاغنر - تافت. وفي ٣ شباط (فبراير)، حث رئيس الأركان الجنرال جورج س. مارشال على رفض القرار، ونصح كل من وزير الخارجية كوديل هيل، ووزير الدفاع هنري ل. ستيمسون، بالتأجيل<sup>(٧٧)</sup>. وفي ١٧ آذار (مارس)، أعلنت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب أنها ستؤجل العمل على القرار، لأن وزارة الدفاع حذرت «من أي عمل على القرار في هذا الوقت، سيؤدي إلى إتمام الحرب بنجاح»<sup>(٧٨)</sup>.

على الرغم من التأجيل، فقد سمح للحاخامين وايز وسيلفر، إثر مقابلة مع الرئيس روزفلت، في ٩ آذار (مارس)، بالتصريح أن واشنطن لم توافق ابداً على «الورقة البيضاء» البريطانية لسنة ١٩٣٩. «...» وأن الرئيس سعيد بأن أبواب فلسطين مفتوحة اليوم أمام اللاجئين اليهود، وعندما يتم التوصل إلى قرارات في المستقبل، فإنه سيتم انصاف أولئك الذين يسعون إلى وطن قومي يهودي، والذين تكن لهم الحكومة الأميركية والشعب الأميركي اعترافاً أعمق المشاعر، اليوم أكثر من أي وقت مضى، نظراً للمآزق المأساوي الذي يوجد فيه آلاف اللاجئين اليهود»<sup>(٧٩)</sup>.

وعلى الرغم من الحية التي خففتها قليلاً تظلمات الرئيس لكل من وايز وسيلفر، استمر الصهاينة في الضغط من أجل عمل حكومي خلال سنة ١٩٤٤. وفي ٩ آذار (مارس) تبنى المؤتمر القومي حول فلسطين، والذي رعته اللجنة الأميركية الفلسطينية، بالتعاون مع المجلس المسيحي الفلسطيني، الإتحاد الأميركي للعمل، مجلس المنظمات الصناعية ومنظمات أخرى، قراراً يحث على إلغاء «الورقة البيضاء» البريطانية، وإعادة تأسيس فلسطين كدولة يهودية<sup>(٨٠)</sup> وعقد في ٢١ آذار (مارس) لقاء جماهيري في نيويورك برعاية مجلس الطوارئ الصهيوني. ودعا الشيوخ

باركلي، فاغتر، وتافت، إلى الموافقة على القرارات المؤيدة للصهيونية. «... في أقرب وقت نظراً لمتطلبات جهود الحرب»<sup>(٨٣)</sup>. وفي ٣١ آذار ( مارس ) ، موعد انتهاء الهجرة وفقاً للورقة البيضاء» بحث خمسمائة أستاذ جامعي من مائة وثمانين مؤسسة في إحدى وأربعين ولاية باحتجاج الى الرئيس، يطالبون فيه بالسماح بالدخول الحر لليهود إلى فلسطين، من أجل إنشاء دولة يهودية<sup>(٨٤)</sup>. وفي ١٦ أيار (مايو) كرر ألف وسبعمائة استاذ هذا الطلب، في رسالة اخرى الى البيت الأبيض<sup>(٨٥)</sup>.

وبما أن عام ١٩٤٤ كان عام الانتخابات الرئاسية، فإن الفرصة كانت سانحة أمام أغلبية الصهاينة ليشددوا على قضيتهم . وكانت مجازفة بالفعل، بالنسبة الى المسترعين اليهود، أن يعارضوا الدعم الاميركي اليهودي للإستقلال في فلسطين. لم يكن هؤلاء المسترعون في حاجة إلى التماس الأصوات اليهودية، لكنهم ارادوا تسجيل نقاط سياسية عن طريق دعم مشروع إنساني، خصوصاً وإن احتمال تدخل اميركي في انشاء دولة يهودية كان ضئيلاً.

وصادق الحزبان الرئيسيان على نقض «الورقة البيضاء» واقترح الجمهوريون ان تؤسس فلسطين «كومنولث كامل وديمقراطي»، بينما دعا الديمقراطيون إلى «... فتح فلسطين في وجه الهجرة غير المحدودة والاستيطان، كسياسة تؤدي إلى إقامة كومنولث يهودي ديمقراطي حر هناك»<sup>(٨٥)</sup>.

ومع اقتراب موعد الانتخابات ، توسع المرشحون في شرح برامج الاحزاب . واعلن المرشح الجمهوري، توماس أي. دووي من نيويورك، تأييده للدولة اليهودية في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر)، بينما وعد الرئيس روزفلت، بعد ذلك بثلاثة ايام، المنظمة الصهيونية في اميركا بأنه في حال أعيد انتخابه، فإنه سيعمل جهده لتنفيذ البند الفلسطيني في البرنامج بأسرع وقت ممكن<sup>(٨٦)</sup>. وبالطبع سر مجلس الطوارئ الصهيوني بهذا التعهد، إلا أن المجلس الاميركي لليهودية. شكاً من إدخال فلسطين في السياسات الحزبية، وهاجم البند واعتبره غير واقعي وغامض. عدا عن انه يعرض اصوات اليهود الاميركيين للبيع<sup>(٨٧)</sup>. وبدا ان الامور تسير بقوة لمصلحة الصهاينة. وفي منتصف عام ١٩٤٤، تبني المسترعون في ١٩ ولاية القرارات الصهيونية، ممثلين اكثر من ٦٠ في المئة من سكان الولايات المتحدة. وبعد ذلك بعام، ارتفعت الارقام الى ٣٩ ولاية، وإلى ٨٥ في المئة من السكان<sup>(٨٨)</sup>.

وقد تمّ تبنيّ هذه القرارات بسبب تأثير الصهاينة على الرأي العام وعلى الكونغرس. كما تبني الاتحاد الاميركي للعمل ومجلس المنظمات الصناعية قرارات مماثلة في اجتماعات عام ١٩٤٤<sup>(٨٩)</sup>. وازداد الابتهاج الصهيوني في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٤ ، عندما أعلنت وزارة الدفاع البريطانية انه سيتم تشكيل سرّية يهودية من الكتائب اليهودية في الفوج الفلسطيني<sup>(٩٠)</sup>. زاد هذا التنازل، المطالب به منذ امد، من أمل الصهاينة في إمكانية نجاح ضغوطهم الدبلوماسية للوصول في النهاية الى نتائج مشرورة. وبدا ان حملتهم في واشنطن تلقى نجاحاً مماثلاً، إذ اعلن وزير الدفاع ستيمسون، في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٤ ، انه لم يعد لدى وزارته اي اعتراض على القرارات المؤيدة للصهيونية، التي بحثت في الكونغرس في آذار (مارس) الفائت. وقال انه يمكن اعتبار القضية الآن قضية سياسية بحتة، وليست عسكرية<sup>(٩١)</sup>. ودعا رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بلوم الى استئناف المناقشات حول القضية في الشهر التالي، وتنبأ بعمل ايجابي<sup>(٩٢)</sup>.

لكن الصهاينة خاب أملهم إلى حد ما، عندما وضعت الصيغة النهائية للقرارات، إذ أن الإشارة إلى الصيغة اليهودية للكموسولث المقترح في فلسطين كانت مخلوقة، إضافة إلى الجهود الاميركية الملموسة لتأمين حرية الهجرة<sup>(٩٣)</sup>. وعوضاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة ستضطر الى استعمال نفوذها لتحقيق هذه الغاية. ووقعت الضربة الفعلية للأمال الصهيونية في ١١ ايلول (سبتمبر)، عندما صوتت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ضد قرار فاغر - تافت بفارق ١٢ الى ٨ أصوات<sup>(٩٤)</sup>. وأوضحت وزارة الخارجية في بلاغ اعلن في اليوم نفسه، أنها كانت المسؤولة عن عمل اللجنة. فعل الرغم من تعاطفها الكلي الأقصى مع اليهود إلا انها تعتبر «... ان تمرير القرار في الوقت الحاضر سيكون، غير حكيم من زاوية الوضع الدولي العام»<sup>(٩٥)</sup>. ولم تتبدد خيبة الأمل الصهيونية، على الرغم من ان ١٢ عضواً من أعضاء اللجنة، اعربوا عن تأييدهم الشخصي للقرار في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر).

ولم تأت كلمات التأييد والتعاطف المعسولة للقضية اليهودية التي صدرت عن الإدارة والكونغرس ، بديلاً عن الإلتزام الفعلي الذي تمناه الصهاينة بحرارة . فالإدارة والكونغرس لم يكونا راغبين بالتعهد بالتزام ، لا يخدم في الوقت نفسه المصالح الأوسع للولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

وعلى الرغم من هذه النكسة التي حدثت في الكونغرس الثامن والسبعين ، فإن القيادة الصهيونية كسبت بالتأكيد اتباعاً أقوى ، في صفوف الشعب الأميركي وفي الكونغرس . وقد أعطى هذا التأيد في الكونغرس ثماره خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ، أي في المرحلة الحاسمة قبل قيام دولة إسرائيل .

### ٣ - الكونغرس بعد الحرب وفلسطين

بدأ الكونغرس التاسع والسبعون ( ١٩٤٥ - ١٩٤٧ ) مؤيداً بالإجماع للحركة الصهيونية . وأقر أن الشعب اليهودي غربي الميول بما فيه الكفاية ، ويؤمن للولايات المتحدة حليفاً يمكن الإعتماد عليه في الشرق الأوسط<sup>(٩٦)</sup> .

وقد أكد جميع أعضاء الكونغرس الذين تكلموا عن الموضوع تقريباً ، أنه سيقوم نموذج مثالي من الحكومة الديمقراطية الغربية ، في وسط عدم الاستقرار العربي<sup>(٩٧)</sup> . وستزهر هذه الواحة من الحضارة ، في وسط صحراء يقطعها شعب غير مثقف وغير ثابت .

في ٨ أيار ( مايو ) ١٩٤٥ ، القى إيمانويل سيلير من نيويورك ، وهو الآن الناطق الصهيوني الرئيسي ، أول خطاب خلال السنة يتعلق بفلسطين . وأعرب سيلير بقوة عن تأييده للدولة اليهودية - ولم يعارض أي عضو في الكونغرس هذا الموقف :

« . . . إن قيام كومنولث يهودي في فلسطين ، سيكون الوطن الثابت للحضارة الغربية في الشرق . وإن اليهود هم المؤهلون ، بسبب أصولهم العرقية وديانتهم الشرقية ، لخلق جسر بين الشرق والغرب . انهم شعب يتكلم لغة الغرب ، وقد بنى نموذجهم الثقافي تبعاً للحضارة ، والالتزام بأفضل ما يوجد في التراث الغربي . ان العالم العربي هو غابة مكاثدة ومصالح متضاربة ومبعث للشر . . . وعلى الولايات المتحدة ان تعلم ان الكومنولث الذي سيزرع بقوة في قلب هذه المنطقة ، سيكون مكرساً لصالح الحضارة الغربية . . . »<sup>(٩٨)</sup> .

في مجلس الشيوخ ، أكد ادفين جونسون من كولورادو ، ان السلام في العالم سيتحقق بعد إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين :

« كما أرى المسألة ، فإن فلسطين صديقة ، قوية ، حرة ، وممتينة ، ستكون حجر الزاوية لتدخلنا الحتمي في شؤون الشرق الأوسط . إن الأيام الخرافية من برايميل الذهب في هذه المنطقة ، قد تصبح سبباً للحرب العالمية الثالثة . لهذا فإنه من غير الممكن ، أن لا يوافق المرء على قيام دائرة أميركية في الشرق الأدنى . . . إن عالماً أفضل وحياة أفضل لأميركا

لا يمكن ان يتحققا ، بخيانة الشعب الوحيد في الشرق الأوسط ، الذي بقي غلصاً ووفياً لنا على الرغم من كل شيء» (٩٩) .

إن الدولة الجديدة ستكون نموذجاً للديمقراطية المكرسة لأعلى القيم في أسلوب الحياة الأميركية . وقد أدمى بعض المشترعين ان العرب مدينون للصهاينة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي . وذهب نائب كاليفورنيا شات هوليفيلد إلى القول ، إن العرب الفلسطينيين سيحققون مكاسب اقتصادية واجتماعية أكثر في ظل حكومة يهودية ، عنها في ظل حكومة عربية (١٠٠) .

اظهر العديد من الخطب في الكونغرس إهتماماً إنسانياً حيال اليهود ، يذهب أبعد من السياسة . وقد ساعد الإهتمام الإنساني في دعم القرار الداعي إلى « الدخول الحر لليهود إلى فلسطين » (١٠١) . ولعبت عقدة الذنب الغربية دوراً مهماً في تفكير الكونغرس .

في تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٤٥ ، رفضت بريطانيا طلب الرئيس ترومان بفتح ابواب فلسطين أمام اليهود المضطهدين في أوروبا . فتصاعد العداء في الكونغرس حيال بريطانيا بشدة ، وأتهم العديد من أعضائه بريطانيا باتباع سياسة ممانعة لدعم الدول العربية . والمحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط (١٠٢) . كما ادعوا أن لليهود حق معطى من الله في فلسطين عبر الروابط التاريخية ، معتبرين اميركا وباقي العالم الأوروبي غيماً متساعين على الاطلاق . واكد احد الشيوخ : « ... إن فلسطين هي المكان الوحيد الذي يستطيع أن يجد فيه اليهود المشردون الأمن والسلامة ، وفرصة العيش وكسب الرزق بشرف ، وحيث يتنافس الرجل والنساء على حد سواء » (١٠٣) .

كان الكونغرس يعكس بدقة الشعور بالذنب الذي يعبر عنه العديد من الأميركيين . ورأى الأميركيون في التوصيات بإقامة وطن قومي يهودي في الشرق الأوسط حلاًً للاجئين اليهود الأوروبيين . وكان الكونغرس يأمل في تجنب ما أسماه النائب سيلبر « الإمكانية المحتملة بأن تصبح فلسطين دولة عربية مع غيتو يهودي مرتبط بها » (١٠٤) .

لم يأت أول إجتماع للكونغرس سنة ١٩٤٧ بجديد . ولم تظهر أية معارضة إزاء تحويل فلسطين إلى دولة يهودية حتى تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٧ .

وفي ٢٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين . وواجه العرب الفلسطينيون حينها ما كانوا يخشون طويلاً ، وهو واقع دولة يهودية في وطنهم . وردوا بعنف للحؤول دون تطوره . وفي النهاية ، ظهرت بعض المساندة في



الكونغرس لتأييد العرب . وكانت أول من تكلم عن العرب ، عضوة الكونغرس فرنسيس ب . بولتون من أوهايو ، وقدمت تقريراً عن رحلتها إلى الشرق الأوسط . وأشارت إلى انتعاش المبادرة والنشاط العربيين ، في وقت كان الغرب يعتقد فيه ان ليس لدى العرب أي شيء يقدموه . وقالت ان العامل الأكبر في هذا الانتعاش :

« . . . كان الجامعة الاميركية في بيروت ، فمنذ أكثر من ٨٠ سنة ، والتعليم الأميركي هو السائد فعلاً ، والمبادئ الأميركية تعرض وتدرس . ان الافكار والمثل الديمقراطية التي تشبعوا بها يمكن قياسها برد فعلهم على ما يعتبرونه خيانتنا لهذه المثل ، وذلك بموافقتنا على ما يعتبرونه محاولة اخذ بعض من ارضهم ، وفرض اقلية غريبة عليهم . ان موقفنا اغضبهم واذهلهم ، لكن المسألة كانت اعمق مما كان متوقفاً ، إذ انهم يشعرون بخيانتنا لهم أخلاقياً وروحياً . إن العجز عن الفهم هو العجز عن إدراك وجهة النظر العربية الحالية إزاء فلسطين . . . إني ملتزمة بوجهة النظر العربية ، لأنه حتى مؤخراً ، لم تكن سوى قلة من الناس تعرف أن لديهم وجهة نظر» (١٠٥) .

وبالفعل ، فحتى لو كان للعرب وجهة نظر قبل ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، فإنه من غير الممكن كانت معرفتها بقراءة سجل الكونغرس الأميركي . بعد ذلك بأسبوعين ، حذر النائب لورنس سميث من ويسكونسن ، من الكارثة المقبلة :

« . . . ان عيد الميلاد هذا يوافق حالة من العنف ، وحرب اهلية في الأراضي المقدسة . العرب يقتلون اليهود واليهود يقتلون العرب . لقد تدهور الوضع وتفاقم بعد ان صوتت الجمعية العامة على تقسيم فلسطين . وإذا تمت الموافقة وجرى التنفيذ من قبل مجلس الأمن ، فإن هذا يعني إنشاء دولة يهودية جديدة . . . إن التقسيم في هذا الوقت لا يمكن أن يتم إلا بالقوة فحسب . إن المبشرين المسيحيين في القدس ، والأساتذة المسيحيين الذين يعيشون في الشرق الأدنى ، يعتبرون إن محاولة فرض التقسيم ستغرق فلسطين والمنطقة بأكملها في حرب اهلية لا نهاية لها» (١٠٦) .

على الرغم من أن هؤلاء النواب دعموا وجهة النظر العربية ، إلا أنهم فعلوا ذلك بأساليب متناقضة . فالناتبة بولتون كانت الوحيدة من الكونغرس التي سمعت إلى فهم وجهة نظر العرب الذين يعيشون في فلسطين . وهي لم تكن تحت تأثير أي مصلحة سياسية ، بقدر ما كانت بدافع اهتمام إنساني بشعب يتعذب . وفي الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٨ ، لم يتكلم أي عضو كان من الكونغرس ليدعم العرب على المستوى الانساني الصرف .

كان جميع اعضاء الكونغرس ، باستثناء بولتون ، الذين يناهضون انشاء اسرائيل ،

من المحافظين الذين يصوتون عادة مع مجموعة الديمقراطيين الجنوبيين . كان هذا التجمع الرجعي ينجس فقط الشيوعية ، ويرى شبحها خلف كل شجرة . وكلما لم يكن هناك أحد لانزال اللوم عليه ، كانت الأمم المتحدة السلة التي تتلقى تذريرات اعضاء مجلس الشيوخ . وهكذا كانت مساهمة الأمم المتحدة في إنشاء اسرائيل موضع استنكارهم وإستيائهم .

في كانون الأول (ديسمبر) ، أعلن عضوا مجلس الشيوخ ، إيد غاميت من تكساس ، ولورنس سميث من ويسكونسن ، ان الولايات المتحدة بمساعدتها وتشجيعها الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين ، إنما ترتكب غلطة مثلية . أولاً ، هناك ثلاث دول صغيرة - ليبيريا ، هايتي ، والفيليبين - جميعها تدور في فلك الولايات المتحدة ، كانت معارضة للتقسيم في الأساس ، وتم إقناعها ، في اللحظة الأخيرة ، وهكذا تحققت أكثرية ثلثي الأصوات<sup>(١٠٧)</sup> . لقد برهن هذا التلاعب السهل ، ان تأثير القوى الكبرى كالولايات المتحدة على الأصوات ، يهزأ بمنظمة الأمم المتحدة كلها . ثانياً ، ان خطة التقسيم التي تبنتها هذه المنظمة المفترض فيها صنع السلام تعد على العكس بحرب لا نهاية لها . ثالثاً ، إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كقوى كبرى ، ستؤمن القدر الكافي من القوات من اجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة . التقييمية . وأشار عضوا مجلس الشيوخ ، سميث وغاسيت ، إلى أن ذلك قد يسلم الشرق الأوسط بأكمله للشيوعيين . وأعرابا عن تخوفهما من أنه في حال أرسلت الولايات المتحدة وروسيا قوات تحت غطاء الأمم المتحدة الى المنطقة ، فإنها قد لا تغادرها أبداً<sup>(١٠٨)</sup> .

وعلى الرغم من ضعف حجة المحافظين ، إلا أن استنتاجاتهم كانت تحوي على عناصر من الحقيقة . فالعنف استمر ويستمر الآن في الشرق الأوسط ، نتيجة إنشاء دولة اسرائيل . وقد أدى فشل الأمم المتحدة من إيجاد مخرج لائق من المأزق ، إلى الشك في قدرة المنظمة على القيام بمهمتها كقوة لحفظ السلام في العالم ، بعد إخفاقها في الصراع العربي الاسرائيلي .

كانت هذه الأصوات المحافظة قليلة ومبعثرة . فمعظم اعضاء مجلس الشيوخ كانوا مؤيدين للصهيونية من دون تحفظ ، وقد طالب بعضهم بالسلح للصهاينة ، في وقت كانت فيه الحكومة تفرض حظراً على شحن السلاح إلى المنطقة

في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ، جدد سيلبر حلته المؤيدة لليهود في فلسطين . وقد شعر سيلبر أن حظر توزيع السلاح هو لمصلحة العرب ، لأن بعض المعدات كانت مستمرة

في الوصول إلى مصر والعراق ، اللذين كانا يساعدان الفلسطينيين العرب ، وليس اليهود . أما شحنات الأسلحة إلى اليهود ، فإنها كانت تأتي من أوروبا الشرقية والغربية . وهاجم سيلبر بمرارة وزارة الخارجية ، ودعا الولايات المتحدة إلى تقديم الدعم المطلق للدولة اليهودية المقترحة ، كما دعا إلى القيام فوراً بشحن السلاح للصهاينة . وقال أن الأمم المتحدة قسمت فلسطين لإعطاء اليهود الحق في إقامة دولتهم ، وأن العرب يحاولون منع إنشاء هذه الدولة ، وعلى الولايات المتحدة أن تقدم العون<sup>(١٠٩)</sup> .

اصطدم المحافظون ومؤيدو الصهاينة في نقاشات قاسية ، وفي بعض الأحيان مسلية . وقال السيد رانكين من ميسيسيبي : « ليس من حقهم جرننا إلى حرب عرقية في فلسطين ، كما ليس لهم الحق في الذهاب إلى هناك لإقامة دولة عنصرية ، أكثر من حق الهنود في إقامة دولة في أواهيو أو بنسلفانيا ، أو من حق الزنوج في إقامة دولة في فرجينيا أو ميسيسيبي .

لقد حان الوقت لكي يفهم الشعب الأمريكي ، أننا لن نسمح لهذه المجموعة الصهيونية ، هذا الفرع من الحركة الشيوعية ، بأن يجرننا إلى حرب عالمية أخرى ... إن أي شعب يحترم نفسه ، لن يتردد في مقاومة أي هجرة قسرية لغرباء إلى داخل حدوده .

إن مشكلة العبيد برزت في الحرب الأهلية ، لكن هذه المشكلة تبدو صغيرة ، إذا ما قُورنت بمسألة ذهاب المسيحيين الأمريكيين إلى الأراضي الإسلامية ، بهدف فرض إقامة دولة يهودية على السكان المعارضين لذلك .

سيلبر : ان السيد القادم من ميسيسيبي يتحدث كالعادة من دون أي معلومات عن الموضوع ليس هناك نية لإقامة حكومة دينية في فلسطين أو في الشرق الأوسط . إن الدولة اليهودية في فلسطين لن تكون دولة دينية ، وإذا أراد أي إيضاح - ولكل من يريد إيضاحاً - فإنه سيدرك من دون شك ، إن ليس لدى اليهود أي نية في إقامة حكومة دينية في فلسطين . عدا عن ذلك ، وصف ما روج له البعض بذكاء وجرأة ، عن ان هذه الدولة ستكون مرتبطة بالشيوعيين ، بأنه تصريح لعين !<sup>(١١٠)</sup> .

في أي حال ، عارض مؤيدو الصهاينة في الكونغرس ارسال قوات الى المنطقة . وفي نيسان (ابريل) ١٩٤٨ ، اقترح المندوب الاميركي في الامم المتحدة ، وارن اوستن ، ارسال قوات اميركية لحماية الدولة اليهودية ، والمحافظة على النظام . وعندما وصف عضو الكونغرس المحافظ سميث من ويسكونسن اقتراح اوستن بأنه

خطوة جديدة نحو الحرب، فوجيء بتأييد السيد سيلير له. كان سيلير يريد السلاح فقط. وكان يعتقد أن «الهاغانا» تستطيع ضبط زمام الأمور، إذا ما مدت بالسلاح الكافي<sup>(١١)</sup>. وانهصر النقاش في مسألة شحن السلاح الى الصهانية - وهي مسألة لم يتمكن الكونغرس الثمانون من حلها أبداً.

ظل المحافظون متخوفين من تدخل عسكري اميركي، وعندما اعترف الرئيس ترومان بدولة اسرائيل سنة ١٩٤٨، جاءت ردة فعل غوسيت من تكساس قاسية وشديدة اللهجة: «... حتى الاجانب يعلمون ان رئيسنا وجه ضربة أخرى للأمم المتحدة، وربما عرّض السلام العالمي للخطر، وذلك لتأمين أصوات ثلاثة ملايين يهودي في مدينة نيويورك...».

وإذا لم تستفّق اميركا في الحال، فإن افضل أبنائها سيهرقون دماءهم البريئة على رمال الأراضي غير المقدسة<sup>(١٢)</sup>.

وعلى الرغم من ان المحافظين وجهوا الإنتقادات بشدة، إلا أن الأغلبية في الكونغرس، بقيت مقتنعة «بشرعية» الإدعاءات اليهودية في فلسطين.

وفي ٣ أيار (مايو) ١٩٤٨، أي قبل يوم واحد من اعلان استقلال اسرائيل، تنبأ عدد من اعضاء الكونغرس بأن سعادة الشعب اليهودي باتت قرية<sup>(١٣)</sup>. وأدلي بالعديد من الخطب خلال الاحتفالات التي دامت طوال الليل لتهنئة الصهانية بالانتصار<sup>(١٤)</sup>، وعبر النواب وأعضاء مجلس الشيوخ عن ابتهاجهم بقيام دولة الأمر الواقع اسرائيل.

في الكونغرس، اختفت معارضة قيام وطن قومي يهودي في فلسطين فجأة، كما ظهرت. وابتداء من نيسان (ابريل)، لم تظهر إلا مشاعر متعاطفة مع الإسرائيليين. وكان أي تأييد من الكونغرس للعرب الفلسطينيين موضع اخذ ورد إلا أنه لم يكن له أي اثر ملموس، على سياسة الإدارة إزاء المسألة الفلسطينية.

### ج - الضغوط الصهيونية والعربية في الولايات المتحدة

كان لمناقشات، وقرارات الكونغرس مهمتان رئيسيتان: التأثير على الرأي العام، والضغط على الفرع التنفيذي الذي يصنع السياسة الخارجية. اما العنصر الآخر الذي سعى الى التأثير على سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين، فهي نشاطات المجموعات العربية واليهودية في مرحلة ما قبل ١٩٤٧.

## ١ - الضغط الصهيوني

بعد إنشاء اتحاد الصهاينة الأميركيين بقليل ، لم تحهد القيادة نفسها بأكثر من الترويج لمتسبين جدد . وترك تمثيل المصالح اليهودية ، في واشنطن للمجموعات غير الصهيونية ، مثل التنظيم الاخوي لبناني بريث ، واللجنة اليهودية - الاميركية ، وسامين وولف<sup>(١١٥)</sup> وقد ضغطت كل هذه المجموعات سبيل ما اعتبرته وجهة النظر اليهودية ، حيال القضايا التي اقلقت اليهود الأميركيين ، وخصوصاً قضية الهجرة . وكانت الإجراءات المناهضة لليهود في روسيا ورومانيا ، ورفض روسيا الاعتراف بجوازات السفر الاميركية المعطاة للمواطنين اليهود ، السبب في تحرك اليهود الأميركيين . ولربما كانت المحاولة الصهيونية الأولى في نطاق هذه الحملة ، تعود الى ترايد الضغط في شتاء ١٩١١ ، من اجل إنهاء المعاهدة التجارية الموقعة مع روسيا منذ سنة ١٨٣٢ .<sup>(١١٦)</sup> لقد لعبت هذه الحملة ، إضافة الى اللجان اليهودية - الاميركية والتنظيمات اليهودية الأخرى ، دوراً في تمرير قرار في الكونغرس في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١١ ، يحث الرئيس تافت الذي لم يكن يؤيد الفكرة ، على ان يدين المعاهدة<sup>(١١٧)</sup> .

ومع ازدياد القوة الصهيونية ، وثقتها بنفسها ، ازدادت المحاولات لكسب تأييد وزارة الخارجية . وفي ١٥ شباط (فبراير) ١٩١٢ ، بعث بطلب الى وزارة الخارجية ، من اجل قراءة رسالة من الرئيس الاميركي خلال اجتماع لجمعية أدبية صهيونية . ورفض الطلب لأنه يتعلق « بقضايا الصهيونية المعنية في الدرجة الأولى بمصالح بلاد هي غير بلادنا »<sup>(١١٨)</sup> . واجابت وزارة الخارجية بنفس البرودة على رسالة بعث بها لويس ليبسكي رئيس الاتحاد الصهيوني في تموز (يوليو) ١٩١٣ ، تتعلق بحجم التورط اليهودي - الاميركي في فلسطين ، وتطالب بأن يقدم المسؤولون الاميركيون هناك ثمة مجاملات للممثلين الصهاينة<sup>(١١٩)</sup> . كما تلقت وزارة الخارجية في الوقت نفسه عدداً من الإتصالات من الاتحاد الصهيوني وشخصيات صهيونية ، بصدد التشريع التركي حول الهجرة المعمول به في فلسطين . لم يكن لهذه الرسائل تأثير مهم ، وتم الرد عليها بأجوبة مبهمة ، لكنها من دون شك دلت على الوعي السياسي المتنامي لدى الصهاينة<sup>(١٢٠)</sup> .

كان للحرب العالمية الأولى ، بتهديدها اليهود الاوروبيين والمستوطنين في فلسطين تأثير على الطائفة اليهودية الأميركية ، مما أفاد الصهاينة . وارتفع عدد المتسبين ، للمنظمة الصهيونية في اميركا (الاتحاد الصهيوني سابقاً) الى ١٤٤,٨٢٠ عضواً سنة ١٩١٩<sup>(١٢١)</sup>

وأصبح في الامكان إثارة اهتمام الرأي العام والكونغرس للمطالب الصهيونية نتيجة هذه الخلفية للأزمة<sup>(١٢٢)</sup>. في هذا الوقت، كان الرئيس ولسون، وهو المتأثر بوليس . د . برانديس، أول رئيس في البيت الأبيض بدأ يشعر تماماً بقوة الضغوط الصهيونية<sup>(١٢٣)</sup>.

تركزت هذه الضغوط في مجالين رئيسيين : ١ - حماية المحجرة والسماح بالاستيطان اليهودي في فلسطين . ٢ - موافقة الولايات المتحدة على اعلان بلفور<sup>(١٢٤)</sup> . في الحالة الأولى ، كان في استطاعة الصهاينة بقيادة برانديس ، تأمين استعمال قنوات الاتصال الاميركية، وفي بعض الاحيان الاعتماد على المساعدة الرسمية للاحتجاج لدى تركيا على طرد اليهود من فلسطين، نقل اللاجئين اليهود من فلسطين الى مصر، تأمين الطعام والمؤن والأدوية والبعثات الطبية الصهيونية الى فلسطين، التنسيق مع الحلفاء والقوى المركزية (بيننا بقيت الولايات المتحدة على الحياد) للسماح للسفن بالمرور في المياه التي تشرف عليها دوريات المتحاررين. وكان الجو مؤاتياً لدرجة انه كان يتم تأمين قوارب لنقل المعونات، عندما لم يكن في الإمكان استئجار مراكب تجارية. وساعدت وزارة الخزانة الصهاينة ايضاً، بتسهيلها تحويل الأموال اليهودية من أميركا، الى اليهود في فلسطين، وعند اندلاع الحرب، أصبحت هذه الأموال المصدر الرئيسي للمساعدة المالية لليهود في الخارج<sup>(١٢٥)</sup>.

في المجال الثاني، كان الضغط الصهيوني من اجل موافقة الولايات المتحدة على اعلان بلفور . وكان الصهاينة الأميركيون على علم بسير المحادثات في لندن ، والتي أدت إلى إصدار إعلان بلفور . وقد تم كل ذلك بقيادة برانديس . لكن على الرغم من المحاولات الهادفة الى تأمين تأييد الرئيس ولسون المطلق مسبقاً ، فإن كل ما يمكن أن يقال انه اعلن موافقته على اعلان بلفور في تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩١٧ ، بطريقة غير مبالية<sup>(١٢٦)</sup> . وكانت وزارة الخارجية معارضة ، بحجة انه بما أن الولايات المتحدة ليست في حال حرب مع تركيا ، فإنه ليس لها الحق في إصدار حكم على التدابير التي ستخذ بشأن اراضي تركية بعد نهاية الحرب . وهكذا اقتنع الرئيس ولسون انه من غير الحكمة أن يعلن رسمياً موافقته . وفي ٣١ آب ( أغسطس ) ١٩١٨ ، بعث ولسون برسالة إلى الخاخام ستيفن وايز ، اعلن فيها ارتياحه للتقدم الذي أحرزته الحركة الصهيونية ، في الولايات المتحدة والدول الحليفة ، منذ إعلان بلفور باسم الحكومة البريطانية » .

ومن اجل المحافظة على هذين النفوذين والتأثير الكبير لفترة طويلة ، كان على الصهاينة الأميركيين أن يحركوا الطائفة اليهودية ، بصورة اشملى ، وينظموا صفوفها

ويرصوها بطريقة أكثر التحاماً . فالمسؤولون الذين يشغلون اعل المناصب والذين وضعوا القضية الصهيونية أمام ادارة ولسون ، قد لا يمكن الوصول إليهم دائماً .

#### أ - الصهاينة في مؤتمر فرساي

في مؤتمر السلام في فرساي في سنة ١٩١٩ ، تم تحديد المصالح المتنافسة والمتعلقة بالمسألة الفلسطينية . وجاء إلى باريس ، الصهاينة من أوروبا والولايات المتحدة ، للعمل على تنفيذ الوعد الذي تضمنه اعلان بلفور : يجب إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين<sup>(١٢٧)</sup> . في حين كان العرب والناطقون باسم البعثات الدينية ، يحاولون منع تنفيذ هذا الوعد أو إلغائه نهائياً . وقد مورست هذه الضغوط على البعثة الاميركية . وواجه الرئيس ولسون صعوبة في اتخاذ قرار ، لأن حل المشكلة الفلسطينية ابعد من ان يكون سهلاً ، كما اكتشف الرؤساء اللاحقون .

اراد الصهاينة انتداب بريطاني لفلسطين ، إضافة الى الوعد الصريح ، اذا امكن ، بإنشاء دولة في ما بعد . في حين اعلنت البعثات التبشيرية البروتستانتية ، انه بما ان العرب يشكلون الاغلبية الساحقة من السكان ، فإنه يجب اجراء استفتاء لتحديد رغبات الأهالي وفقاً لمبدأ حق تقرير المصير . وعندما يتم ذلك ، فإنه يمكن بالطبع استخلاص النتائج .

دعا ولسون الى انشاء « مؤسسات » الدولة اليهودية ، واقترح ارسال لجنة الى سوريا للتحقق من رغبات السكان المحليين<sup>(١٢٨)</sup> . بعد ذلك ، وفي نيسان ( ابريل ) ابلغ ولسون البعثة الاميركية ان فقرة ٢ آذار ( مارس ) ذهبت ابعد مما قصد بقليل ، لأنه لم يكن آنذاك إلا الاعراب عن دعمه لاعلان بلفور فحسب<sup>(١٢٩)</sup> وفي أيار ( مايو ) ، اعلن مجدداً تأييده للوثيقة<sup>(١٣٠)</sup> .

في هذه الاثناء ، كانت اللجنة التي شارك فيها الاميريكيون فقط ، في طريقها الى سوريا . ولم يكن عضوا اللجنة ، هنري س . كينغ من جامعة أوبرلين ، وتشارلز كران وهو صناعي قديم من شيكاغو ، متحمسين كثيراً للصهاينة . وفي تقريرهما النهائي الذي قدماه في ٢٨ آب ( أغسطس ) ١٩١٩ ، اقترحا البدء « ببرنامج صهيوني محدود جداً » يطبق تدريجياً . فالحجرة اليهودية الى فلسطين يجب ان تحد بسرعة ، وبالتالي يجب التخلي عن أي خطة لجعل فلسطين كومنولث يهودي . فقد يمكن ضم فلسطين الى دولة سورية موحدة<sup>(١٣١)</sup> . لكن هذه التوصية لم توقف المحادثات الصهيونية - البريطانية ، حول نص انتداب فلسطين ، والذي منحه في النهاية المجلس الاعلى للبريطانيين في ٢٥ نيسان ( ابريل ) ١٩٢٠ .

في المرحلة الأخيرة من مؤتمر فرساي ، كان دور الولايات المتحدة ثانوياً . ولم تجهد المحاولات التي بذلها الصهاينة لتأمين تدخل ولسون في المناقشات حول حدود فلسطين ، والتي جرت خلال مؤتمر السفراء في شباط ( فبراير ) ١٩٢٠ (١٣٢) . وهكذا كان تأثير الولايات المتحدة على تسوية الشرق الأدنى سنة ١٩٢٠ قد وصل إلى نقطة العدم .

#### ب - الضغوط الصهيونية في سنوات الحرب

سنة ١٩٣٩ ، وبعد المؤتمر الصهيوني العالمي السادس والعشرين الذي عقد في جنيف ، قرر القادة الصهاينة إنشاء لجنة خاصة في الولايات المتحدة ، طيلة فترة الحرب . وكانت لجنة الطوارئ للشؤون الصهيونية تتألف من ممثلي المنظمة الصهيونية في اميركا ، هداسا ، ميزراشي ، وبوال زيون . وكانت في البداية مركزاً للاعلام، وجسماً لتنسيق النشاطات المشتركة . وفي كانون الثاني ( يناير ) ١٩٤١ ، انشئت دائرة للعلاقات العامة ، وتم بوضوح تحديد دور لجنة الطوارئ لإدارة العمل السياسي .

بعدما خف التهديد العسكري للشرق الأوسط ، ركزت اللجنة على النشاطات الدعائية في الولايات المتحدة ، إذ بقي المجلس العام الداخلي والإدارة الصهيونية في القدس الناطقين الرسميين باسم الحركة في العالم (١٣٣) .

كانت الضغوط الصهيونية في الولايات المتحدة خلال السنوات الأولى للحرب مركزة في اتجاه التخفيف من قيود « الورقة البيضاء » البريطانية لسنة ١٩٣٩ . ففي ٢٨ شباط ( فبراير ) ١٩٤٠ ، أصدرت الحكومة البريطانية سلسلة من القوانين المتعلقة بالأراضي ، وفقاً للنية المعلنة لـ « الورقة البيضاء » بمنح إيجاد « سكان من دون أرض » . ونصت هذه القوانين على تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق . في الأولى التي تضم ٦٣,٤ في المئة من الأراضي ، مُنع العرب من بيع أراضيهم لليهود ، إلا في الحالات الاستثنائية ، والمنطقة الثانية التي تشمل ٣١,١ في المئة من الأراضي ، خصصت لكي يشترها اليهود ، فقط في حال أن هذا الشراء يتم ويوسع ويسهل عمليات ري بعض من هذه الأراضي ، أو يقسمها ، أو يطور أي مشروع يعود بالنفع على العرب ، واليهود ، عندها يمكن للمفوض الأعلى أن يوافق على انتقال هذه الأرض من العرب إلى اليهود . في المنطقة الثالثة التي تغطي ٥ في المئة تقريباً من البلاد ، وهي المناطق البلدية والقسم الأوسط من السهل الساحلي ومنطقة حيفا الصناعية ، يمكن أن تنتقل الأراضي من دون رقابة (١٣٤) .

اعترض مجلس الطوارئ للشؤون الصهيونية فوراً ، متهماً هذه القوانين بتقييد نص وروح الانتداب : « أن منع بيع الأراضي قد يعطي يهود فلسطين استيطاناً هزئياً ، مما يهزأ



بالتزام الحكومة البريطانية في ظل الانتداب بتشجيع استيطان اليهود قرياً . على الأرض « (١٣٥) . في ٤ آذار ( مارس ) ، اتصل وفد صهيوني بوزير الخارجية هل وسلمه مذكرة لنقلها الى لندن . وجاء في الوثيقة ان قوانين الأراضي تعتبر تمييزاً ضد اليهود ، وتلغي هدف الانتداب الرئيسي ، وتسيء الى مصالح العرب الذين يرغبون في البيع لليهود ، فضلاً عن انها تستند الى الافتراض الخاطيء ، بأنه قد تنشأ طبقة من السكان العرب من دون اراضٍ . وعلى الرغم من ان المذكرة الصهيونية اعربت عن اسفها لأنها اجبرت على الاعتراض على اعمال الحكومة ، إلا انها شجبت ما وصفته « بمحاولة ادخال ممارسات الى فلسطين ، تذكر بالدول التوتاليتارية » (١٣٦) . تظاهرت المجموعات الصهيونية معترضة امام مكتب القنصلية العامة البريطانية في نيويورك ، في حين أرسل اتحاد اميركا المؤيد لفلسطين برقية الى لجنة الطوارئ ، معارضاً القوانين بحجة ان الولايات المتحدة لها الحق وفقاً لمعاهدتها مع بريطانيا « برفض الاعتراف بأي تعديل يتعلق بخرق انتداب فلسطين » (١٣٧) .

كان ثقل الضغط الصهيوني ضد الورقة البيضاء مركزاً على الهجرة ، وبدرجة ادى على القيود حول الأراضي . وكانت مسألة الأراضي السلاح المثالي ، من وجهة نظر تأثيرها على الرأي العام في الولايات المتحدة ، الذي يستطيع بواسطته الصهاينة ومؤيديهم انتقاد البريطانيين . فقد كانت الحاجة الى اجلاء اليهود من اوربا الوسطى والشرقية اكثر إلحاحاً ، بسبب اندلاع الحرب .

وكان اكثر من ثلاثة ملايين يهودي محاصرين في بولندا فقط ، إضافة الى لاجئي ما قبل الحرب من المانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا ، وجميعهم يبحثون عن ملجأ في فلسطين ، الى جانب الذين ما زالوا يحاولون العرب من ايدي الالمان . لهذا فإن التشدد البريطاني الصارم إزاء إجراءات الهجرة (١٣٨) ووجه باعتراضات أخلاقية حادة ، استطاع الصهاينة ان يحولوها بسرعة لمصلحتهم . وعلى الرغم من ان بريطانيا لم تكن مسؤولة عن الظروف التي ترك بسببها العديد من اليهود أوروبا ، إلا أن معاملتها للمهاجرين غير القانونيين أثرت على الرأي العام الاميركي . برغم ان الهجوم على « الورقة البيضاء » فتر بسبب الحاجة ، إلى دعم بريطانيا لأنها وقفت لوحدها في وجه المحور ، إلا ان الإعتراضات استمرت في الوقت نفسه ، بدأ الصهاينة وحلفائهم حملة لتنظيم قوة القتال اليهودية . وعند اندلاع الحرب في ايلول ( سبتمبر ) ١٩٣٩ ، اعلنت منظمة « ييشوف » استعدادها للتعاون العسكري التام مع الانتداب . وكان لهذا العرض أسباب عديدة . فاليهود لم يكونوا فقط تواقين للتواجد في جبهة للقتال ضد عدوهم الرئيسي هتلر ، لكنهم اعتقدوا ان فرصتهم في

المشاركة في مفاوضات السلام ستكون افضل ، اذا هم قاموا بإنجازات عسكرية بواسطة قوة يهودية مميزة . كما ان احتمال تجديد القتال مع العرب لا يمكن تجاهله . لذلك فإن تطوير «الهاغانا» ، الجناح العسكري لمنظمة «ييشوف» ، قد ينفع كسلاح ضد العرب والمحور في آن .

في أي حال ، لم يتقبل البريطانيون هذه الفكرة . فهم لم يروا أي سبب لتلبية مطالب الصهاينة عند بداية الحرب ، طالما انه ما زالت هناك حاجة لضمان تأييد العرب خلال الحرب (١٣٩) .

ازعج رفض البريطانيون لخطة الجيش اليهودي الصهاينة ، وحثهم على العودة إلى تجديد نشاطهم . وفي ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ ، تبنى مؤتمر عقد في كارنيجي هول في نيويورك قراراً يدعو إلى قوة يهودية مسلحة . وطالب الشيخ آلن باركلي من كتكي البريطانيين بالسماح بدخول الجيش اليهودي في صفوف قيادتهم الشرق أوسطية (١٤٠) . وتبنت عدة اجتماعات مماثلة عقدت في جمع انحاء البلاد قرارات في هذا الاتجاه (١٤١) . وطوال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) تباحث القادة الصهاينة في خطة العمل التي يجب ان يتبنوها . وفي ٢ كانون الأول (ديسمبر) ، اعلن لويس أ . ليفتال رئيس المنظمة الصهيونية في اميركا ، في مؤتمر صحافي خاص في واشنطن ، ان الصهاينة سينقلون نداءهم «إلى الرأي العام ليحكم» .

في أي حال ، فإن المحاولات لإدخال واشنطن في هذه القضية فشلت . ولم تظهر أي نتائج ملموسة لزيارة قام بها بن غوريون ونيومن إلى وزارة الخارجية من اجل مناقشة تنظيم الجيش (١٤٢) .

خلال ربيع وصيف ١٩٤٢ ، وعندما كانت الجيوش الألمانية تزحف شرقاً عبر افريقيا الشمالية ، ازدادت المطالبة بقوة يهودية منفصلة . وفي ٢٥ أيار (مايو) طالب الشيخ فاغزر مرة ثانية بأن يسمح لليهود في فلسطين «بالعمل تحت امرة القيادة البريطانية ، ومواجهة العدو تحت علمهم الخاص ، العلم الرسمي لوطنهم القومي» (١٤٣) . وجاءت ردة فعل السفير العراقي في الولايات المتحدة مثلاً على ردود فعل الدول العربية ، إذ اعلن في ٢٦ حزيران (يونيو) ان إنشاء قوة يهودية يشكل خطراً ، لأنه يؤكد التخوفات العربية من انه في حال انتصار الحلفاء ، فإن الأراضي العربية ستسلم لليهود (١٤٤) . إلا أن هذا التحذير لم يؤخذ في الاعتبار ، في خضم التصريحات والالتماسات الصهيونية . وفي ٢ تموز (يوليو) ١٩٤٢ ، وجهت لجنة الطوارئ للشؤون الصهيونية نداءً مباشراً إلى رئيس الوزراء

البريطاني تشرشل ، من اجل تحريك كل الطاقة البشرية اليهودية الموجودة في فلسطين ، حتى اذا كان لا بد من موتهم ، فليتمكنوا من الموت وهم يقاتلون » (١٤٥) .

في ٢٠ تموز ( يوليو ) اكد بن غوريون مرة اخرى في مؤتمر صحفي في نيويورك ، انه في الإمكان تنظيم أربع كتائب يهودية على الأقل اذا أبدى البريطانيون مساعدة ، مقابل أربعة آلاف يهودي مقاتل في صفوف الوحدات البريطانية . واخيراً سمح للصهاينة بتشكيل كتائب يهودية صرفة ، بعد ان وافق عليها البريطانيون في آب ( اغسطس ) . لكن الصهاينة لم يفهموا لماذا لم يسمح لهم بتنظيم هذه الكتائب « ضمن تركيبة الكتائب العسكرية العادية » . فهم كانوا ما يزالون يحاولون تحقيق هدفهم بتشكيل قوة يهودية « تستعمل وتجهز وتدريب على قدم المساواة مع القوات الأخرى التي تقاتل قوى المحور » (١٤٦) . وخف الهياج الصهيوني لفترة من الوقت ، لكن لكي يعود ويستأنف من جديد بعد مدة .

### ج - قرار بيلتمور

مع استمرار الحرب العالمية الثانية ، تصاعد التهديد ضد اليهود الأوروبيين . وعادت بالتالي مسألة الدولة اليهودية الى الواجهة ثانية . وكانت فكرة الدولة اليهودية دائماً موضوع انقسام وخلاف ضمن الطائفة اليهودية . وفي كانون الثاني ( يناير ) ١٩٤١ ، اعلن المؤتمر القومي من اجل فلسطين انضمامه الى فكرة الكومنولث اليهودي :

« نظراً للظروف التي ستنشأ في أوروبا . بعد الحرب ، فإن اليهود سيواجهون مهمة إيجاد وطن للجماهير اليهودية العديدة من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، وهم مقتنعون بشدة ، وهذا ما أثبتته التجارب الماضية ، بأن وحده التوطين الواسع هؤلاء اليهود في فلسطين ، كفيل بحل مسألة إعادة إنشاء كومنولث يهودي . . . بصورة دائمة » (١٤٧) .

وافق على القرار اعضاء المنظمات التأسيسية الأربع في لجنة الطوارئ للشؤون الصهيونية ( المنظمة الصهيونية في اميركا ، هداسا ، ميزراشي ، بوال زيون ) ومنظمات يهودية أخرى (١٤٨) .

في هذه الأثناء ، بدأ وضع الخطط في فلسطين لتبني قرار المجلس العام الداخلي ، وهو السلطة الرسمية للصهيونية العالمية خلال الحرب . إلا انه كان يجب استشارة الصهاينة الأميركيين بسبب عددهم وثروتهم ، فتم عقد مؤتمر صهيوني خاص بين ٩ و ١١ أيار ( مايو ) ١٩٤٢ في فندق بيلتمور في نيويورك . ولم يحضر المؤتمر ممثلو الصهيونية الأميركية فقط ، ولكن عدداً من اعضاء قيادة الوكالة اليهودية الذين كانوا آنذاك في الولايات

المتحدة ، وبين غوريون ووايزمن ، جاعلين بذلك مؤتمر بيلتمور أول مؤتمر صهيوني عام يعقد منذ اندلاع الحرب سنة ١٩٣٩ . وكانت نتيجة المؤتمر متوقعة ، نظراً للموقف الذي اتخذته المنظمات الصهيونية الرئيسية في الولايات المتحدة في السنة الماضية .

بعد الإشارة الى ان الهدف الأساسي لإعلان بلفور ، كان إعطاء اليهود فرصة إقامة كومونولث يهودي . وإعلان الرفض القاطع « للورقة البيضاء » لسنة ١٩٣٩ ، أعلن المؤتمر ما يلي :

« إن النظام العالمي الجديد الذي سيلي النصر ، لا يمكن أن يقوم على أساس العدل والسلام والمساواة ، إلا إذا حُلّت مشكلة اليهود الذين لا وطن لهم . إن المؤتمر يبحث على فتح ابواب فلسطين ، وتثبيت الوكالة اليهودية بتمكينها من الاشراف على الهجرة الى فلسطين ، واعطائها السلطة لبناء البلاد ، بما في ذلك تنمية اراضيها غير الأهلة ، وغير المزروعة ، وأن يقام في فلسطين كومونولث يهودي ، يصبح جزءاً من تركيب العالم الديمقراطي » (١٩٩) .

تبنت المنظمة الصهيونية في اميركا وهذا إعلان بيلتمور في ١٧ تشرين الأول ( اكتوبر ) ، والمؤتمر القومي لميزراحي في ١١ تشرين الأول ، واتحاد العمال الصهيانية في ٢٨ آذار ( مارس ) ١٩٤٣ (١٠٠) . ودفعت هذه الخطوات معظم الصهيانة الاميركيين إلى تأييد فكرة الدولة بقوة لكن في أي حال ، فإن ثمة معارضة استمرت في صفوف اليهود الاميركيين . حتى الصهيانة انفسهم لم يوافقوا بالإجماع على إعلان بيلتمور . ورفض حزبا هاشومير هاتزايير والعمال الصهيانة اليساريين ، وهما فرعان اميركيان لحزبين ماركسيين ، الموافقة على إعلان بيلتمور ، متبعين سياسة رفقائهم ، في فلسطين ، الذين صوتوا ضد الكومونولث في المجلس العام الداخلي في تشرين الثاني ( نوفمبر ) بسبب تعارضه مع مبادئهم السياسية والإقتصادية (١٠١) . إضافة إلى ذلك فإن المعارضة الأقوى للإعلان جاءت من مجموعة من الحاخاميين الإصلاحيين .

#### د - المجلس الاميركي لليهودية

في الأول والثاني من حزيران ( يونيو ) ١٩٤٢ ، عارضت مجموعة من اكثر من ستين حاخاماً إصلاحياً بقوة ، إنشاء جيش يهودي ودولة يهودية ، خلال اجتماع عقد في مدينة اتلانتيك ، وذلك كنتيجة مباشرة لقرار المؤتمر المركزي للحاخاميين الأميركيين الذي عقد في آذار ( مارس ) الماضي ، من اجل الموافقة على إنشاء قوة عسكرية يهودية (١٠٢) . وأعلن الحاخامات الذين رعدوا الاجتماع : « ان تكييف اليهود الاميركيين بعلم يهودي ، وجيش يهودي ، ودولة في فلسطين ، ومواطنة مزدوجة في اميركا ، امر لا يمكن ان نقبل به . لقد

كنا نراقب بحذر الميول الدنيوية في حياة اليهود الاميركيين ، ونجند العديد منهم في المساعي القومية اليهودية ، وادخال قضية فلسطين كعامل اثاره في العلاقات بين الطوائف ، والتصريحات العلنية المتراصلة لمتطرفين يدعون الكلام باسم جميع اليهود الاميركيين ، ومحاولات زرع وتنمية الشعور بالفوارق النفسية بين اليهود الاميركيين ومواطنيهم الاميركيين ، كل ذلك للمصلحة اعدائنا ، اضافة الى جهود بعض المجموعات المستمرة للتخفيف من ضغط اليهود الاميركيين على البرامج السياسية الدولية ، وتحويل المبدأ الديني التقليدي في الحياة اليهودية الى اهمية ثانوية . . . » (١٥٣) .

في ١٢ آب ( اغسطس ) اصدرت مجموعة من ٨٧ حائخاً اصلاً بياناً اعلنت فيه :

« . . . في ضوء تفسيرنا العالمي للتاريخ والمصير اليهودي ، وبسبب اهتمامنا بازدهار وضع الشعب اليهودي المقيم في اجزاء اخرى من العالم ، فإنه من غير الممكن لنا أن نتبع أو نؤيد وجهات النظر السياسية التي يدعو اليها البرنامج الصهيوني . لكننا نعتقد ان القومية اليهودية تميل الى تضليل مواطنينا حول مكاننا ومهمتنا في المجتمع ، وإلى تحويل اهتمامنا عن الدور التاريخي في العيش كطائفة دينية » (١٥٤) . . .

لكن حاملي هذه الآراء لم يكونوا منظمين بشكل يسمح لهم بالترويج لمعتقداتهم . وكان الحائحات المناهضون للصهاينة قلة مميزة في المؤتمر المركزي للحاخامين الاميركيين . في اي حال ، تم تعويض هذا النقص في كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٤٢ ، بإنشاء المجلس الاميركي لليهودية ، وهي حركة منتشرة عبر البلاد ، تؤكد مفهوم اليهود كطائفة دينية : « إننا نعارض كلياً إنشاء دولة يهودية ، علم يهودي ، أو جيش يهودي . ما نتمناه هي مسألة تطوير فلسطين كملجأ لليهود المضطهدين إلا اننا نعارض فكرة دولة سياسية تحت سيطرة يهودية في فلسطين ، أو في مكان آخر » (١٥٥) .

#### هـ - التجمعات اليهودية التصحيحية

في حين هاجم بعض المعارضين إعلان بيلتمور لأنه ذهب بعيداً في اتجاه القومية اليهودية ، كانت مجموعات اخرى تدعو الى موقف اكثر التزاماً حيال مسألة اللاجئين وفلسطين . من بين هذه المجموعات ، المنظمات التي تدعمها « إرغون » ، الجناح العسكري للحزب التصحيحي في فلسطين ، والمنظمة الصهيونية الجديدة في اميركا ، وهو الفرع التصحيحي في الولايات المتحدة . وكانت أولى هذه المجموعات الأصدقاء الاميركيون لفلسطين اليهودية ، التي شكلت سنة ١٩١٩ ، لمساعدة اللاجئين اليهود

واليهود المحتاجين من بلدان عديدة ، للهجرة الى فلسطين<sup>(١٥٦)</sup> . وقد ساعد المنظمة الصهيونية الجديدة مبعوثون من فلسطين ، كانوا وصلوا الى الولايات المتحدة بين ١٩٣٩ و ١٩٤١ ، وشكلوا نواة المنظمة اللاحقة<sup>(١٥٧)</sup> .

كانت الوكالة اليهودية اعدت برنامجاً غير معلن للهجرة الغير قانونية إلى فلسطين منذ سنة ١٩٣٣ . وكانت الوكالة تختار فقط اللاجئين الذين قد يساهمون في إنتاجية « يشوف » وبالتالي كانت تعطي الأفضلية للشباب والمهرة<sup>(١٥٨)</sup> . من جهة اخرى ، كان النصارى والصهاينة والأصدقاء الاميركيون لفلسطين اليهودية يؤكدون على مبدأ « السماح بالدخول إلى فلسطين لكل يهودي يرغب وفي حاجة إلى الهجرة » . ولقد استطاعوا تأمين دعاية صحافية مهمة لنشاطاتهم<sup>(١٥٩)</sup> . لكن الصهاينة ادانوا هذا المشروع ، ورأوا فيه انتهازية سياسية ، معتبرينه غير قابل للتطبيق . وركز النصارى على « تعزيز مصالحهم السياسية بالاستفادة من العطف الشديد على اللاجئين من قبل كل الطوائف » إلا ان حملتهم لم تجدي نفعا ، وكانت « ضعيفة ومزعجة » . وقال الصهاينة ان النصارى مسؤولون فقط عن ٢٥ في المئة من مجمل الهجرة غير القانونية، وان الظروف على بواجرهم كانت « مثيرة للإستياء » ، وأن اكثرية البواجر التي اعترضها البريطانيون كانت للنصارى . ولتجنب أي تحويل من اموالهم ، ودعم من برنامجهم الخاص ، اتهم الصهاينة النصارى برفض البحث في اقتراحات للوحدة ، وبذلك اظهروا « عدم قدرتهم على التصرف وفقاً للخبر القومي ، وعن حبهم للأوضاع المأساوية ، بغض النظر عن انعكاسات ذلك على القضية التي يدعون احترامها »<sup>(١٦٠)</sup> .

في المقابل ، ادان النصارى مبدأ « الاختياري » ، ووصفوه بأنه « شنيع » و « وقع » ، عندما يتعلق الأمر بحياة الملايين<sup>(١٦١)</sup> . ونتيجة ذلك ، ظل الانشقاق متفاقماً طوال فترة الحرب .

## ٢ - الضغوطات العربية

كان واضحاً للعرب ومؤيديهم ، وللإهود أيضاً ، انه سيكون للولايات المتحدة دوراً رئيسياً في التنظيم النهائي لفلسطين . وكان العرب في الولايات المتحدة مجموعة صغيرة ، بالمقارنة مع اليهود . وكان معظمهم من مسيحيي لبنان وسوريا ، قدر عددهم بـ ١٠٤ آلاف سنة ١٩٤٣<sup>(١٦٢)</sup> . وظهر استفتاء جرى سنة ١٩٤٠ ، إن ١٠٧,٤٤٠ شخصاً لغتهم الأصلية العربية ، يقيمون في الولايات المتحدة<sup>(١٦٣)</sup> . وحتى لو اضعنا الى ذلك أولاد العائلات العربية ، والذين يتكلمون الانكليزية ، فإن العدد يبقى غير مهم ، بالنسبة الى

الخمسة ملايين يهودي في سنة ١٩٤٥<sup>(١٦٤)</sup> . وبرغم نقصهم العددي ، فإن العرب ومؤيديهم خاضوا حملة للتأثير على الرأي العام ، وحث الحكومة على تبني موقف مؤيد لمطالبه العرب بفلسطين .

كانت اولى هذه انتظييمات ، رابطة اللجنة العربية - الاميركية للديمقراطية ، التي شكلت في فلينيت في ميتشيفان ، في ايلول ( سبتمبر ) ١٩٤٣ . وكرست هذه المجموعة جهودها للدعاية ضد القضية الصهيونية ، وكانت من أهم نتائجها رسالة كتبها الشيخ جوشيا . و . بيلي من كارولينا الشمالية ، جواباً على نداء من الناحيين اليهود الذين ايدوا قرار فاغنر - تافت . قال الشيخ بيلي انه لا يرغب في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، لكنه حذر من « حركة مضادة » اذا استمر الصهاينة في ضعفهم على الرأي العام لتأييد الكومنولث اليهودي . وشدد بيلي على أهمية الصداقة الاسلامية على استمرار نجاح الحرب ، وذكر انه في حال طاللت الحرب ، نتيجة الهياج في الشرق الاوسط بسبب تأييد الاميركيين للمطالب الصهيونية : « فإن ردة الفعل ستكون أمراً سوف يندم عليه اليهود كثيراً »<sup>(١٦٥)</sup> .

كانت مؤسسة الشؤون العربية - الاميركية التي تأسست في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٤ ، في مدينة نيويورك ، ولها فروع في واشنطن وبوسطن وشيكاغو وديترويت وسان فرانسيسكو ولوس انجلوس ، ذات أهمية كبيرة<sup>(١٦٦)</sup> . وبرغم ان المؤسسة وصفت نفسها بأنها « تعليمية بحثية » . ملتزمة بتشجيع التفاهم والصداقة بين الولايات المتحدة والدول العربية ، فإن أدبياتها كانت مناهضة للصهيونية كما دلت مقالاتها ، ومحاضراتها التي بدأت تظهر في الصحافة ، على ان الهدف الحقيقي للمؤسسة هو التأثير على الرأي العام الاميركي . وحملت مطبوعتها « نشرة مؤسسة الشؤون العربية - الاميركية » ، مقالات تشير إلى أهمية الصداقة العربية بالنسبة للولايات المتحدة<sup>(١٦٧)</sup> . كذلك تم إصدار نشرة تتضمن مقالات وتقارير مناهضة للصهيونية ، توزع على اعضاء الكونغرس والمعلمين ، ورجال الدين ، ومنظمات عديدة<sup>(١٦٨)</sup> . وقد شددت المؤسسة عدم وجود أي ارتباطات خارجية لها ، وإنها اميركية صرفة . وكان رئيسها فارس معلوف وهو من مواليد الولايات المتحدة ، لكنه متحدر من اصل عربي ، اما امين السر الذي كان يعنى مباشرة بشؤون المؤسسة فكان اسماعيل الخالدي ، وهو مسلم من القدس ، وطالب في جامعة كولومبيا<sup>(١٦٩)</sup> .

وظهرت منظمة أخرى سنة ١٩٤٤ ، الصحافة العربية - الاميركية ، اصدرت مجلة « العالم العربي » ( آراب وورلد ) ، وهي مجلة فصلية يشرف عليها مواطنون اميركيون من

اصل عربي<sup>(١٧٠)</sup> . وكانت منبراً للمقالات المناهضة للصهيونية ، فنشرت في العدد الاول شهادة حتي أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ، ورسالة الشيخ بايلي . وتضمنت الاعداد اللاحقة مواد تاريخية ، وشعرية ، ومقالات ضد الصهيونية .

وجهة النظر العربية تم انتشارها اكثر واكثر عن طريق « لجنة العمل بين المسلمين » ، وهي جمعية تبشيرية وعضوة في مؤتمر البعثات الخارجية . وفي تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٤ ، نهت الدكتور غلوريام . وايزنر الى التخوف السائد في الشرق الاوسط من توسع الدولة اليهودية . وأشارت إلى أن العرب قدموا أكثر مما يجب لحل مشكلة اللاجئين ، وأوضحت انه يوجد حالياً وطناً قومياً لليهود في فلسطين ، وأن « المتطرفين » فقط يريدون تحويله إلى دولة يهودية صرفة . وقالت ان للمسيحيين التزامات تجاه اليهود<sup>(١٧١)</sup> .

#### د - سياسة ثلاثة رؤساء اميركيين تجاه فلسطين

كان جون آدامس أول رئيس يعبر عن الإهتمام الاميركي بالفكرة الصهيونية . وجدير بالذكر ان ثمة مجموعة غير يهودية طرحت في وقت ما فكرة وطن قومي يهودي في فلسطين . ففي سنة ١٨٩١ ، وقبل ست سنوات من ميلاد المنظمة الصهيونية ، قدمت مجموعة من المسيحيين يرئسها القس المشهور . إي . بلاكستون ، إقتراحاً يدعو إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين<sup>(١٧٢)</sup> . قُدم هذا الاقتراح بشكل نداء إلى الرئيس بنجامين هاريسون في ٥ آذار ( مارس ) ١٨٩١ ، ووقعه عدد من كبار الشخصيات الأميركية ، من بينها القاضي ملفيل ، وفولير ، ورئيس مجلس النواب توماس إي . ريد ، والكاردينال جيبونس ، وج . بيربونت مورغان ، وجون . د . روكفلر ، ويوليام روكفلر ، وراسل ساج<sup>(١٧٣)</sup> . وهكذا بدأت حملة طويلة لإنشاء وطن لليهود في فلسطين ، وتجميع قوى مؤثرة وفعالة في اميركا وراء مثل هذه الخطة .

في الفترة قبل ١٩٤٨ • حددت قرارات ثلاثة رؤساء اميركيين ، هم ، وودورد ولسون وفرانكلين . د . روزفلت وهاري ترومان ، الأسس الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة الفلسطينية . لكن هذه السياسة لم تكن متعلقة بمنطقة فلسطين ، ولم تشمل الأغلبية الساحقة من سكانها الأصليين . لقد تناولت فقط الحركة الصهيونية والدول العربية .

#### ١ - الرئيس ولسون وفلسطين

نما اهتمام الرئيس ولسون بالصهيونية ، بسبب الرجال الذين يحيطون به . فهو لم



يتعاطف فقط مع اهداف الصهيانة ، إنما اعتبر نفسه صهيونياً خلال المناقشات مع القاضي لويس د . برانديس ، والبروفسور فيليكس فرانكفورتر ، والقاضي جوليان و . ماك ، والدكتور ستيفن ، إس . وايز ، وآخرين من قادة الصهيونية الأميركية . وكان اهتمام ولسون بالصهيونية تطور قبل أعوام من مجيئه إلى البيت الأبيض .

ووثق الصهيانة بولسون بسبب تأثيره المهم على اعلان بلفور . فقد تبني البريطانيون موقفه وموقف عدد من رجال الدولة الاميركيين ، وأخذوه في الاعتبار عند اعداد الاعلان . وناقش اللورد بلفور خلال زيارته للولايات المتحدة في ربيع ١٩١٧ هذا الموضوع مع القادة الاميركيين ، على الرغم من عدم وجود أي دليل على انه اثار المسألة مع ولسون<sup>(١٧٤)</sup> . إلا أن برانديس وآخرين تناولوا ذلك .

في ٤ أيلول ( سبتمبر ) ١٩١٧ ، نقل الكولونيل ادوارد هاوس الى الرئيس ، إن اللورد روبرت سيسيل نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية ، بعث بالبرقية التالية : « لقد تم الضغط علينا هنا لاعلان تعاطفنا مع الحركة الصهيونية . وسأكون ممتناً اذا استطعتم التأكيد بطريقة غير رسمية بأن الرئيس يؤيد مثل هذا الاعلان ... » .

كان ولسون مستعداً لدعم إعلان بلفور ، وقدمت عدة مشاريع إلى البيت الأبيض . وكتب الكولونيل هاوس إلى ولسون بعد تلقيه تصريح اللورد روبرت سيسيل ( في نفس التاريخ ) : « هل اتخذت قرأراً حول الرد على سيسيل في ما يتعلق بالحركة الصهيونية ؟ يبدو لي ان هناك مخاطر عديدة ، ولو كنت بريطانياً ، لكنت حذراً في الجزم بقوة في هكذا مسألة »<sup>(١٧٥)</sup> .

أجل ولسون جوابه للكولونيل هاوس شهراً كاملاً . إلا أنه رد بإيجاب : « وجدت في جيبي مذكرة أعطيتني إياها حول الحركة الصهيونية . إنني لم أقل لك إنني موافق على الصيغة المقترحة من قبل الطرف الآخر . لكنني موافق ، وسأكون شاكراً اذا انت ابلغتهم ذلك »<sup>(١٧٦)</sup> . سر مئات الآلاف من اليهود ، في انحاء العالم عند صدور اعلان بلفور . وجرت احتفالات شعبية امام القنصليات الاميركية في روسيا وسالوفيكيا وسيدني وشنغهاي ، وتدفق سيل من بريقات الشكر الى ولسون من جميع ارجاء العالم ، وكأنه هو الذي اصدر الاعلان .

اعرب ولسون في ١٣ آذار ( مارس ) ١٩١٩ ، أي بعد ستة عشر شهراً ، عن تأييده العلني لاقامة كومنولث يهودي في فلسطين . بعد ذلك بنصف سة ، اعاد ولسون تأكيد شعوره العام ، لكن من دون التزام واضح ، في رسالة الى الحاخام ستيفن س . وايز ،

رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية العامة<sup>(١٧٧)</sup> . وكانت هذه الرسالة المؤرخة في ٣١ آب ( أغسطس ) ، تظهر موافقة ولسون التامة على اعلان بلفور ، لكنها كانت اكثر حذراً من البيان السابق . ولأن الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب مع تركيا ، تحجبت الرسالة على الأرجح ذكر أي خطوات أو أعمال محددة قد تقدم عليها الحكومة الاميركية ، من اجل تحويل الروح العامة للاعلان الى اعمال ملموسة ، فوولسون لم يعد التأكيد على فكرة كومونولث يهودي . إلا ان اشتراكه في الإعلان هو الذي وضع أسس السياسة الاميركية حيال فلسطين للمستقبل .

## ٢ - الرئيس فرانكلين د . روزفلت وفلسطين

كان فرانكلين د . روزفلت ، أول رئيس اميركي منذ ولسون ، يواجه عدداً من القرارات الصعبة بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة حيال فلسطين . فالصراع بين الضرورة العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية من اجل تهدئة العالم العربي ، وبين إدعاءات الصهاينة « الإنسانية » المدعومة ، بضغط سياسي واقتصادي ، لم يُحلّ ابداً خلال إدارة روزفلت . وبسبب أهمية كسب الحرب ، لم يتمكن لا البيت الابيض ولا وزارة الخارجية من ان يصيغا سياسة واقعية للشرق الاوسط ككل . وكان احد اسباب ذلك ، الميل للنظر الى المنطقة كإحدى المسؤوليات البريطانية خلال الحرب . وعلى الرغم من النمو السريع للمصالح الاميركية ، فإن واشنطن لم تكن راغبة في تحمل مسؤولية القيادة . وكانت النتيجة ، محاولة تأجيل أي قرارات تتعلق بفلسطين الى ما بعد انهزام قوات « المحور » ، كي لا تتغير الأوضاع الحالية فيما الحرب مستمرة ، وعلى امل ان يتوصل العرب والصهاينة الى اتفاق يرضي الطرفين معا في أن إلا أن الصهاينة كانوا يعتقدون ان طلباتهم ينظر اليها بعين العطف . وقد تم الموافقة عليها . لكن لا العرب ولا الصهاينة كانوا راضين ، وبقيت المشكلة الاساسية بلا حل عند وفاة روزفلت .

خلال الحرب العالمية الثانية ، وفيما كانت الجيوش الالمانية تعمر افريقيا الشمالية ، كان الاهتمام بالاستقرار في الشرق الادنى يتزايد . وفي جواب على طلب من الرئيس روزفلت لإعداد رسالة تهنئة تقرأ في حفل عشاء على شرف حاييم وايزم الذي كان في زيارة للولايات المتحدة في ٩ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٤٢ ، كتب وزير الخارجية هُلّ على المسودة معلقاً « ... اذا كان لا بد من إرسال أي شيء ، فليكن بلا لون على قدر الإمكان »<sup>(١٧٨)</sup> . وبدا ان الرئيس كان على استعداد لمناقشة تقدير وزارة الخارجية بوجوب إبقاء العالم العربي هادئاً . فالوضع الدقيق في الشرق الأوسط يجب ألا تحل به التصريحات المؤيدة للصهيونية .

كانت التقارير التي ترد من المنطقة تزيد من إحجام وزارة الخارجية عن إثارة العرب . وأصدرت بغداد والقاهرة برقيات ديبلوماسية ، أكدت فيها عدم ارتياحها لاستمرار التحرك الصهيوني في الولايات المتحدة . وورد أيضاً تحذير من السفير المصري في واشنطن ، الذي قدم إلى هل في ٣ شباط ( فبراير ) ١٩٤٣ ، مذكرة حول « أسف » العرب والعالم الاسلامي من جراء النشاطات الصهيونية ، وانكاساتها المحتملة على المجهود الحربي للحلفاء في الشرق الأوسط<sup>(١٧٩)</sup> . في نيسان ( ابريل ) وأيار ( مايو ) ، عبر ملك السعودية ابن سعود عن اهتمامه بالقضية الفلسطينية . وفي رسالتين إلى الرئيس ، قال الملك انه مضطر الى تحذير الولايات المتحدة من تبني السياسة الصهيونية ، لكنه امتنع عن ذلك لعدم رغبته في إحراج الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة باتخاذ خطوات قد تزيد من الخلاف العربي - اليهودي . وقال أنه سيقدر الضمانات التي قد تتعهد بها واشنطن ، بأنها لن تتخذ أي خطوات بصدد فلسطين قبل إبلاغه مسبقاً<sup>(١٨٠)</sup> . في ٢٦ أيار ( مايو ) ١٩٤٣ ، أرسل هل جواب روزفلت إلى ابن سعود ، عبر فيه عن امتنانه لصمت الملك وعن رغبته بتفاهم يهودي - عربي حول فلسطين قبل انتهاء الحرب . ووعده الرئيس في حال حدوث أي طارئ ، بأنه لن يتخذ أي قرار يغير من الوضع الأساسي لفلسطين من دون إجراء مشاورات كاملة مع اليهود ، والعرب في آن<sup>(١٨١)</sup> . وأعرب روزفلت مرة أخرى عن أمله في تقارب عربي يهودي في رسالة أخرى الى ابن سعود في حزيران ( يونيو ) : « يبدو من المرغوب فيه جداً أن يتوصل العرب واليهود المعنيين بالقضية الى تفاهم حيي بصدد الأمور التي تؤثر على فلسطين من خلال جهودهم الخاصة قبل نهاية الحرب »<sup>(١٨٢)</sup> .

#### أ - الجهود الاميركية من اجل سياسة عملية

ظلت الولايات المتحدة تبحث عن صيغة طوال سنة ١٩٤٣ . وناقشت وزارتا الخارجية البريطانية والاميركية في ربيع وصيف تلك السنة ، إقتراحاً قدمه الكولونيل هارولد هوسكينز ، بأن تعلن الأمم المتحدة انه لن يتخذ أي قرار نهائي ، حول فلسطين حتى نهاية الحرب ، وبعد مشاورات كاملة مع العرب واليهود . وافق روزفلت والبريطانيون على النص ، إلا أنه لم يصدر أي بيان ، بسبب معارضة وزارة الدفاع وتخوفها من أن يسيء ذلك إلى العرب<sup>(١٨٣)</sup> . وقرر روزفلت وتشرفل في اجتماعهما في كيبك في آب ( أغسطس ) ، ان يبحثا الوضع في فلسطين كل شهر<sup>(١٨٤)</sup> .

في هذه الأثناء ، كان الرئيس منشغلاً بخطة أخرى . وأبلغ هوسكينز في ٢٧ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٤٣ ، بأنه يفكر في وصاية أوسع على فلسطين تضم يهودي ومسيحي

ومسلم ، يكونون الأوصياء المسؤولين الثلاثة<sup>(١٨٥)</sup> . وأخذت وزارة الخارجية هذه الخطوة في الاعتبار ، إلا أن المسألة علقت بسبب شعور وزارة الخارجية آنذاك أنه من غير الممكن الجمع بين العرب واليهود على أسس ودية ، وأنه من الأفضل تفادي أي مجازفة بإثارة المشاكل ، عن طريق محاولة تسوية المسألة « قبل الألوان »<sup>(١٨٦)</sup> .

إن سياسة التأجيل والأمل في أن يتوصل العرب واليهود إلى اتفاق ، تساعد على تفسير الأحداث في واشنطن ، بينما يقترب موعد انتهاء المهلة المحددة لـ « الورقة البيضاء » . ففي ١٣ تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٤٣ ، كتب عضو الكونغرس صاموئيل ويس من بنسلفانيا إلى الرئيس ، يطلب منه التدخل مع البريطانيين لإلغاء « الورقة البيضاء » وفي رده في ٢٠ تشرين الأول ( أكتوبر ) ، قال روزفلت أن المسألة تحظى « بتفكير دقيق » ، وأن هناك عدة « صعوبات » و « نزاعات ومشاكل » برزت بشأنها . كما رفض الرئيس الموافقة على إصدار بيان أميركي - بريطاني حول فلسطين ، قدمه له وكيل وزارة الخارجية إدوارد ر . ستيتينيوس ، في ١٤ شباط ( فبراير ) ١٩٤٤<sup>(١٨٧)</sup> . وكان البيان يتضمن :

١ - الوعد بإجراء مشاورات كاملة مع العرب واليهود قبل اتخاذ أي قرار .

٢ - الترحيب باتفاق قبل نهاية الحرب .

٣ - التعهد بدراسة الوضع الفلسطيني بعد انتهاء الحرب لإقامة « حل عادل ونهائي ومنصف لجميع الأطراف المعنية » .

٤ - تحذير ضمني من الحكومة البريطانية بأنها لن تسمح بتغيير الأوضاع بالقوة في الوقت الحاضر<sup>(١٨٨)</sup> .

لم يتضح سبب رفض روزفلت لإصدار هذا البيان . فالنقاط الثلاث الأولى كانت مجرد إعادة تأكيد على موقفه هو ، في حين لا يمكن أن يكون لديه أي اعتراض على النقطة الرابعة . وكان ستيتينيوس مقتنعاً بأن بياناً مشتركاً كهذا ضروري « لتوضيح » الموقف ، ونصح روزفلت بالتحدث إلى هوسكينز . كان ستيتينيوس ووزارة الخارجية راغبين في إبطال تأثير القرار المؤيد للصهيونية على العالم العربي ، والذي كان أمام الكونغرس آنذاك<sup>(١٨٩)</sup> .

في أي حال ، عندما حان موعد النظر في القرارات المؤيدة للصهيونية أمام الكونغرس ، اتخذت وزارة الخارجية موقفاً حازماً ضد مرورها . وكتب هل : « إننا نعتقد

في وزارة الخارجية ان تمرير هذه القرارات ، برغم انه لا يلزم الادارة ، قد يجعل النزاع في فلسطين ، وفي مناطق اخرى من العالم العربي ، مما يعرض القوات الاميركية الى الخطر ، ويتطلب تحويل القوى عن أوروبا وعن مناطق القتال الأخرى» (١٩٠) .

نتيجة ذلك ، نقل مساعد وزير الخارجية لونغ هذه التخوفات إلى مجموعة من الشيوخ ، وتم إعداد مسودة مذكرة ليرسلها الرئيس إلى أعضاء الكونغرس ، مستعملاً نفوذه الشخصي للضغط لوقف تمرير هذه القرارات . إلا ان تطور الموقف لم يجعل من ذلك ضرورياً ، كون معارضة وزارتي الخارجية والدفاع نجحت في إيقاف أي عمل في المجلسين . أما المعارضة في الشرق الأوسط فكانت كلامية فقط ، ووصلت احتجاجات من العراق ومصر ولبنان وسوريا والأردن واليمن والمملكة العربية السعودية . وقد أكدت وزارة الخارجية لهذه الحكومات القلقة ، انه حتى لو تمت الموافقة على القرارات ، فإن هذا لا يلتزم الادارة . والحق الرئيس روزفلت ذلك بضمانات شخصية (١٩١) .

وفي رده على ابن سعود في ١٣ آذار (مارس) ، وعلى الملك عبد الله في ١٧ آذار (مارس) ، قال الرئيس « انه لن تتخذ أية قرارات من شأنها تغيير الوضع الأساسي في فلسطين من دون مشاورات كاملة مع العرب واليهود » (١٩٢) . وتسلمت كل من مصر واليمن رسائل مشابهة . في الوقت نفسه ، بعث رئيس مجلس النواب والشيوخ في العراق برسالة إلى سام رايبورن ، رئيس الكونغرس ، يشرح له فيها المخاطر التي تتعرض لها المصالح الاميركية في العالم العربي اذا تم تبني القرارات وقال رايبورن في ٧ آذار (مارس) : « أعتقد ان ذلك قد يؤدي حقيقة الى الخطر اذا لم نأخذ حذرنا . لكني اظن اننا نمسك بزمام الامور في المجلس » . وفي ضوء تصريحه للحاخامين وايز وسيلفر في اليوم نفسه ، جاء رد الرئيس على رايبورن في ٩ آذار (مارس) مهياً . وكتب روزفلت ان الرسائل من العراق كانت فقط جزءاً من « حجم الاعتراضات ... وانها تظهر بوضوح ما يحدث اذا ما تدخلت الأوضاع الدولية الدقيقة في سياسات الأحزاب » . و كان « مسروراً » لأنه تم ضبط القرارات في المجلس (١٩٣) .

لكن اذا كان روزفلت في ذلك الوقت ، وهو الاستراتيجي الدولي مهتماً بسياسات القوى ، فإن السياسات الداخلية اثرت بوضوح على موقفه من الحاخامين . فالرئيس روزفلت والحاخام وايز كانا صديقين لسنين عدة ، منذ عهد روزفلت كحاكم نيويورك بين ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ، وهذا ما سبب بعض اهتمام الحزب الديمقراطي بالانتخابات المقبلة (١٩٤) . كما ان ذلك قد يفسر لماذا وصف الرئيس نفسه بأنه صهيوني

خلال اجتماعه بستالين في يالطا :

« قال المارشال ستالين ان المشكلة اليهودية صعبة جداً ، وانهم حاولوا إقامة وطن قومي لليهود في يوروبيدجان ، لكنهم بقوا هناك ستين أو ثلاث ، ثم عادوا وتوزعوا في المدن . وقال ان اليهود تجار بالطبيعة ، إلا انه تم تحقيق الكثير بوضع مجموعات صغيرة في بعض المناطق الزراعية .

قال الرئيس انه يعتبر نفسه صهيونياً ، وسأله اذا كان المارشال ستالين صهيونياً هو الآخر . أجاب المارشال ستالين أنه صهيوني مبدئياً ، لكنه أقر صعوبة ذلك» (١٩٥٠).

أيد وايز الرئيس بقوة في كل حملاته للرئاسة ، متحدثاً باسمه في جميع انحاء البلاد» (١٩٦٦) . . وكان وايز مستشاره بالقضايا المتعلقة باليهود وفلسطين» (١٩٧٧) . وكان الرئيس مستمعاً جيداً لوايز ، لكن وايز لم يكن دائماً راضياً عن روزفلت .

#### ب - روزفلت تحت الضغط العربي والصهيوني

استمر ضغط العرب والصهاينة طيلة فترة ولاية روزفلت وفي ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٤ ، أكد نائب وزير الخارجية ستيتينيوس من جديد على سياسة وزارة الخارجية « ان المسألة الفلسطينية ستحل بطريقة ترضي جميع الأطراف المعنية . . . » وذلك اثر لقاء مع وايز وسيلفر . وأعرب عن امله في ان تصفح الاعتبارات العسكرية في المجال امام الاعتبارات السياسية» (١٩٤٨) . من جهة اخرى ، اثار تضمين بند مؤيد للصهيونية في برامج الحزبين الرئيسيين احتجاجاً من قبل العراق ، مما دفع هـل بأن يبلغ الرئيس انه من الأفضل ان يمتنع عن الادلاء بتصريحات خلال حملته الانتخابية ، لأن ذلك « يثير العرب ويخل بميزان القوى في فلسطين» (١٩٤٩) .

كان الرئيس لا يزال متردداً . وبعد الانتخابات اتفق مع ستيتينيوس على ابلاغ وايز انه « من غير الحكمة الحث على إعادة النظر في قرارات الكونغرس حول فلسطين في ذلك الوقت» (٢٠٠) . ولدعم موقفه من تأجيل القرارات مرة اخرى ، بعث الرئيس في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) إلى كل من وايز وسيلفر ، بسلسلة من الاحتجاجات على السياسة الاميركية ، نقلتها البعثة المصرية . وكانت هذه الاحتجاجات تتضمن رسائل من جمعية الاتحاد العربي ، ورابطة الشبيبة الاسلامية ، واللجنة التنفيذية للمؤتمر الدولي لاتحاد البرلمانيين العرب ، والشيع الصوفية الإسلامية ، واللجنة العليا للدفاع عن فلسطين» (٢٠١) . وعندما أبلغ ستيتينيوس روزفلت انه تكلم امام لجنة

الشؤون الخارجية ، ونصح بعدم التصديق على قرار تافت - فاغر ، قال له الرئيس انه « احسن التصرف »<sup>(٢٠٣)</sup> .

وافضل تعبير عن افكار الرئيس ، جاء في مذكرة أرسلت إلى فاغر في ٣ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٤٤<sup>(٢٠٤)</sup> .

« ... هذه هي المشكلة الوحيدة التي تواجه أي تحرك من قبل الكونغرس حيال فلسطين الآن . فهناك نصف مليون يهودي . ولربما أراد مليون آخر الذهاب أيضاً . هناك العديد من الألوان ... الحسن ، والسيء ، وغير المبالي .

على الجهة الأخرى من الصورة ، هناك نحو ١٧ مليون عمودي يريدون قطع أعناقهم ، يوم وصولهم . إن الشيء الوحيد الذي أريد تجنبه هو مجزرة ، أو وضع لا يمكن حله بالمحادثات » .

مع بداية سنة ١٩٤٥ ، بدأ روزفلت يفكر بوضع فلسطين بعد الحرب . وفي حديث مع وايز في ٢٢ كانون الثاني ( يناير ) ، استطلع عن امكانيات البلاد الاقتصادية ، وناقش مخاوف العرب من تسلل اليهود الى البلدان العربية المجاورة لفلسطين ، وتساءل عن احتمال معارضة الاتحاد السوفياتي للدولة اليهودية<sup>(٢٠٥)</sup> . . وحاول وايز ان يطمئن الرئيس حول كل هذه النقاط :

١ - اذا تمت السيطرة على وادي الأردن ، فإن امكانيات البلاد الاقتصادية ضخمة ، إضافة الى ذلك ، فإنه قد لا يدخل في المستقبل القريب سوى مليون يهودي . فقط ، وهذا عدد في حدود المعقول .

٢ - لا حاجة للخوف من التسلل اليهودي الى الأراضي العربية . على العكس ، فإن اليهود في البلدان المجاورة سيهاجرون الى فلسطين .

٣ - بالنسبة للمعارضة السوفيتية المحتملة ، أشار الى حديث مع رئيس تشيكوسلوفاكيا بنز ، قال له فيها الاخير ان ستالين ابلغه ان السوفيت لن يعترضوا على إقامة دولة يهودية . بشرط ان تتفق بريطانيا العظمى والولايات المتحدة على تسوية<sup>(٢٠٥)</sup> .

كان روزفلت في الفترة الأخيرة من حياته يفكر في إنشاء دولة يهودية ، وفي تنمية اقتصاد البلدان العربية . ورأى الرئيس في هذين الهدفين مفتاح الشرق الاوسط المسالم<sup>(٢٠٦)</sup> . وحسب قول ويلز ، فإن روزفلت كان يشعر ان دولة كومونولث يهودي .

ستكون مثلاً للتنظيم الاجتماعي ، الديمقراطي للدول المجاورة . الى جانب ذلك ، كان يأمل في امكانية اقتناع سوريا ولبنان والاردن بميزات إقامة اتحاد فيدرالي مع فلسطين<sup>(٢٠٧)</sup> .

لكن هذا الجهد للتوفيق بين العرب وإقامة دولة يهودية فشل . وخلال لقائه مع ابن سعود في شباط ( فبراير ) اثر مؤتمر بالطا ، وجد روزفلت ان الملك ليس راغباً في أي من المكاسب الاقتصادية ، والاجتماعية التي اراد الرئيس تقديمها للعالم العربي ، اضافة الى ذلك ، عارض ابن سعود بشدة اية هجرة يهودية في المستقبل الى فلسطين . وحسب وزير العمل فرانيس بيركتر ، قال ابن سعود ان العرب يفضلون الموت على تسليم اراضيهم لليهود . واضاف ان الكثير من الاحتكاك ، مع الأوروبيين مضر بشعبه<sup>(٢٠٨)</sup> .

اقنع هذا الجواب السليبي روزفلت ، بأنه من غير الممكن التوصل الى حل عن طريق ابن سعود . وفي طريق عودته من لقائه بالملك ، كتب ستيتينيوس الى روزفلت :

« ... يجب ان نجتمع الى زعماء الكونغرس لاعادة النظر في مجمل سياستنا في فلسطين . وقال انه اصبح مقتنعاً الآن ، بأنه في حال اخذت الأمور مجراها الطبيعي ، فإن حماماً من الدم سيهرق بين العرب واليهود . وخلص الى انه يجب إيجاد طريقة لمنع وقوع هذه الحرب »<sup>(٢٠٩)</sup> .

لقد اوضح ابن سعود ان العرب سيقاتلون ، وصدقه الرئيس . وهذا ما عناه روزفلت حين قال في أول آذار ( مارس ) بأنه تعلم « عن الاسلام ... والمشكلة اليهودية ... خلال حديثه مع ابن سعود لمدة خمس دقائق ، اكثر مما كان ممكناً ان يتعلمه بتبادل دزيتين أو ثلاث من الرسائل »<sup>(٢١٠)</sup> .

عندما سمع الصهاينة برسالة الرئيس ، تراكضوا للحصول على ضمانات بأنه لم يتم التخلي عن قضيتهم . وقابل الحاخام وايز روزفلت في البيت الأبيض . وخرج من المقابلة مسلحاً بتصريح يقول فيه الرئيس : « لقد اوضحت موقفي من الصهيونية في تشرين الأول ( اكتوبر ) ، اني لم اغير موقفي ، وسأستمر في السعي لتحقيق متطلباتها في أقرب وقت »<sup>(٢١١)</sup> . كالعادة ، أدى ذلك الى زيادة الشكوك في الغايات الأميركية في العالم العربي . وفي ٢٣ آذار ( مارس ) وصلت رسالة من ابن سعود يهاجم فيها الصهيونية ، ويهدد بالحرب اذا ما تم تبني سياسة مؤيدة للصهاينة<sup>(٢١٢)</sup> . بعث



روزفلت ، بالرسالة الى وزارة الخارجية لكي ترد عليها ، محاولاً التنصل من هذه المهمة الشاقة . وفي ٥ نيسان ( ابريل ) ١٩٤٥ ، كررت وزارة الخارجية تعهدها بأنه لن يتخذ أي قرار ، من دون مشاورة العرب واليهود ، واكدت للملك ان روزفلت لن يقوم بأي عمل عدائي للعرب<sup>(٢١٣)</sup> . وتم إرسال أجوبة مماثلة إلى إمام اليمن ، والوصي على العرش العراقي ، والرئيس السوري الذي طالب بجعل فلسطين دولة عربية<sup>(٢١٤)</sup> .

عندما توفي روزفلت ، لم يكن توصل بعد الى سياسة واضحة حيال فلسطين . فبمحاويلته إرضاء العرب واليهود ، صار متهماً من قبل الطرفين . وتعثرت جهوده للتوصل الى حل وسط - اقامة دولة يهودية وتطوير العالم العربي . اقتصادياً - بموقف ابن سعود المتطرف بصدد فلسطين . ولم يكن من السهل ابداً اكتشاف حل للمعضلة الفلسطينية . فاحتمال توصل الفرقاء إلى تسوية سلمية كان أضعف مما تصوره روزفلت في البداية . فالخرب زادت من عزم العرب والصهاينة ، وتأجلت تسوية المشاكل إلى نهاية النزاع ، وإحراز نصر عسكري . وكتب سامنر ويلز أن الرئيس لاحظ مرة ، انه في حال فشل المفاوضات المباشرة بين العرب واليهود ، فإن الأمم المتحدة ستضطر الى إنشاء دولة يهودية ، وحمايتها بقوة الشرطة الدولية ، إلى ان تتمكن هذه الدولة من حماية نفسها بنفسها . ويبدو ان هذا كان اتجاه تفكير روزفلت في الفترة التي سبقت وفاته<sup>(٢١٥)</sup> . من جهة أخرى ، ليس من برهان مباشر من أي مصدر آخر ، يدل على ان هذه السياسة كانت معدة ومدروسة جديدة . فالرئيس روزفلت لم يتخل أبداً عن تعهده بإنشاء دولة يهودية . وقد كان على خلفه هاري ترومان ان يتخذ القرارات لجعل هذا الهدف حقيقة واقعة .

### ٣ - الرئيس ترومان وفلسطين

بعد وفاة روزفلت بشمانية أيام ، طالب الصهاينة الأميركيون بضمانات من خلفه ، بأنه لن يتخل عن سياسة الحزب الديمقراطي والرئيس الراحل . وفي ٢٠ نيسان ( ابريل ) ١٩٤٥ ، استقبل ترومان الحاخام وايز ، الذي تناقش معه في الوضع المأساوي لليهود ، ضحايا الاضطهاد النازي . وقد شدد على الحاجة الى قيام دولة يهودية .

وكان وزير الخارجية ستينيوس لخص للرئيس استراتيجية الصهاينة واهدافهم ، مستبقاً اتصالاتهم به . فأشار إلى المصالح البعيدة المدى ، لكنه ميز بين العطف الاميركي التقليدي على اليهود المضطهدين ، ومشكلة الاستيطان في فلسطين التي

« تشمل قضايا ابعاد من مأساة اليهود في اوروبا »<sup>(٢١٦)</sup> . كما كتب وكيل وزارة الخارجية آنذاك جوزيف غرو ، ان الرئيس الراحل اعطى ضمانات للعرب أيضاً ، على الرغم من تعاطفه مع بعض الأهداف الصهيونية ، وان وزارة الخارجية تعتبر هذه الضمانات « كالتزامات نهائية »<sup>(٢١٧)</sup> . وكانت مذكرة غرو مرفقة بنص آخر رسالة بعث بها روزفلت الى ابن سعود قبل وفاته بأسبوع ، وبملخص لمحادثاته مع الملك<sup>(٢١٨)</sup> .

كان ترومان يدرك جيداً ان العرب يعارضون الاستيطان اليهودي . ومثله مثل العديد من الاميركيين ، كان منزعاً لمأساة الشعب اليهودي في اوروبا<sup>(٢١٩)</sup> . وقد تصور ان مبدأ ولسون حول حق تقرير المصير ، كان مرتبطاً بوعد اعلان بلفور بوطن قومي .

وفي حين كان مع تطبيق حق تقرير المصير على الشعب اليهودي ، إلا انه بدا غير راغب في تطبيقه على الاكثرية العربية في فلسطين . في أي حال ، فإن نظرة ترومان الاساسية للموضع كانت ملونة بعطفه الشخصي العميق على الناجين من العنصرية الهتلرية ، وباعتباره إعلان بلفور « قانونياً » جداً . فهو لم يشك بمضمون هذه الوثيقة ولا بظروفها ، وافترض أن صدورها يعني « وعداً مقدساً ... يجب الإبقاء عليه »<sup>(٢٢٠)</sup> .

في هذه الظروف ، لم يجد ترومان أي صعوبة في طمأنة الحاخام وايز . وأبلغ الزعيم الصهيوني ، انه يؤيد سياسة إدارة روزفلت حيال فلسطين ، ووعد ببذل كل ما في إمكانه من اجل تنفيذها<sup>(٢٢١)</sup> . ولم ير ترومان أي تعارض بين المصالح الاميركية والمصالح اليهودية في فلسطين . حين قال : « لقد ارتأيت الشك حين قرأت السجل الكامل لبعض وجهات النظر والمواقف التي يتبناها « الصبية المراهقون في وزارة الخارجية » . ويذا لي انهم لم يكتثروا بما فيه الكفاية لما حصل لآلاف المشردين . ان شعوري هو انه في إمكاننا المحافظة على مصالح بلادنا البعيدة المدى ، وفي الوقت نفسه مساعدة ضحايا الإضطهاد البؤساء، في العثور على وطن . واعتقد اني أوضحت ذلك تماماً للحاخام وايز قبل رحيله » .

هكذا ، ومنذ بداية ولايته ، اوضح ترومان انه ينوي المضي في نفس السياسة التي اتبعها الرؤساء الاميركيون السابقون حيال فلسطين : المساندة الاميركية لإنشاء وضمان أمن وطن يهودي في فلسطين .

## أ - مراجعة السياسة الاميركية

في ٤ تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٤٦ ، أصدر البيت الأبيض نص بيان للرئيس ترومان ، يستعرض فيه دور ادارته في الجهود التي تبذل للتوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية . وجاء فيه انه لا يستطيع مساندة خطة موريسون - غرابي<sup>(٢٢٣)</sup> . وكانت الخطة تهدف الى تنفيذ توصية « تقرير التحقيق » بإدخال مئة الف يهودي الى فلسطين ؛ عدم إقامة لا دولة يهودية ولا دولة عربية في فلسطين ؛ إنشاء مجلس وصاية ؛ إن تستعد الطائفتان للعيش معاً بسلام . وعارض ترومان الخطة ، كما قال ، بسبب « المعارضة التي نشأت بين اعضاء الاحزاب السياسية الرئيسية في الولايات المتحدة ... في الكونغرس وفي كل انحاء البلاد . ووفقاً للمبدأ الذي حاولت ان اتبعه دائماً بتحقيق اقصى درجة من الوحدة داخل البلاد ، وبين العناصر الرئيسية للسياسة الاميركية الخارجية فأنى لا أستطيع دعم هذه الخطة »<sup>(٢٢٤)</sup> .

كان ترومان لا يزال يأمل في تسوية يتم الاتفاق عليها . وقال ان حلاً يتطابق مع اقتراح الوكالة اليهودية بالتقسيم سيلقى مساندة الرأي العام في الولايات المتحدة<sup>(٢٢٥)</sup> . في الوقت نفسه ، لم يستطع ترومان « أن يصدق أن الهوة بين الاقتراحات التي قدمت كبيرة إلى درجة عدم إمكانية ردمها من قبل ذوي العقل والنية الحسنة » . وبالنسبة إلى الاقتراحات الملموسة ، كرر تأييده للسماح فوراً بإدخال مئة الف لاجئ ، وعرض المساعدة الاميركية . كما تحدث عن تخفيف القيود على الهجرة في الولايات المتحدة وخارجها ، وانه يجب التوصل إلى حل عملي لفلسطين . واعلن عن رغبته في اقتراح خطة على الكونغرس « لمساعدة هذا البلد اقتصادياً من اجل تطويره » .

لم يلتزم رئيس الولايات المتحدة بمساندة خطة التقسيم ، اذ اكد ان اي « حل عملي » سيكون مقبولاً لديه . لكن بالنسبة اليه ، بقي اقتراح الوكالة اليهودية اكثر احتمالاً من أي حل عملي . وهكذا صار في امكان الصهاينة الآن أن يتطلّعوا ، اكثر من أي وقت مضى ، الى دعم الولايات المتحدة . في حين لم يعد العرب يشعرون بأفئ رغبة في القبول بحل وسط ، بعدما تبين ان خطتهم لن تكون مقبولة على الأرجح .

وأكدت « النيويورك تايمز » ان البيان صدر مخالفة لرأي مجلس مستشاري الرئيس للشؤون الخارجية ، وتلبية لأولئك الذين كانوا يعملون للسيطرة على

الكونغرس<sup>(٢٢٦)</sup> . لعب هذا الموقف السياسي دوراً أساسياً ، مما دفع بحاكم نيويورك دووي إلى أن يدعو في ٦ تشرين الأول ( أكتوبر ) إلى إدخال « مئات الآلاف من اليهود » ، وليس مئة ألف فقط ، وتحويل فلسطين الى كومنولث يهودي<sup>(٢٢٧)</sup> . لم تأت ردة الفعل العربية عنيفة . وبعث ابن سعود برسالة الى البيت الأبيض ، اتهم فيها اليهود بوضع مخططات ضد « البلدان العربية المجاورة . . . من دون حتى استثناء مدنا المقدسة . . . »<sup>(٢٢٨)</sup> . واعتبر ان تصريح ترومان أدخل بوعود سابقة . وقال انه واثق من ان الشعب الاميركي لن يؤيد أي عدوان صهيوني ضد أي بلد عربي صديق ، لم يرتكب جريمة سوى الايمان بالعدالة والمساواة . وأن الولايات المتحدة لا تستطيع مساندة الحق والعدالة والمساواة في بقية انحاء العالم ، وانكارها ذلك للمعرب في فلسطين . جواباً على هذا رد ترومان بأن تأييد الوطن القومي اليهودي كان دائماً من ضمن السياسة الأميركية . ونفى ان يكون « الزعماء اليهود المسؤولين » يهتئون لعدوان ضد البلدان العربية ، واكد ان بيانه في ٤ تشرين الثاني ( نوفمبر ) لم يخل السابقة ، بعدم القيام بأي عمل عدائي تجاه الشعب العربي ، والتشاور مع العرب واليهود قبل اجراء أي تغيير في الوضع القائم في فلسطين<sup>(٢٢٩)</sup> .

#### ب - تقسيم فلسطين

في ٢ نيسان ( أبريل ) ١٩٤٧ طلب الوفد البريطاني من الأمين العام للأمم المتحدة إدراج المسألة الفلسطينية على جدول اعمال الدورة الثنائية للجمعية العامة . ومن اجل الإعداد لدرس القضية آنذاك ، طلبت بريطانيا « الدعوة الى جلسة خاصة للجمعية العامة في أسرع وقت ممكن ، لتشكيل لجنة خاصة وتقديم الإرشادات لها »<sup>(٢٣٠)</sup> .

تم تشكيل لجنة من احدى عشر دولة هي لجنة الأمم المتحدة الخاصة حول فلسطين ( أنسكوب ) . زارت اللجنة فلسطين ، وقدمت في ٣١ آب ( أغسطس ) ١٩٤٧ . تقريرها الى الجمعية العامة . وقد وافق معظم أعضاء ( الأنسكوب ) على تقسيم فلسطين إلى دولتين ، عربية ، ويهودية ، وعلى تدويل القدس<sup>(٢٣١)</sup> .

بدأت المناقشة الحادة حول التقسيم في الأمم المتحدة في وقت كانت الولايات المتحدة تدعمه بقوة . وفي معرض تعليقه على الضغوط الصهيونية التي مورست على البيت الأبيض ، قال ترومان : « لا أظن إني عرفت قبلاً مثل هذه الضغوط وهذه الدعاية التي استهدفت البيت الأبيض كما في تلك الفترة . لقد أزعجني وأضجرني

إلحاق بعض الزعماء الصهاينة - إضافة إلى دوافع وتهديدات سياسية . حتى ان بعضهم اقترح ان تضغط على البلدان المستقلة لتصوت بالإيجاب في الجمعية العامة (٢٣٢) .

وقال وكيل وزارة الخارجية روبرت لوفيت انه « لم يتعرض في حياته إلى مثل هذه الضغوط كما في الثلاثة أيام بين صباح الخميس ومساء السبت » (٢٣٣) .

وادعى سامر ويلز ان البيت الأبيض كان معنياً مباشرة بالموضوع :

« في ضوء الأحداث الأخيرة ، من المهم أن لا يكون هناك أي سوء فهم للموقف الذي تبنته الولايات المتحدة . فقد تم الضغط بأمر مباشر من البيت الأبيض ، وبواسطة مسؤولين أمريكيين بطرق مباشرة وغير مباشرة ، على الدول غير الإسلامية ، والتي عُرف أنها كانت مترددة أو معارضة للتقسيم . لقد جند البيت الأبيض عدداً من الوسطاء ، للتأكد من ان الأكثرية المطلوبة مضمونة في النهاية » (٢٣٤) .

ان الدول التي تم اختيارها كهدف ، كانت الدول الست التي عارضت التقسيم خلال مناقشة الجمعية العامة ، وهي هايتي ، الفيليبين ، ليبيريا ، الصين الوطنية ، اليونان ، وأثيوبيا . ونقل عن شركة (فايرستون للمطاط والدواليب) ، التي كان لها فرع في ليبيريا ، انه جرى الإتصال بها هاتفياً ، وطلب منها نقل رسالة إلى ممثلها في ليبيريا ، تأمره بالضغط على الحكومة الليبيرية للتصويت إلى جانب التقسيم (٢٣٥) .

وأتصل حاكم سابق ديمقراطي وبارز ، وعلى علاقات جيدة بالبيت الأبيض ، شخصياً بحكومة هايتي ، وطلب منها أن تبلغ وفدها بتغيير اقتراحه (٢٣٦) . وقد بدلت هايتي وليبيريا موقفهما مباشرة قبل التصويت على التقسيم ، الذي جرى في الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ . كذلك فعلت الفيليبين وأثيوبيا ، بينما امتنعت الصين عن التصويت . ومن بين الدول الست التي استهدفت ، وحدها اليونان تمسكت بقناعاتها . وكانت النتيجة النهائية ، الموافقة على التقسيم في الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، بثلاثة وثلاثين صوتاً مع القرار ، وعشرة ضده ، وامتناع ١٣ عن التصويت .

بعد تقاعده ، قدم الكولونيل وليام أ . إيدي ، تفاصيل أخرى عن الطبيعة السياسية لموقف الحكومة الأمريكية من فلسطين ووصف عملية ابتداء أربعة دبلوماسيين أمريكيين من الشرق الأوسط إلى واشنطن ، وكيف تم اختيار السفراء في مصر ولبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية ، إضافة إلى القنصل العام في فلسطين

المتدبة ، لإبلاغ الرئيس ترومان رأيهم في انعكاسات السياسة الأميركية على فلسطين . كان الناطق باسم المجموعة ، جورج وادسورث ، وقد تحدث لنحو عشرين دقيقة ، مشدداً على الضرر الذي سيلحق بالمصالح الاقتصادية الأميركية ، اذا ما استمرت الولايات المتحدة في سياستها المعادية للعرب في فلسطين . بعد انتهائه ، اجابه ترومان بوضوح محاولاً تلخيص موقفه : « أيها السادة ، إنني آسف ، اذ يجب عليّ أن أليّ مئات الآلاف من التواقين لانتصار الصهيونية . فانا ليس لديّ مئات الآلاف من العرب بين ناخبي » (٢٣٧) .

استمر الضغط اليهودي على البيت الأبيض ، وطالبت الشخصيات والمجموعات ترومان ، بأسلوب عاطفي بأن يضع العرب عند حدهم ، أن يمنح البريطانيين من مساعدة العرب ، وأن يقدم جنوداً أميركيين » (٢٣٨) . وقد اوضحت البلبله وحمام الدم في فلسطين اللذان تليا قرار الأمم المتحدة ، ان التقسيم لن يطبق إلا باستعمال القوة ، وهذا ما رجب به فرانكلين د . روزفلت جونيور ، وسامز ويلز ، وهربرت ليهمان ، وعدد من مؤيدي الصهيونية .

شعر العسكريون الاميريكون ان وجود القوات الاميركية في المنطقة يخدم السوفييات فقط . فوجدوا قوات اميركية يضع الولايات المتحدة في موقف مؤيد لبرنامج معاد للعرب ، مما سيظهر الاتحاد السوفياتي وكأنه الصديق الحقيقي والوحيد للقومية العربية في مواجهة الصهيونية (٢٣٩) . لهذه الأسباب وغيرها ، تزايد نشاط وزير الدفاع فورستال من اجل منع نشوء وضع كهذا . وفي ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ، تحدث فورستال مع الحاكم دووي حول ابقاء فلسطين خارج السياسات الحزبية . فقال دووي انه متفق من حيث المبدأ مع فورستال ، إلا انه يشك في ان يتقيد الديمقراطيون بقرار كهذا (٢٤٠) . وازداد اهتمام وزير الدفاع بعد تصريح السيد جينينغز من شركة سوكوني فاكوم ، بأن عدة شركات نفطية قررت وقف العمل في المصافي العربية ، بسبب الأوضاع المضطربة في فلسطين (٢٤١) . وقد فشلت محاولات فورستال مع الجمهوريين ، كما فشلت مع اعضاء حزبه . لكن فورستال اقتنع في الوقت نفسه بخطورة الوضع ، وأن ذلك يتطلب محاولة من قبل وزير الخارجية لتأمين اتفاق الحزبين حول هذه المسألة . ووافق نائب وزير الخارجية لوفيت (٢٤٢) .

زار فرانكلين د . روزفلت جونيور فورستال لتهنئته ، وحذره من أن فشل تنفيذ التقسيم سيضر بالديمقراطيين في بعض الولايات الرئيسية . وقد اجاب فورستال:

« أن الوقت حان لكي نفكر في أننا قد نخسر الولايات المتحدة »<sup>(٢٤٣)</sup> . وأبلغ فورستال روزفلت أن الوسائل التي تم بها تأمين صدور قرار التقسيم تشكل فضيحة ، إلا أن روزفلت لم يكن على علم بها<sup>(٢٤٤)</sup> .

عملت المصالح النفطية ضد التقسيم ، مما أدى إلى التخوف من وقف تدفق البترول<sup>(٢٤٥)</sup> . وقد دفعت هذه الشكوك بالإدارة إلى أن تصدر قراراً في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ ، يمنع شحن الأسلحة إلى مناطق النزاع في الشرق الأوسط . وتحرك الصهاينة لفك هذا الحظر ، الذي لم يوقف بالفعل شحنات الأسلحة الغير قانونية من المرافء الأميركية إلى فلسطين<sup>(٢٤٦)</sup> . بدلت الولايات المتحدة موقفها من تأييد التقسيم الى الوصاية ، في فلسطين . وكان هدف هذا التبديل المعاطلة ريثما تتم محاولة جديدة للصالح . وبدا ذلك واضحاً من خلال الموقف الأميركي في مجلس الأمن في بداية سنة ١٩٤٨ ، حين عبر المندوب الأميركي أوستن عن أمله في ان يتم التوصل إلى اتفاق بين العرب واليهود وبريطانيا ، من دون تدخل خارجي . كان الإتفاق أبعد من أي وقت مضى ، وبدت القوة وحدها قادرة على تنفيذ التقسيم . وبرغم بداية العنف ، استمرت الولايات المتحدة في رفض تقديم توصية الى مجلس الأمن حول الخطر المحدق بالأمن والسلام في فلسطين .

حيال ابتعاد الموقف الأميركي عن فرص التقسيم ، بدأت الوكالة اليهودية تسعى للوصول إلى الرئيس الأميركي . وفي ٤ آذار (مارس) ١٩٤٨ ، استقبل ترومان وايزمان وإيدي جاكوبسون أحد اعضاء جمعية (بناي بريث) ، برغم قرار الرئيس بتجنب اللقاء مع الصهاينة<sup>(٢٤٧)</sup> . وفي الأمم المتحدة ، قال أوستن ان خطة التقسيم لا تلزم الأمم المتحدة ولا أي من اعضائها ، وأنه تمت الموافقة عليها فقط على افتراض أن كل اجزائها ستنفذ في آن . وبما ان ذلك مستحيل الآن ، فإن مهمة الأمم المتحدة هي إعادة النظام والسلام . ولذلك اقترح وصاية مؤقتة تحت اشراف مجلس وصاية . وقال ان إجراء كهذا سيبعد التهديد بالعنف ، ويمكّن العرب واليهود من التوصل الى اتفاق حول البلاد في المستقبل . وذكر ان الوصاية لن تضر بالتسوية السياسية المحتملة . وفي انتظار جلسة خاصة تعقد حول الوصاية ، اقترح أوستن أن توقف لجنة فلسطين جهودها لتنفيذ التقسيم<sup>(٢٤٨)</sup> .

هم مؤيدو التقسيم في الولايات المتحدة الحكومة ، بالتخلي عنهم . ولتوضيح الموقف الأميركي ، اعلن ترومان في ٢٥ آذار (مارس) ان الوصاية لم تقترح كبديل

عن التقسيم ، لكنها معى لملء الفراغ الذي تركه انتهاء الانتداب ، قال : « لسوء الحظ ، أصبح واضحاً ان خطة التقسيم لا يمكن ان تنفذ بالوسائل السلمية . اننا لا نستطيع تحمل مسؤولية فرض هذا الحل على الشعب في فلسطين ، بإستعمال قوات اميركية . سواء على الصعيد القانوني ، أو على صعيد السياسة الوطنية . لقد اعلنت بريطانيا نيتها الثابتة ، بالتخلي عن الانتداب في فرنسا في ١٥ آذار ( مارس ) . واذا لم يتخذ اجراء سريع فوراً ، فإنه لن يكون هناك سلطة عامة في فلسطين قادرة على حفظ القانون والنظام في ذلك التاريخ . وسيسيطر العنف وسفك الدماء على الأراضي المقدسة ، وستكون النتيجة الحتمية لذلك ان القتال سيعم على نطاق واسع بين شعوب هذه البلاد . وقد يمتد هذا القتال الى كل الشرق الأوسط ، وقد يؤدي الى نتائج مصرية تتعلق بالسلام في العالم » (٢٤٩) .

عليه ، قدمت الولايات المتحدة قراراتين الى مجلس الأمن ، الأول يدعو العرب واليهود الى عقد اجتماع في مجلس الأمن للاتفاق على الهدنة ، والثاني يطلب من مجلس الامن الدعوة الى جلسة خاصة للجمعية العامة . وتم تبني القرارين من قبل مجلس الأمن خلال يومين (٢٥٠) . وفشلت المحاولات الاميركية لإيجاد صيغة للوصاية - في الحصول على التأييد في الجمعية العامة . واندفع العرب واليهود في حرب واسعة النطاق ، ولم تجد نفعاً جهود مجلس الامن لتأمين الهدنة .

#### ج - الاعتراف بدولة اسرائيل

مع اقتراب موعد نهاية الانتداب في ١٥ أيار ( مايو ) ١٩٤٨ ، استمر الزعماء الصهاينة في الاعداد لاعلان دولة مستقلة . وقررت الوكالة اليهودية مواجهة العالم « بالواقع » ، رافضة الادعاءن للوصاية المقترحة . وابلغ وايزمان الرئيس ترومان في ٩ نيسان ( ابريل ) ١٩٤٨ ، ان خيار اليهود هو ببساطة « بين اعلان الدولة أو الزوال » .

وفي ١٥ أيار ( مايو ) ١٩٤٨ ، تلقى ترومان رسالة من وايزمان يبلغه فيها تشكيل الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية في منتصف ليل ١٥ أيار ( مايو ) ، ويقترح ان تبادر الولايات المتحدة وتعترف بأحدث ديمقراطية في العالم (٢٥١) . وخلال ساعات قليلة ، كانت الولايات المتحدة أول حكومة تعترف بدولة اسرائيل (٢٥٢) . وهناك روايتان لكيفية حدوث ذلك . تقول احدهما ان الرئيس كان مؤيداً لاقتراح وايزمان ، لكنه استشار وزير الخارجية مارشال قبل القيام بأي مبادرة . إلا أن الأخير كان



معارضاً . وقد استطاع مارشال بصعوبة اقناع ترومان بعقد اجتماع لمناقشة الأمر ، بعد ان استعان بعدد من مستشاري البيت الأبيض ، من بينهم كلارك كليغورد وديفيد نيلز . حضر الاجتماع مارشال ، ولوفيت ، وكليغورد ، وترومان ، وأحد الإختصاصيين من وزارة الخارجية . قال كليغورد انه بما أن ترومان أيد وجود دولة يهودية ، وبما انها وجدت الآن ، فيجب الاعتراف بها . واعتقد مارشال ان المسألة يجب أن تحل على أساس خطة ، وليس سياسة . وانتهى الاجتماع بوقوف ترومان الى جانب وزارة الخارجية . إلا أن الاعتراف تم في اليوم التالي ، بسبب قرار سياسي اتخذ في وزارة الخارجية بالإعتراف بإسرائيل خلال أيام ، لكن كليغورد ضغط على ترومان لإعلان الاعتراف المتفق عليه فوراً (٢٥٣) .

اما الرواية الأخرى التي ذكرها فوريستال في مذكراته ، فتقول ان القرار أبلغ لمارشال ولوفيت في اجتماع البيت الأبيض ، وانه اتخذ في ١٢ أو ١٣ أيار (مايو) (٢٥٤) .

لم يتوقف دور ترومان في قيام دولة إسرائيل عند الاعتراف . فقد وعد بأن تلتزم الولايات المتحدة بضمان بقاء وأمن دولة إسرائيل . وأعاد جميع الرؤساء الأميركيون التأكيد على هذا الالتزام مذ ذاك .

طوال هذا الوقت ، لم يكن هناك سياسة اميركية تجاه الشعب الفلسطيني . كان يُنظر الى الفلسطينيين وكأنهم شعب غير موجود . وقد تعاملت السياسة الاميركية اساساً مع الصهاينة والدول العربية . وهي قد تعاملت مع فلسطين ومع الخطط الرامية الى إقامة وطن قومي لليهود في هذا البلد ، من دون تعريض المصالح الاميركية في العالم العربي للخطر . اما الفلسطينيون ، فكان ينظر اليهم كمائق في طريق الخطط المرسومة في اعلان بلفور وضماناته . وكان يتم ذكر الفلسطينيين فقط باعتبارهم السكان « غير اليهود » ، في حين كانوا يشكلون ٩٥ في المئة من أهالي البلاد . هذا الحق الذي روج له ولسون ، ودافع عنه بحماس امام جميع شعوب الامبراطوريتين المنهزتين - النمساوية والعثمانية والتي كان الفلسطينيون جزءاً منها .

## حواشي الفصل الثاني

- Frank Manvel, *The Realities of American Palestine Relations*, (Washington, D. C. Public Affairs Press, 1949) pp. 88- 89. (١)
- Salo W. and Jeannette M. Banon « Palestinian Messengers in America » *Jewish Social Studies*, V. (1943), pp. 115 - 162, 225 - 266 See also Hymn Grinstein, *The Rise of the Jewish Community of New York: 1654 - 1680*, (Philadelphia: Jewish Publication Society of America 1945 , pp. 440 - 465. (٢)
- Ibid.* (٣)
- Hurewitz, *Middle East Dilemma*, (New York: Harper and Brothers 1953), p. 107. (٤)
- Rufus Lears, *The Jews in America: a History*, ( Cleveland and New York: World Publishing Co., 1954), pp. 110 - 120. (٥)
- David philipson, *The Reform Movement in Judaism*, (New York: The Macmilan Co., 1907) , pp. 491 - 492. (٦)
- Israel Cohen, *The Zionist Movement*, (New York. Zionist Organization of America 1964), (٧) p. 77.
- Leassi, *op. . cit.* , p. 235 (٨)
- Hurewitz, *op. . cit.*, pp. 106 - 109 See also Leland J. Gordon, *American Relations with Turkey, 1830-1930: An Economic Interpretation* (Philadelphia University of Pennsylvania, press, 1932), pp. 211-244. (٩)
- Hurewitz, *op. cit.*, And Leland J. Gordon . *American relations with Turkey, 1830-1930: An Economic interpretation* (Philadelphia University of Pennsylvania press, 1932) pp. 211-244 (١٠)
- The activities of the center are described in Francis Boardman's « Civilian Re-quirements From War to Peace: The Middle East Supply Center» *Department of State Bulletin*, DOXX( December 23, 1945) pp., 994 - 999. (١١)
- Department of State Bulletin*, VII (January 16, 1943), p. 76) (١٢)
- U. S. , President, Seventh Report to Congress on Lend Lease Operations December. 1942,( Washington : U. S. Government). (١٣)
- George Lenczowski, *Russia and the West in Iran: 1918 - 1946* (Ithaca, N. Y. Cornell University Press. 1949) pp. 273 - 276, and James Landis, Middle East Challenge, *Fortune* XXXII( September 1945), pp. 161 - 164, 176 - 188. (١٤)
- Raymond F. Mikesell and Hollis B. Chenery, *Arabian Oil: America's Stake in the Middle East* (Chapel Hill, North Carolina: University of north Carolina Press, 1949) . pp. 46 - 47. (١٥)
- The group included the Atlantic Refining Co. Gulf oil of Pennsylvania, Pan American (١٦)

- Petroleum and Transportation Standard Oil of New York, and Standard oil of New Jersey.**  
**Hill Leonard M. Fanning American Oil Operations Abroad, (New York: Mc Graw (١٧) Book. Co., 1947). p. 9.**
- Fanning. **op. cit.** . p. 92 and Mikesell and Chenery. **op. cit.** . pp. 49 - 50 (١٨)
- Mikesell and Chenery. **op. cit.** . p. 181 (١٩)
- Ib.** . pp. 52 - 53 (٢٠)
- Fanning. **op. cit.** . pp. 92 - 93 (٢١)
- Production in Commercial quantities did not begin in Kuwait until 1946 Mikesell and (٢٢)  
 Chenery . **op. cit.** . p. 51.
- Ibid.** . p. 182 (٢٣)
- Ibid.** . p. 181 (٢٤)
- Ibid.** . p. 16. (٢٥)
- Herbert Feis. **Seen From E. A.** (New York: Alfred Knoph, Inc. 1947). pp. 95 - 98
- J. C. Hurewitz. **A. Struggle for Palestine.** (New York: Harper and Bros 1952) pp. 176-177
- Mikesell and Chenery. **op. cit.** . pp. 132-133.  
 منقطعت برادات البلاد بسبب التوقف خلال حرب الخليج الى المدن المقدسة
- Feis. **Op. cit.** . pp. 105 - 109 (٢٩)
- Feis. **op. cit.** . كانت اللجنة الادارية تصمم تمثيلين عن ورايات الخارجية، والدفاع، والبحرية اصاحا الى مدير المخط للحرب (٣٠)  
 p. 121.
- كانت الشركة تصمم تمثيلين عن دوائر الخارجية، والدفاع، والبحرية، اصاحا الى مدير الاقتصاد الخارجي للحرب. (٣١)
- New Palestine**, Vol. II (January 13, 1927). p. 194 (٣٢)
- S.J. Res. 191, 67th Congr. 2nd Session, Congressional Record, Vol. L XII, Part 5, p. 5376 (٣٣)  
 اقبل هذا فوراً الى لجنة الشؤون الخارجية
- The New York Times, April 14, 1922. p. 16 (٣٤)
- Ibid.** . May 7, 1922, Section 2, p. 6. (٣٥)  
 «كان يعود لودج قد حلف في الواقع في مسقط رأسه وبدأت حملته الانتخابية صعبة بالنسبة اليه. وفي يوم الانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر)، حصل على ٧١٤٥ صوتاً فقط، أي أقل من ٥٠ ألف صوتاً من خمسة الجمهوريين لمصالحه Karl Shriffigiesser. **The Gentleman from Massachusetts: Henry Cabot Lodge** (Boston: Little, Brown and Co., 1944). pp. 358-359
- اكاديميكي، في حديثه لسبب اليه، ان فيش نسي فكرة الفرار من هوليدبرغ وفي رسالة الى الكاتب بتاريخ ٢٦ حزيران (يونيو) (٣٦)  
 ١٩٥٣، ذكر فيش ان حارح ماك والحاجام واير ساهدا في كتابة مسودة نص القرار
- H. Con. Res. 52 . 67 th Congress. 2nd Session . Printed in the New York Times April 5. (٣٧)  
 1922. p. 3.
- Establishment of a National Home . etc.**., **op. cit.** . p. 10 (٣٨)
- أشاروا ايضاً الى ان صيغة لودج تصمتت تعبير «الوطن القومي» في المادة الثانية من مسودة القرار حول فلسطين، (٣٩)  
 بدلاً من «وطن قومي»، وهو تعبير قرار بلمور وكان هذا مهملاً بالنسبة الى اليهود الذين عارضوا القرار واعتبروه صعبة للقومية اليهودية
- See **Establishment of National Home. etc.**., **op. cit.** p. 11 and Letter from William Phillips (٤٠)  
 of the Department to George Christian, secretary to Presiden Harding. September 2  
 3111/ 1922. in National Archives. State Department File 867, No. 0]

- Frank Manuel. *The Realities of American - Palestine Relations*, (Washington, D. C. Public Affairs Press, 1040) P. 271. (١١)
- Hughes, Q. Curtis. in National Archives, State Department File (١٢)
- National Archives, State Department File 867, N. 01/214 (١٣)
- Ibid.* File 857 N. 01/227, 867 N. 01 2800 and 867 N 01/119. (١٤)
- Palestine*, Vol. I (feb. 1944) , pp. 6 - 7, (١٥)
- كان هناك الشيوخ ، لودج ، ماككمز ، بوراه ، برانديجي ، جونسون ، موزيز ، كيلوغ ، ماككورميك ، وادسورث ، جمهوريون . وكان هينشكوك ، ويليامز ، سواتسون ، بوسيرين ، بتمان ، وشيلدنز ، ديفراطيون . (١٦)
- The 20 the Anniversary of the Joint Palestine Resolution of the Congress of the United States (1922 - 1942)* . (Washington, 1042), p. 1. (١٧)
- The New York Times*, May 7, 1922, Section 2, p. 6. (١٨)
- New Palestine* . Vol. 2 ( May 5 , 1922), p. 280 ; Congressional Record, Vol LXII, Part 6, p. 6240, May 3, 1922. (١٩)
- Palestine*, I (feb. . 1944) , p. 7, (٢٠)
- New Palestine*, Vol. 2 (April 28, 1922) , p. 263. (٢١)
- Establishment of a National Home etc.. op. cit.*, p.1 (٢٢)  
فوراً ، وأما التصويت معه أو ضده في الجلسة اليوم
- Manuel . *op. cit.*, p 169. (٢٣)  
أشار إلى أن ولسون سمح بالإعلان ، لكن من دون أن يوافق عليه بصورة خاصة مسبقاً
- Establishment of a National Home, etc., op. cit.*, p. 102. (٢٤)
- Ibid.*, p. 10 (٢٥)
- Ibid.* , P. 46. (٢٦)
- Congressional Record*, Vol. LXII, part 10, p. 9799. (٢٧)
- See *New Palestine* II( May 5, 1922), pp. 280 - 281). (٢٨)
- Ibid.* II ( April 14, 1922) , P. 230. (٢٩)
- See letter from the Department to Duke Criswanson, Harding's secretary, National Archives, State Dept. File 867: N. 01. / 311A. See *Ibid.*, file 867 N. 01 / 199 (٣٠)  
من أجل مذكرة صدرت من قسم الشرق الاقصى تشير إلى ان المعاهدة الاميركية - البريطانية التي كانت أبدأ قيد البحث ، قد تتأثر في مجلس الشيوخ اذا لم يتم توقيع القرار
- The Statutes-at-Large of the United States of America*, Vol. LXII, part I. (Washington D.C . U.S. Govt. Printing Office, 1923), p. 1012. (٣١)
- Michael E. Jansen. *The United States and the Palestinian People*. (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1970), 12-13. (٣٢)
- Ibid.*, p. 13. (٣٣)
- The American Zionists Emergency Council. A Report of Activities 1940-1946*. (New York: 1946) pp. 11-12. And Elihu D. Stone. «The Zionist Outlook in Washington» *New Palestine*, XXXIV (March 17, 1944), p. 305. (٣٤)
- H. Res. 418, 78th Cong., 2nd session. *Congressional Record*, Vol. 10, part 1, p. 856. (٣٥)
- Representative Ransolf Compton, Republican of Connecticut, introduced an identical resolution as the Wright: H. Res. 419, in *Ibid.*: the Wagner-Taft Resolution was S. Res. 247.

- U.S. Congress, House Committee on Foreign Affairs, **Hearings on H. Res. 418 and H. Res. 419, Resolutions relative to the Jewish National Home in Palestine**, 68th Congress, 2nd session (Washington: U.S. Govt. Printing Office, 1944). (٦٦)
- Ibid.*, p. 315. (٦٧)
- إن المعاهدة الأميركية - البريطانية لسنة ١٩٢٤ هي اتفاق بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، يلزم الأخيرة بتأمين الموافقة الأميركية قبل أي تغيير في شروط الانتداب على فلسطين . كما يلزم الاتفاق إدارة الانتداب بعدم التمييز ضد المصالح التجارية للولايات المتحدة أو مصالح المواطنين الأميركيين . لمزيد من البحث حول المعاهدة الأميركية - البريطانية انظر : **Foreign Relations of the United States, 1921, Vol II** (Washington, D.C.: U.S. Govt. Printing Office, 1935), pp. 106-ff. and 1924, vol II, pp. 197-222. (٦٨)
- U.S. Congress, **Hearings on H. Res. 418, and H. Res. 419, op. cit.**, p. 122. (٦٩)
- Ibid.*, p. 204. (٧٠)
- Ibid.*, p. 276-277. (٧١)
- Ibid.*, pp. 240-243. (٧٢)
- Ibid.*, p. 288. (٧٣)
- Ibid.*, p. 291. (٧٤)
- J.T.A. Bulletin**, Feb. 18, 1944, p. 2. (٧٥)
- Ibid.*, Feb. 24, 1944, p. 2. (٧٦)
- Ibid.*, March 5, 1944, p. 1. (٧٧)
- Ibid.*, March 6, 1944, p. 1; March 7, 1944, p. 1; March 8, 1944, p. 1 (٧٨)
- Stimson's letter to Bloom in **Supplemental Statements to Hearings on H. Res. 419, etc.** (Washington: U.S. Govt. Printing Office, 1944), p. 2. The vote in the committee was 11 to 3 to postpone. **J.T.A. Bulletin**, March 1944, p. 2. (٧٩)
- J.T.A. Bulletin**, March 10, 1944, p. 1. (٨٠)
- New Palestine**, XXXIV, (March 17, 1944), pp. 312-313. (٨١)
- J.T.A. Bulletin**, March 22, 1944, p. 3. (٨٢)
- Ibid.*, March 31, 1944, p. 1. (٨٣)
- Ibid.*, May 17, 1944, p. 2. (٨٤)
- The New York Times**, June 28, 1944; July 21, 1944. (٨٥)
- Ibid.*, October 13, 1944; October 16, 1944. **Bovt.** (٨٦)
- Information Bulletin of American Council for Judaism**, (August 1, 1944), pp. 1-3. (٨٧)
- Ruben Fink (Ed.), **America and Palestine**. (New York: American Zionist Emergency Council, 1944), p. 390, and Arthur Lourie, «The American Zionist Emergency Council» **Palestine Yearbook**, I. (1945), p. 369. (٨٨)
- The New York Times**, November 22, 1944, p. 1. and **J.T.A. Bulletin**, December 3 1944, p. 4. (٨٩)
- Ibid.*, September 20, 1944, p. 1. (٩٠)
- Ibid.*, October 16, 1944, p. 3. (٩١)
- Ibid.*, H. Report 1997, 78th Congress, 2nd Session, **Congressional Record**, Vol. XC, part 7, p. 8648. (٩٢)
- H. Report 1997, 68th Congress 2nd Session. **Congressional Record** Vol. XC, part 7, p. 8648. (٩٣)
- J.T.A. Bulletin**, December 12, 1944, p. 1. (٩٤)
- The New York Times**, December 17, 1944, p. 1. (٩٥)
- Hisham Sharabi, **Palestine and Israel The Lethal Dilemma**, (New York: Pega Sus, 1969), pp. 19-33. (٩٦)

U.S. Congressional Record, 79th Congress, first session. 1945, part 1, p. 1964-1991.	(97)
<i>Ibid.</i> , p. 1964.	(98)
<i>Ibid.</i> , part 2, p. 2074.	(99)
<i>Ibid.</i> , part 2, p. 2800.	(100)
<i>Ibid.</i> , part 2, p. 2200.	(101)
U.S. Congressional Record, 79 the Congress 1st session, 1946, part 3, p: 6375	(102)
<i>Ibid.</i> , p. 6376.	(103)
<i>Ibid.</i> , part 1, p. 295.	(104)
U.S. Congressional Record, 80th Congress. 1 st session 1947, part 7, p. 10060.	(105)
<i>Ibid.</i> , part 7, p. 11652.	(106)
<i>Ibid.</i> , part 7, pp. 11653-11657.	(107)
<i>Ibid.</i> , pp. 11653-11655.	(108)
<i>Ibid.</i> , 2nd session, 1948, part 1, p. 169.	(109)
<i>Ibid.</i> , part 1, p. 204.	(110)
<i>Ibid.</i> , part 1, p. 1033.	(111)
<i>Ibid.</i> , part 2, p. 1385	(112)
<i>Ibid.</i> , part 4, p. 4690.	(113)
<i>Ibid.</i> , part 5, p. 6354.	(114)
Nathan Schachner, <i>The Price of Liberty: A History of the American Jewish Committee</i> (New York: American Jewish Committee, 1948). pp.217-218. For Wolf's activities see Simon Wolf;	(115)
<i>The President I Have Known from 1860-1918</i> (Washington, D.C. 1918).	
The Maccabean, III (1911), p. 139, and XXXI (1912), p. 27.	(116)
Wolf, <i>op. cit.</i> pp. 292-293, 317-318, and <i>Congressional Record</i> Vol. I XLVIII, part 1, December 21, 1911, p. 600.	(117)
Quoted in Manuel, <i>op. cit.</i> , p. 113.	(118)
A formal reply was apparently not sent. <i>Ibid.</i> , p. 115.	(119)
<i>Ibid.</i> , p. 114.	(120)
<i>American Jewish Yearbook, 1919-1920</i> , (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1919) p. 327, The Jewish population was now more than 3,000,000. <i>Ibid.</i> , p. 601.	(121)
For example see <i>The American War Congress and Zionism</i> (New York: Zionist Organization of America, 1919).	(122)
In addition to Brandeis, Rabbi Stephen Wise and Felix Frankfurter enjoyed Wilson's confidence. All were active in Democratic Party affairs.	(123)
See Manuel, <i>op. cit.</i> , pp. 119-169, and Abler, <i>op. cit.</i> , pp. 303-334.	(124)
<i>Ibid.</i>	(125)
Abler, <i>op. cit.</i> , pp. 306-307, and Manuel, <i>op. cit.</i> , p. 169.	(126)
Manuel, <i>op. cit.</i> , p. 237.	(127)
Quoted in Manuel, <i>op. cit.</i> , p. 239.	(128)
<i>Ibid.</i> , p. 239	(129)
<i>Ibid.</i> , p. 244.	(130)
Harry N. Howard, <i>The King-Crane Commission</i> , (Beirut: Khayats, 1963), pp. 221-227.	(131)
Manuel, <i>op. cit.</i> , pp. 254-261.	(132)

For the Committee's history, see the **American Zionist Emergency Council, A Report of Activities, 1940-1948**, especially pp. 3-4. For its propaganda activities, see **J.T.A. Bulletin**, Jan. 5, 1941, p. 3; **New Palestine XXXI** (May 9, 1940), p. 13.

**Great Britain, Palestine Land Transfer Regulations**, Cmd. 6180 (London: His Majesty's Stationary Office, 1940), pp. 7-8.

**New Palestine**, XXX (March 1, 1940), pp. 1-3 (130)

**Ibid.**, (March 8, 1940), pp. 1-3. (131)

See **Ibid.**, pp. 3-4, 6. Speech by Wiseman at Boston on March 3. (132)

See **American Jewish Yearbook**, Vol. XLIII (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1941), p. 671. (133)

Hurewitz, **The Struggle for Palestine**, op. cit., pp. 126-128 (134)

**New Palestine**, XXXII (November 14, 1941), pp. 34-36. (135)

**Contemporary Jewish Record V** (February, 1942), p. 75 (136)

**J.T.A. Bulletin**, December 2, 1941, p. 4. (137)

**Ibid.**, May 26, 1942, p. 1. (138)

Interview in the **Washington Star**, June 27, 1942, quoted in **J.T.A. Bulletin**, June 28, 1942, p. 4. (139)

**J.T.A. Bulletin**, July 3, 1942, p. 1. (140)

For statement by Emergency Committee for Zionist Affairs in **New Palestine**, XXXII (August 14, 1942), p. 1. (141)

**Ibid.**, XXXI, (January 31, 1941), p. 32. (142)

**Ibid.**, p. 4. (143)

Text of resolution of conference in **New Palestine**, XXXII, (May 15, 1942), p. 6. (144)

**New Palestine**, XXXII (November 6, 1942), p. 2; and **Jewish Outlook**, VII (October, 1942), p. 19. (145)

Esco Foundation for Palestine, Inc., **Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies**, Vol. II (New Have: The University Press, 1947) pp. 1102-1104.. (146)

**J.T.A. Bulletin**, March 3, 1942, p. 2. (147)

**Independent Jewish Press Service**, June 2, 1942, pp. 2-3. (148)

**Ibid.**, August 13, 1942, p. 4. (149)

Quoted in Esco, etc. op. cit., Vol. 2 p. 1096 (150)

**Answer**, IV (February, 1946), p. 4. (151)

See Marie Syrkin, (Revisionists at Work), **Jewish Frontier**, VII (March, 1940), pp. 15-18. (152)

Benjamin Akzin, «Jews to Rescue. Stables to Clean», **American Jewish Chronicle**, I (February 1, 1940), p. 7. (153)

Syrkin op. cit., p. 16, 18. (154)

Akzin, op. cit., p. 7. (155)

**U.S. Office of Strategic Services, Foreign Nationality Groups in the United States: A Handbook** p.6, as quoted in Charles Gellner, **The Palestine Problem** (Washington: Library of Congress, Legislative Reference Service, 1947), p. 165. (156)

**Statistical Abstract of the United States, 1944-1945** (Washington: U.S. Dept. of Commerce, 1945), p. 34. (157)

- American Jewish Yearbook XLVII** (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, (191) 1946). p. 603.
- Joshua W. Bailey** replies to Committee for Abrogation of British White Paper relating to Jewish Immigration into Palestine (Flint, Michigan, 1944. see also the League's Reprint of W. E. Hocking. Arab Nationalism and Political Zionism. (Flint, Michigan, 1944).
- William B. Saphire.** "Arab Propaganda Invades U.S. in **Congress Weekly XII** (June 29, (191) 1945). pp. 8-10
- Eg Bulletin, etc.,** July 15, 1945. p. 1 (199)
- Institute of Arab American Affairs, Papers on Palestine** (New York, 1945). (198)
- Saphire, op. cit.,** p. 9. (199)
- Arab World, I** (Summer 1944). Inside Cover (190)
- Bulletin on the Committee on Work Among Moslems** (November, 1944) p. 1-8, as quoted in (191)
- Julian N. Johnson, editor Palestine: Jewish Homeland?** (New York: H.W. Wilson Company, 1946). p. 219-234
- Reuben Fink, America and Palestine,** (New York: American Zionist Emergency Council, (197) 1944). p. 20
- Ibid.,** pp. 21-23 (198)
- Carl J. Friedrich, American Policy toward Palestine,** (Westport, Conn., Greenwood Press, (191) publishers, 1944). p. 6
- Quoted in Friedrich. **Ibid.,** p. 7. (199)
- Roscoe Baker, The American Legion and American Foreign Policy,** (New York: Bookman (191) Associates, 1954). pp. 256 and 305
- Harry Howard, The King-Crane Commission** (Beirut: Khayats, 1963). pp. 31-34. (197)
- Cordell Hull, Memoirs of Cordell Hull,** 2 Vols. (New York: MacMillan Co., 1948). pp. (199) 1531-1532
- Ibid.,** p. 1532, and also see Foreign Relations of the United States, 1943 Vol IV., pp. 746-(190) 756-765.
- Ibid.,** (191)
- Hull, op. cit.,** p. 1553 (192)
- Hull, op. cit.,** p. 1533 (193)
- The New York Times, August 24, 1943,** p. 3. (194)
- Hull, op. cit.,** p. 1533-1534 (195)
- Ibid.,** (196)
- F. D. R. Memoirs, op. cit.,** p. 900. (197)
- Text in **Ibid.,** (198)
- Stettinius to F.D.R., in Ibid.,** March 4, 1944 (199)
- Hull, op. cit.,** pp. 1534-1535 (190)
- Ibid.,** p. 1535. (191)
- Hull, Ibid.,** p. 1535. (192)
- Text of letters in **F.D.R. Memoirs.** (193)
- Stephen S. Wise, Challenging Years,** (New York: G.p. Putnam Sons), 1949. pp. 216-232. (194)
- U.S. Department of State, Foreign Relations of the United States. The Conference at Malta** (195)



- and Yalta, 1945. (Washington: U.S. Govt. Printing Office, 1955), p. 924.
- Wise, *op. cit.*, pp. 216-232. (١٩٩)
- Ibid.* (١٩٧)
- F.D.R. *Memoirs*, p. 920. (١٩٨)
- Hall, *op. cit.*, p. 1537. (١٩٩)
- F.D.R. *Personal Letters*, *op. cit.*, p. 1422. (٢٠٠)
- Ibid.*, p. 1450-51. (٢٠١)
- Ibid.*, p. 1592. (٢٠٢)
- Ibid.*, p. 1559-1560. (٢٠٣)
- Ibid.*, p. 1735. (٢٠٤)
- Walter Loderer, *Land of Promise*, (New York: Harper Bros. 1944). (٢٠٥)
- Summer Welles, *We Need Not Fall*, (Boston: Houghton Mifflin Co., 1948) pp. 29-30. (٢٠٦)
- Welles, *op. cit.* (٢٠٧)
- Frances Perkins, *The Roosevelt I Knew*, (New York: The Viking Press, 1946), pp. 87-89. (٢٠٨)
- Edward R. Stettinius, *Roosevelt and the Russians*, (Garden City: New York: Doubleday 1949), pp. 289-290. (٢٠٩)
- The New York Times*, March 2, 1945, p. 12. (٢١٠)
- Ibid.*, March 17, 1945, p. 13. (٢١١)
- Text in *Ibid.*, October 19, 1945, p. 13. (٢١٢)
- Text in Stettinius, *op. cit.*, p. 290. (٢١٣)
- Ibid.*, p. 574. (٢١٤)
- Welles, *op. cit.*, p. 30. (٢١٥)
- Harry S. Truman, *Memoirs: Years of Trial and Hope, 1946-1952*, (New York: New American Library, Vol. 1, 1962), p. 69. (٢١٦)
- Ibid.*, Vol. 2, p. 132. (٢١٧)
- Ibid.* (٢١٨)
- Ibid.*, p. 133. (٢١٩)
- Ibid.*, p. 132. (٢٢٠)
- Ibid.*, Vol. 1, p. 67. (٢٢١)
- Ibid.*, p. 69. (٢٢٢)
- Department of State Bulletin*, XV, (October 13, 1946), pp. 669-670. (٢٢٣)
- Ibid.*, p. 670. (٢٢٤)
- ITA *Bulletin*, August 15, 1946, p. 2. (٢٢٥)
- منطقة يهودية ومنطقة عربية، كل منها تسيطر عليها المحمرة فيها. ويشكل الجليل والنقب والسهل الساحلي كل المنطقة العربية. أما المنطقة اليهودية فتضم أغلبية يهودية في حين افترض انه سيسمح للعرب في الاستمرار في العيش في المنطقة اليهودية
- The New York Times*, October 7, 1946, p. 1. (٢٢٦)
- Text in *New Palestine*, XXVII (October 21, 1946), News Reporter issues, pp. 3, 9. (٢٢٧)
- Text in *Department of State Bulletin*, XV (November 10, 1946) pp. 848-851. (٢٢٨)
- Ibid.* (٢٢٩)
- United Nation General Assembly, *Official Records*, first special session, Vol. 1, December, (١٩٤٦) p. 183.
- U.N. *Yearbook*, 1947-1948, p. 230. (٢٣١)

- Truman, *Memoirs*, Vol. 2, *op. cit.*, p. 151. (٢٣٢)
- The Forrestal Diaries, *op. cit.* p. 346. (٢٣٣)
- Sumner Welles, *op. cit.*, p. 63. (٢٣٤)
- Forrestal Diaries, *op. cit.*, .. p. 346. (٢٣٥)
- Kermit Roosevelt, (The Partition of Palestine. A Lesson in Pressure Politics), *Middle East Journal*, Washington D C. 1948), p. 15. (٢٣٦)
- William A. Eddy, *F.D.R. Meets the Sa'ud*, (New York: American Friends of the Middle East, 1954), pp. 36-37. (٢٣٧)
- Truman, *Memoirs*, Vol. 2, *op. cit.*, p. 160: (٢٣٨)
- C.F. Halford Hoskins, *The Middle East: Problem Area in World Politics*, (New York: MacMillan Co., 1957), pp. 18-38, and 233-254 (٢٣٩)
- The Forrestal Diaries*, *op. cit.*, p. 348. (٢٤٠)
- Ibid.*, p. 356. f. (٢٤١)
- Ibid.*, pp. 359-362. (٢٤٢)
- Ibid.*, p. 363 (٢٤٣)
- Ibid.*, pp. 362-365. (٢٤٤)
- Welles, *We Need Not Fail*, pp. 81-82. (٢٤٥)
- The Forrestal Diaries*, *op. cit.*, p. 376. (٢٤٦)
- Barnett Nitvinoff, *Ben Gurion of Israel*, (London: Widenbeld and Nicholson, 1954), p. 159. (٢٤٧)
- U.N. Security Council, Verbatim Record of the 271st meeting March 19, 1948. Doc . S.024pp. 2871. (٢٤٨)
- Richard Stevens, *American Zionism and U.S. Foreign Policy, 1942-1947*, (New York: Pagent Press, 1962), pp. 202-203 (٢٤٩)
- Ibid.*, p. 203. (٢٥٠)
- Ibid.*, p. 204. (٢٥١)
- The New York Times*, May 15, 1948, p. 1. (٢٥٢)
- Jonathan Daniel, *The Man From Independence*, (New York and Philadelphia: J.B. Lippincott Co., 1950), pp. 319-320. (٢٥٣)
- The Forrestal Diaries*, *op. cit.*, pp. 440-441. (٢٥٤)

## الفصل الثالث

### السياسة الأميركية تجاه اللاجئين الفلسطينيين

---

بدأت قضية اللاجئين الفلسطينيين تأخذ مكانها في حيز السياسة الأميركية، عقب الحرب الإسرائيلية سنة ١٩٤٨ مباشرة. تلك الحرب التي خلفت وراءها أول نزوح واسع النطاق للفلسطينيين عن وطنهم. وقد ربط المسؤولون الأميركيون مشكلة اللاجئين بمشكلة حل الخلافات عامة، بين إسرائيل والدول العربية، فقد عبر عن هذا التصور، أبلغ تعبير، وكيل وزارة الخارجية سابقاً، وولتر بدل سميث، بقوله:

«إن مشكلة اللاجئين هي القضية العالقة الرئيسية بين إسرائيل والعرب. والقضايا البارزة التي تدرج عامة هي تمويض اللاجئين، وإعادتهم إلى وطنهم، وتعديل الحدود، ووضع القدس والأماكن المقدسة. بيد أنه ليس في الإمكان فصل أي من هذه القضايا عن مشكلة اللاجئين، لأنها هي المشكلة الإنسانية»<sup>(١)</sup>.

لقد اتجهت سياسة الحكومة الأميركية، أساساً، في خطين: (١) فهي واصلت أسلوب الدعم المالي المسكن لتخفيف ظروف الحياة الشاقة التي يعيشها اللاجئين؛ (٢) وحاولت مراراً إيجاد حل عملي لمشكلة اللاجئين، ومن ثم إيجاد حل للقضايا العالقة بين إسرائيل والدول العربية. وكانت هذه السياسة، التي استمرت حتى سنة

١٩٦٧، تقوم على الفكرة القائلة انه حالما تحل مشكلة اللاجئين سيكون ترتيب القضايا الأخرى ممكناً للوصول الى تسوية نهائية. وستفحص في هذا الفصل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى الجهود الأميركية، من اجل حلها.

### أ - مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، قدرت بعثة المسح الإقتصادي للشرق الأوسط، التابعة للأمم المتحدة، عدد اللاجئين بـ ٧٢٦.٠٠٠<sup>(٦)</sup>. وقد فقد هؤلاء منازلهم وأموالهم ووسائل عيشهم وبلدهم فعاشوا في ظروف مادية بائسة، في مخيمات ترعاها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وما زالت المشكلات التي يعانونها قائمة حتى هذا اليوم.

#### ١ - اعداد اللاجئين

أشار مدير الأونروا، في تقريره السنوي لسنة ١٩٥٥، إلى وانه من المستبعد ان يصار إلى تقديم بيان دقيق بعدد اللاجئين نتيجة الحرب في فلسطين، سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل<sup>(٣)</sup>. فمن ٧٢٦.٠٠٠ لاجئ، أبلغ عنهم في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، أظهر التعداد السكاني للاجئين زيادة مطردة<sup>(٤)</sup>. وكان كثير منهم قد أتى من منطقة بئر السبع. إذ أن كثيراً من القبائل البدوية، انتقلت إلى الأردن لأنها لاقت قيوداً أقل على حرية تنقلها، التي تعد سمة أساسية لطريقتهم في العيش. كما ان كثيراً من الفلسطينيين عانى التشرد مرتين في حياته، وذلك كنتيجة لحرب سنة ١٩٤٨، أولاً، والحرب العربية - الإسرائيلية، سنة ١٩٦٧ ثانياً<sup>(٥)</sup>.

وبين آخر تقرير متيسر صادر عن الأونروا، ان عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة لغاية ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، كان ١٧٠٦٤٨٦<sup>(٦)</sup>. وقد توزعوا على النحو الآتي:

٢٠١١٧١	لبنان
١٩٢٥١٨	سوريا
٣٠٢٦٢٠	الضفة الغربية
٦٦٣٧٧٣	شرق الأردن
٣٤٦٠٠٧	قطاع غزة

(٣) ١٧٠٦٠٨٩

المجموع

ولا تشمل هذه الأرقام الفلسطينيين الذين فقدوا أسباب عيشهم عدا منازلهم. ذلك بأن أمثال هؤلاء لا تطبق عليهم شروط الحصول على عون بموجب تعريف الأمم المتحدة للاجئين<sup>(٨)</sup>. وهناك عدد كبير من الفلسطينيين، يعيشون في قرى تقع على خط المواجهة الأممي أو على عازمة خطوط الهدنة لسنة ١٩٤٩، فقدوا كل أراضيهم أو جلها عدا منازلهم، فلم تدرج اسمائهم في سجلات الأونروا، وتستثنى هذه الأرقام أيضاً أولئك الذين أعادوا تأسيس أنفسهم، في البلاد العربية المجاورة، وبالتالي ليسوا بحاجة إلى إغاثة. علاوة على ذلك، لا تشمل هذه الأرقام الفلسطينيين المشتتين في الوقت الراهن في أرجاء العالم.

## ٢ - وضع اللاجئين في الدول المضيفة

تشاطر أغلبية اللاجئين العرب الفلسطينيين سكان الدول العربية المجاورة ديانة ولغة ونظرة تاريخية وتقاليدها واحدة. حتى أن المرء قد يتوقع أن يقابل اللاجئين بالترحاب، بيد أن الترحاب بالنسبة إلى كثير منهم لم يعمر طويلاً. ذلك بأن تدفق عشرات الألوف من اللاجئين، غير المدربين والمعدمين في معظمهم، وتبخر الآمال بعودتهم إلى وطنهم، أثارا العديد من المشكلات. إذ شكل اللاجئين عبئاً اقتصادياً خطراً في دول مثقلة بالأعباء وتعاني فائضاً في فئات السكان غير المدربة. إضافة إلى ذلك، شكلوا عنصراً سياسياً يهدد الاستقرار في هذه الدول. لكن وضع اللاجئين، خصوصاً حقوقهم واجباتهم يختلف من بلد إلى آخر.

### ١ - الأردن

يعيش أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في مناطق يسيطر عليها الأردن. ويشكل عدد اللاجئين الذين يعيشون في هذه المناطق ما يربو على ثلث تعداد السكان<sup>(٩)</sup>. وقد كان الملك عبد الله، جد ملك الأردن الحالي حسين، متلهفاً لجعل مملكته الصحراوية، التي ولدت اصطفاً، قابلة للحياة. لذا، فإنه استولى على الأراضي الفلسطينية التي بقيت تحت سيطرة الجيوش العربية بعد إبرام معاهدة الهدنة في رودس<sup>(١٠)</sup>. واعتبر عبد الله إلحاق هذه المناطق، التي صارت تعرف بالضفة الغربية، بمملكته خطوة باتجاه «التوحيد». بيد أن هذه السياسة قادت إلى صراع مباشر مع الدول العربية الأخرى، وعلى الأخص مع أغلبية الفلسطينيين. وكان نشيطاً للغاية في تعزيز هذا الإلحاق على المستوى المحلي عبر الحوافز والوعود والاكراه والتهديد السياسي<sup>(١١)</sup>. ونشط أيضاً على المستوى الدولي من ١٩٤٩ إلى آذار

(مارس) ١٩٥٠، عندما أعلن إلحاق رسمياً.

اتخذت الحكومة إجراءات لدمج السكان الفلسطينيين في الكيان الأردني<sup>(١٣)</sup>. فقد مُنح الفلسطينيون، من لاجئين وغير لاجئين، الذين يشكلون معاً نحو ٧١ بالمائة من تعداد سكان البلد، حق اكتساب المواطنة الأردنية وفقاً للمادة ٣ من قانون الجنسية الأردني. وقد وُفرت لهم هذه المادة كامل الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنة الأردنية<sup>(١٤)</sup>.

حاول الأردن دمج اللاجئين سياسياً على الرغم من استحالة تحقيق هذا الهدف. ذلك بأن تعداد اللاجئين فاق ثلث عدد سكان الأردن، ولم يكن الأردن، بكل بساطة، يملك الوسائل الكفيلة باستيعابهم اقتصادياً. إضافة إلى ذلك، ظل اللاجئون يفضلون العودة إلى منازلهم في فلسطين، وبلغ الحد بالعائلة المالكة في الأردن إلى الشك في حكمة الإقدام على إلحاق جزء من فلسطين وسكانها بالملكة الأردنية. إذ أنه بهذه السياسة زرعت الحكومة الملكية، من دون علمها، بذور خرابها. فمع أوائل الخمسينات ظهر استياء شديد في أوساط الفلسطينيين المقيمين في الأردن، الذين ساورتهم الشكوك في احتمال أن تكون العائلة الهاشمية قد تعاونت مع الصهيونية في اغتصابها فلسطين. وفي سنة ١٩٥١، أقدم شاب فلسطيني في مقتبل العمر على اغتيال الملك عبد الله. وجرّت عدة محاولات اغتيال لاحقاً، قام بتنفيذها فلسطينيون. وغدا الاستياء الذي عم أوساط الفلسطينيين تجاه العائلة المالكة أكثر حدة في أعقاب حرب سنة ١٩٧٠ الأهلية في الأردن، التي منيت بالحركة الفدائية من جرائمها بترجيع كبير على يد الملكيين<sup>(١٥)</sup>. ولم يثق الملك حسين قط بالقطاع الفلسطيني من سكان مملكته، وبالتالي سلّم المراكز الحساسة في الحكومة والجيش إلى البدو والأقليات الموالية<sup>(١٦)</sup>. حتى في المراكز الأقل أهمية عومل الفلسطينيون كمواطنين من الدرجة الثانية.

#### ب - سوريا

اتسمت المعاملة السورية للفلسطينيين بالتذبذب تبعاً للوضع السياسي المحلي والسياسة العربية العامة تجاه إسرائيل. وخلافاً للأردن، لم تعرض سوريا المواطنة على اللاجئين الفلسطينيين. لكن وضعهم لم يكن أسوأ مما في الأردن. فقد منحتهم التعديلات الخاصة حق العمل والتنقل والانخراط في التجارة على الرغم من أن القيود على شراء الأراضي لم تلغ بالكامل<sup>(١٧)</sup>. وعدل القانون السوري بما يكفي

تسهيل عملية دمجهم اقتصادياً لا امتصاصهم بشكل تام - ويعود ذلك بوضوح إلى أسباب سياسية. كان عدد اللاجئين ضئيلاً ، فمن بين ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني في سوريا، لم يبق في المخيمات سوى ٥٣١٧٥ لاجئاً<sup>(١٨)</sup>. ولم تشكل إضافة هذا العدد الضئيل - نحو ٣ بالمائة من تعداد السكان في سوريا - أية مصاعب اقتصادية على كاهل سوريا. أما المضمار الذي أصاب فيه الفلسطينيون المقيمون في سوريا نجاحاً مرموقاً فهو التعليم، حيث استفادوا بشكل كامل من التعليم الجامعي المجاني المفتوح أمامهم، مما مكّنهم من الحصول على وظائف أفضل، وبالتالي مغادرة المخيمات.

### ج - مصر وقطاع غزة

لم يلبأ إلى مصر ، في الواقع، سوى عدد ضئيل من اللاجئين. وهناك سمح لهم بالعمل والتنقل بحرية داخل البلد، وتمتعوا بالمكاسب كافة التي يوفرها القانون. وكان نظام الضرائب يسري عليهم، لكن من دون ان يمنحوا المواطنة المصرية. وفي الواقع، لم يتمتعوا عملياً بأية حقوق سياسية، ولا كانوا ملزمين بأداء الخدمة العسكرية. وكان كثير من اللاجئين المقيمين في مصر يتحدر من عائلات فلسطينية، ميسورة، فلم يكونوا بحاجة إلى ادنى عون من الأونروا.

بيد أن الوضع في قطاع غزة كان يختلف تماماً. فعند أن وقعت المنطقة تحت الحكم المصري سنة ١٩٤٨، عوملت كم منطقة محتلة وأخضعت لحكم عسكري. فكان الحاكم العسكري لغزة يعين من قبل وزارة الحرب المصرية. وكان الجيش يتمتع بالسيطرة الكاملة على المنطقة، ولم تكن السلطة الحكومية المحلية موجودة عملياً<sup>(١٩)</sup>.

تمنع اللاجئين في قطاع غزة بالحقوق ذاتها للمواطنين المحليين. وكانوا يخضعون للأنظمة نفسها. وكانت حرية تشكيل الإتحادات والانتقال ضمن المنطقة غير مسموح بها تحت ستار الدواعي الأمنية. كما كان السفر إلى الخارج يخضع لقيود<sup>(٢٠)</sup>. فكان سكان غزة معزولين عن باقي العالم، ومعجزين في منطقة محصورة بين إسرائيل من الشمال والشرق، والبحر الأبيض المتوسط من الغرب، وصحراء سيناء من الجنوب الغربي.

يشمل قطاع غزة مساحة تقل عن ١٥٠ ميلاً مربعاً، بينما كان تعداد سكانه سنة ١٩٥٠ يبلغ نحو ٢٧٠,٠٠٠ نسمة، منهم ١٩٠,٠٠٠ لاجئاً<sup>(٢١)</sup>. وعلى

الرغم من السماح للاجئين بالبحث عن عمل، فإن فرص العمل المتوافرة كانت ضيقة للغاية. وكان القاطنون واللاجئون سواسية في دفع الضرائب. وقد تضاعفت كل العوامل، من عدم توفر الوظائف والكثافة السكانية العالية، إلى الانعزال، في زيادة حدة استيائهم من إسرائيل وحلفائها.

#### د - لبنان

أدى نزوح الفلسطينيين إلى لبنان سنة ١٩٤٨، إلى زيادة تعداد سكان هذا البلد بنحو ١٠ بالمائة، وربما كانت هذه الكارثة توازي وصول أكثر من ٢٠ مليون لاجئ فيتنامي إلى الولايات المتحدة في وقت تزيد فيه نسبة البطالة على ١٠ بالمائة. ولئن كان الأثر الاقتصادي الناجم عن نزوح اللاجئين في لبنان أقل حدة مما هو في الأردن أو غزة، فإن العواقب السياسية والاجتماعية لم تكن بأقل حدة. إن ما يقدر بـ ١٠ بالمائة من اللاجئين كانوا مسلمين، مما جعل وجودهم محرّجاً للحكومة اللبنانية التي كانت تقوم على توازن دقيق بين الأقليات الإسلامية والمسيحية<sup>(٢٢)</sup>. حتى أنه لم يجر أي تعداد سكاني منذ سنة ١٩٣٢ خوفاً من إضعاف فكرة الأغلبية المسيحية المفترضة والتي تتراوح بين ١ و ٣ بالمائة. وكان المجتمع اللبناني وسياسته يقومان على نظام الحصص النسبية المكون، على وجه التقريب، من ٥ مسلمين لكل ٦ مسيحيين. كما كانت المركز الحكومية، من منصب رئاسة الجمهورية إلى مرتبة الكتب وصغار الضباط في الجيش وقوى الشرطة، موزعة وفقاً لهذه النسبة، مما جعل تدفق الفلسطينيين، الذين يدينون بالمدّخ السني، بعشرات الآلاف يهدد بتغيير توازن السلطة لمصلحة المسلمين، ويعرض للخطر نظام الطوائف الذي يدار لبنان بموجبه<sup>(٢٣)</sup>. لذا، انتهجت كل المجموعات عندما وضعت المخيمات تحت إشراف البوليس اللبناني (المكتب الثاني) بصورة متواصلة لضمان حيادهم السياسي. لقد رأى اللبنانيون الفقراء والعاطلون عن العمل في هذا التدفق الضخم من العمال غير المديرين والعاطلين تهديداً لأحوالهم الاقتصادية البائسة حتى من دون هؤلاء القادمين الجدد. ولم يكن لدى اللبنانيين الأغنياء أدنى رغبة في رؤية الأحياء الفقيرة في بيروت تمتد إلى ضواحي المدينة على شكل غيمات للاجئين، وتحوفوا من احتمالات اللااستقرار. وقد امتد القمع البوليسي المسلط على الفلسطينيين حتى خارج المخيمات، ليزيد في حدة شعور الفلسطينيين بالمرارة<sup>(٢٤)</sup>.

من الناحية الشرعية، اعتبر وجود الفلسطينيين في لبنان «شراً لا بد منه. فلم تمنحهم السلطة اللبنانية تأشيرات إقامة، ولا كان لهم حق الاستفادة من قوانين



المواطنة. وكنتيجة، لم يتمتعوا بأية حقوق سياسية ولا تترتب عليهم أية التزامات عسكرية. بيد أنه كان ينتظر منهم التقيد بقوانين البلد وأنظمتهم، إضافة إلى الانصياع لكل الإجراءات المتخذة لصيانة القانون والنظام إلى المدى المطلوب من الأجانب. علاوة على ذلك، خضعوا لقيود معينة لم تكن مفروضة على غير اللبنانيين.

كان نظام الضرائب يسري على الفلسطينيين. ونظراً إلى اعتبارهم كأجانب، لم يكن يجوز لهم التملك إلا بإذن صادر عن رئيس الجمهورية. بيد أن اللاجئين وجدوا أن من العسير الحصول على إذن كهذا<sup>(٢٥)</sup>.

كذلك لم تكن ظروف العمل في حال أفضل. فبصفتهم أجانب، فرض القانون عليهم الحصول على أذونات عمل<sup>(٢٦)</sup>. لكن موظفي الأونروا لم يكونوا ملزمين بالحصول على أذونات. لقد عمل ألف من اللاجئين بلا أذونات إضافة إلى أولئك الذين استطاعوا تأمينها<sup>(٢٧)</sup>. وهذا ما جعل الحكومة تلجأ إلى إجراءات مشددة ضد أولئك الذين يعملون بلا أذونات. وعلى الأخص في بداية سنة ١٩٥٢، عندما ارتفعت نسبة العاطلين بين العمال اللبنانيين إلى ما يربو على ١٥ بالمائة<sup>(٢٨)</sup>.

وخلافاً للمقيمين الآخرين من غير اللبنانيين، أخضع اللاجئين الفلسطينيون لقيود تقوم على أساس النظام والأمن العام، وأيضاً على أساس السياسة المحلية. وكان كل اللاجئين الذين تزيد أعمارهم على ١٥ عاماً ملزمين بحمل بطاقة هوية. أما الصغار الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً، فكانت أسماؤهم تسجل في بطاقة الأب أو الأم.

ولا ريب أن القيود الصارمة المفروضة على وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ساعد على بذور بذور الفوضى التي عمت هذا البلد التمس.

### ٣ - الاغاثة المقدمة من الأمم المتحدة وجهود إعادة التوطين

في أيار (مايو) ١٩٤٨، أوكلت الأمم المتحدة إلى الكونت فولك برنادوت من الصليب الأحمر السويدي، مهمة ترتيب وقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل والنظر في حاجات السكان المدنيين. فبحلول شهر حزيران (يونيو) من سنة ١٩٤٨، وصل الآلاف من الفلسطينيين إلى الدول المجاورة، ولم يلبث الترحاب الذي لاقوه في البداية أن تضاعف، كما كانت إمدادات الغذاء شحيحة. ففد خطر الأوبئة والمجاعة حقيقياً، مما جعل الجامعة العربية تلجأ إلى منظمة اللاجئين الدولية طلباً

للعون، وهذه أعربت عن شكها في قدرتها على توفير المساعدة. عندئذٍ ناشد برنادوت صندوق الطوارئ للأطفال، التابع للأمم المتحدة، تقديم ما يربو على ٤٠٠,٠٠٠ دولار على شكل مساعدة فورية. واستجابت أيضاً ثلاث عشرة دولة، إضافة إلى عدد من المنظمات الخاصة التي كان كثير منها أميركياً<sup>(٢٩)</sup>.

في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، تم تأسيس مشروع الأمم المتحدة لتخفيف الكارثة، لينسق نشاطات الإغاثة الطارئة ويوزع التبرعات. وقد خلف هذا المشروع غوث الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين. وتم في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ تأليف لجنة دائمة في الولايات المتحدة تعمل كقناة للمساهمات التطوعية الخاصة. وقد نجحت في جمع نحو مليون دولار بشكل مواد إغاثة واماو<sup>(٣٠)</sup>.

إضافة إلى مشاريع الإغاثة، حاول برنادوت، طوال الصيف، ترتيب إعادة اللاجئين إلى فلسطين. لقد كانت الأبعاد الحقيقية للمشكلة، قد بدأت في الظهور. لكن الحكومة المحلية لإسرائيل رفضت النظر في قضية اللاجئين إلا كجزء من تسوية سلمية شاملة، وأصرّت الدول العربية، بدورها، على وجوب السماح للاجئين بالعودة قبل الدخول في أية مفاوضات مباشرة. وقد تمسك كلا الطرفين بموقفه طوال الصراع الطويل الأمد.

في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، اقترح الرئيس ترومان، دعماً لموقف برنادوت «أن تنظر الحكومة المحلية لإسرائيل في بعض الاجراءات البناءة لتخفيف حمة اللاجئين العرب»... وبينما لم تشد مشكلة اللاجئين إلا قليلاً من أنظار الرأي العام في إسرائيل، كانت الحكومة تعي مضامينها البعيدة المدى. ومع ذلك، ظلت السلطات الإسرائيلية مصممة على أن تبقى هذه المشكلة في قيد انتظار تسوية سلمية نهائية<sup>(٣١)</sup>. وتتصلت من أية مسؤولية، عن هذا النزوح، وقالت إنه لا يمكن ان يعود منهم إلا عدد محدود وبعد تمحيص دقيق. وزعمت أن أفضل حل هو إعادة توطينهم حيث يمكن دمجهم مع السكان. حتى أولئك الذين سيسمح لهم بالعودة، لن يوطنوا في المنطقة التي كانوا فيها<sup>(٣٢)</sup>.

#### أ - اقترحات برنادوت

كتب برنادوت، في تقريره بتاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر)، أي قبل يوم واحد من اغتياله على يد الإرهابيين الصهاينة في القدس، أن ليس في الإمكان التوصل إلى أية تسوية عادلة وشاملة ما لم يعترف بحق اللاجئين العرب في العودة إلى وطنهم. وذكر

أن نزوحهم نجم عن الذعر المتولد من القتال الذي نشب حولهم أو عن شائعات بإرهاب حقيقي أو مزعوم، كما أنه نجم عن الترحيل المتعمد. وسيكون من الإهانة لمبادئ العدالة الأساسية حرمانهم من حق العودة، بينما كان اليهود يسمح لهم - أو حتى يشجعون - على الهجرة إلى فلسطين. وحل إسرائيل مسؤولية إعادة الأملاك الخاصة إلى أصحابها، وتقديم تعويضات إلى أولئك الذين دمرت املاكهم عمداً. وحذر من أن تثبيت حق العودة لن يوفر حلاً لأن كثيراً من البيوت دمر، وعودة اللاجئين، وحدها قد تخلق مشكلات اقتصادية واجتماعية معقدة<sup>(٣٣)</sup>. وعلاوة على ذلك، اعتقد، كالعرب «أن حقهم غير المشروط في أن يختاروا بحرية يجب أن يحترم احتراماً كاملاً»<sup>(٣٤)</sup>.

وفي ختام تقريره، كتب الوسيط:

... يجب ان تثبت الأمم المتحدة عودتهم في أقرب وقت ممكن. كما يجب أن تتم اعادتهم إلى وطنهم وتوطينهم، وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً، ودفع التعويضات الكافية عن أملاك أولئك الذين يختارون عدم العودة، بإشراف لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة ومساعدتها...<sup>(٣٥)</sup>.

وقد وصف وزير الخارجية، مارشال، نتائج التقرير «بأنها أساس عادل عموماً لتسوية المشكلة الفلسطينية». وحث الرفقاء والجمعية العامة «على قبوله برمته كأفضل أساس ممكن لتحقيق السلام...»<sup>(٣٦)</sup>. وفي كلمة له أمام الجمعية العامة بعد يومين، قال انه يجب السعي «لتوطين اللاجئين الذين يرغبون في العودة والعيش في سلام مع جيرانهم» في فلسطين<sup>(٣٧)</sup>.

بيد ان وجهات النظر هذه لا تمثل، بأي حال، إجماعاً في الحكومة الأميركية. فقد أكد سكر، عضو مجلس النواب عن ولاية نيويورك، وعاكساً بذلك مشاعر عدد كبير من الشخصيات السياسية، ان اللاجئين العرب «اقتلعوا عمداً أنفسهم من منازلهم في فلسطين». وأنهى باللوم على بريطانيا لما يعانونه من مأساة «إذ انها أدت الجيوش العربية التي غزت فلسطين بالضباط والمعدات والمال». وقال إن إعادة العرب بأعداد كبيرة ستكون بمثابة إدخال «طابور خامس خطر» في إسرائيل، وإن بريطانيا والدول العربية تتحمل مسؤولية رفاهيتهم. ويجب أن تأتي الإغاثة من المنظمات التطوعية القومية. «إن فكرة العودة إلى الوطن رائعة، وتبدو سليمة للغاية،

لكن ليس في إمكان الإسرائيليين، في الوقت الحاضر، إهمال الآثار العسكرية. إن عودة هؤلاء العرب ستجعل الإسرائيليين في موقف عسكري ضعيف بشكل واضح... واعتبر اللاجئين وجهاً واحداً من المشكلة، وقال ينبغي للوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة أن يرفض مناقشة قضية اللاجئين كقضية منفصلة. إن عودتهم ينبغي أن تكون مشروطة بالاستقرار الاقتصادي والأمن العسكري لإسرائيل، وبإقامة سلام طويل الأمد بين الفرقاء، وبالضمان الأمني للأقليات اليهودية في دول الشرق الأوسط، والتعويض عن «العدوان العربي - البريطاني»<sup>(٣٨)</sup>.

لقد عبرت برامج الأحزاب الرئيسية المتنافسة، في سنة الانتخابات الرئاسية تلك، عن إهتمام مائل بمصلحة إسرائيل، من دون أن تأتي على ذكر العرب، ضمن أي إطار. وقد نص أحد البنود الرئيسية لبرنامج الحزب الديمقراطي على الاعتراف الكامل بإسرائيل وعلى مباحة بدور إدارة ترومان في قرار التقسيم. كما نص على الموافقة على المزاем بشأن الحدود الواردة في قرار التقسيم، واشترط أن تنال أية تعديلات موافقة إسرائيل مسبقاً. وتمنى إدخال تعديل على حظر تصدير السلاح لإعطاء إسرائيل حق الدفاع عن النفس، وأيد تدويل القدس وحماية الأماكن المقدسة. كذلك رحب برنامج الحزب الجمهوري، ببساطة، بانضمام إسرائيل إلى عائلة الأمم، وتعهد، بالاعتراف الكامل بالدولة بحدودها كما أقرتها الأمم المتحدة. ووعده أيضاً بتقديم المعونة لتطوير الاقتصاد<sup>(٣٩)</sup>. وقد أعيد تأكيد هذه التعهدات من قبل المرشحين خلال الحملة الانتخابية.

#### ب - قرار الأمم المتحدة

أيدت الولايات المتحدة في جلسات الجمعية العامة في خريف سنة ١٩٤٨، إغاثة اللاجئين، وحثت الأعضاء كافة على تقديم مساهمات طوعية لسد حاجة البرنامج إلى ٤٠ مليون دولار، تساهم الولايات المتحدة بنصف هذا المبلغ<sup>(٤٠)</sup>. وعين ستانتون غريفي، السفير الأمريكي في القاهرة، مديراً لهذه الوكالة الجديدة التي حلت مكان مشروع الأمم المتحدة لتخفيف الكارثة في كثير من نشاطاته، مع أنها حاولت قصر نشاطاتها على الإدارة والتنسيق والشؤون اللوجستية. أما التوزيع الفعلي للإمدادات، فكان يتم بإشراف منظمات إغاثة أخرى مثل: الصليب الأحمر ولجنة الخدمة للأصدقاء الأميركيين<sup>(٤١)</sup>.

لقد قيل أن الأونروا هي «أحد الأثمان، وربما الثمن الأدنى، الذي يدفعه المجتمع الدولي نتيجة عدم تمكنه من حل المشكلة السامية للاجئين حلاً عادلاً...»<sup>(٤٢)</sup>. وقد تم تأسيس هذه الوكالة المتفرعة عن الجمعية العامة بموجب القرار رقم ٣٠٢ (الدورة ٤)

الذي اتخذ في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ ( انظر الملحق حيث تجد نص القرار ) وظلت المساهمات السنوية المقدمة من الولايات المتحدة تمثل الدعامة التي تستند إليها الأونروا ، إذ أن الولايات المتحدة ساهمت ، خلال الأعوام الخمسة والعشرين من عمر هذه الوكالة ( ١٩٥٠ - ١٩٧٥ ) ، بنحو ٥٧٪ من أكالاف عملياتها كلها . ولم يساهم الاتحاد السوفيتي بشيء<sup>(٤٣)</sup> . ( انظر الجدول ١٦ في الملحق ) . إن مهمة الأونروا ثنائية ؛ فهي تقدم الإغاثة القصيرة الأمد إلى اللاجئين المسجلين ذوي الحاجة ، وتمدهم بسلسلة من الخدمات التقنية اللازمة لسلامة صحتهم ورفاهيتهم وتعليمهم وتدريبهم مهنيًا . وخلال هذه الفترة ، دأبت الولايات المتحدة رسمياً على تأييد ، عودة اللاجئين إلى وطنهم ، جزئياً على الأقل ، إذ أكد الوفد الأمريكي إلى الجمعية العامة أنه « يجب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم ، وترتيب تعويضات كافية عن أملاك الذين يختارون عدم العودة »<sup>(٤٤)</sup> .

كذلك قامت الولايات المتحدة بدور رائد في المسودة النهائية للقرار رقم ( ١٩٤ ) ( الدورة ٣ ) المتخذ في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، والذي شكل الأساس لكل القرارات اللاحقة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين . ولئن كان هذا القرار مبنياً على أساس تقرير برنادوت ، فإنه ، بشكله النهائي ، جاء معدلاً إلى حد كبير . فقد نصت نسخة سابقة قدمتها بريطانيا على ما يلي :

إن الجمعية العامة ، تقرر وجوب السماح للاجئين العرب بالعودة إلى ديارهم في أقرب تاريخ ممكن ، ودفع تعويضات كافية عن الأملاك المفقودة نتيجة للسلب أو المصادرة أو التدمير . . .

بيد أن هذه الفقرة أخضعت ، تحت رعاية الولايات المتحدة ، لعدة تعديلات لتلطيف لهجتها وإضافة قيود عليها . فجاءت الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ ( الدورة ٣ ) ، بشكلها النهائي ، على النحو الآتي :

إن الجمعية العامة ، تقرر أنه يجب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بفعل ذلك في أقرب تاريخ ممكن عملياً ، ودفع تعويضات عن أملاك الذين يختارون عدم العودة وعن الخسارات والأضرار التي لحقت بالممتلكات التي يعرض عنها ، بموجب مبادئ القانون الدولي أو تطبيق مبادئ العدل الطبيعي ، من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة . . .<sup>(٤٥)</sup> .

كان من بين التغييرات الحساسة التأكيد على أقرب تاريخ « ممكن عملياً للعودة بدلاً

من أقرب تاريخ « يمكن » . وأدخل في الشكل النهائي أيضاً مبدأ العودة إلى الوطن ، « أو » التعويض بدلاً من « و » التعويض ، والفقرة « العيش بسلام مع جيرانهم » إشارة إلى اللاجئين ، واضعاً بذلك شرطاً غير موضوع على عودتهم . وعندما أجري الاقتراع النهائي جوبه هذا الإجراء بالمعارضة من قبل دول الكتلة الشرقية وكل الدول العربية آنذاك في الأمم المتحدة<sup>(٤٦)</sup> .

### ج - دور لجنة الأمم المتحدة للتوفيق الخاصة بفلسطين: حل سياسي

نص القرار رقم ١٩٤ ( الدورة ٣ ) على تأليف لجنة الأمم المتحدة للتوفيق الخاصة بفلسطين بهدف « تسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم ، وتوطينهم وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ودفع التعويضات . . . » وتألقت هذه اللجنة من ممثلي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة . ورثت اجتماعاً للدول العربية في آذار ( مارس ) ١٩٤٩ ، في بيروت ، للبحث في موضوع اللاجئين ، إذ أصر العرب على الأولوية المطلقة لهذه المسألة كما تنص الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ ( الدورة ٣ ) . حتى في هذه المرحلة المبكرة ، كانت اللجنة مرتابة بشأن ما يفترض بحرية الخيار للاجئين بين العودة إلى الوطن والتعويض ، لأن إسرائيل ستعارض بالتأكيد عودة اللاجئين بأعداد كبيرة . ورأت أنه ينبغي للدول العربية أن توافق مبدئياً على إعادة توطين الذين قد لا يختارون العودة إلى ديارهم ، وعلى أن يكونوا على علم تام بالشروط التي سيعودون بموجبها .

بعد مؤتمر بيروت ، تابعت اللجنة رحلتها إلى تل أبيب ، حيث شدد رئيس الوزراء بن - غوريون على أنه لا بد للاجئين « من العيش بسلام مع جيرانهم » ، وأن العودة إلى الوطن تتوقف على تسوية نهائية . واعتبرت إسرائيل إعادة توطين اللاجئين في الدول العربية حلاً ذا مستقبل أفضل كثيراً . فانتهت المفاوضات إلى مأزق ، وعادت اللجنة إلى البيئة المحايدة في لوزان .

وهناك قبلت الدول العربية ، مبدئياً ، البنود الإقليمية الواردة في خطة التقسيم عندما وقعت على بروتوكول لوزان في ١٢ أيار ( مايو ) ، معترفة بذلك بحكم ذاتي يهودي معين في فلسطين . ووقعت إسرائيل البروتوكول على حدة . ثم شرع كل طرف في تقديم اقتراحات غير مقبولة من الطرف الآخر . فتدخلت وزارة الخارجية الأميركية عبر سفيرها في تل أبيب ورئيس لجنة التوفيق ، وحثت إسرائيل على السماح بعودة مئتي ألف لاجيء . وفي ٢٩ أيار ( مايو ) تسلم السفير جيمس جي . ماكليود مذكرة رسمية من الرئيس ترومان موجهة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بن - غوريون ، عبر فيها عن خيئته الشديدة ، لإخفاق

إيتان ، خلال اجتماع لوزان ، في تقديم أي من التنازلات المرغوب فيها ، فيما يتعلق بموضوع اللاجئين أو الحدود ، واعتبر أن موقف إسرائيل يشكل خطراً على السلام ، وعمل انتهائاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التقسيم واللاجئين ، وأصر على وجوب تقديم تعويضات إقليمية لقاء المناطق المستولى عليها ، زيادة على ما نصت عليه خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، ووجوب تقديم تعويض ملموس للاجئين في الحال كخطوة تمهيدية أساسية لأي إمكان بالتوصل إلى تسوية شاملة<sup>(٤٧)</sup> . كما تضمن الجزء الفعال من المذكرة تهديداً مبطناً بأن الولايات المتحدة ستعيد النظر في موقفها من إسرائيل<sup>(٤٨)</sup> .

كان الرد الإسرائيلي رفضاً واضحاً . ورفضت حتى مجرد البحث في عودة اللاجئين قبل السلام ، وأسهمت في الحديث عن المشكلات الأمنية . ورفضت أيضاً النداء الأميركي بأخذ العوامل الإنسانية بعين الاعتبار ، معللة ذلك بأن منازل اللاجئين إما دمرت وإما أنها مشغولة حالياً من قبل المستوطنين اليهود ، وأن لا سبيل إلى إعالة اللاجئين من الناحية الاقتصادية . وادعت بأن الاعتبارات الإنسانية تعلي عدم العودة<sup>(٤٩)</sup> .

ووفقاً لما قاله السفير ، كان الرد « إعادة سرد ذكية » لقضية إسرائيل ، واختتمته بإعادة التأكيد على تقديرها لحكومة الولايات المتحدة وشعبها والتعني بأن يحدد هذا الرد تفهم الحكومة الأميركية المتعاطف لمشكلات إسرائيل ومخاوفها .

واستغرق الرد الأميركي وقتاً طويلاً . وتكهن السفير ماكدونالد بأنه قد سادت في واشنطن ، « على ما يبدو ، حالة جمود في القرارات وكثير من جس النبض ، لقد انتصر آنذاك دعاء الاعتدال » . إن المذكرة الأميركية تحلت تماماً عن اللهجة الصارمة لسابقتها . . . وتميزت الأشهر القليلة التالية بتراجع مطرد عن التصلب الذي اتسمت به مذكرة الولايات المتحدة في أيار (مايو) ، وعمدت واشنطن ، بشكل متزايد ، إلى تقويم الوضع على أسس واقعية . . . كفت عن وضع التشريعات لتل أبيب . ومن ثم ، أبت أن تأخذ على عاتقها مسؤولية اقتراح حلول معينة على أي من الفريقين<sup>(٥٠)</sup> .

في بداية حزيران (يونيو) ، تقدمت إسرائيل بإقتراح بإعادة كل الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة ( نحو ٢٧٠,٠٠٠ ) إلى وطنهم لقاء حدود مثبتة دولياً وضم غزة إليها . ورفضت الدول العربية هذه الخطة لأنها تشكل تنازلاً عن مزيد من الأراضي ، ولا تعيد سوى ثلث اللاجئين . علاوة على ذلك ، لن يعاد اللاجئين المعادون بمقتضى الاقتراح ، بالضرورة ، إلى منازلهم أو إلى قراهم .

وبعد أن حدث تغيير في التمثيل الأميركي ، والإسرائيلي معاً في تموز ، ( يوليو ) ، تقدم الإسرائيليون باقتراح آخر ، فعرضوا هذه المرة إعادة ألف فلسطيني إلى وطنهم ، من دون أن يطلبوا أراضي إضافية . وتضمن الاقتراح توطين هؤلاء الفلسطينيين في مناطق تحددها الحكومة وفقاً لمقتضيات خططها للتنمية الاقتصادية . لكن ، لا الولايات المتحدة ولا لجنة التوفيق اعتبرت هذا الاقتراح كافياً . وأبت الدول العربية ، مرة أخرى ، مناقشة الخطة معتبرة إياها منافية للقرار رقم ١٩٤ ( الدورة ٣ ) (٥١) . وعمدت إسرائيل ، لاحقاً ، إلى سحب العرض . وبعد مضي عدة أسابيع من المحادثات غير المجدية ، قررت الولايات المتحدة التخلي عن الأسلوب السياسي ، والتركيز على حل اقتصادي . إذ كانت اللجنة عاجزة عن جمع الطرفين معاً ، على أساس معادلة سياسية عملية . إن قسماً من المصاعب كان يكمن في اللجنة نفسها ، إذ إن أعضاءها كانوا يتلقون التعليمات من حكوماتهم لا من الأمم المتحدة . فقد رأى بابلو دو أركاريت ، كبير سكرتيري اللجنة ومتنقد حاد نوعاً ما للولايات المتحدة ، أن اللجنة وقعت فريسة التشوش والارتباك لأسباب ، منها : اللامستقرار ، والتردد المتواصل في السياسة الأميركية . وقد أبدى أول ممثل أميركي ، مارك إثيريدج ، ناشر « مجلة كورير » الصادرة في لويسفيل ، تضايقه وسخطه من التقدم البطيء في المفاوضات وتعرجها . وبدأ دهشاً من أن سرعة سير المفاوضات تتوقف على مفهوم واضح ودقيق للأهداف المنشودة . إن مثل هذا الاتفاق لم يكن قائماً . ولم يكن لدى الحكومة الأميركية . ولا لدى ممثليها فكرة واضحة حول كيفية معالجة المهمة التي انيطت بلجنة التوفيق .

استقال إثيريدج بعد مضي أربعة أشهر ، وحل مكانه بول بورتر ، محام في واشنطن ، الذي مكث شهرين . وكان بورتر يتوقع أيضاً أن ينجز مهمته في وقت قصير ، فخاب أمله كسلفه . وعين موظف في وزارة الخارجية هوريموند هير ، وصفه دو أركاريت « بمثال يحتذى في المنطق السليم والموضوعية والتعكير المتزن » ، عضواً مؤقتاً إلى أن تولي تمثيل الولايات المتحدة العضو الدائم إيلي بالمر . وكان بالمر ينزع إلى معالجة الأمور من الزاوية الإنسانية والشخصية ، لا من وجهة النظر السياسية العامة . وهذا ، إلى جانب تقلب السياسة الأميركية ، جعل اللجنة تعمل من دون الفطاء السياسي الذي لا غنى عنه حتى تقوم بعملها على الوجه الصحيح (٥٢) .

أحس دو أركاريت ، سكرتير اللجنة ، بأن الحكومات الأعضاء ليست راغبة ، على الإطلاق ، في الضغط على الفرقاء بما يكفي تمكين اللجنة من تحقيق النتائج المنشودة . فلكل منها ، لا سيما الولايات المتحدة ، مصالحها الخاصة في الشرق الأوسط ، مما جعلها



غير مستعدة لخسارة نفوذها من خلال مؤازرة قضية لا يمكن إلا أن تؤثر ، بصورة غير مباشرة ، على مصالحها العاجلة والثابتة والملموسة . ومع ذلك ، تبنت اللجنة ، خلال الأسابيع القليلة الأخيرة من محادثات لوزان ، موقفاً أكثر صرامة ، وحوّلت اهتمامها إلى النواحي الأكثر جوهرية من مشكلة اللاجئين<sup>(٥٣)</sup> . بيد أن هذا الموقف الجديد ، لسوء الحظ ، لم يستمر ، وغاصت اللجنة مرة أخرى في حالة جمود . فعلى مدى أعوام ، لم تستطع سوى التوصل إلى الإفراج عن بعض أموال اللاجئين العرب المجمدة في المصارف الإسرائيلية ، وإعادة جمع بعض اللاجئين بعائلاتهم في إسرائيل . ولم يكن هذا الإنجاز سوى مساهمة ضئيلة في اتجاه حل المشكلة . ولم تلبث اللجنة أن أصبحت في طي النسيان ، بعد حرب حزيران ( يونيو ) . لقد كان نجاحها وإخفاقها يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتصاعد وتلاشي اهتمام الولايات المتحدة بقضية اللاجئين ومعجزها وعدم استعدادها للضغط على إسرائيل لقبول قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ ( الدورة ٣ ) . وعلى الرغم من أنها كانت تملك صلاحية القيام بمهمات التنفيذ والتوسط والتوفيق بين الفرقاء ، فإنها أخفقت في تحقيق هدفها المنشود ، ألا وهو وضع بنود القرار رقم ١٩٤ ( الدورة ٣ ) موضع التطبيق ، لأنها عجزت عن تذليل العقبات السياسية التي اعترضت طريقها<sup>(٥٤)</sup> . فعوضيتها كانت ضيقة للغاية ، والزعماء العرب لم يكونوا على استعداد لتقبل أي نية سلبية من قبل القوى الغربية حيال قضية اللاجئين<sup>(٥٥)</sup> .

### ب - الجهود الأميركية لإعادة توطين اللاجئين

على الرغم من أن الولايات المتحدة أعربت بجلالة عن تفهمها وقلقها من المأساة التي يعيشها الفلسطينيون ، فإن الناحية السياسية طغت على اهتماماتها - العمل على استقرار الوضع السياسي في الشرق الأوسط . إذ كانت مصالح حكومة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وفقاً لارتباطها بقضية اللاجئين ، على نحو ما حددته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في سنة ١٩٥٣ :

للولايات المتحدة مصلحة في أن تبذل قصارى جهدها للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين ، نظراً إلى علاقتها المباشرة باستقرار والأمن الاقتصادي والسياسي في الشرق الأدنى . كما أنها لا ترغب في رؤية الأوضاع المحلية لدول الشرق الأدنى ، واستقلالها مهددة بالفوضى الاقتصادية أو التخلف الشيوعي أو العدداوات الحزبية . إن الفوضى ، مع ما ينجم عنها من تجدد العدداوات في هذا الجزء من العالم ، ستشكل تهديداً للمصالح الأمنية للولايات المتحدة والعالم الحر عموماً<sup>(٥٦)</sup> .

سمحت الولايات المتحدة لإزالة خطر اللاإستقرار عن طريق محاولة تهدئة اللاجئين بالمساعدة المادية في الوقت الذي عملت فيه على إيجاد حل عملي للمشكلة . وقد حاولت بلوغ هذه الغاية من خلال اقتراحات وخطط اقتصادية ، إضافة إلى الجهود السياسية .

لقد أقامت الخطط والاقتراحات غير المثمرة والمتابعة الدليل على مركزية موضوع اللاجئين في حلقة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط . وكل خطة كشفت عن مزيد من الخيبة في أوساط الكونغرس والإدارة لاستمرار الدعم المالي لبرامج الأمم المتحدة للاجئين ، في ظل غياب التقدم نحو حل نهائي للقضية . ومع ذلك ، كانت الحكومة الاميركية ، مرغمة على بذل الجهد من جديد لحلها نظراً الى الطابع الملح الذي تتسم به المشكلة .

في البداية ، شددت السياسة الاميركية على العودة إلى الوطن . لكن بدلاً نحو التوطين خارج فلسطين كان يرافق كل اقتراح اقتصادي أو كل جهد سياسي جديد . وقد أتت هذه التبدلات ، متجاوبة مع رغبة إسرائيل وحلفائها في الكونغرس ، لا مع تمنيات اللاجئين وطموحاتهم .

#### ١ - الاقتراحات الاقتصادية

تجاوبت الاقتراحات الاقتصادية مع الحاجة العاجلة لإغاثة اللاجئين . فقد أقر الكونغرس التبرع بـ ١٦ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في آذار (مارس) ١٩٤٩ . وعلى الرغم من التحذيرات من ان اللاجئين لن يتخلوا عن هدف العودة إلى الوطن ، فإن بعض أعضاء المجلس كان متفائلاً بأن مبلغ الـ ١٦ مليون دولار ، سيوجد النية الحسنة . ووصفه جافيتز ، الممثل عن ولاية نيويورك ، « بالاجراء الإنساني الأولي لمساعدة ضحايا الحرب البريئة هذه » ، « التي » كما قال « غادرت ديارها بسبب العداوات وتشجيع القادة المضللين » . وأعرب عن شعوره بأن الشرق الأوسط ، برمته ، سيقدر التعاون الاميركي . ولا أحد توقع أن تدوم المشكلة طويلاً .

#### أ - خطة مكفي

في حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، غادر إلى بيروت ، مساعد وزير الخارجية ، جورج مكفي ، ليعرض خطة للتنمية الاقتصادية الشاملة في الشرق الأوسط . ويمقتضى هذه الخطة ، تتلقى كل دول المنطقة عوناً مالياً ومساعدة تقنية على يد وكالة تديرها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى . وافترضت ضمناً أن كثيراً من اللاجئين سيعاد توطينهم في الدول العربية بدلاً من اعادتهم إلى فلسطين . واعترفت بأن ليس في استطاعة مصر الكثيفة السكان للغاية ، ولا لبنان بسبب التوازن الطائفي الدقيق ، ولا المملكة العربية

السعودية بسبب صحرائها الشاسعة ، استيعاب سوى قلة من اللاجئين . ولئن كان بعضهم سيوطن في القسم المتبقي من فلسطين والأردن ، فإن كثيراً منهم سيذهبون إلى سوريا والعراق ، وهذه الدول تنال مساعدة مالية<sup>(٦٠)</sup> وفرنست الدول العربية هذه الخطة لأنها تتعارض مع القرار رقم ١٩٤ ( الدورة ٣ ) ، إذ تحرم اللاجئين من حق الخيار الحر بالعودة إلى فلسطين . لكن الولايات المتحدة ظلت تأمل بالوصول إلى حل اقتصادي ، إذ أن الأسلوب السياسي أثبت عدم كفايته .

#### ب - بعثة المسح الاقتصادي

بحلول آب ( أغسطس ) ١٩٤٩ ، غدا جلياً أن الضغط على إسرائيل ، لجعلها تقبل عودة اللاجئين ، لن يجدي . وأعلن مساعد وزير الخارجية ، مكفي ، أن الولايات المتحدة لن تصر على أن تقبل إسرائيل عدداً « محدداً » ، ولا أن تكون هناك أية تسوية اقليمية « محددة » في فلسطين<sup>(٦١)</sup> . واقترح الممثل الأميركي في لجنة التوفيق بشأن فلسطين أن تعين اللجنة فريقاً للمسح الاقتصادي تحت رئاسة أميركية ليعد خطة شاملة للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط . وجاء أن هذه الخطة « ستسهل عودة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ، ودفع التعويضات لهم » ، ووفقاً للفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ ( الدورة ٣ ) . . . حتى يعاد دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للمنطقة على أساس الاستمرار الذاتي ضمن أقصر فترة زمنية<sup>(٦٢)</sup> . وحتى تنجح هذه الخطة ، فإنها تتطلب من الدول العربية أن تنظر في توطير اللاجئين في أراضيها بشكل نهائي كوسيلة للمساعدة على حل مشكلة اللاجئين .

تبنت لجنة التوفيق الاقتراح الأميركي بلا نقاش . وفي ٢٦ آب ( أغسطس ) ١٩٤٩ ، عين غوردون كلاب ، رئيس هيئة وادي تنيسي ، رئيساً لبعثة المسح الاقتصادي للشرق الأوسط . وكان هناك أعضاء آخرون من فرنسا وبريطانيا العظمى وتركيا . وعملت البعثة الاقتصادية بصورة مستقلة عن لجنة التوفيق<sup>(٦٣)</sup> . وبينما كانت تتبأ للمغادرة ، قال الرئيس ترومان إنه « مقتنع بأنه إذا ألقت شعوب الشرق الأدنى ، التي تعاني من العداوات الأخيرة ، خلافاتها جانباً واتجهت بطاقتها نحو التعاون المشترك ، فإنها تستطيع العثور على أساس تبني عليه سلاماً واستقراراً دائماً »<sup>(٦٤)</sup> .

التأم عقد البعثة في لوزان في ٨ أيلول ( سبتمبر ) لعقد اجتماعات أولية ، ثم تابعت رحلتها إلى بيروت . وقد ضمت المجموعة خبراء بشؤون اللاجئين والمساعدة التنموية . والتقت خلال الحريف بالسؤولين في مصر ولبنان وإسرائيل والأردن وسوريا والعراق

للتباحث في إمكانيات تقديم عون اقتصادي كوسيلة لتنشيط النمو الاقتصادي في المنطقة .

رفعت البعثة إلى الجمعية العامة تقريراً في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ . واعترف التقرير بمأساة اللاجئين كمظهر وسبب ، في آن واحد ، لعدم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة ، وأوصى بإعتماد برنامج أشغال عامة مفيدة لتوظيف اللاجئين القادرين بدنياً ، كخطوة نحو إعادة تأهيلهم . وأوصى أيضاً بمواصلة أعمال الإغاثة . لكنه اعترف بأن التنمية وحدها لن تجلب السلام ، وحذر من أنه إذا ترك اللاجئين في طي النسيان وفريسة للشقاء ، فإن السلام سيمنى بمزيد من الإخفاقات<sup>(٩٥)</sup> .

وعلى النقيض من التفاؤل الذي أبدته البعثة في البداية ، فإنها وجدت أن المأزق السياسي العالق يحول دون الوصول إلى حل مبكر من خلال العودة الى الوطن أو التوطين الواسع النطاق<sup>(٩٦)</sup> .

كذلك أوصى بخفض تدريجي في معونات الإغاثة الطارئة كلما ازداد عدد الرجال الموظفين ، وبرنامج للأشغال العامة ، وبعثونات بحسب ما تلزم لعملية متكاملة مع حكومات المنطقة ، وبتأسيس وكالة لتوجيه أعمال الإغاثة وبرنامج الأشغال العامة بعد الأول من نيسان (أبريل) ١٩٥٠ . وقد تبنت الجمعية العامة هذه التوصيات .

كان العدد الإجمالي للاجئين يقدر بـ ٧٧٤,٠٠٠ ، منهم نحو ١٤٧,٠٠٠ يعيلون أنفسهم أو عائلاتهم متوافرة لهم ، وكان نحو ٥٢٧,٠٠٠ لاجئ يعتمدون على الإغاثة التي تقدمها الأمم المتحدة ، بينما ٢٥,٠٠٠ لاجئ آخر يعيشون في منازلهم في الأراضي العربية حرموا الوصول إلى أراضيهم . وكان قطاع غزة والضفة الغربية المنطقتين الأشد كثافة باللاجئين<sup>(٩٧)</sup> . ومع أن هؤلاء المشردين جلبوا معهم موجودات ، فإنهم سرعان ما استنفذوها . وقد ساعدت الدول المستفيضة بأكبر قدر تستطيع خلال الأشهر القليلة الأولى ، وعلاوة على ذلك ساهمت الدول العربية بـ ٦ ملايين دولار لبرنامج الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين ، وقدره ٣٢ مليون دولار .

وذكر تقرير بعثة المسح الاقتصادي أن اللاجئين « اعتقدوا أن وجوب السماح لهم بالعودة إلى منازلهم ومزارعهم ، وقراهم مسألة حق وعدل »<sup>(٩٨)</sup> . وأعرب عن أسف البعثة لعدم توفر إمكان الشروع فوراً في مشاريع تنمية كبيرة :

المنطقة غير مهيأة والمشاريع غير جاهزة ، والشعوب والحكومات ليست مهيأة لتطوير واسع النطاق في أنظمة الأنهر الرئيسية للمنطقة أو مساحات الأراضي غير المستغلة على الوجه الصحيح<sup>(٩٩)</sup> .

كانت مصادر المياه دولية . وفي غياب تسوية سلمية « لا يعقل الافتراض في إمكان تفاوض الفرقاء حول اتفاق بشأن مسألة الحقوق القومية في المياه المعقدة » .

« مهما تكن الفرص التي تنطوي عليها التنمية الكاملة لنظام نهر الأردن ، لتحسين الوضع الاقتصادي للمنطقة ، فإنه يجب الإنتظار ريثما تنهافر الرغبة المتبادلة في استحداث وتقاسم الفوائد المتأتية من استعمال المياه ، المحرمة حالياً على كل الفرقاء ، على نحو أفضل » .

وأوصت اللجنة ، كبديل « بمشاريع إيضاحية أولية » لتوفر خبرة عملية تمهد للمهمات الأكبر التي ليس في الإمكان تحقيقها في الوقت الراهن<sup>(٧١)</sup> . وعلى الرغم من جميع هذه التحذيرات ، فقد واصلت الدول الغربية تشجيع التني بالجملة لمشاريع تنمية واسعة النطاق حتى تضع حداً سريعاً وفعالاً لمشكلة اللاجئين .

كذلك تجنبت تقارير اللجنة النواحي السياسية ، والنفسانية من مسألة العودة الى الوطن والتوطين ، وتركزت المصير النهائي للعرب معلقاً . ومن الواضح أنها اعتبرت التوطين حلاً أقرب إلى الواقع ، على الرغم من أنها أدركت أن العودة الى الوطن لا تزال قضية العرب الأساسية .

في شباط ( فبراير ) ١٩٥٠ ، عقدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ جلسات استماع حول اللاجئين الفلسطينيين ، وتقرير المسح الاقتصادي . وأعرب رئيس اللجنة كي ، من ولاية فيرجينيا ، عن ثقته بأن كل اللاجئين تقريباً سيتمكنون من إيجاد وظائف مع نهاية السنة ، وبالتالي لن تكون هناك حاجة الى معونات مباشرة . وأبلغ مساعد وزير الخارجية ، مكفي ، اللجنة قلق الولايات المتحدة من المأساة التي حلت بالفلسطينيين والخطر الذي تشكله على التوازن الدقيق لإتفاقات الهدنة . فقد حالت هذه المأساة دون التوصل بسرعة الى تسوية سلمية ، وشكلت على الدوام مصدراً رئيسياً للإحتكاك بين الفرقاء ، ووفرت للشيوعيين قضية مركزية من البديهي أن يستغلوها . ولا جدوى من الإغاثة المباشرة سوى إطالة أمد وضع سيء . وبالتالي ، اختارت وزارة الخارجية الفصل بين المشكلة الاقتصادية والسياسية<sup>(٧٢)</sup> .

لكن الردود على ملاحظات مكفي وتقرير البعثة نفسه اظهرت ابتعاض الكونغرس . فأحد الأعضاء أراد أن يعلم الوقت الذي ستستمر فيه الولايات المتحدة في إعالة اللاجئين قبل أن يكون في الإمكان «استيعابهم» في الدول العربية<sup>(٧٣)</sup> .

أما رئيس البعثة، غوردون كلاب، فأعرب للجنة عن أمله بإقامة مناطق زراعية جديدة في شرق سوريا وفي العراق، من شأنها أن توفر للاجئين مكاناً يستقرون فيه بشكل دائم<sup>(٧٤)</sup>. ووصف المصاعب التي واجهتها في الدول العربية التي خشيت من الخطط الرامية إلى توطين اللاجئين فيها. الأردن وحده كان على استعداد لمناقشة القضية، إذ أنه البلد العربي الوحيد الذي لن يشكل وجود اللاجئين فيه عبئاً اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً خطيراً<sup>(٧٥)</sup>. وشدد كلاب على كون الحكومات العربية غير مهية بتأناً لإطعام اللاجئين، وحذر من تفشي المجاعة والأوبئة، وما يتبعها من تمزق سياسي خطر ما لم تتصرف الولايات المتحدة. وحذر من أنه إذا ربطت المشاريع الواسعة النطاق باقتراحات معينة لتوطين اللاجئين بعيداً عن ديارهم بصورة دائمة، فإن المآزق السياسي سيظل قائماً. حتى لو أفردت الدول العربية كامل ميزانياتها لإغاثة اللاجئين، فإنها تظل غير كافية. ووفقاً لكلات، فإن الشعور بالإحباط يزداد أكثر فأكثر، نكناً في نفوس اللاجئين، وأنه كلما طال الأمد ازدادت حدة شعورهم بالمرارة<sup>(٧٥)</sup>. وعلى الرغم من هذا التحذير، فإن الولايات المتحدة دأبت على الاحتفاظ بالأمل بقدرة المشاريع التنموية الضخمة على توفير مخرج لهذه المشكلة المستعصية.

#### ج - إنشاء الأونروا

التوصية الثالثة في تقرير كلاب كانت إنشاء وكالة تتولى تنظيم وتوجيه برامج الإغاثة والأشغال العامة، التي ضمنت لاحقاً في قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ (الدورة ٤) المؤرخ في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩. وقد قدم هذا القرار من قبل الدول الأربع الممثلة في بعثة المسح الاقتصادي، وأقر في جلسة تغييت عنها دولة الكتلة الشرقية والدول العربية. وهذا القرار أعاد تأكيد الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) ونص على إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مخولة إياها إنفاق ٥٤ مليوناً، كحد أقصى، في الإغاثة والأشغال العامة خلال فترة ثمانية عشر شهراً ابتداءً من أول نيسان (أبريل) ١٩٥٠<sup>(٧٦)</sup>. وأعطيت توجيهات باستيعاب مسؤوليات مشروع الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين والتشاور مع لجنة التوفيق بشأن اللاجئين الراغبين في العودة إلى وطنهم، وإنهاء الإغاثة في وقت لا يتجاوز نهاية سنة ١٩٥٠، والتشاور مع الحكومات بشأن التحضير للوقت الذي تقدو فيه المعونة الدولية غير متيسرة. وهكذا، أصبح التركيز على إعادة التأهيل بدلاً من الإغاثة<sup>(٧٧)</sup>.

بدأت الأونروا عهدها في ظل سحب من الشكوك العربية القائلة أنها أداة صنعتها

الإمبريالية الغربية . فقد أحس العرب بأن إيجاد العمل للفلسطينيين ليس سوى خطوة أولى في عملية دمجهم في شتى الدول التي شردوا إليها<sup>(٧٨)</sup> . سيما وزارة الخارجية ، من الناحية الأخرى ، اعتبرت الوكالة خطوة إلى الأمام مجدية . إذ إن من شأن برنامج الأشغال والإغاثة الجديد أن يوفر ضماناً معقولاً مالا يرداد الوضع الخطر تدهوراً<sup>(٧٩)</sup> . وهو يرفع من معنويات اللاجئين ، ويجدد فيهم إحترام الذات ، ويجعلهم أقل عرضة « للانحراف وراء محرض سياسي » . وخلصت الوزارة الى القول ان « إن البرنامج سيساعد من خلال تغيير مواقف الأشخاص وإنعاش المؤسسات الحكومية وتقويتها ، في الوصول إلى التسوية السلمية التي تعمل لها الأمم المتحدة بنشاط دائم ، والتي يتمناها كل ذوي النية الحسنة من البشر »<sup>(٨٠)</sup> . بيد أن هذا التقويم المفعم بالتفاؤل لم يعمر طويلاً .

شرعت الأنوروا في العمل في أول أيار ( مايو ) ١٩٥٠ . وبصحت جامعة الدول العربية الحكومات المضيفة بالتعاون ، شرط ألا يكون عملها محجفاً بحقوق اللاجئين . وبموجب قرار الأمم المتحدة الخاص باللاجئين الفلسطينيين لسنة ١٩٥٠ ، أفرد الكونغرس ٢٧,٤ مليون دولار ، أي نصف ميزانية ، الأنوروا التشغيلية للفترة من أول أيار ( مايو ) ١٩٥٠ إلى ٣٠ حزيران ( يونيو ) ١٩٥١ . وأعطى الكونغرس الرئيس الأميركي صلاحية تخصيص جزء من هذا المبلغ لأية وكالة تابعة للحكومة تتوخى تحقيق أهداف هذا القرار ، عل أن يعتبر مثل هذا التخصيص مساهمة في ميزانية الأنوروا<sup>(٨١)</sup> .

في حزيران ( يونيو ) ١٩٥٠ ، ساد القلق أوساط الكونغرس من احتمال حجب الجهود الأميركية في برنامج تشرف عليه وكالة تابعة للأمم المتحدة . لكن نائب مساعد وزير الخارجية ، هير ، حذر في جلسة استماع للجنة تخصيص الأموال بمجلس الشيوخ ، من أن إعطاء الولايات المتحدة فضلاً كبيراً وعملها بمفردها سيجعلها تظهر كأنها مسؤولة عن الوضع . وطمأنهم إلى أن اللاجئين فهموا مقدار مساهمة الولايات المتحدة ، وأنهم يقدرون معونتها نيابة عنهم<sup>(٨٢)</sup> .

#### ٥ - المخطط الاقتصادية الأخرى

نظراً الى انه كان جلياً أن ليس في استطاعة الأنوروا إنهاء عمليات الإغاثة في ٣١ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٥٠ ، كما أوصى تقرير كلاب ، فقد تقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وتركيا بمسودة قرار مشترك إلى الأمم المتحدة يدعو إلى « إعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للشرق الأدنى ، إما بإعادتهم إلى وطنهم أو توطئتهم » ، ورصد ٤٠ مليون دولار لتلك الغاية . وقد أدمج هذا لاحقاً في القرار رقم ٣٩٣ ( الدورة

٤ ( الصادر في ١٢ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٥٠ ، « من دون الإخلال بسنود الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ ، ( الدورة ٣ ) . » ، وعلى الرغم من أنه كان مفهوماً أن خطط التنمية هذه تتعلق ، على الأرجح ، بالتوطين لا بالعودة إلى الوطن .

شدد الرئيس ترومان في رسالته الموجهة الى الكونغرس في أيار ( مايو ) ١٩٥١ ، على « التوطين المنظم للاجئين المشردين » . وأوضح ان برنامج مساعدة اللاجئين العرب الفلسطينيين يتوخى ثلاثة أغراض : « المساعدة في توطين اللاجئين ؛ وتقوية الدول التي يستقرون فيها ؛ ومساعدة كل من إسرائيل والدول العربية معاً باقتلاع هذا الخطر المحدق بالسلام في هذه المنطقة » (٨٣) .

في تموز ( يوليو ) ١٩٥١ ، اعترف مساعد وزير الخارجية ، مكغي ، بأن تقدماً قليلاً تم إنجازه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، لأن مستقبل اللاجئين لم يتقرر بعد (٨٤) . وانتقد النائب كولي ، من ولاية نورث كارولينا ، السياسة الأميركية في فلسطين . فقد كان يشعر أن الصراع نفسه ليس مسؤولاً الى هذا الحد عن تدهور علاقة الولايات المتحدة بالدول العربية ، بل سياستها وموقفها وسلوكها أدت إلى خسارتها سمعتها وصداقتها . ولئن كان اليهود قد تحملوا معاناة شديدة في معسكرات الاعتقال . فإن تحريرهم قد أحياهم من جديد ، لكن العرب في غيممات اللاجئين يعيشون بلا أمل . وقال إن بلده منح إسرائيل مساعدات سخية وقدم بعض العون إلى اللاجئين العرب ، « لكن البرنامج ، لإعادة التوطين ، والتأهيل ، الذي يدور النقاش حوله ، ليس بالمكافئ أو النزيه بتاتاً » (٨٥) . فمثلاً ، هناك الكثيرون من العرب الذين يراود توطينهم في سيناء بتخصيص مئتي دولار لكل شخص . بينما يلزم لإعادة توطين وتأهيل كل لاجئ يهودي ألفان وخمسمائة دولار ، طبقاً للأرقام التي قدمها « خبراء » وزارة الخارجية . وقد تحدى أعضاء المجلس التقدير الأخير ، ودعا النائب كولي إلى إلغاء هذا المبلغ لمصلحة اللاجئين اليهود . لكن هذا الاقتراح سقط بعد نقاش طويل ، على الرغم من أن آخرين راوا ان المعونة غير منصفة (٨٦) . وتم في النهاية إقرار مبلغ ٥٠ مليون دولار للاجئين العرب خلال العام المالي ١٩٥٢ . واحتفظ المشروع بالفقرة الشرطية الرئاسية لقانون الأمن المتبادل ، الذي تضمن بعض التحفظات من قبل الكونغرس فيما يتعلق بقدرة الأونروا على إعادة توطين اللاجئين ودمجهم (٨٧) .

أفلحت وزارة الخارجية ، في إقناع لجنة التوفيق ببذل جهد واحد أخير لحل مشكلة اللاجئين عن طريق عقد مؤتمر للدول العربية وإسرائيل في باريس في أيلول ( سبتمبر ١٩٥١ ) . ومن جملة الاقتراحات المقدمة ، إقتراح بحث إسرائيل على قبول « عودة عدد محدد من اللاجئين العرب إلى ديارهم » بشكل فئات يمكن دمجها في الاقتصاد الإسرائيلي ،



يتفقون من بين أولئك المستعدين للعودة والعيش بسلام . ورأت اللجنة أن من الأهمية بمكان أن تقدم الدولة اليهودية عدداً محدداً لأغراض التخطيط الاقتصادي ، وليكون اللاجئون على علم تام بالظروف الفعلية التي سيعادون إلى ديارهم بموجبها ، إذ إن هذه الظروف تغيرت جذرياً منذ سنة ١٩٤٨ . لكن الإسرائيليين رفضوا الاقتراح لأسباب عسكرية وسياسية وأمنية ، بينما قال العرب إنه يشكل انتهاكاً لأحكام الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ ( الدورة ٣ )<sup>(٨٨)</sup> .

#### هـ - خطة بلاند فورد

في تلك الأثناء ، حل جون . ن . بلاند فورد ، الابن ، من التابعة الأميركية مكان هوارد كندي من التابعة الكندية ، مديراً للأونروا . وفي ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ ، طلب من الجمعية العامة تأمين ٢٥٠ مليون دولار لتمويل برنامج مساعدة حكومات الشرق الأدنى « في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين وإعادة دمجهم » . ويتألف هذا البرنامج ، الذي اقترح تنفيذه على مدى ثلاث سنوات ، من ٥٠ مليون دولار للإغاثة ، و ٢٠٠ مليون دولار للدمج . وهو يعطي الحكومات المحلية أقصى حد ممكن من المسؤولية الإدارية<sup>(٨٩)</sup> .

وفي التقرير المرفق بالطلب ، أوضح بلاندفورد أن عملية إعادة الدمج يمكن « ترجمتها ، على نطاق واسع ، ببناء مساكن في مناطق تسمح للاجئين بأن يصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم ، من دون الإخلال بحقوقهم في العودة أو التعويض طبقاً للقرارات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة » . كذلك ، ذكر التقرير أن الغرض من نتائج الاستقصاء والتوصيات هو الاتفاق على معادلة تبشر اللاجئين بنهاية حياة المخيمات وصفوف البطاقات ، وتبشر الحكومات بنهاية للتشوشات الاجتماعية ، كما تبشر المساهمين بموعد محدد لا تعود فيه حاجة إلى نفقات الإغاثة الكبيرة .

وأوضح الممثل الأميركي في اللجنة الخاصة بالبرنامج ، فيليب جسوب ، أن اللاجئين الذين يتعاونون مع الخطة لن يفقدوا حريتهم في التصرف ، بل يحتفظون في نهاية الفترة بحرية الخيار بين البقاء حيث هم وبين الإقامة في مكان آخر طبقاً للفرص المتوفرة لهم . وفي غضون ذلك ، تكون لهم الفرصة في اكتساب المزيد من المهارات المتنوعة ورأس المال اللازم لما قد يختارونه<sup>(٩٠)</sup> .

أقرت خطة بلاندفورد وضمنت في قرار الجمعية العامة رقم ٥١٣ ( الدورة ٤ ) المؤرخ في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ، من دون الإخلال بأحكام الفقرة ١١ من

القرار رقم ١٩٤ ( الدورة ٣ ) أو الفقرة ٤ من القرار رقم ٣٩٣ ( الدورة ٥ ) المؤرخ في ٢ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٥٠ . وتضمن القرار تعليمات لوكالة الإغاثة « بالتحري مع الحكومات المعنية إمكانات عقد ترتيبات ترمي إلى إيلائها مسؤولية إدارة مشاريع إعادة الدمج في أقرب تاريخ ممكن »<sup>(٩١)</sup> .

وعلى الرغم من أنه جرت عدة محاولات لاحقة للشروع في مشاريع التنمية بموجب هذه الخطة ، فقد رفضت الدول العربية قبول أي مشروع إرثات انه قد يفضي إلى إعادة توطين دائمة للاجئين . وعلى الرغم من الإحتجاجات والتأكيدات بغية تبديد هذه المخاوف ، فقد كانت المشاريع المقترحة ، بتحريض من الولايات المتحدة على الأخص ، تحمل مضامين قوية بأن إعادة التوطين ستكون النتيجة النهائية .

#### و - بعثة جونسون

تسلمت إدارة أيزنهاور مهماتها في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٥٣ ، وتولد بمجبتها المزيد من الجهود والحامسة المتجددة لحل مشكلة اللاجئين . ولم تنقض بضعة اشهر على تسلمها مهماتها حتى سافر وزير الخارجية جون فوستر دالاس إلى الشرق الأوسط . وتوصل إلى أن بعض اللاجئين يمكن توطينهم في الأراضي التي تسيطر عليها اسرائيل ، لكن أغلبيتهم « يمكن دمجها بسهولة أكثر في حياة المجتمعات العربية المجاورة »<sup>(٩٢)</sup> . لكن لا بد لمسألة إعادة التوطين هذه من انتظار مشاريع الري .

إشتمل قانون الأمن المتبادل لسنة ١٩٥٣ على مبلغ ١٩٤ مليون دولار لدمج اللاجئين ولدعم الاستقرار الاقتصادي<sup>(٩٣)</sup> . ولهذا الغاية ، أرسل الرئيس أيزنهاور إيريك جونسون ، من إدارة التعاون التقني ، إلى الشرق الأوسط برتبة سفير . وتركزت ضغوط الكونغرس على حل مشكلة اللاجئين بأسلوب اقتصادي يتجنب بسهولة عقبات حل سياسي . ويقتضي الحل الاقتصادي استغلال مياه نهر الأردن في مشاريع الري وتوليد الطاقة الكهربائية لتوفير فرص عمل للاجئين الذين سيميلون نحو إعادة توطينهم . ولهذا الخطة مزايا اقتصادية ومردود سياسي ، إذ قال الرئيس أيزنهاور : « لديّ قناعة تامة بأن قبول خطة شاملة لتطويع وادي الأردن سيساهم مساهمة عظيمة في استقرار الشرق الأدنى » . وعلى الرغم من تلميحات الدول العربية من البداية إلى أنها لن تكون مقبولة ، فإن جونسون كان متفائلاً عموماً بشأن الخطة التي تقضي بتخصيص مساحات كبيرة من الأراضي المروية في الأردن للاجئين ، بحيث تستوعب نحو ثلث عددهم الاجمالي<sup>(٩٤)</sup> .

ولئن كان لخطة جونسون مزايا اقتصادية لإسرائيل وللدول العربية ، فإنها لم تستطع

تذليل العقبات السياسية . فبعد عامين قام خلالها إيريك جونستون بخمس رحلات إلى الشرق الأوسط ، تبين أن ليس في استطاعته إقناع الطرفين بالمنفعة والفوائد الطويلة الأمد المترتبة على خطته . ولكن إخفاقه لم يبدل من شعور الولايات المتحدة بأن حل مشكلة اللاجئين يكمن في التنمية الاقتصادية .

#### ز - تقرير دراسة سميث - بروتي

في بداية سنة ١٩٥٤ أرسلت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي بعثة استقصاء خاصة إلى الشرق الأوسط . وأصدر عضوا البعثة ، النائبان لورانس سميث وبروتي من ولاية فيرمونت ، تقريراً في أواخر شباط ( فبراير ) ١٩٥٤ ، ذكر أنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في برنامج الأمم المتحدة الرسمي لإعادة توطين اللاجئين بسبب « إصرار القادة العرب على رفض دراسة أي اقتراح سوى وجوب السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم السابقة » . وأي زعيم عربي يقترح حلاً بديلاً عن العودة إلى الوطن ، يكون كمن يخاطر لا بخسارة منصبه فحسب بل حياته أيضاً . وكان يعتقد أن فترة خمسة أعوام من الانتظار قد جعلت اللاجئين والحكومات العربية تدرك أن الصمود في وجه كل مشاريع الأمم المتحدة لن ينتج عنه بالضرورة تحقيق هدف العودة إلى الوطن . ونظراً إلى كون ما يربو على نصف اللاجئين هو تحت سن الخامسة عشرة ، وبالتالي يحملون قليلاً من الذكريات عن فلسطين ، فإن الشعور كان بأن الزمن « يعمل في مصلحة إعادة التوطين » .

أوصت بعثة الكونغرس بزيادة الضغط على الدول العربية لتفتح أبوابها للاجئين . وحشت على وقف معونة الأمم المتحدة بعد تأريخ معين . وعندئذ تقوم الولايات المتحدة بتقديم المعونة إلى الدول التي توفر مساكن للاجئين وتمنحهم حق المواطنة . ذلك بأن البعثة اعتقدت أنه لو تم إفهام العرب بوضوح أن ليس في الإمكان إسترجاع ديار اللاجئين السابقة ، وإن مستقبلهم « لا بد » من أن يكون في الدول العربية ، فإن عملية إعادة التوطين ستيسر كثيراً . ووافقت الأونروا على أن إدارة مخيمات اللاجئين ، يجب أن تؤول إلى الحكومات العربية . « والدول العربية ستعترض ، لكن من الضروري أن تدرك أن اللاجئين هم أناس قدر لهم أن يقيموا فيها » . وكالعادة ، بنت اللجنة استنتاجاتها على أساس تقويماتها الخاصة لما هو في مصلحة اللاجئين ، لا على أساس المعلومات المستقاة من اللاجئين .

ومن أجل تحسين المواقف العربية - الاسرائيلية ، أوصت البعثة بأن تعلن الولايات المتحدة أنها لا تؤيد إعادة اللاجئين العرب إلى ديارهم السابقة داخل حدود إسرائيل في ظل

الظروف القائمة ، وأنها تضغط على إسرائيل لتقوم بتعويض اللاجئين عن الأملاك الحقيقية والشخصية التي فقدوها .

وفي الأمم المتحدة ، أيضاً تنبأ الممثل الأميركي بإيقاف محصصات الأونروا ما لم يباشر العمل في مشاريع إعادة التوطين في سيناء ووادي الأردن<sup>(٩٧)</sup> . كما أنه يجب أن توافق الدول العربية على خطة جونستون . وفي جلسة لاحقة بشأن حقوق اللاجئين ، تبنت الولايات المتحدة ، على نحو ملفت للنظر ، موقفاً يطلب من إسرائيل إما إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإما تعويضهم . وأوضحت أنه يجب على اللاجئين أن يفهموا « أن المصير الفعلي لأغليبيتهم يكمن في العالم العربي »<sup>(٩٨)</sup> . وتوصلت في سنة ١٩٥٥ بعثة استقصاء إلى الشرق الأوسط ، تابعة لمجلس النواب و برئاسة النائب فوريس ، الى نتيجة مفادها أنه بينما ينبغي للولايات المتحدة المساعدة على تخفيف معاناة اللاجئين ، فإنه لا ينبغي لها أن تتحمل مسؤولية إعادتهم إلى وطنهم أو توطينهم ، مما يشير إلى أن الكونغرس ضاق ذرعاً بهذه المشكلة المستعصية . وأوضحت البعثة أنه « حينما تقضي مصلحتنا بمساعدة هؤلاء اللاجئين ، فإنه ينبغي أن توجه مساعدتنا نحو الحلول الدائمة »<sup>(٩٩)</sup> . كذلك ، أعرب مجلس الشيوخ عن استيائه من عدم تحقيق تقدم . ومن أصل المبلغ المخصص للأونروا ، وقدره ٥٤ مليون دولار ، حدد مبلغ ١٦,٥ مليون دولار للإغاثة و ٣٧,٥ مليون دولار لإعادة التأهيل . وأعربت عن اعتقادها أنه لا يمكن إيجاد حل دائم إلا من خلال إعادة التأهيل والتوطين<sup>(١٠٠)</sup> .

### ح - مشروع دالاس سنة ١٩٥٥

لم يكن الإخفاق الذي منيت به خطة جونستون بكافٍ لإحداث تغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه اللاجئين . وظل دالاس طوال سنة ١٩٥٥ يشدد على إعادة التوطين من خلال مشاريع تنمية المياه ، وأهمل مطالب اللاجئين والحكومات العربية بالعودة إلى الوطن<sup>(١٠١)</sup> . وقال إن العودة الى الوطن ستحقق الى « الحد الذي يكون ممكناً »<sup>(١٠٢)</sup> . وكانت الولايات المتحدة مستعدة لإقراض إسرائيل لتدفع ، بدورها التعويضات .

وقد صممت الخطة لتدعم الأهداف الأميركية ، الرئيسية ، وهي : ضمان الاستقرار في الشرق الأوسط ، فالتنمية الاقتصادية تقود الى الرخاء والاستقرار ، وتساعد أيضاً في إعادة توطين اللاجئين . وسعى دالاس لعرض خطته عبر الأمم المتحدة وبدعم من الكونغرس . وفي جلسات الجمعية العامة التي عقدت في خريف سنة ١٩٥٥ ، حث الوفد الأميركي مرة أخرى على التعاون بين الدول العربية في تطوير الأراضي الزراعية للاجئين ، وحذر من ان الولايات المتحدة لن تمدد أمد المدفوعات الى ما لا نهاية .

وإقتصرات صادرات الكونغرس سنة ١٩٥٦ ، على إعادة تأكيد مشروع دالاس .  
وحدد الجمهوري أنفوسو ، من نيويورك ، العودة الى الوطن بما يتماشى وأنظمة الأمن  
الاسرائيلية ، التي رأى ان في الإمكان تنفيذها كلها بواسطة الولايات المتحدة<sup>(١٠٤)</sup> . وفي  
رسالة وجهها أربعون عضواً من أعضاء مجلس النواب إلى وزير الخارجية دالاس ، في بداية  
شباط ( فبراير ) ١٩٥٦ ، لم ترد أية إشارة إلى العودة الى الوطن<sup>(١٠٥)</sup> .

وأنهى الجمهوري هوتنر ، من كاليفورنيا ، باللوم على القادة العرب لدأبهم على  
عرقلة الخطط الرامية الى إيجاد مناطق دائمة للاجئين . وقال إنه ليست لديهم أية نية لإنقاذ  
الوضع لأن ذلك سيزيل « معظم النزعة العاطفية التي تتسم بها الحملة العربية ضد  
اسرائيل » . وأشار الى ان عدد اللاجئين الذين تقدموا بطلب للحصول على تأشيرة  
دخول للولايات المتحدة بموجب برنامج إغاثة اللاجئين ، هو أقل من ٢٠٠٠ ، مضيفاً أنه  
لو كان القادة العرب مخلصين حقاً في إدعاءاتهم بالتعاطف مع مأساة اللاجئين لكان هناك  
مزيداً من الطلبات . وكان متيقناً من أن لامتصحة للقادة في إعادة توطين اللاجئين ، وانهم  
يقصدون استغلال الوضع لشن اعتداءات ضد إسرائيل<sup>(١٠٦)</sup> .

وأعرب السفير السابق جيمس مكدونالد عن اعتقاده أن خطة جونستون هي السبيل  
الوحيد الواقعي الى حل مشكلة اللاجئين ، لأنها تأخذ في الاعتبار « نفسية الشعوب العربية  
والكبرياء الذي تكنه لاستقلالها وكرامتها اللذين حققتها حديثاً » . ورأى ان من الممكن  
إعادة توطينهم في العراق وسوريا والأردن إذا ما أشرف العرب أنفسهم على ذلك وأنشأوا  
شركة لهذا الغرض . وهذا من شأنه أن يعود بمكاسب اقتصادية على هذه الدول  
وشعوبها<sup>(١٠٧)</sup> .

وأرسل مجلس الشيوخ بعثة استقصاء أخرى ، يرئسها الجمهوري زابلوكي ، من  
ولاية ويسكونسين ، إلى الشرق الأوسط في ذلك الوقت تقريباً . وفي تقريرها الصادر في  
ربيع سنة ١٩٥٦ ، إعترفت اللجنة بارتباط اللاجئين ارتباطاً وثيقاً بأرضهم وشعورهم  
بالظلم نتيجة فقدانها . وأشارت إلى ان اللاجئين لم يقبلوا بإدخال تحسينات على حياة المخيم  
كحل لمشكلاتهم ، وان ذهنية غيم ، أساسها الشعور باليأس والمرارة ، آخذة في التطور .  
ووفقاً لتقرير المجلس : « لا أحد ( من اللاجئين ) عبر عن أدنى إمتنان لقاء مساعدة  
الولايات المتحدة . وعلى النقيض من ذلك ، يعتبرونها مسؤولة عن مأساتهم ... »  
فإضافة الى كون الولايات المتحدة قد قدمت المساعدة إلى الدولة التي سلبتهم أملاكهم ،  
فإنها أخفقت في مساعدتهم على استرجاعها . وأوصت لجنة الاستقصاء هذه « بإعطاء  
الولايات المتحدة فرصة النظر بصورة جادة في إنهاء كل المعونات للاجئين في غضون عامين

تقريباً . وأوصت أيضاً بإعادة التوطين والتعويض عن الأملاك المفقودة ، إضافة إلى جعل الحكومات المحلية تتولى الإشراف على تمويل مشكلة اللاجئين<sup>(١٠٨)</sup> .

ظل الوضع ، إجمالاً ، يشبه إلى حد كبير ما كان عليه منذ حرب سنة ١٩٤٨ ، باستثناء ما طرأ من تحسينات ملموسة ، في مرافق المخيمات ، وفرص التدريب المقدمة تحت إشراف الأونروا . ولئن كان اللاجئين من النواحي المادية أفضل حالاً بكثير من كثير من العرب الآخرين ، فإنهم كانوا من الناحية النفسية غير مهئين لتقبل أي شيء دون مطلبهم الأصلي بالعودة الى وطنهم . وظلت إدارة الرئيس أيزنهاور تواجه ضغوطاً كبيرة من الكونغرس لتتخذ إجراءات كفيلة بجعل الفلسطينيين قادرين على إعالة أنفسهم . ودأب الكونغرس على إقرار غخصصات في قانوني الأمن المتبادل لسنتي ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ، اللذين تضمنتا نصوصاً قوية بالحث على وضع نهاية لمشكلة اللاجئين .

#### ط - تقرير همفري

أدت حرب السويس سنة ١٩٥٦ إلى حجب الأنظار عن قضية اللاجئين بعض الوقت . فيما حوّل الكونغرس والبيت الأبيض اهتمامهما إلى مسألة إجلاء إسرائيل عن سيناء والحصول على موافقة العرب على مبدأ أيزنهاور المقترح آنذاك . وعلى الرغم من ذلك ، فقد ظلت مسألة إعادة التوطين والتنمية الاقتصادية أفضل وسيلة للحل من وجهة نظر صانعي السياسة الأميركية ، على الرغم من حرص الولايات المتحدة على الإشارة إلى أن « إعادة الدمج » و « إعادة التأهيل » لا يجوز أن تشكلا إخلالاً بحق اللاجئين في العودة الى الوطن أو التعويض .

في ربيع سنة ١٩٥٧ ، قام الشيخ هيوبرت همفري برحلة إلى الشرق الأوسط ، زار خلالها بعض مخيمات اللاجئين التي وصفها بأنها « مرعبة » وتشكل « وضعاً جاهزاً للتحريض الشيوعي » . وقال ليس هناك حل سهل لهذه المشكلة القاسية . لكن يبدو أن حق العودة يجب ترميمه كحق التعويض . وحالما يتم ذلك ، « لا بد من أن يصبح ممكناً الشروع في بعض الأشغال العامة الرئيسية لفتح الطريق أمام إعادة توطين اللاجئين في بعض الدول العربية المحيطة بإسرائيل » . وأعرب عن اعتقاده أن « من سوء الحظ وعدم الحكمة » أن تكون الدول العربية قد رفضت حتى الآن التعاون مع هذه الخطط<sup>(١٠٩)</sup> .

وفي التقرير الذي رفعه همفري إلى لجنة العلاقات الخارجية عقب عودته ، لم يسجل سوى التكرار للمواقف الأميركية السابقة . فقال إن الجيل الجديد ، الذي يشكل نصف اللاجئين ، يفتقر إلى أية جذور في فلسطين على الرغم من الضجيج الذي يطلقه القادة في

سبيل العودة ، وإعادتهم إلى مجتمع غريب عنهم ، بعد ان غرست في نفوسهم الضئيلة له ، ستكون بمثابة خداع النفس :

«إن قدر هذا الجيل الجديد من العرب يكمن في توفير فرصة متتجة اعتماداً على النفس في بيئة ثقافية عربية . . . ان حقائق الوضع نفسها تدل على حل وحيد ممكن ، الا وهو تأمين مساكن دائمة وأسباب عيش معقولة للأغلبية الساحقة منهم في الدول العربية وإلتزام اسرائيل بقبول عدد محدود من الراغبين في العودة » .

ولاحظ ان العراق في حاجة ماسة إلى مزيد من السكان ، وأن « من الممكن استيعاب كل اللاجئين بسهولة في هذا البلد وحده ، وبفوائد تعود على السكان الأصليين » . وقال أيضاً إنه لو قبلت الدول العربية خطة جونستون ، فإنه كان من الممكن توطين مئتي ألف لاجيء في وادي الأردن . وعما تجدر الإشارة إليه هو قوله ان إعادة عدد كبير من اللاجئين إلى وطنهم « لم تعد ممكنة » ، لأنها لن تؤدي إلا إلى خلق طابور خامس وخيبة مريرة بين اللاجئين ، المقيمين في بلد غريب عنهم . وخلص الى القول ان إعادة التوطين مع التعويض ، وبرنامجاً للتنمية الاقتصادية هما السبيل الوحيد الفعال والواقعي الى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين<sup>(١١)</sup> .

إن المزيد من جلسات الاستماع والدراسات والتقارير المرفوعة إلى الكونغرس يعكس تحمراً متزايداً من الأوهام المعلقة على الأونروا ، وتضامياً من الإخفاق في تحقيق تقدم نحو توطين اللاجئين . وحث الكونغرس على إجراء تخفيضات ملموسة في المساهمات المالية الأميركية المقدمة إلى الأونروا ، بيد أن وزارة الخارجية لم تستطع إيجاد « بديل مقبول للتمديد للأونروا » ، كما أن غيابها سيثير « مشكلات أمنية داخلية خطيرة للبلد العربي المضيفة كافة » .

بعد اثني عشر عاماً من التورط الأميركي في قضية اللاجئين الفلسطينيين ، تبدد الوهم والتفاؤل السائدان في البداية بإمكان الحل الاقتصادي ، ليحل مكانه الشعور بالاحباط . وفيما استمرت المعونة المالية الأميركية بالتدفق على اللاجئين من خلال الأونروا ، ركز صانعو السياسة الأميركية جهودهم الجديدة على إيجاد حل سياسي .

## ٢ - المشاريع السياسية الأميركية

في الوقت الذي بذلت فيه محاولات لتحسين الظروف المعيشية للاجئين، وإيجاد حل اقتصادي للمشكلة الفلسطينية، بذلت أيضاً جهود سياسية لحلها. وكان

المحرك الرئيسي لهذه الجهود الوصول إلى حل وسط بين مقاومة إسرائيل لأية عودة تشمل عدداً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين، وبين معارضة العرب للتوطين خارج فلسطين.

وخلال العقد الأول بعد حرب سنة ١٩٤٨، ظلت الوساطة المفضلة لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة. ثم جاء بعد ذلك انتخاب جون. ف. كندي.

### مبادرة كندي

كانت الفترة القصيرة التي عاشتها إدارة كندي مشجعة للعرب. فقد اعتقدوا انه، نوعاً ما، متفهم تعقيد المسألة الشرق الاوسطية وأنه يسوي حقاً معالجة القضية من دون تحيز. وإجدى الإشارات الأولى الى ذلك، كانت الرسائل التي بعث بها إلى قادة دول الجمهورية العربية المتحدة والعراق والأردن ولبنان والعربية السعودية، مبلغاً إياهم عزم إدارته على العمل نزاهة وبجد لحل مشكلة اللاجئين والصراع العربي - الاسرائيلي. فقد كتب:

نحن مستعدون للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين  
المأساوية على أساس مبدأ العودة الى الوطن. والتعويض عن  
الأموال، ومساعدتهم في العثور على حل منصف لمشاريع تنمية  
مياه نهر الأردن، وأن نكون مساعدين على تحقيق تقدم في النواحي  
الأخرى لهذه المشكلة المعقدة<sup>(١١)</sup>.

ومع ان كندي لم يتخذ أي إجراء حاسم على صعيد حل مشكلة اللاجئين، فإن تشديده على الدعم الأميركي، غير المتحيز، لقرارات الأمم المتحدة، وعلى تسخير النفوذ الأميركي للوصول إلى حل عادل وسلمي رفع من آمال العرب وبدأ يساهم كثيراً في إخماد نار العداوة بين الولايات المتحدة والعالم العربي.

لكن الكونغرس، الذي يعد تقليدياً أشد حماسة في تأييد الموقف الاسرائيلي، لم يشاطر الرئيس كندي وجهات نظره. فالسناطور جافيتس أثار الضجة حول إسقاطه كلمة «إعادة التوطين»، واعتبر أنها «قد تفضي إلى التشوش وإلى أوهام خاطئة بحدوث تبدل في السياسة الأميركية». ولا بد لهذه السياسة من أن تواصل التشديد على إعادة التوطين والتأهيل. يجوز أن تعيد إسرائيل عدداً لا بأس به من



اللاجئين، لكن في حال استغلهم «الفوغاثيون والمحرضون العرب لإغراق إسرائيل، فإن ذلك سيكون مناقضاً للسياسة الأميركية»<sup>(١١٣)</sup>. وبصورة ماثلة، وصف الشيخ سكوت، من ولاية بنسلفانيا، العودة إلى الوطن بأنها «تهديد أبدي لدولة صديقة وإذعان لابتنزاز دائب» و «بغض خلقياً» إذ أثبت أن لا طائل من ورائه من الناحية السياسية. «يجب على اللاجئين العرب أن يستوطنوا في البلاد العربية. ليس هناك بديل آخر فعال»<sup>(١١٤)</sup>. وتركزت مشاعر الكونغرس أيضاً على التهديد الذي تشكله العودة على أمن إسرائيل. وأوضحت الإدارة، في ردّها على هذه الأقوال، أن الولايات المتحدة لا تزال تؤيد تطبيقاً «معقولاً نوعاً ما» للفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣)، لكنها توافق في الوقت ذاته على أن أية عودة إلى الوطن «ستطبق على نحو يأخذ كاملاً بعين الاعتبار المصالح الأمنية المشروعة لإسرائيل ومتطلباتها الاقتصادية»<sup>(١١٥)</sup>.

وباللهجة ذاتها، أدان الجمهوري جيمس روزفلت، من ولاية كاليفورنيا، «تعلق القرارات المثينة»، التي تبقي الأمل بالعودة في قيد الحياة، ولا تستخدم سوى إطالة نزوح اللاجئين»<sup>(١١٦)</sup>.

وجاء في تقرير للجمهوري جون ليندسي، من ولاية نيويورك، عن رحلته إلى الشرق الأوسط، خلال آب (أغسطس) ١٩٦١، أن وجهة نظر المسؤولين الأميركيين عامة وآخرين هي انه ليس في الإمكان الوصول إلى حل من دون تسوية سياسية نهائية بين العرب والإسرائيليين، ووفقاً لهذا التقرير، فإن نتيجة وجهة النظر هذه «أن تشابك النواحي السياسية والإنسانية يسرد بالتالي كمبرر لسياسة التحلي عن العمل أو عدم تبني أية سياسة». وفيما يتعلق بالمستقبل العاجل، ينبغي للولايات المتحدة أن تركز على استمرارية عمل الأونروا وتوسيعه.

كان هناك بعض التنوع في وجهات النظر. وقد تحدث ليندسي، خلال رحلته في الشرق الأوسط، مع اللاجئين الفلسطينيين. وخلص من لقاءاته هذه بالانطباع التالي:

«في كل غميم زرته برفقة موظفي الأونروا، ألتقينا أفراداً تجاوزوا سن الرشد للاستماع إلى شكاواهم واقتراحاتهم... وكنا نصيح بالانصدق أن ذهاب الجيل الحاضر من العرب النازحين سيجعل المشكلة تختفي. كانوا يقولون «بلغوا حكوماتكم أننا نلقن أطفالنا أن الظلم دائم وأن

حقهم في فلسطين هو الميراث الوحيد الذي يتركه الآباء في أعناقهم».

تركت تحذيرات اللاجئين انطباعاً. فقد قال ليندسي: «يبدو ان حل المشكلة العربية يكمن في تشكيلة ما من الدمج وإعادة التوطين وقدر من العودة إلى ديارهم في إسرائيل». وشعر بأن الإمكانيات المفتوحة لإسكانهم وتوظيفهم في سوريا والعراق وشبه جزيرة سيناء جيدة الى حد معقول، واقترح أستراليا وكندا وأميركا اللاتينية كمجال آخر ممكن. أما بالنسبة الى الولايات المتحدة، فقد قال: «علينا التزام بتقديم خطة شاملة، بعرض المأوى داخل بلدنا لعدد معقول على الأقل من اللاجئين». وشعر بأن إدخال ما يتراوح بين ١٠٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ لاجيء فلسطيني سيعود بالنفع على الولايات المتحدة واللاجئين معاً، علاوة على ذلك سيرهن هذا للعرب وللإسرائيليين معاً حسن نية الولايات المتحدة في سعيها لحل المشكلة<sup>(١١٧)</sup>.

#### بعثة جونسون

إنتمس آخرون من خارج أوساط الحكومة الأميركية مواقف شتى تتراوح بين العودة والتوطين. ففي آب (أغسطس) ١٩٦١، أرسلت لجنة التوفيق جوزيف جونسون، رئيس هيئة كارنجي للسلام الدولي، إلى الشرق الأوسط كمبعوث خاص «ليتحري مع الحكومات المضيفة وإسرائيل بعض الوسائل العملية لتحقيق تقدم بشأن مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين». واكتشف جونسون، على الرغم من علامات التصلب، أن القادة المسؤولين في كلا الطرفين يريدون السلام، بشكل عام، كهدف طويل الأمد، لكنهم ليسوا على استعداد لإدخال التعديلات اللازمة، ولاحظ جونسون وجود «تصميم عنيد ودائب لدى الطرفين، وأن الزمن يبدو كأنه يزيد المواقف تصلباً فقط».

وذكر تقرير جونسون ان كلا الطرفين يميل الى النظر الى مشكلة اللاجئين كجزء لا يتفصم من قضية فلسطين ككل. ومع ذلك عبر كلا الطرفين عن استعداد يشوبه الامتناع لدراسة عملية تدريجية. وعبراً أيضاً عن إهتمامهما بالجوانب الإنسانية؛ ولئن كان ذلك لا يتضمن استعداداً للتخلي عن المصالح القومية، فإنه يبين رغبة صادقة في التوفيق بين الاثنين. وتوقع جونسون ان يظل هناك لاجئون فلسطينيون لعقد آخر على الأقل. وسيحتاج كثيرون منهم إلى التدريب، ولا بد من مساعدتهم كلهم على الاندماج فعلياً في المجتمع حيثما يستقرون. ومن المحتمل ألا يكون في الإمكان تحقيق تقدم بشأن المسألة بشكل منفصل عن تسوية شاملة. ومع

ذلك، اعتقد جونسون أنه وجد استعداداً كافياً بين الفرقاء يستحق عناء مواصلة الجهود نحو التسوية<sup>(١١٩)</sup>.

بدأ جونسون جولته الثانية في المنطقة في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٢، وهو لا يزال واثقاً من أن الفرقاء مستعدون للسير باتجاه تسوية مهما يكن ذلك بطيئاً. وفي أواخر فصل الصيف، أصبحت مجموعة اقتراحاته الجديدة معروفة على الرغم من أنها لم تنشر قط رسمياً نظراً إلى المعارضة القوية لها. وكان أحد هذه الاقتراحات يقضي بتمكين اللاجئين من التعبير عن رغبتهم إما في العودة إلى ديارهم أو إلى أماكن جديدة في إسرائيل وإما في الاستيطان في البلاد العربية. أو في أي مكان آخر. وكان مقدراً أن يتم التعبير عن هذه الخيارات بصورة سرية، شرط أن يكون في إمكان اللاجئين تبديل رأيهم في وقت لاحق. وفي إمكان إسرائيل أن ترفض أولئك الذين يشكلون خطراً على أمنها. وكان متتظراً أن تدفع إسرائيل، بمساعدة خارجية، تعويضات الى اللاجئين عن الأملاك المفقودة. وينشأ صندوق خاص تابع للأمم المتحدة بواسطة المساهمات التطوعية من الحكومات والمصادر الأخرى. كذلك تساعد الأمم المتحدة في عملية إعادة التوطين. وتتولى إدارة هيئة جديدة متابعة هذه الجهود، ويشكل مجلس مستشارين يضم ممثلين عن إسرائيل والدول المضيفة. بيد أن اللاجئين لن ينالوا بالضرورة خيارهم الأول، وتكون الأمم المتحدة مسؤولة عن تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن اختيارهم<sup>(١٢٠)</sup>.

غير أنه لا العرب ولا الإسرائيليين وافقوا على تعديل موقفهم، ورفض الطرفان مقترحات جونسون. فقد شعر العرب بأن هذه المقترحات تشدد على التوطين على حساب العودة الى الوطن، وعارضت إسرائيل مرة أخرى العودة إلى الوطن، وقالت انه لا بد من أن تنتظر مشكلة اللاجئين تسوية سلمية نهائية. وبعد ذلك، أجرت الولايات المتحدة طوال اشهر محادثات هادئة عبر الأتنية الدبلوماسية العادية، محاولة منها لكسر الجمود، لكن المفاوضات منيت جميعها بالفشل<sup>(١٢١)</sup>.

حازت بعثة جونسون على دعم قوي من وزارة الخارجية، لكن الجهات الأخرى كانت أقل استعداداً للمساعدة<sup>(١٢٢)</sup>. وأبدى الجمهور الأميركي اكتراثاً ضئيلاً. ولم يكرس الرئيس كيني لهذه المشكلة المعقدة إلا اليسير من الوقت والموارد. فقد لوحت المعارضة الإسرائيلية بالأكلاف المترتبة على دعمها على صعيد السيادة المحلية. وما دامت المقترحات تبدو حية، فقد سمعت الإدارة للمحد من

المعارضة المحلية لها، وطالبت الإسرائيليون بالحد من معارضة مؤيديهم داخل الولايات المتحدة. ومع ذلك، شكلت مبادرة جونسون عبئاً سياسياً على إدارة كندني. مما جعل الحماسة للخطة يتلاشى مع دنو انتخابات الكونغرس في خريف سنة ١٩٦٢. إذ خشي كندني والحزب الديمقراطي أن يعمد المتعاطفون الشيطون مع إسرائيل الى حجب مساهماتهم الكبيرة في الحملة الانتخابية<sup>(١٢٣)</sup>. فاضطر جونسون، بعد أن ثبُتت همته، إلى الاستقالة في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣، محذراً من أن قضية اللاجئين ما زالت تتطلب عناية ماسة<sup>(١٢٤)</sup>. وفي غضون ذلك، واصلت الولايات المتحدة مؤازرتها للأونروا، ولو أنها أوضحت في الجمعية العامة ان التركيز يجب ان يتحول من الإغاثة الى التدريب، لا سيما في مجال إعداد المعلمين والمهنيين، وناشدت الحكومات المضيفة تبني موقفاً أكثر تعاوناً للتأكد من أن المعونة تذهب الى اللاجئين الحقيقيين وحدهم<sup>(١٢٥)</sup>.

### تصاعد المقاومة الفلسطينية

ظل اللاجئين الفلسطينيون، في كل الخطط الأميركية كينونة سلبية. لكن المقاومة الفلسطينية في سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٦٦، تطورت إلى درجة كافية للقيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل، وغدت قوة سياسية هائلة. وسرعان ما غدت غييمات اللاجئين الفلسطينيين المراكز الرئيسية لتطويع المقاتلين في سبيل الحرية. وقد تصرف الكونغرس حيال ذلك بشكل ينم عن السخط والخيبة.

هذا السخط كان جلياً في تدمير النائب روزفلت سنة ١٩٦٥، من أن اللاجئين يجري تسخيرهم كيارق في الحملة ضد إسرائيل. وشجب اعمال الرعب والتخريب التي تنفذها مجموعات الفدائيين، وأنحى باللوم على الدول العربية لإطالتها أمد المأساة التي يعيشها اللاجئين. وهاجم بعنف الإدعاءات «الزائفة» بوضع اللاجئين «وسوء استعمال» البطاقات والوضع الدائم للأونروا<sup>(١٢٦)</sup>. ولم ير مبرراً في مواصلة الدعم الأميركي للأونروا بنسبة ٧٠ بالمائة من ميزانيتها، واقترح إعادة توطين اللاجئين وتحويل نشاطات الأونروا الى الحكومات العربية<sup>(١٢٧)</sup>.

ويحلول ربيع سنة ١٩٦٦، غدا رد فعل الكونغرس قوياً تجاه المقاومة الفلسطينية المتصاعدة، خصوصاً بعد تصريحات احمد الشقيري بأن جمهورية الصين الشعبية تسلح اللاجئين الفلسطينيين وتدريبهم<sup>(١٢٨)</sup>. وفي صيف سنة ١٩٦٦، طالب أعضاء المجلس بأن توقف الأونروا معونتها للاجئين الذين يخدمون في جيش التحرير

الفلسطيني. مما يعني أن المعونة الأميركية لللاجئين الفلسطينيين غدت مشروطة بوجودهم السلي. وقد تحدث في هذا الموضوع رجالات الكونغرس المعروفون تقليدياً بمساندتهم لإسرائيل والذين يعارضون من ناحية مبدئية، حركات التحرير. فاعترض كثيرون منهم على المساهمة في إعانة مدارس الأونروا التي تستخدم كجأ تشجب الولايات المتحدة وإسرائيل.

اقترح النائب هالبرن، من ولاية كاليفورنيا، تزويد إسرائيل بالمزيد من السلاح على أساس هبة، نظراً إلى التقارير القائلة إن جمهورية الصين الشعبية تشجع حرب تحرير عربية لتحرف الأنظار عن جنوب شرق آسيا. وأشار إلى وجود علاقات صداقة بين بعض الدول العربية وفييتنام الشمالية، وكون بعض الفلسطينيين ذهبوا إلى بكين للتدريب<sup>(١٢٩)</sup>.

وفي تقرير للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في نيسان (ابريل) ١٩٦٧، اقترح النائب جوزيف، من ولاية بنسلفانيا، أن تحت الولايات المتحدة الأمم المتحدة على تفتيت المخيمات بالتدريج، من خلال إعانات دولية تدفع إلى الحكومة الأردنية لتنقل العائلات إلى أراضي مستقرة أو إلى مجتمعات تتوفر فيها فرص العمل. إن من شأن هذه الاجراءات، مع تحسين ظروفها الاقتصادية، أن تحد من إمكانيات مشاركة اللاجئين في جيش التحرير الفلسطيني أو في المنظمات «التخريبية» الأخرى. بيد أن هذا السلوك «التخريبي» ذاته دفع مجلس الشيوخ إلى المناذاة، أول مرة، بممارسة الضغوط الدبلوماسية على إسرائيل لتعيد عدداً مهماً من اللاجئين الذين قد يكونوا مستعدين للعودة إلى قراهم داخل إسرائيل<sup>(١٣٠)</sup>.

شهدت حرب سنة ١٩٦٧، مضي تسعة عشر عاماً على بروز مشكلة اللاجئين. وخلال هذه الفترة بلغت المساهمات الأميركية في الأونروا ما مجموعه ٤١١ مليون دولار، أو ما يعادل ٦٥٪ من ميزانيتها. ومن زاوية السياسة الأميركية لم يكن للشعب الفلسطيني وجود إلا كلاجئين لا بد من سد حاجاتهم المادية. وإذا ما تم تسكين الفلسطينيين على هذا النحو فسيظلون، لا محالة، بعيدين عن الأناظر. وقد دأب الفلسطينيون، على مدى عقدين تقريباً، على السعي نحو خلق جبهة عربية مشتركة. وبعد سنة ١٩٦٥، انفجر هذا الوضع على شكل كفاح مسلح.

**حرب حزيران (يونيو) والمبادئ الخمسة للرئيس جونسون**

إضافة إلى النضال الفلسطيني الجديد، احدثت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧

تبدلاً عظيمًا في أبعاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وطبيعتها. فعلاوة على ما يربو على مليون فلسطيني، مصنفين قبل الحرب كلاجئين، شردت الحرب أعداداً أخرى تبلغ مئات الآلاف. بيد أنه في هذه المرة لم يكن الفلسطينيون وحدهم اللاجئ، بل كان هناك نحو نصف مليون لاجئ سوري ومصري من الأراضي السورية والمصرية التي احتلتها إسرائيل في الحرب. كذلك نزح نحو ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني عن الضفة الغربية وغزة، بعضهم طرد أو ضغط عليه ليفادر على أساس إنشائي. لكن أغليبتهم الساحقة نزحت هلعاً لأن منازلهم كانت في مناطق القتال. وبعضهم غادر لأنه أراد الانضمام إلى عائلته أو إلى أقاربه في مكان آخر. ولئن حظي اللاجئون المصريون والسوريون بالناية من قبل حكوماتهم المعنية، فإن اللاجئين الفلسطينيين كانوا في الغالب، معدمين. لكن سرعان ما جاءت المعونة الأميركية للاجئين. وخلال جلسات الكونغرس لإقرار مخصصات المعونة الطارئة برز الموضوعان المزدوجان المؤلفان: توجيه اللوم الى الدول العربية لإخفاقها في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وكيل المديح لإسرائيل لتطورها التميز. وتقدم النائب هيربرت تزر، من ولاية نيويورك، باقتراحه الخاص لحل مشكلة اللاجئين، مع الإشارة إلى أن الجهود المبذولة لمواجهة الوضع على مدى الأعوام العشرين الفائتة «بعوزها الخيال»<sup>(١٣١)</sup>.

خلال جلسة مجلس الأمن الدولي، حث السفير الأميركي، آرثر غولد بيرغ، على السماح للمدنيين النازحين بالعودة وتشجيعهم على ذلك، ومنحهم ضمانات كافية بشأن سلامتهم في الأماكن التي كانوا يقيمون فيها قبل الحرب. وحث كافة الجهات المعنية و «خصوصاً حكومة إسرائيل على بذل كل جهد ممكن لهذه الغاية»<sup>(١٣٢)</sup>. وصوتت الولايات المتحدة إلى جانب قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بذلك. ونتيجة ضغوط الولايات المتحدة سمحت إسرائيل لأعداد قليلة نسبياً من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى الضفة الغربية وغزة، فيما التمس ما يربو على ١٠٠,٠٠٠ لاجئ من إسرائيل السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. وقد وافقت إسرائيل على الاستجابة لأقل من ٢٠,٠٠٠ التماس<sup>(١٣٣)</sup>. وكانت الأراضي الفلسطينية التي سقطت في قبضة إسرائيل (الضفة الغربية وغزة) تضم ٢٧١٩٧٧ لاجئاً يعيشون في المخيمات<sup>(١٣٤)</sup>. ولا يمثل هؤلاء سوى قسم من اللاجئين الذين فقدوا سابقاً بيوتهم في حيفا ويافا واللد والغالوجة، والأماكن الأخرى. ونظراً إلى أن كل فلسطين غدا الآن تحت الهيمنة الاسرائيلية، فقد ظنوا أن إمكان الوصول الى

منازلهم السابقة ستكون أسهل. لكن السلطات العسكرية الاسرائيلية رفضت السماح لهم بالعودة إلى منازلهم، مما عزز المخاوف العربية بأن الهدف الرئيسي لإسرائيل هو التوسع الإقليمي لا التعايش بالتساوي مع العرب. أما الإدارة الأميركية فشعرت بأن المشكلة ستحل في إطار تسوية عربية - اسرائيلية شاملة.

في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بعد وقف إطلاق النار بوقت قصير، أعلن الرئيس ليندون جونسون، خمسة مبادئ للسلام في الشرق الأوسط، منها اثنان يتعلقان باللاجئين. (راجع النص الكامل في الملحق). أولاً:

لكل دولة في المنطقة حق ثابت في العيش وفي أن يحترم هذا الحق من قبل جارتها... لا دولة تكون وفيه لميثاق الأمم المتحدة أو لمصالحها الحقيقية إذا سمحت للانتصارات العسكرية أن تعمي بصرها عن حقيقة كون جيرانها يملكون حقوقاً ومصالح خاصة.

ثانياً، نادى الرئيس جونسون:

بالعدالة لللاجئين.. إن صراعاً جديداً خلف مشردين جدد. وينبغي للدول الشرق الأوسط أن توجه انتباهها، على الأقل، إلى مأساة أولئك الذين شردتهم الحرب. في الماضي قاوم كلا الجانبين الجهود الحثيثة للوسطاء الخارجيين الرامية إلى إعادة ضحايا الصراع إلى ديارهم، أو إيجاد مكان آخر ملائم يعيشون ويعملون فيه. ولن يكون هناك سلام لأي طرف في الشرق الأوسط ما لم تحابه المشكلة بحياة جديدة من قبل الجميع، وقطعاً من قبل أولئك المعنيين بها مباشرة بشكل رئيسي (١٣٥).

في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كرر السفير غولديبرغ، هذه المقترحات أمام الأمم المتحدة، وكان التشديد على حق الحياة القومية وسلامة الأراضي للدول القائمة في المنطقة لا الشعوب. وبالتالي فإن الفلسطينيين، بحسب مفهوم الساسة الأميركيين، آنذاك، لم يكونوا محليين كأمة أو كدولة بالمعنى المتعارف عليه عامة، وإنما كان لا يزال يشار إليهم «كلاجئين» (١٣٦).

أقر مجلس الامن القرار رقم ٢٤٢ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني

(نوفمبر) ١٩٦٧ ، معترفاً بمركزية قضية اللاجئين في النزاع العربي - الاسرائيلي. ومن بين بنود أخرى، أكد القرار رقم ٢٤٢ «ضرورة تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين» ليكون في الإمكان الوصول إلى «سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط»<sup>(١٣٧)</sup>. وقد صيغ هذا القرار على غرار المبادئ الخمسة التي اعلنتها الرئيس جونسون في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على الرغم من أنه لم تبذل أية محاولة لتعريف ما يشكل «تسوية عادلة». وكان السفير غولديبرغ قد صرح قبل ذلك أن المشكلة تدعو الى حل دائم وإنساني «يجب ان يكون جزءاً من إطار التسوية السلمية». وقال، رابطاً إياها بمجمل الصراع: «إن حاجات اللاجئين وحاجات السلام في الشرق الأوسط امران، غير متناقضين، لكن لا يمكن الفصل بينهما. ولا بد من العناية بهما معاً»<sup>(١٣٨)</sup>.

وعلى الرغم من مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة الى الأسلوب الذي انتهجه صانعو السياسة الاميركية خلال هذه الفترة، فإن مشكلة الفلسطينيين ظلت متمحورة حول إعادة التوطين والدمج. وفي الواقع، ظلت الخطط المختلفة التي اقترحتها الولايات المتحدة من دون جدوى لأنها ظلت تواجه مشكلة سياسية أساسية من خلال وسائل اقتصادية.

مع ذلك، تعد المبادئ الخمسة للرئيس جونسون تحولاً في سياسة الولايات المتحدة. حتى هذا الوقت، تمحور الأسلوب الأميركي حول تسوية مشكلة اللاجئين، من خلال إعادة توطينهم ودعمهم في الدول العربية المجاورة بشكل أساسي. إذ افترض صانعو السياسة الاميركية، أن إعادة توطين اللاجئين ستسهل، بالتالي، حل سائر القضايا الأخرى. وأصبح التركيز الجديد في الوقت الحاضر على «العدالة للاجئين» التي تمنح لهم في إطار تسوية عربية - إسرائيلية شاملة.

إن البحث عن تسوية سلمية يسير الآن إلى الأمام، وقد تخلت الولايات المتحدة نهائياً عن التقييد عن حل تقني سطحي لآلام شعب يعيش في المنفى.



## حواشي الفصل الثالث

- (١) U.S. Department of State Bulletin, June 8, 1953, p. 823.
- (٢) U.N. Document A. / AC 25. / 6 Part 1, 1949, p. 22. The Israeli Government estimated the number of Arab refugees at 400,000. See *The Arab Refugees: Arab Statements and the Facts*, (Jerusalem, 1961).
- (٣) Interim Report of the Director General of UNRWA, A. / 1451, 1955, pp 9-10.
- (٤) U.N. Doc. A. / AC. 25. / 6. Ibid., p. 22
- (٥) لمزيد من المعلومات انظر ملحق ص ٣١٢
- (٦) Report of the Commissioner General of UNRWA for Palestine refugees in the Near East. July 1964-June 1975. Supplement No 13 (A / 10013) p 66.
- (٧) Ibid.
- (٨) تست الأوروا تميزت بعملية للأحياء. يقرأ كالأحياء. الشخص الصانع لتلقي المعونة هو الذي كانت اقامته الطبيعية في فلسطين لفترة. هذا الأمر يستأن، قبل اصحاب المراجع في عام ١٩٤٨. والذي فقد نسخة هذا المراجع، صرله وإيراد ررقه. انظر U N. Document A / 1451, p. 10 and A / 2717 of 1955, pp. 2 and 19
- (٩) انظر الجدول في الملحق ص ٣١٢
- (١٠) بلغت مساحة الارض التي تم صنعها ٢١,١٦٥ ميلا مربعا. وقد اوجد البريطانيون الاردن في نهاية الحرب العالمية الاولى كتسليد حساب للأمر عبد الله. وصار يعرف باسم شرق الأردن. ولا يمكن مكنها بالسكان اذ ان مساحة كل شرق الأردن كانت تبلغ آنذاك ٣٤,٤٥٠٠ ميل مربع. ٣٠,٧٠٠ ميل مربع منها كانت صحراء وبعد الصمد صارت البلاد تعرف بالمملكة الأردنية الهاشمية. انظر *The Middle East: Royal Institute of International Affairs. A political study* (London, 1954), p. 345
- (١١) تم تشجيع المعاصر المؤيدة للهاشمية في اوساط الشعب الفلسطيني باعطائها مساعدات ادارية في الحكومة، سيما امجد الدين اطهروا معارضة. وقد اوقفت صحف يومية عديدة، من بينها صحف مهمة جدا. وهكذا في نهاية ايار ١٩٤٩، تم اعتقال رعياء اللاجئين في رام الله اثر مظاهرة ضد شرق الأردن قامت في المدينة (انظر البعث ١٩٤٩/٦/٤ و ١٩٤٩/٦/١٤). وقد اعتقل رئيس تحرير صحيفة المعارضة الجليل الجديد، التي تصدر في رام الله، واعتقلت الصحيفة. وفي ١٩٤٩/٨/١، اعتقل عبد الله ريماني، رئيس تحرير صحيفة فلسطين المعروفة والتي تصدر في القدس العربية، وارسل الى معسكر اعتقال في الجعر (انظر اليوم ١٩٤٩/٨/١٧ و فلسطين ١٩٤٩/٨/١٧). وعين عبد الله رابع الشاشي، السياسي الفلسطيني المعروف والموالي للهاشميين، وزيرا للوزارة الجديدة لشؤون اللاجئين (في ١٩٤٩/٨/١٤). وبعدها بومين، حاكما للحزب العربي من فلسطين تحت اشراف العياق العربي. في هذه الاثناء، اتخذت الحكومة خطوات للقضاء على كل حد من الحركة بين عرب وشرق الأردن (زاديو رام الله ١٩٤٩/١١/١٤). وقررت وقف عرض اي تفرقة حركية على الصانع التي تعبر الأردن في اي اتجاه (الصفحة ١٩٤٩/١١/٢١). واحيرا تقرر حل البرلمان في (١٩٥٠/١/١)، ودعوة الشعب في عرب وشرق الأردن الى انتخاب برلمان جديد (الصفحة وفلسطين ١٩٥٠/١/٣). وفي ١٩٥٠/٤/١١ جرى الانتخاب، وتم انتخاب ٤٠ نائبا. ٢٠ من غرب الأردن (الحزب العربي من فلسطين) و ٢٠ من شرق الأردن (المملكة الأردنية السابقة) في ١٩٥٠/٤/١٧ عين الملك عبد الله اعضاء مجلس الاعيان ١٢
- The New East*, Vol. I, No 4, pp 302-303 (idem). «A Political Study of the Arab Jewish Conflict The Arab Refugee Problem». Rony E. Gabbay (Librairie E. Droz, Geneve, 1959), p 203

(١٢) اتخذ القرار المتعلق بالقسم واقعة المملكة في الانضمام الأول للبرلمان ومجلس الأعيان وتجدر الإشارة الى ان هذين المجلسين كانا دائماً يمتحان للملك على أي شيء. وعندما كان البرلمان يعارض الملك، فإنه كان يعل، ويجري انتخاب برلمان أكثر طاعة. وكانت الحكومة الأردنية تضم دائماً ٤ الى ٥ فلسطينيين من اصل ١١ الى ١٣ عضواً.

(١٣) See P.C. Phillips, «Hashemite Kingdom of Jordan. Prolegomena to a Technical Assistance Programme», (N.Y., 1954), p. 68.

(١٤) The Government of Jordan: Al-Jawriyah Al-Ramliyah, No. 1171 of 12.2.1954, cited op. cit. Gabbay, p. 204.

(١٥) Naser Aruri «Palestinians in Jordan: Two Nations One State», Paper presented at the American Political Science Association meeting 1973, pp. 44-47.

Ibid., pp. 43-45. (١٦)

Gabbay, op. cit. pp. 211-213. (١٧)

U.N. Doc. No. 13 (A/ 10013), op. cit. p. 66. (١٨)

(١٩) في أي حال، ومنذ نشاط ١٩٥٨ اترقيام الجمهورية العربية المتحدة، بحث احتمال ضم قطاع غزة ككيان مستقل وحرره من فلسطين، الى الجمهورية المتحدة.

(٢٠) Don Peretz, Israel and the Palestine Arabs (Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1958), p. 23.

(٢١) عاروب العاروب، تاريخ غزة (القدس: دار الطاعة، ١٩٥٣)، ص ٦٠.

(٢٢) لسان بلد مؤلف من القليات وتقوم سياسة هذا البلد على توازن المصالح بين الاقليات المختلفة وفي عام ١٩٥٢ كانت الاحصائيات كالآتي

المجموعات المسيحية	العدد	المجموعات المسلمة	العدد
موارنة	٢٧٧,٥٤٤	سنة	٢٧٣,١٢٥
روم اورثودوكس	١٣٠,٨٥٨	شعبة	٢٣٧,١٠٧
ارمن اورثودوكس	٦٧,١٣٩	دورور	٧٩,٦٥١
كاثوليك (اورثودوكس)	٣١,٧٦٤		
برونسانت	١٢,٦٤١		

وهكذا في العام ١٩٥٢، بلغت نسبة المسيحيين ٥٣.٦ في المئة، ونسبة المسلمين ٤٥.٥ في المئة، من مجموع السكان وعليه تم الاتفاق على ان يكون رئيس الجمهورية مارونيا، رئيس الحكومة سنياً، ورئيس مجلس النواب شيعياً. وتوزع المقاعد الباقية على المجموعات المحددة حسب كوتا معينة. لمزيد من التفاصيل انظر.

Hussein Kanaan, Confessionalism as a Matrix of Lebanese Domestic and Foreign Policy, Unpublished thesis (George Washington University, 1969). Also see Royal Institute of International Affairs The Middle East, op. cit. p. 478.

Leila Mao, Lebanon, the Improbable Nation (Bloomington: Indiana University Press, 1965), p. 9-15. (٢٣)

(٢٤) في فترة ما قبل ١٩٦٧، قاسى الفلسطينيون في لبنان، خصوصاً هؤلاء الذين يعيشون في مجتمعات اللاجئين، الكثير من الاضطهاد. ففي لغة الشارع، كان وصف احدهم فلسطيني يعتبر شتيمة. كانوا وكانهم «الزوجة» في لبنان. لكنهم استطاعوا بعد هزيمة الجيوش العربية في عام ١٩٦٧ ان يحملوا السلاح. وهكذا تمكنوا من السيطرة بأنفسهم على المخيمات، بعد ان طردوا المكتب الثاني. وقد شكلوا اداراتهم المحلية ومنعوا الغرباء من دخول المخيمات من دون اذن. وصار كل خيم يشكل اساساً لبلدية شبه مستقلة. الا ان عدداً كبيراً من البعثيين اللتانيين رفضوا هذا الوضع ووجدوا بذلك مشاكل بالنسبة للحكومة. ويعود رفض الفلسطينيين تسليم ادارة المخيمات للحكومة اللبنانية الى تجاربهم المرة في فترة ما قبل ١٩٦٧.

(٢٥) U.N. Doc. A/ 2171. (Annual report of the Director for the period 1.7. 1951 to 30-6-52), p. 45.

- Ibid.**, p. 46 (٢٦)
- Ibid.**, p. 45 (٢٧)
- See discussions of the House of Representatives of 27 / 12 / 1951 sighted in Gabbay, **op. cit.**, p. 209 (٢٨)
- Gabbay, **op. cit.**, pp. 115-118 (٢٩)
- Ibid.**, pp. 119-120 (٣٠)
- James G. McDonald, *My Mission in Israel*, (New York: Simon and Schuster, 1951), pp. 53-54 (٣١)
- J.C. Hurewitz, *The Struggle for Palestine*, (New York: W.W. Norton Company, 1950), p. 321. (٣٢)
- Michael E. Jansen, *The United States and the Palestinian People*, (Beirut: The Institute of Palestine Studies, 1970), pp. 72-73, U.N. Doc. A / 648, Sept. 16, 1948 (٣٣)
- Folke Bernadotte, *To Jerusalem*, (London: Hedder and Stoughton, 1951), pp. 20-21, U.N. Doc. A. / 648, Sept. 16, 1948 (٣٤)
- «Conclusions from Progress Report of the U.N. Mediator on Palestine.» Excerpts from U.N. Doc. A. / 648, Sept. 16, 1948, *Department of State Bulletin*, XIX, 483 (Oct. 3, 1948), 438-440. (٣٥)
- Press Release, *Department of State Bulletin*, XIX, 483 (Oct. 3, 1948) 436 (٣٦)
- «No Compromise on Essential Freedoms.» Address by Secretary of State Marshall on Sept. 23, 1948, *Department of State Bulletin*, XIX, 483 (October 3, 1948), p. 434 (٣٧)
- U.S., *Congressional Record*, 80th Cong. 2nd Sess. (1948), XCIV, Oct. 7, 1948, A 4997. (٣٨)
- Kirk H. Porter and Donald Bruce Johnson, *National Party Platforms, 1840-1960* (Urbana, University of Illinois Press, 1961), pp. 432, 453 (٣٩)
- U.N. Res. 212 (III), November 19, 1948, U.N. Doc. A / 810 «Progress Report on Conditions of Refugees in Near East.» «*Department of State Bulletin*, XIX, 490 (Nov. 21, 1948), 434, 436 (٤٠)
- Gabbay, **op. cit.**, p. 131. (٤١)
- Fred Khouri, *The Arab-Israel Dilemma*, (Syracuse: Syracuse University Press 1968), p. 147 (٤٢)
- U.N. Doc. Supplement No. 13 (A / 10013), *Official Records of the General Assembly: Thirteenth session*, July 1, 1974-June 30, 1975, United Nations, New York 1975 (٤٣)
- «Discussion of the Palestine Situation in Committee I.» Statement by Philip C. Jessup, U.S. Delegate to the General Assembly on Nov. 20, 1948, *Department of State Bulletin*, XIX, (Nov. 21, 1948) p. 659 (٤٤)
- U.N. Doc. A. / 810, *Official Records of the General Assembly*, 3rd session, pp. 21-25 See also George Tomeh (ed) *United Nations Resolutions on Palestine 1947-1974*, (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1976), p. 41. For detailed discussion of the drafting of this resolution see Jansen, **op. cit.**, pp. 83-95 (٤٥)
- Peretz, **op. cit.**, pp. 39, 41 (٤٦)
- ولتر ابتاد، المدير العام في وزارة الخارجية الاسرائيلية ورئيس الوفد الاسرائيلي الى لوزان (٤٧)
- McDonald, **op. cit.**, p. 181. (٤٨)
- Peretz, **op. cit.**, p. 42. (٤٩)
- McDonald, **op. cit.**, pp. 183-184. (٥٠)

- Jansen, *op. cit.*, pp. 109-112. (٥١)
- Pablo de Azcarate, *Mission in Palestine, 1948-1952*, (Washington, D.C. The Middle East Institute, 1966). pp. 136-138. (٥٢)
- Ibid.*, pp. 145-146, 154. (٥٣)
- Fuad S. Hamzch, *United Nations Conciliation Commission for Palestine, 1949-1967*. (Beirut. Institute for Palestine Studies, 1968), p. 59. (٥٤)
- U.S. Congress. Senate. Committee on Foreign Relations, *United States Foreign Policy, Middle East*, Staff Study, 86th Cong., 2nd session, June 9, 1960. (Washington: Government Printing Office, 1960) p. 40. (٥٥)
- U.S. Dept. of State *Bulletin*, Jan. 18, 1954, p. 97. (٥٦)
- Kermit Roosevelt, Letter to the editor, *New York Times*, February 11, 1949, p. 22. (٥٧)
- U.S. *Congressional Record*, 81st Cong. 1st Sess. (1949) XCV, March 16, 1949, 2647-2648. (٥٨)
- Ibid.*, p. 2653. (٥٩)
- New York Times*, June 12, 1949, p. 16. (٦٠)
- Ibid.*, August 23, 1949, p. 17. (٦١)
- De Azcarate, *op. cit.*, pp. 154-1956. (٦٢)
- Ibid.* (٦٣)
- Benjamin Shwadrán, «Assistance to Arab Refugees», *Middle Eastern Affairs*, I. 1 (Jan 1950), 3. (٦٤)
- United Nations General Assembly, *First Interim Report of the United Nations Economic Survey Mission of the Middle East*, 4th Sess., U.N. Doc. A. / 1106 (November 17, 1949) p. 3. (٦٥)
- Ibid.*, pp. 8-9. (٦٦)
- Ibid.*, p. 10. (٦٧)
- Ibid.*, p. 14. (٦٨)
- Ibid.*, pp. 15-19. (٦٩)
- United Nations Conciliation Commission for Palestine, *Final Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East*, U.N. Doc. A. / AC. 25. / 16 (Lake Success: United Nations, 1949), p. 3. (٧٠)
- Ibid.*, pp. 4-5. (٧١)
- U.S. Congress, House Committee on Foreign Affairs, *Palestine Refugees. Hearings*, 81st Congress, 2nd Session, Feb. 16-17, 1950, (Washington: Government Printing Office, 1950), pp. 1, 9, 15, 18. (٧٢)
- Ibid.*, pp. 27-31. (٧٣)
- Ibid.*, pp. 39-41, 43. (٧٤)
- Ibid.*, pp. 52, 54-55. (٧٥)
- U.S., Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, *United States Foreign Policy Middle East*, *op. cit.*, p. 130. (٧٦)
- J.C. Hurewitz, *Middle East Dilemma*, (New York: Harper and Brothers, 1953), p. 143. (٧٧)
- Gabbay, *op. cit.*, p. 387. (٧٨)
- U.S. Dept. of State, Division of Publications, Office of Public Affairs, *The Palestine* (٧٩)

- Refugee Program**, Pub. 3757, Near and Middle East Series) (Washington: n. n. 1950, pp. 32-33)
- Ibid.** (A\*)
- Jansen, *op. cit.*, p. 142. (A\*)
- U.S. Senate. Committee on Appropriations, **Foreign Aid Appropriations for 1951**, Hearings, 81st Cong. 2nd Session, June 13, 1950 (Washington: Government Printing Office, 1951), pp. 353-354. (A\*)
- New York Times**, May 25, 1951, p. 4. (A\*)
- «Bolstering the Near East and Africa as a Barrier to Aggression», Statement Assistant Secretary of State George McGhee on July 20, 1951, **Department of State Bulletin**, XXV (August 6, 1951), p. 219 (A\*)
- U.S. **Congressional Record**, 82nd Cong., 1st Session (1951) XC VII, August 17, 1951, p. 10265. (A\*)
- Ibid.**, pp. 10265-66. (A\*)
- Jansen, *op. cit.*, p. 142. (A\*)
- Peretz, *op. cit.*, pp. 75-76. (A\*)
- Harry N. Howard, «The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa, 1951-52», **Department of State Bulletin**, XXVII, 702 (Dec. 8, 1952), 896. See also U N Doc A / 1905 / Add I (A\*)
- «U.S. Urges Support for New Plan of Assistance to Palestine Refugees», Statement by Philip C. Jessup in the Ad Hoc Political Committee on Jan. 17, 1952, **Department of State Bulletin**, XXVI (Feb. 11, 1952) p. 225-226 (A\*)
- Ibid.**, p. 226 (A\*)
- Michael E. Jansen, **The United States and the Palestinian People**, (Beirut, The Institute for Palestine Studies, 1970), pp. 143-144. Also see U.S. **Dept. of State Bulletin**, Vol. XXVIII (June 15, 1953), pp. 831-834 (A\*)
- Ibid.**, p. 145. Public Law 118, 38rd Cong., H R. 5710, p. 2. (A\*)
- Ibid.**, «Press Release», statement by President Eisenhower on October 16, 1953, **Department of State Bulletin**, XXIX (Oct. 26, 1953), p. 553 (A\*)
- Eric Johnston, «Mission to the Middle East», **Department of State Bulletin**, XXX (February 22, 1954), 282-284 (A\*)
- U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, **The Arab Refugees and Other Problems in the Near East, Report of the Special Study Mission to the Near East**, 83rd Cong., 2nd Sess., Feb. 24, 1954 (Washington: Government Printing Office, 1954), pp. 2-9. (A\*)
- «U.S. Extends Mandate of Relief Agency for Palestine Refugees», Statement by James J. Wadsworth in the Ad Hoc Political Committee on November 19, 1954, **Department of State Bulletin**, XXXII, 810 (January 3, 1955) p. 24 (A\*)
- Ibid.**, pp. 25-26 (A\*)
- U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, **Report of Survey Mission to the Far East, South Asia, and the Middle East**, 84th Cong., 1st Session., March 24, 1955 (Washington: Government Printing Office, 1955) p. 8. (A\*)
- U.S. **Congressional Record**, 84th Cong., 1st Session (1955) Cl. June 1, 1955, 3767. (100)

- «The Middle East.» Speech by John Foster Dulles on August 26, 1955 *Department of State Bulletin*, XXXIII, 845 (September 5, 1955). 379. (101)
- Ibid.*, (102)
- New York Times*, November 30, 1955. p. 17. (103)
- U.S. *Congressional Record*, 84th cong. 2nd Session (1956) CII, Jan. 26, 1956. 1427. (104)
- «Members of the House of Representatives to Secretary Dulles.» Letter dated February 3, 1956, *Department of State Bulletin* XXXIV February 20, 1956. 287. (105)
- U.S. *Congressional Record*, 84th Cong., 2nd Ses., (1956) CII, March 7, 1956. 4243. (106)
- Letter to the Editor, *New York Times*, March 4, 1956. Sec. IV, p. 10. (107)
- U.S., Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *Report of the Special Study Mission to the Middle East, South and Southeast Asia, and the Western Pacific*, 84th Cong., 2nd Sess., May 10, 1956 (Washington: Government Printing Office, 1956). pp. 43-44. (108)
- U.S. *Congressional Record*, 85th Cong., 1st Sess. (1956). CIII, May 27, 1957. 7715. (109)
- U.S. Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, *The Middle East and Southern Europe Report of Sen. Hubert Humphrey on a Study Mission*, (110)
- Fred J. Khouri, *The Arab-Israeli Dilemma*, (Syracuse: Syracuse University Press, 1968), p. 144. (111)
- New York Times*, June 26, 1961, p. 2. (112)
- U.S. *Congressional Record*, 87th Cong., 1st Sess. (1961) CVII, July 20, 1961. 13009-13010. (113)
- Ibid.*, 13028-13029. (114)
- Ibid.*, August 3, 1961, 15214-15215. (115)
- Ibid.*, August 17, 1961, 16191-16192. (116)
- Ibid.*, August 20, 1961, 16754-17555. (117)
- New York Times*, August 25, 1961, p. 3. (118)
- Ibid.*, November 26, 1961, p. 20; U.N. Doc. A14921. / Add 1, Nov. 24, 1961. (119)
- New York Times*, October 3, 1962, p. 5. (120)
- Fred J. Khouri, *The Arab-Israeli Dilemma*, (Syracuse: Syracuse University Press, 1968) pp. 146-147. (121)
- William B. Quandt, *United Policy in the Middle East: Constraints and Choices*, (Santa Monica: The Rand Corporation, 1970). p. 34. (122)
- Ibid.* pp. 34-36. (123)
- New York Times*, February 1, 1963, p. 7; Feb. 2, 1963, p. 5. (124)
- New York Times*, Dec. 21, 1962, p. 2. (125)
- U.S. Contribution to UNRWA in 1964 and 1965 constituted about 70% (126)
- U.S. *Congressional Record*, 89th Congress. 1st session (1965) CXI, August 24, 1956 21618-21622. (127)
- U.S. *Congressional Record*, 98th Congress. CXII, May 25, 1966. p. 02423. (128)
- Ibid.* Sept. 27, 1966. pp. 24054-24055. (129)
- U.S. Congress. Committee on Foreign Relations. *War or Peace in the Middle East*, Report, 90th Congress. 1st Session, April 10, 1967 (Washington, D.C.: Govt. Printing Office, 1967). p. 13. (130)
- U.S. *Congressional Record*, 90th Congress. 1st Session. 1967. 15647. (131)

- U. N. Security Council Continues Debate on Near East» *US Department of State Bulletin*, LVII. (132)  
1462 (July 3, 1967)
- Harry Howard «The Problem of the Arab Refugees», in *Arab-Israeli Impasse*, Majda (133)  
Khadduri (ed) (Washington, D C . Robert B. Luce, Inc. 1968), p. 17.
- Report of the Commissioner — General of the United Nations Relief and Works Agency for** (134)  
**Palestine' Refugees in the Near East**, General Assembly Official Records, Twenty-fifth  
Session, Supplement No. 13 (A / 8013)
- Department of State Bulletin**, (July 10, 1967) pp. 33-34 (135)
- George Lenczowski (ed) *United States Interests in the Middle East*, (Washington Amer- (136)  
ican Enterprise Institute for Public Policy Research, 1968), p. 119; Principles of Peace in the  
Middle East.» Statement by President Johnson on June 19, 1967, Department of State  
Bulletin, LVIII. 1463 (July 10 1967) 33, 69
- U.N. Doc S / Res / 242 (1967). (137)
- «Security Council Affirms Principles for Peace in the Middle East» Statement by Arthur (138)  
Goldberg on November 15, 1967. *Department of State Bulletin* Dec. 18, 1967, p. 840.





## الفصل الرابع

### سياسة الولايات المتحدة والكيان الفلسطيني ١٩٦٧ - ١٩٧٦ م

---

غيرت الولايات المتحدة أسلوبها بالنسبة للمنطقة بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ م). في اتجاه المصالحة وتسوية الوضع بين الدول العربية واسرائيل. وفي الوقت الذي كانت فيه القضية الفلسطينية تتسع وتأخذ منحى العنف وأحياناً بعض أوجه الإرهاب، وافق ذلك تنام في الشعور بالشخصية الفلسطينية، وتحول في نظرة الأميركيين الى المسألة الفلسطينية من اعتبارها قضية لاجئين، إلى التفكير في إيجاد حل بين الأنظمة العربية واسرائيل.

وتطور الموقف الأميركي في مرحلة ما بعد سنة ١٩٦٧ م، من «مبادئ» جونسون الخمسة إلى تأييد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ م، وتشجيع جهود ممثل الأمين العام للأمم المتحدة غونار يارنغ<sup>(١)</sup>. وكان هدف القرار ٢٤٢ حل الصراع بين الدول العربية واسرائيل. وقد اعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مشكلة من بين عدة مشاكل فحسب، حيث دعت نصوص القرار إلى «سلام عادل ودائم» مع ضمان حرية الملاحة في المياه الدولية، حدود آمنة ومعترف بها في المنطقة، والانسحاب من الأراضي المحتلة، ثم حل عادل لقضية اللاجئين، وإنهاء لكل المطالب وحالات الحرب<sup>(٢)</sup>. ولا عجب إن ثمة خلافات تتعلق بالقرار، ظهرت بين الأطراف المعنية.

وفي محاولة يائسة منه لحل الخلافات، تنقل د. يارنغ بين القاهرة، عمان، بيروت، وتل أبيب حتى نهاية عام ١٩٦٨ م، وعندها اقترحت فرنسا والاتحاد السوفياتي إجراء مباحثات بين الدول الأربع الكبرى في إطار الأمم المتحدة. لكن الولايات المتحدة لم تلعب دوراً أساسياً في المباحثات بسبب انشغالها في حرب الهند الصينية واتخذ الاتحاد السوفياتي المبادرة الأولى باتباعه اقتراحاً فرنسياً، ووزع في ٢ كانون الثاني ١٩٦٩، على حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، اقتراحات مفصلة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة (النص في الملحق). وفي ١٧ كانون الثاني، اقترحت الحكومة الفرنسية ان تجتمع الدول الأربع الكبرى، لمناقشة جهود السلام في الشرق الأوسط. وبدأت المباحثات في أوائل نيسان ١٩٦٩ م. فرحبت مصر والأردن بالمحاولة الجديدة، وعارضتها إسرائيل. وقالت الحكومة الإسرائيلية، ان مباحثات الدول الأربع الكبرى موجهة ضدها، ويجب أن تجري مباحثات عربية إسرائيلية مباشرة بدلاً عنها<sup>(٣)</sup>.

وعقد ممثلو الدول الأربع الكبرى خمسة عشر اجتماعاً، في هذه الظروف غير المشجعة خلال ثلاثة عشر أسبوعاً، وتأجلت الاجتماعات في ١ تموز ١٩٦٩، إلى أجل غير مسمى. وكانت امكانيات الاتفاق شبه مستحيلة. بينما استمرت النقاشات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في واشنطن.

### مشروع روجرز

على الرغم من أن إدارة نيكسون اشتركت في مباحثات الدول الأربع الكبرى إلا أن مبادرتها الأولى والرئيسية عرفت بما يسمى «مشروع روجرز»، وقد طرح وزير الخارجية روجرز، في ٢٨ تشرين الأول على الاتحاد السوفياتي مشروعاً يتضمن مقدمة قصيرة تدعو الى ابرام اتفاق نهائي ومتبادل بين مصر وإسرائيل، وألحقت به عشر نقاط أساسية عرضها روجرز في خطاب القاه في ٩ كانون الأول ١٩٦٩<sup>(٤)</sup>.

وأكد الخطاب على أربع قضايا رئيسية: السلام والأمن والانسحاب والأراضي. وقال روجرز: ان السلام يبقى مهمة فرقاء النزاع، وبإمكان القوى الكبرى أن تعمل كوسيط، وأن أي سلام دائم يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الحقوق الشرعية لكلا الطرفين، وأن الاطار الوحيد لحل قابل للتفاوض، هو المتطابق مع النص الكامل للقرار ٢٤٢، وإن «إطالة امد الحرب، واللاسلم واستمرار العنف والفوضى المتفشية، لا تحدم مصالح أي من الدول في الشرق الأوسط أو خارجها».

وأكد ان سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط «متوازنة وستبقى كذلك»<sup>(١)</sup> وإن اميركا لن تساعد اسرائيل في اجراء أي تغييرات رئيسية على حدود ما قبل حرب ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>. وحول مسألة اللاجئين الفلسطينيين، اعترف روجرز: «لن يكون هناك سلام دائم بدون حل عادل لهؤلاء الفلسطينيين، الذين جعلتهم حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧، بلا وطن. ان المسألة التي يطرحها اللاجئون ستصبح بأطراف أكثر جدية، اذا لم تحل قضية مستقبلهم. هناك وعي جديد بين الشباب الفلسطينيين الذين نشأوا بعد ١٩٤٨، ويجب توجيه هذا الوعي بعيداً عن الألم والحيرة، ونحو الأمل والمعادلة»<sup>(٣)</sup>.

كان هذا أول اعتراف اميركي رسمي بالوجود الفلسطيني. لم يشر روجرز الى حقوق الفلسطينيين، إنما الى «المصالح والحقوق المشروعة» للحكومات الموجودة في المنطقة، إضافة الى اقتراح حل اسرائيلي - اردني، فيه العديد من نقاط المشروع المصري - الاسرائيلي، مع إضافة أو تعديل بعض النقاط المناسبة للظروف الخاصة بالوضع الأردني:

١ - يضع الطرفان خطة زمنية لانسحاب القوات الاسرائيلية كلياً من الضفة الغربية للأردن، التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧.

٢ - توافق كل دولة على التزامات حالة السلم بين الدول، بما في ذلك منع أية اعمال عنف من اراضيها ضد الدول الأخرى ويلزم هذا البند الأردن، بمنع عمليات الكوماندوس الفلسطينية «غير النظامية».

٣ - يتفق البلدان على حدود دائمة بينهما، بحيث يتطابق الخط الفاصل للحدود بينهما، في اتفاق الهدنة، مع ذلك الذي كان قائماً قبل حرب ١٩٦٧، لكن مع السماح ببعض التغييرات التي تفرضها متطلبات الأمن العملية و «الضرورات الادارية والاقتصادية».

٤ - تحسم اسرائيل والأردن معاً، مسألة السيطرة على القدس، مع الاعتراف بوجود بقاء المدينة موحدة. وحرية التنقل في جميع اجزائها. ويتقاسم البلدان المسؤوليات المدنية والاقتصادية لحكومة المدينة.

٥ - يشترك الأردن واسرائيل في العمل على إنفاذ الاجراءات النهائية لإدارة قطاع غزة، على أساس اتفاق متوازٍ يتم التوصل اليه بين اسرائيل والمملكة العربية المتحدة.

٦ - يتفاوض البلدان حول اجراءات الامن العملية، بما في ذلك تحديد المنطقة المنزوعة السلاح في الضفة الغربية لنهر الأردن تمشياً مع الانسحاب الاسرائيلي.

٧ - يفتح الأردن مضائق تيران وخليج العقبة، أمام الملاحة البحرية لكل الدول بما فيها اسرائيل.

٨ - يعطى اللاجئين العرب (من حرب فلسطين عام ١٩٤٨) الخيار بين العودة إلى إسرائيل، أو الإقامة الدائمة في الدول العربية مع تعويضات اسرائيلية. يتفق المتفاوضون الأردنيون والاسرائيليون على برنامج سنوي للسماح بعودة اللاجئين، مع وجوب وصول أول اللاجئين الى اسرائيل بعد ثلاثة اشهر على الأكثر من إنتهاء مفاوضات الحل. ويمكن الدكتور «يارنغ» ان يشكل لجنة دولية لتحديد خيار كل لاجئ».

٩ - يتفق البلدان بشكل متبادل، على الاعتراف بسيادة كل منهما، وسلامة اراضيه، واستقلاله السياسي، وحقه في العيش بسلام.

١٠ - يسجل الاتفاق، في وثيقة موقعة ليوضع في الأمم المتحدة. وأي إخلال بأي شرط يخول البلد الآخر بتعليق التزاماته حتى يتم تصحيح الوضع.

١١ - يصادق مجلس الأمن على الاتفاق الكامل، وتوجه بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، جهودها المستقبلية لمساعدة كافة الأطراف على احترام شروط السلام<sup>(٨)</sup>.

وقد ربط الاقتراح الاميركي تنفيذ هذا الاتفاق بالانفاق الأنّي والمقرر بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة. وقيل ان الملك حسين كان مسروراً بالاقتراح الاميركي. وبدا واضحاً ان مسؤولية مراقبة نشاطات المقاتلين الفلسطينيين ومنع هجماتهم ضد اسرائيل تقع على عاتق الأردن، بسبب الشرط القائل بوجوب منع اعمال العنف من اراضي اي بلد ضد الآخر. وقد رفض «روجرز» أية امكانية للحوار المباشر مع المنظمات الفدائية الفلسطينية، وأكد في مؤتمره الصحفي في ٢٣ كانون أول ١٩٦٩ م، ان مسألة اللاجئين ستحل بين «الأطراف»، أي مصر وإسرائيل والأردن<sup>(٩)</sup>. واعتبر العرب الاقتراحات الاميركية ايجابية، بينما ابدى مؤيدو اسرائيل في اميركا معارضتهم لاقتراحات «روجرز» فاستهجن الاخام «اسرائيل ميلر» رئيس المجلس الصهيوني الاميركي، «موقف «روجرز»<sup>(١٠)</sup>.

وادعى «هيبرت همفري» ان «اقتراحات ادارة نيكسون الشرق اوسطية ستعني العلاقات الاميركية - السوفياتية على حساب اصدقائنا الاسرائيليين» . بعدما «اثارت شكوكاً جديّة في أوساط المهتمين باستمرار استقلال وأمن اسرائيل»<sup>(١١)</sup>.

ورفض الاتحاد السوفياتي مشروع روجرز بسبب عدم توازنه وانحيازه لاسرائيل<sup>(١٢)</sup>. لكن رد اسرائيل كان أقوى، اذ ادعت انها كانت الضحية في العملية، ورفضت أي شكل من التسويات المفروضة. ووصف احد الوزراء الاسرائيليين المقترحات الاميركية «بأنها لا يمكن ان تفسر من قبل الاطراف العربية، إلا كمحاولة لطمأنتهم وذلك على حساب اسرائيل»<sup>(١٣)</sup>.

كان مصير مشروع روجرز النسيان، بسبب المعارضة السوفياتية، والاسرائيلية، ومعارضة مؤيدي اسرائيل في اميركا، والتأييد الرئاسي الضعيف ايضاً. ومع فشل هذا المشروع، انتهت أول مبادرة سلام اساسية في الشرق الاوسط، خلال عهد إدارة نيكسون، وكانت بالفعل آخر محاولة جدية لايجاد حل سياسي مباشر للقضية الفلسطينية.

تجنت سياسة «الخطوة خطوة» الاميركية الجديدة، والتي اعدّها ونفذها هنري كيسنجر، أي اشراك للفلسطينيين في عملية المفاوضات، وتبعاً للاتجاه الذي بدأ منذ ١٩٦٧، كانت اسرائيل والدول العربية فقط، هي العناصر في معادلة كيسنجر للتسوية العربية الاسرائيلية. واعتبر الفلسطينيون كمتغير غير مباشر يمكن أن يساهم في التوصل الى حل، بينما يتم التعامل معهم بطريقة غير مباشرة، عبر الدول العربية. لكن البروز النامي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني في الشرق الاوسط والعالم انتزع ببطء اعتراف اميركا بالفلسطينيين.

### اعتراف اميركا المتزايد بالفلسطينيين

تميزت مرحلة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ في الولايات المتحدة ببداية وعي متزايد، إذ بدأ الفلسطينيون يُعتبرون أكثر من مجرد لاجئين. وعند حلول صيف ١٩٧٠ أدت العمليات الفدائية كمعركة الكرامة في آذار ١٩٦٨، وحرية الفلسطينيين النسبية في العمل من لبنان والأردن؛ الى جعل نفوذهم يصل لمرتبة عالية جديدة.

كان الاهتمام المتزايد في الكونغرس الاميركي، مقياساً للتأثير الفلسطيني المتنامي. وقال السيناتور «جورج ماكغوفرن» في خطاب القاء في مجلس الشيوخ في

تموز ١٩٧٠، متحدثاً عن اقتراحات السلام المستقبلية، «إذا ما رغبت الدول العربية في التسوية فإنه يجب السماح لممثلي المنظمات العربية الفلسطينية، بالاشتراك في المفاوضات»<sup>(١٥)</sup>. ومع أن «ماكغوفرن» اشترط موافقة الدول العربية قبل المشاركة الفلسطينية، لم تتبن أي من إدارات نيكسون أو جونسون، مثل هذه المشاركة في أي حل سلمي شامل. وفي نفس الوقت، اعتبر «ماكغوفرن» أن إسرائيل كدولة يهودية، لا تستطيع أن تقبل بعدد كبير من السكان غير اليهود في وسطها والمعادين لها على أية حال. وبما أنه من المستحيل عودة آلاف الفلسطينيين، الذين شعروا عن حق أنهم طردوا بشكل جائر من وطنهم، فإن التعويضات تصبح ضرورية. إذ يمكن لبعض الفلسطينيين أن يعودوا إلى إسرائيل، إلا أن معظمهم سيجدون وطناً جديداً في الدول العربية التي تعاني نقصاً في السكان. وإضافة إلى التعويضات التي وافقت عليها إسرائيل، يجب أن يخصص مبلغ معين يوضع في حساب سندات لصالح اللاجئين لتغطية خسارتهم في الممتلكات الحقيقية و«التعويض عن الخسارة النفسية التي تعرض لها العرب الذين لا أمل لهم في العودة إلى ديارهم». وفي إمكان دول أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، أن تشارك في تمويل هذا الحساب. وقال: «ماكغوفرن» أن شعور الفلسطينيين بفقدانهم أرضهم وممتلكاتهم بشكل جائر، هو أحد أكبر أسباب التوتر في المنطقة. واتجاه إسرائيل من جانب واحد بالاعتراف بهذه الحال، يمكن أن يكون الخطوة الكبيرة الوحيدة نحو السلام في الشرق الأوسط.

وقال أيضاً، بما أن إسرائيل تريد أن تحافظ على سلامة الدولة اليهودية، فهي لا تستطيع أن تستمر في احتلال أراضي واسعة، يعيش فيها عدد كبير من العرب. «ويجب على إسرائيل أن تهنيء نفسها للتخلي عن كثير من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧» بسبب وجود آلاف العرب تحت سلطتها كنتيجة لتلك الحرب<sup>(١٦)</sup>.

أما السيناتور «مارك هاتفيلد» فحث مجلس الشيوخ على «أن يتفهم مشكلة الشرق الأوسط بطريقة أفضل مما تم عرضه حتى الآن في نقاشات المجلس والمناقشات العامة». وقال أن الوضع مليء بالتعقيدات ليس فقط في العالم العربي، إنما في إسرائيل أيضاً، حيث يقال أن الدولة اليهودية هي ديمقراطية، «بينما لا يتمتع غير اليهود بحقوق المواطنة الكاملة»، و«حيث لا تعطى لغير اليهود الذين يعيشون داخل حدود إسرائيل، الحقوق الكاملة الممنوعة لليهود»<sup>(١٧)</sup>. ولاحظ بأن العامل الفلسطيني يشكل عقدة أخرى، لأن هؤلاء الناس كانوا يعيشون على هذه الأرض، ويملكونها منذ أجيال قبل إنشاء إسرائيل. لقد طرد العديد من منازلهم، أو اضطروا

الى تركها بسبب الخوف والاذعان. «ومهما كانت القضية، فنحن نتعامل مع مسائل انسانية ملؤها الاحساس بالغين، وبحكمها الخوف، وبالطبع فإن حلها ليس سهلاً»<sup>(١٨)</sup>.

استمعت لجنة الشؤون الخارجية الى تقارير عن صراع الشرق الأدنى في اواسط تموز ١٩٧٠ جرى فيها عرض لوضع اللاجئين. وقال الدكتور «لاندروم بولنغ»، رئيس كلية «ايرلهام»، إن على الولايات المتحدة ان تعلن تأييدها الكامل للفلسطينيين في جهودهم للحصول على حق تقرير المصير، بما في ذلك حقهم في دولة لهم في الضفة الغربية، وغزة اذا هم أرادوا. وقال انه لا يمكن تحقيق السلام بإعطاء قرض أو منحة للتطوير الاقتصادي بعيداً عن الحل السياسي<sup>(١٩)</sup>.

يقول الاستاذ «دون بيرتر» ان التصرفات والتحليل السائدة في هذا البلد والمنعكسة في الوسائل الاعلامية تميل الى تبسيط القضايا وتصف الصراع بأنه نزاع بين الخير والشر. فهناك ميل لاستقطاب كل نقاش، بحيث يصبح أي تعبير عن الاهتمام الانساني باللاجئين العرب مصتفاً وكأنه مناهض لاسرائيل، وحتى مناهض للسامية. لهذا فهو يعتقد انه يجب ان يكون هناك تعاطف وتفاهم مع كلا الشعين وتطلعاتهما.

ويقول ايضاً انه غالباً ما تم حجب القضية بالحديث عن التغلغل السوفياتي وعبد الناصر، بينما الفلسطينيون هم القضية الحقيقية. واستشهد «بيرتر» بزعيم سياسي اسرائيلي قال: «ان الأمة الفلسطينية تعرف ك شخصية وطنية ذات شعور وطني، وارض موحدة يعيش فيها اكثرية الفلسطينيين، وتاريخ احقاب عديدة مليئة بالحروب والمعارك، وتشتت لا زال محافطاً على رابط مع الوطن الفلسطيني. في نفس الوقت انه شعور بالكارثة الوطنية المشتركة، والتضحية والمذاب اللذين يصانيتها ابطلها. لها احلامها وبيدايات شعر وطني».

يقول «بيرتر» ان تعويض ممتلكات اللاجئين ليس همّاً مصرياً أو لبنانياً، لان الممتلكات المفقودة ليست لبنانية ولا مصرية، انه شأن فلسطيني لا يمكن حله إلا بمفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ويلاحظ «بيرتر» انه حتى الآن لا اسرائيل ولا الولايات المتحدة ادركتا اهمية الفلسطينيين باستثناء الحديث الذي ادل به السناتور «ماكغوفرن» اخيراً. «حتى يتم اعتراف متبادل بالحقوق، أي اعتراف

فلسطيني بحق الدولة الاسرائيلية في العيش، واعتراف اسرائيلي بحق الدولة الفلسطينية في العيش، وحتى يعترف هذان الشعبان اللذان لا يعترفان بالوجود الوطني لبعضهما البعض بوجود كل منهما، اظن ان الصراع سيستمر»<sup>(٢٠)</sup>.

يقول «بيرتزه» ان اهم تقدم في مسألة اللاجئين يمكن ان يتم اذا جرى اعتراف رسمي بالفلسطينيين كشخصية وطنية، بما في ذلك اعتراف اسرائيل والولايات المتحدة<sup>(٢١)</sup>.

لقد أظهر العديد من المسؤولين تعاطفهم مع الفلسطينيين امام لجنة الشؤون الخارجية، منهم السفير الاميركي السابق في مصر «جون بادو»، والاستاذ هاري هورده من الجامعة الاميركية، والدكتور «جون دايفس» المسؤول السابق في «الأونروا» وقد شددوا على الحاجة الى نوع من تقرير المصير. ومع ذلك فإن «أ. ل. كين» ناشر مجلة «تقرير الشرق الأدنى»، والمسجل «كعميل» للحكومة الاسرائيلية، له وجهة نظر مختلفة. فهو يدعي ان الولايات المتحدة «اطالت بتهورها مشكلة اللاجئين العرب بسبب إلحاحها غير الواقعي في اقتراحاتها على عودتهم، وبسبب فشلها في التركيز على «إعادة التوطين»، الذي يعتبره «الحل الحسي والمنطقي»، «فالعودة لم تكن أبداً حلاً لمشاكل اللاجئين»<sup>(٢٢)</sup>. وقد خلص الى ذكر توصيات ونتائج عدد كبير من اللجان والدورات الدراسية والاحزاب التي دعت كلها الى إعادة التوطين وليس الى العودة.

وفي حين ظلت اكثرية الاعضاء مؤيدة لرأي «كين»، إلا ان الأصوات المعارضة أصبحت اكثر. وفي ٢٣ آب ١٩٧٠، اقترح «وليم فولبرايت» حلاً شاملاً للصراع العربي - الاسرائيلي، بحث الفلسطينيين على القبول بوجود اسرائيل وإيقاف مساعيهم لتدميرها.

«لقد ظلم الفلسطينيون ظلمًا تاريخيًا كبيراً، لكن من غير الممكن رفع هذا الظلم الآن بالطريقة ذاتها. فبعد ٢٢ سنة من وجود اسرائيل كدولة مستقلة، سيكون هذا الظلم، في حال تمزيق هذا المجتمع، موازياً للظلم الذي مارسه اليهود بطردهم العرب من أرضهم في البدء. هناك نوع فظ من العدالة يتراكم، في أي وضع قائم، طالما أنه يتعلق بحياة الناس ومساكنهم، بعد ان يكونوا قد أقاموا وعاشوا في مكان ما - بغض النظر عن كيفية وصولهم الى هناك - فيصبح من الظلم ان يمزقوا ويطردوا، حتى إذا وجدت الامكانية الفعلية».



«قد يكون ذلك دواءً مرّاً من الصعب ان يتلمه العرب الفلسطينيون، لكن كون الأساطير والحقائق كما هي عليه، فإنهم سيضطرون لأن يفعلوا ذلك، اذا هم ارادوا اثناء عمليات حرب المصائب غير المجدية».

ربما كان «فولبرايت» أول مسؤول اميركي، يعبر علانية عن الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بما في ذلك امكانية قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

«فلذا قام الفلسطينيون بذلك، وعندما يقومون به، وبأي طريقة كانت، فهم مؤهلون لنوع معين من تقرير المصير في المناطق غير الاسرائيلية من فلسطين. وإذا ارادوا ان يقيموا دولة فلسطينية مستقلة، أم يندمجوا مع المملكة الاردنية، أم يتحدوا معها بطريقة ما، فهذا ما لا يستطيع الأجانب ان يحكموا فيه، وربما عجزت عنه اية خطة عملية لحل سلمي مستقبلي في الشرق الأوسط».

لقد تبع العديد من الاميركيين البارزين «فولبرايت» داعين إلى تأييد متزايد للفلسطينيين كما دعا «ريتشارد نولت» السفير الاميركي الاسبق في مصر، الى تأييد اميركا لدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وذلك بعد معارك ايلول ١٩٧٠ التي دارت بين قوات الملك حسين والفدائيين الفلسطينيين. وقال ان الفلسطينيين استنتجوا ان الاعتماد على النفس هو الجواب الوحيد. ورأوا انفسهم كـ «ضحية تمييز رهيب» وشعروا انهم ينظر المجتمع الغربي لا يعتبرون على قدم المساواة وغيرهم، عندما يتعلق الأمر بمطالب الآخرين. وقال «نولت»: «ولا عجب ان يؤدي تكرار كهذا للوضع الشرعي واحترام النفس، من قبل المتنادين بالحقوق الشرعية والمساواة، وحق كل الشعوب في تقرير مصيرها، إلى استياء قاتل، وقلق تعصبي حيال الحقوق والمبادئ» وفي محاولة التوصل الى سلام، فإن الهم الأول والشرط الاساسي للنجاح يجب ان يكونا البرهان للفلسطينيين انهم كسبوا اخيراً اهتمام الغرب بما في ذلك اسرائيل، والتأكيد لهم على المعاملة المتساوية التي تعتبر اساساً للوضع الشرعي واحترام النفس».

وقال ايضاً ان اكرية الفلسطينيين يريدون العيش بسلام، في ظروف تخضع للحد الأدنى من متطلبات الأمن واحترام النفس. وعندما يتم تحقيق ذلك لهم، فإن المتطرفين سيخسرون تأييد الجماعاتهم<sup>(٢٥)</sup>.

وعبر السيناتور «هاتفيلد» عن تضامنه مع الفلسطينيين في وضعهم الحالي، في

خطاب القاء في نيسان ١٩٧٠، انتقد فيه سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، ووصفها بأنها انهزامية. وشكك «هاتفيلد» بالسياسة التي تسببت حسب رأيه «في إجماد واستمرار الاخطاء بحق الفلسطينيين كشعب، وبحق الاجيال التي عاشت في اسرائيل». هذه السياسة التي اعطت وطناً لليهود، لكنها اذكت الوطنية الفلسطينية ايضاً، وخلقت الفدائين، وسببت حروباً بين العرب واسرائيل، وخلقت مليونين ونصف مليون لاجئ فلسطيني، وأدت الى حرب اهلية في الأردن، وهددت بصدام نووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وقال ان الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية لهذه الأحداث، بسبب ما سماه «بسياستها الفصامية في الشرق الاوسط خلال الاثنتين والعشرين سنة الماضية». وأشار إلى أن الصراع الحقيقي هو بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وليس بين العرب والاسرائيليين. وحتى تسوى هذه المسألة، «لن يكون هناك سلام في الشرق الاوسط»<sup>(٢٦)</sup>. وازداد ان الولايات المتحدة، فشلت في التعامل بشكل مناسب مع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات: «حيث يتم اضعاف الروح الانسانية، ويتحول سكانها الى العنف والكرهية ضدنا وضد العرب واسرائيل»<sup>(٢٧)</sup>. وقال «هاتفيلد» ان المصالح الاميركية الرئيسية في الشرق الاوسط تكمن في الاعتبارات الاخلاقية والانسانية، والتي كانت التبرير العملي الوحيد لحجم التدخل الاميركي في الشرق الاوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي حين كان الهدف هو السلام العادل، إلا ان السياسة الاميركية لم تقدم نحوه حتى الآن. وخلص الى دعوة الولايات المتحدة الى الضغط ولاشراك ممثلين عن الفلسطينيين» كطرف كامل في أية محادثات سلام تتعلق بحل مستقبلي طويل الأمد»<sup>(٢٨)</sup>.

واقترح النائب «لي هاملتون» إجراء نقاش عام حول الفلسطينيين. وأيد حق تقرير المصير للفلسطينيين، وحذر من استمرار القتال، اذا لم يتم التوصل الى تسوية مقبولة. وطالب بجهود اميركية أكبر لمنع نمو أجيال جديدة في المخيمات، وقال ان اساس مشكلة الشرق الاوسط هم اللاجئين الفلسطينيون، وإن معالجة الجوانب الأخرى للوضع من دون حل هذه المشكلة سيكون كدواء مسكن مع أمل ضئيل في نجاح دائم له.

وقال: هناك شرطان يجب أن يشكلا اساس الحل. الأول: ان تراعي وجهة النظر الاسرائيلية الفائلة ان أي عودة مكثفة للاجئين ستخلق طابوراً خامساً في اسرائيل. والثاني ان تكون هناك عدالة سياسية وإنسانية واقتصادية

للاجئين. وهذا قد يعني نوعاً من التعويض، وحق تقرير المصير. ويجب ان تستمر جهود «الأونروا» ، بحيث يصبح بإمكان عدد اكبر من اللاجئين أن يختاروا بين تلقي العلوم لتحسين اوضاعهم، أو البقاء في المخيمات واللجوء الى العنف، واعتبر ان أهمية الفدائيين ، لا تكمن في قدرتهم على العمل ضد اسرائيل أو الولايات المتحدة، إنما في قدرتهم على منع أي تقدم نحو السلام، والتأثير على السياسة العربية، وضرب استقرار النظامين الأردني واللبناني. واعتبر ايضاً، ان تقوية حكومة الملك حسين ضد الفدائيين هي من العلامات المشجعة، اضافة الى كبت جماح الخطب الملتزمة، والتأثير المعتدل في اسرائيل، والا هم من ذلك، غر وعي سياسي فلسطيني. معتدل في الصفة الغربية. وبعكس الفدائيين ، يؤيد هؤلاء المعتدلون مشروع روجرز للسلام وقرار مجلس الأمن ٢٤٢. ان الطريقة المثلى للجم حركة الفدائيين هي ان يعطى الفلسطينيون خيارات سياسية واقتصادية. وعدد «هاملتون» خمسة عناصر اعتبرها كافية لحل عادل:

١- الحد من عودة الفلسطينيين، معترفاً بالقلق الاسرائيلي من ان العودة للاعمدة، ستخلق مشاكل سياسية وتضعف الصفة اليهودية للدولة. وسيكون من الصعب تحديد أي من اللاجئين يجب ان يعود.

٢ - دفع تمويضات لكل اللاجئين، عرب ويهود، بسبب فقدان الاملاك، وتساهم الاسرة الدولية في الدفع، وتحدد المبلغ الواجب دفعه وإلى أي من اللاجئين يجب ان يتم التعويض.

٣ - توسيع وتكثيف البرامج التعليمية والصحية للاجئين الفلسطينيين.

٤ - اعطاء الفلسطينيين خياراً سياسياً، مما يساعد في تحريك الوضع الحالي في احدى المناطق الأكثر تفجراً. وعلى الاسرة الدولية ان لا تفرض نوعية الحل، أكان دولة فلسطينية في الضفة الغربية، أم دولة شبه مستقلة ومرتبطة بالأردن، أم الوحدة الكاملة مع الأردن. ويعتقد هاملتون إن اعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير سوف يقضي على المنظمات الفدائية الفلسطينية.

٥ - تتحمل الاسرة الدولية مسؤولية تنفيذ هذه الخطط، على الرغم من كل المشاكل والضغوطات. ويقول هاملتون ان على الاسرة الدولية ان تدفع قسماً مهماً من المصاريف، التي تعتبر قليلة بالمقارنة مع الكلفة الانسانية لحرب أخرى<sup>(٢٩)</sup>.

ومع ان الاعتراف المتزايد بالفلسطينيين من قبل اعضاء الكونغرس الاميركي والشخصيات الاميركية البارزة، واهتمامهم بالاعتراف الرسمي بحقوق الفلسطينيين. لم ينعكس فوراً على سياسة الادارة، لكنه كان بلا شك معبراً عن التغيرات المهمة في الاهتمام الاميركي بالشعب الفلسطيني.

على أية حال فإن أية إدارة اميركية لم تتبن كلياً حتى الآن مشروع «هاملتون» إزاء الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

### الفلسطينيون في سياسة الولايات المتحدة الشرق اوسطية

من الخطوة خطوة إلى فك الارتباط ١٩٧٠ - ١٩٧٦

انتقلت القضية الفلسطينية بعد ١٩٦٧ من وسط المسرح ، لتصبح واحدة من القضايا العديدة ضمن تسوية شاملة ، كذلك في مرحلة ١٩٧٠-١٩٧٣ ، أبعاد التحول الى سياسة الخطوة خطوة القضية الفلسطينية عن نقطة تركيز للجهود الاميركية . ومن المفارقات خلال هذه الفترة ان تصريحات المسؤولين في ادارة نيكسون اظهرت اعترافاً متزايداً بالفلسطينيين ككيان . وفي ١٩٧٠ ، خاض الحرب عملياً ضد اسرائيل فريقان : المنظمات الفدائية التي كانت تهاجم اسرائيل من الحدود الأردنية ، ومصر التي كانت تقود حرب استنزاف عبر قناة السويس ضد القوات الاسرائيلية في سيناء<sup>(٣٠)</sup> . في هذه الاثناء ، كانت اسرائيل تهاجم القوات المصرية بقوة ، بواسطة هجمات جوية في عمق مصر ضد الاهداف العسكرية والاقتصادية ، إضافة إلى هجمات مماثلة ضد الأردن ، لكن أقل بكثير .

وقد تنبّهت الولايات المتحدة ، الى الوضع المتدهور على الجبهة المصرية ، وخشيت ان يؤدي التصعيد المستمر الى زيادة احتمالات تدخل القوى العظمى . ورأت إدارة نيكسون ، ان تزايد عدد الخبراء السوفيات واستعمال طيارين سوفيات في مهمات الدفاع الجوي في الجيش المصري ، يعتبر عاملاً خطيراً<sup>(٣١)</sup> . وعبر نيكسون عن قلقه من التطورات في الشرق الأوسط في مقابلة متلفزة في ١ تموز ١٩٧٠ . إذ قال : « اعتقد ان الشرق الأوسط خطر جداً الآن . انه كالبلقان قبل الحرب العالمية الأولى . حيث يمكن ان تنجر القوى العظمى ( اميركا وروسيا ) الى مجابهة لا يريدونها أي منها » .

وأراد وزير الخارجية روجرز ، ان يحرك الوضع عبر مبادرة دبلوماسية جديدة . فتبنى المعادلة البسيطة التالية : « اوقفوا القتال وابدأوا الحوار » . واقترح في ١٩ تموز ١٩٧٠

وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر على الأقل ، لتسهيل مباحثات السلام (٣٣)

كان رد فعل اسرائيل الفوري رفض الاقتراح . اما الرد المصري ، فلم يظهر إلا بعد عودة عبد الناصر من زيارته الى موسكو . ولم يستطع الأردن ان يجازف بأن يقبل لوحده النداء ، خاصة بسبب وجود قوة الفدائيين الفلسطينيين في الأردن . ووافق عبد الناصر على مقترحات روجرز في ٢٢ تموز ١٩٧٠ ، وتبعه الأردن ، وأدى الضغط الاميركي ، والوعد بمزيد من المساعدات العسكرية ، إلى قبول اسرائيل للمبادئ في ٣١ تموز . وبدأ وقف اطلاق النار الفعلي في ٧ آب ١٩٧٠ .

لقد كان اشراك الأردن مظهرًا مهمًا في مبادرة روجرز ، خاصة وإن الأردن واسرائيل كانا ملتزمين مبدئيًا بهدنة ١٩٦٧ ، ويدوان الولايات المتحدة أرادت التأكد من ان مصر والأردن سيقومان بدورهما في مراقبة الفدائيين الفلسطينيين ، الذين يعارضون أية تسوية سياسية تعتمد على مشروع روجرز أو القرار ٢٤٢ . وفهم الملك حسين بوضوح انه بقبوله مقترحات وقف اطلاق النار الجديدة ، سيكون مسؤولًا عن منع أي أعمال عنف من أراضيه . وقبل ان يعلن قبوله وقف اطلاق النار ، اعلم الملك حكومته ان الصدمات مع الفدائيين اصبحت محتملة (٣٤) .

وواصل الملك حسين استعداداته لكشف الأوراق علانية مع الفدائيين في الأردن (٣٥) . فهزم الجيش الأردني الفدائيين ، بعد حرب مدمرة استمرت ١٠ أيام ، من ١٧ أيلول ١٩٧٠ لغاية ٢٦ منه . وقُتل آلاف المدنيين الفلسطينيين أيضاً . وضعفت المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة جوهرياً . وتأثرت قوة ونفوذ الفدائيين بشكل هائل .

وهكذا نجحت « مبادرة روجرز » الثانية ، بلجم نشاطات الفدائيين الفلسطينيين . وانتهت حالة الحرب على الجبهة المصرية الاسرائيلية ايضاً ، مخففة جوهرياً احتمال التدخل الاميركي والسوفياتي . وأحييت أخيراً مهمة « غونار يارنغ » للسلام (٣٦) .

بعد فشل مهمة « يارنغ » الثانية في شباط ١٩٧١ ، تبنت الولايات المتحدة موقفاً جديداً من المشكلة . واصبحت تسعى الى « حل مؤقت » بواسطة سياسة الخطوة خطوة .

كان التفاهم بين اسرائيل ومصر ، نقطة البداية ، وذلك بالتوصل الى اتفاق مؤقت لفتح قناة السويس ، وبعد انهاء ذلك ، تتخذ خطوات أخرى ، كما اوضح « روجرز » :

« نصل في النهاية الى المشاكل العالقة بين الأردن واسرائيل ، ومسألة القدس ، ومسألة اللاجئين ، لكن الطريق المسدود الآن هي بين مصر واسرائيل ، وانمى ان نتوصل

بطريقة ما الى تفاهم» (٣٧) .

واضاف « إذا استمرت عملية الخطوة خطوة ، فسيصبح بالامكان التوصل الى حل سلمي ، عبر التطبيق الكامل للقرار ٢٤٢ (٣٨) .

« نص اتفاق السويس المؤقت على انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة القناة على ان تفتح في المقابل مصر الطريق للملاحة البحرية . لكن مصر واسرائيل لم توافقا . واختلفتا حول الحقوق الاسرائيلية في حرية الملاحة ونقل البضائع ، ومسافة الانسحاب الاسرائيلي عن ضفة القناة ، ومدة وقف اطلاق النار ، ومراقبة الاتفاق ، وانتشار القوات المصرية عبر القناة . على الرغم من ذلك ، فقد اعلن روجرز مقترحاته في ٤ تشرين اول ١٩٧١ ، من اجل « خطوة اكبر » نحو السلام ، وخصوصاً اتفاق قناة السويس المؤقت (٣٩) . ويشمل الاتفاق عدة بنود مفصلة من اجل زيادة فاعلية وقف اطلاق النار الحالي ، على ان تتبع ذلك « محادثات بالوكالة » بين مصر واسرائيل (٤٠) .

كانت الولايات المتحدة ترغب بشدة في التوصل الى اتفاق مؤقت . فهو سيفصل المتحاربين ، ويمدد وقف اطلاق النار ، ويخفف مخاطر تدخل القوى العظمى ، ويعزز دور اميركا كصانعة للسلام ، ويقلل من اعتماد مصر على الاتحاد السوفياتي ، ويمكن ان يكون حافزاً نحو حل اشمل . لكن هذه المقترحات لم تكن لتحقيق آنذاك ، في اية حال . وبناءً على مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة واسرائيل ، صدرت في ٢ شباط ١٩٧٢ ، قبلت اسرائيل الاقتراح الاميركي باجراء « محادثات بالوكالة » ، لكن الرئيس المصري السادات رفض هذه المحادثات مفضلاً العودة الى مهمة « يارنغ » (٤١) . واصبحت مرحلة ١٩٧١ - ١٩٧٣ ، مرحلة الديبلوماسية المجنونة ، وبلغ البيت الأبيض وزارة الخارجية ان لا تعلن عن أي مقترحات جديدة ، إلا بعد انتخابات ١٩٧٢ (٤٢) . كانت اسرائيل راضية بهذا الموقف ، لأنها شعرت بأن الوضع الراهن كان لمصلحتها . فهي تتمتع الآن بهدوء نسبي على مناطق حدودها ، كما وان العلاقات الاسرائيلية - الاميركية هي أقوى مما كانت عليه في وقت مضى . صوّر نيكسون ادارته ، خلال السنة الانتخابية ، على انها مؤيدة قوية لاسرائيل . فبالذلة « رابين » ، السفير الاسرائيلي في الولايات المتحدة ، بمحاولة كسب دعم اليهود الاميركيين « لنيكسون » . فتكلم علانية وبشكل ايجابي عن اعجابه بإدارة نيكسون - كيسنجر ، وعبر بوضوح عن خوفه من « ماكغوفرن » . وساعد رابين عن انتقال العديد من الناحيين اليهود الديمقراطيين تقليدياً ، الى الصف الجمهوري ، رابحاً ٤٠٪ من اصوات اليهود لمصلحة نيكسون في العام ١٩٧٢ (٤٣) .

امتعضت مصر والدول العربية الأخرى ، وغاب أملها في الدبلوماسية الأميركية المخادعة . وجاءت « سنة الحسم » التي تحدث عنها السادات في العام ١٩٧١ وانتهت بدون أي حسم .

ولم تسارع ادارة نيكسون الى تنشيط الجهود الدبلوماسية في الشرق الاوسط ، حتى بعد ان تم طرد المستشارين العسكريين السوفيات من مصر في صيف ١٩٧٢<sup>(٤٤)</sup> .

أما الفلسطينيون ، فلم ينزعجوا من الدبلوماسية المخادعة ، خصوصاً وأن غرفة الانتظار كانت مخصصة لهم في اية حال ، في المسرح الدبلوماسي الأميركي في الشرق الاوسط . واعرب العديد من الفلسطينيين عن حذرهم وعدائهم الصريح أحياناً ، للمبادرة الأميركية ، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية . وشعروا بتعمد إبعادهم ، وأبدوا تخوفهم من ان المبادرات تهدف الى تحجيم حركتهم وتصفيتها في النهاية . حاول « روجرز » في مناسبة وحيدة ، في ٢٥ حزيران ١٩٧٠ ، ان يطمئن الفلسطينيين عندما حدد ان التسوية ستأخذ بعين الاعتبار « كل الشعوب في المنطقة » ، بما في ذلك الفلسطينيون . وقال : « نُقر ، وأظن أن أياً كان يجب ان يقر بالواقع بأن علينا أن نأخذ في الاعتبار مصالح كل الشعوب في المنطقة »<sup>(٤٥)</sup> . لكن مقدمات روجرز لم تزل الشك الفلسطيني ، خاصة على ضوء الهزائم التي منوها في صراعاتهم خلال ١٩٧١ - ١٩٧٢ مع الملك حسين في الأردن ، والاشاعات عن دور اميركي خفي في هذه الاحداث .

لقد اوضحت احداث ١٩٧٢ - ١٩٧٣ سياسة الخطوة خطوة التي اتبعتها اميركا حديثاً ، لحل الصراع في الشرق الأوسط ، وطرح القضية الفلسطينية جانباً . وفي نفس الوقت ، عبرت تصريحات المسؤولين في ادارة نيكسون عن اعتراف متزايد بالفلسطينيين « كشعب لهم مصالح وتطلعات شرعية »<sup>(٤٦)</sup> .

لكن اعتراف الادارة الاميركية بالكيان الفلسطيني ، عبر تصريحات علنية ، لم يحصل إلا بعد انتهاء الازمة الاردنية . وفي تصريح مقتضب للصحافة في ١٢ تشرين الاول ١٩٧٠ ، قال مساعد وزير الخارجية « سيسكو » : « هناك العديد والعديد من الفلسطينيين الذين يفكرون بكيان ، أينما وجد هذا الكيان . . . وإذا نظرت الى السنين الخمس المقبلة ، مع الافتراض بأننا نستطيع ترسيخ الاستقرار في المنطقة ، فيكون ذلك على اساس تبني العرب لسياسة « عش ودع غيرك يعيش » ، أي الرغبة في العيش مع اسرائيل ، على أن تحقق اسرائيل على الأقل ، بعض مطالب العرب فيما يتعلق بالأراضي المحتلة ، وأخيراً اعطاء الحركة الوطنية الفلسطينية امكانية التعبير ، بشكل كيان ، على الأرجح »<sup>(٤٧)</sup> .

بعد ذلك بثلاثة أيام ، اجاب « جون كنف » ، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية ، عن اسئلة تتعلق بمفهوم الكيان الفلسطيني ، ودور الفلسطينيين في تسوية الشرق الأوسط فقال : « يجب ان تؤخذ مصالحهم وتطلعاتهم الشرعية بعين الاعتبار في أي حل سلمي ، اتنا لا نملك افكاراً مسبقة عن كيفية المشاركة الفلسطينية . لكننا نلاحظ ان العديد من الفلسطينيين يتكلمون عن كيان معين . إنه من الانصاف القول اننا نعتقد ان اكثرية الفلسطينيين يريدون حلاً سياسياً على الرغم من ان الفدائيين الفلسطينيين يرفضون القبول بفكرة التعايش السلمي مع اسرائيل . . . » (٤٨) . وأشار « كنف » ايضاً ، إلى ان الولايات المتحدة ، لن تتعامل مباشرة مع الفلسطينيين ، بل ستعامل مع الحكومات العربية القائمة ، فهي التي ستقرر مع اسرائيل ، عبر المفاوضات ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون في أي تسوية سياسية وسلمية » (٤٩) .

وفي مقابلة متلفزة مع برنامج « قضايا واجوبة » ( لشركة أ . ب . س . للتلفزة ) عبر روجرز عن رغبة الولايات المتحدة بتقديم المساعدة للشرق الأوسط بما في ذلك للفلسطينيين . وجواباً عن سؤال حول اذا كانت المساعدة للفلسطينيين تعني إقامة دولة منفصلة لهم ، قال ان المساعدة لا تعني أي شيء محدد . وكرر تصريحه السابق « ان مصلحة الفلسطينيين يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار » (٥٠) .

بعد مرور ثلاثة أسابيع على ملاحظات روجرز ، توسع « تشارلز . و . بوست » السفير الاميركي في الأمم المتحدة في شرح السياسة الاميركية . قال اذا اردنا السلام في المنطقة « يجب ان تراعى مصالح وتطلعات الفلسطينيين الشرعية » . ليس لدى الولايات المتحدة افكار جاهزة عن كيفية « المشاركة الفلسطينية في الحل » ، كما انه ليس واضحاً ما هي الاهداف السلمية التي وضعها الفلسطينيون لانفسهم ، من يتكلم باسمهم ، وما هي علاقتهم بالحكومات العربية القائمة ، وما إذا كان هناك اجماع على الدور الفلسطيني في التسوية السلمية ، « بل لقد دل هذا التصريح بوضوح على ان الولايات المتحدة لا تعترف بمنظمة التحرير كناطقة باسم الفلسطينيين ، أو كممثلة « لمصالحهم وتطلعاتهم الشرعية » . وأكد « بوست » في ختام ملاحظاته حول الفلسطينيين ، ان الجواب عن هذه الاسئلة بحاجة الى توضيح وان هذه قضية يجب ان يحلها الفلسطينيون بالتعاون مع الحكومات العربية القائمة » (٥١) .

دلت تصريحات « بوست » على الاعتراف الاميركي بيزور الفلسطينيين كقوة سياسية . ففي البداية ، يجب ان يتقوا مع الحكومات العربية ، على دورهم في التسوية . وبعد ذلك ، ربما اعطت الولايات المتحدة رأياً في دورهم المنتظر .



كان هذا الموقف بالتأكيد خطوة متقدمة عن الاعتراف الاميركي السابق بالفلسطينيين كلاجئين فقط . وقد اعرب روجرز عن الاعتراف الاميركي بوجود الشعب الفلسطيني لأول مرة ، امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في ٢٥ أيلول ١٩٧٢ فقال :

« إن حلاً شاملاً يتطابق مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، يجب ان يراعي التطلعات المشروعة للحكومات الطرفين ، وتطلعات الشعب الفلسطيني أيضاً » (٥٧) .

كانت سياسة اميركا الفلسطينية في مرحلة تحول . فهي لم تعد تتعامل مع الفلسطينيين كلاجئين عرب أو كلاجئين فلسطينيين ، واعترفت بوجود الشعب الفلسطيني ككيان مستقل لم تعترف بحقهم في تقرير المصير ، وصوتت ضد كل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي اعترفت بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم (٥٣) . وسيطرت سياسة «انتظر وراقب» في واشنطن والتي كانت تراقب بين عدة اشياء اخرى ، قدرة انتعاش الشعور الوطني الفلسطيني بعد مجزرة «ابلول الاسود» المدمرة التي وقعت بين الجيش الأردني الموالي لنظام الملك حسين ورجال المقاومة الفلسطينية في عام ١٩٧٠ . كان صانعو السياسة الاميركية مترئين في انتظار دلائل ، عما سيفعله الفلسطينيون أو ما سيفعله العرب بالفلسطينيين أو معهم . وقد برزت خلال المرحلة الاولى من دبلوماسية الخطوة خطوة ( ١٩٧٠- ١٩٧٣ ) هذه المؤشرات الخمس :

١ - لن تتعامل الولايات المتحدة مباشرة مع الفلسطينيين ، لكن عبر الحكومات العربية .

٢- عدم قبول منظمة التحرير الفلسطينية كطرف في أي مفاوضات للتسوية ، بسبب موقفها العلني مجاهرة «بتحرير كل فلسطين» ، ورفضها الاعتراف بإسرائيل او قبول القرار رقم ٢٤٢ .

٣ - لن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً يتعلق بالفلسطينيين « إلا عندما يقرر الفلسطينيون ماذا يريدون » . لكن بما ان منظمة التحرير الفلسطينية اعلنت ما هو مقبول بالنسبة للفلسطينيين ، وبما ان ذلك مرفوض تماماً ، فإن التصريح الاميركي يعني ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان يعدل جوهرياً ، أو ان تبرز قيادة فلسطينية معتدلة ، وبذيلة ليتم اشراكها في عملية السلام .

٤ - ان التصريحات الرسمية المذكورة اعلاه تشير الى ان قضية الفلسطينيين لم تعد قضية لاجئين فقط . فقد اعترفت الولايات المتحدة بالفلسطينيين كشعب له مصالح وتطلعات مشروعة يجب ان تتضمنها اية تسوية سلمية .

٥ - لم يتم اشراك الفلسطينيين مباشرة في أي مبادرة سلام خلال فترة دبلوماسية الخطوة خطوة، وهو الموقف الذي سيميز الجزء الثاني من الدبلوماسية الاميركية في الشرق الاوسط ايضاً (١٩٧٣ - ١٩٧٦) .

### الفلسطينيون وفك الارتباط ١٩٧٣ - ١٩٧٦

عندما اصبح « هنري كيسنجر » وزيراً للخارجية في ايلول ١٩٧٣ ، كانت الولايات المتحدة ماتزال تمارس دبلوماسيتها الوقائية ، والتي امتدت من ١٩٧١ لغاية ١٩٧٣ . غمزت هذه المرحلة اساساً ، بمحاولة حصر الصراع ومنع أي حرب شاملة في الشرق الاوسط . وحققت ادارة نيكسون هدفها بإبقاء ما أسمته ، بتوازن القوى في المنطقة ، مع ضمان امتلاك اسرائيل لقوة عسكرية ، تفوق قوة كل البلدان العربية مجتمعة (٥١) . كان الشعور السائد انه فقط اذا ما وجدت اسرائيل نفسها في وضع يائس وغير آمن فإنها ستصطدم بالقوات العربية . وهذه الحجة تقول ان العرب لن يصطدموا بالقوات الاسرائيلية المتفوقة جداً ، وحتى اذا ضربوا أولاً ، فإن لدى اسرائيل القوة الكافية لتحمل الصدمة واستعادة تفوقها العسكري في المعركة . وافترض ايضاً ان اسرائيل آمنة وقوية ستكون متساهلة اكثر في مفاوضات السلام ، ومستعدة لتقديم تنازلات اكبر . وبالتالي فإن اعتراف العرب بعدم القدرة على استعادة اراضيهم بالوسائل العسكرية سيجعلهم اكثر مرونة في المفاوضات ، واكثر رغبة في تقديم التنازلات .

وعلى الرغم من استمرار اسرائيل والعرب في مواقفهم بالنسبة للمفاوضات الجديدة ، فإن السياسة الاميركية الفائلة بحصر الصراع استطاعت الصمود بنجاح لمدة ثلاث سنوات . وكان المسؤولون الاميركيون مولعين بالقول « لم يحصل السلام ، لكن الحرب لم تنلغ ايضاً » . وسيطر احساس وإي بالامن في واشنطن .

عبر « جوزيف سيسكوم » نائب وزير الخارجية الاميركي ، أمام مؤتمر السياسة القومية الخارجية للاذاعيين والناشرين في ٢٩ آذار ١٩٧٣ ، عن اعتقاده بأن الوضع الراهن في الشرق الاوسط « تحسن بشكل ملحوظ » . وعدد بعض الأسباب المعززة لاعتقاده ، منها استمرار وقف إطلاق النار بين مصر واسرائيل ، زيادة استقرار الوضع في الأردن بعد طرد الفدائيين ، إنخفاض عدد الحوادث على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية ، والسورية - الاسرائيلية ، والتقليص الحاد لاحتمالات التصادم الاميركي - السوفياتي (٥٥) . وربما يفسر ذلك لماذا لم تؤخذ تحركات السادات السياسية وتحضيراته ، وتهديداته بالحرب على محمل الجد ، لكنها اعتبرت « ثرثرة » للتأثير السياسي فقط (٥٦) .

وظهرت ظروف جديدة داخل العالم العربي : تغير في التحالفات السياسية ، اضطلاع الملك فيصل بدور أبرز في القضايا العربية ، وقراره باستعمال « قوة النفط » لأهداف سياسية ، وقرار مصر وسوريا بأن المغامرة العسكرية ، هي افضل من القبول بالوضع الراهن « الذي لا يطلق » . . وعندما أعلنت سوريا ومصر الحرب على اسرائيل في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ ، انهارت دبلوماسية اميركا الوقائية .

وعجلت حرب تشرين ونهايتها بادخال كينسجر في مشاكل الشرق الاوسط ، حيث كان يشعر ان المكان ليس جاهز له بعد ، فأكمل سياسة روجرز ( الخطوة خطوة ) بلا أي هدف منظور ومحدد . وبفضل نجاحه والنتائج الايجابية ، ادرك كينسجر فشل الذين سبقوه ، وراهن ببراعته وحذاقته وغروره على تحقيق التسوية . الآن شعر بأن المنطقة جاهزة له . وكما قال عن نفسه ذات مرة : « لا اعالج الازمات وهي باردة ، إنما وهي ساخنة فقط . هذا يمكنني من تقييم المتخاصمين عبر جدارتهم الحالية وليس كيف كانوا منذ عشر أو ألفي سنة » (٥٧) . وواجه مبدأ امتحاناً حاسماً في حرارة حرب تشرين الأول المرهقة .

وبعد اندلاع الحرب ، أعلن كينسجر ان الولايات المتحدة وضعت هدفين رئيسيين : الاول انهاء القتال بأسرع ما يمكن . والثاني : إنهاء القتال بطريقة تساهم الى أقصى حد ممكن « في إيجاد حل أكثر استمرارية لمشكلة الشرق الاوسط . وهذا يعني انه في حال استمرت الحرب ، فإنه يجب منع اسرائيل من تحقيق نصر عسكري حاسم يمكن ان يذل القادة العرب وجيوشهم » (٥٨) . وعندما توقف النزاع ، بدا كينسجر وكأنه الرابع الوحيد . فق كانت مصر واسرائيل تتفان به . وكان هذا عنصر مهم في قدرته على احراز النتائج عندما باشر سياسة فك الارتباط . وعلاوة على ذلك فقد قضى على أي تدخل سوفياتي ذي شأن في عملية خلق التسوية . .

أدت فضيحة « ووترغيت » وماتبعها ، إلى اضعاف قدرة نيكسون على استعمال صلاحياته السياسية والدستورية كاملة لتعزيز سلطة كينسجر وتم التوصل في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ الى اتفاق هس لوقف إطلاق النار ، بين القوات المصرية والاسرائيلية في سيناء ، بعد ١٦ يوماً من القتال . وعلى الرغم من وقف إطلاق النار ، تحركت القوات الاسرائيلية في ٢٣ تشرين الأول ، لتطويق « الجيش المصري الثالث » المكون من ٢٠ ألف جندي ، وهدده هكذا بإبادتهم . واكتشفت الاستخبارات الاميركية في الصباح الباكر من اليوم التالي ٢٤ تشرين الأول ، تحركات عسكرية سوفياتية ، تدل على تدخل سوفياتي ، اضافة الى رسالة عاجلة من « بريجنيف » يطلب فيها القيام بعمل اميركي - سوفياتي مشترك . وقد اوضح انه في حال تعذر ذلك ، فإن الاتحاد السوفياتي سيتخذ « الخطوات المناسبة من جانب واحد » . اعلم كينسجر نيكسون بالتهديد

السوفياتي ، وبتأججه المحتملة ، فأعطى نيكسون « الصلاحية لكيسنجر ليتكفل بالرد الاميركي » أمر كيسنجر سريعاً باستتافار عالمي للقوات الاميركية . فوافقت مصر والاتحاد السوفياتي ، في اليوم التالي على قوة عسكرية من الامم المتحدة لحفظ السلام . وانكفأت اسرائيل وانتهى المأزق<sup>(٩٩)</sup> .

كان انذار تشرين الأول ، بداية التورط الشخصي لكيسنجر في دبلوماسية الشرق الاوسط على مدى الستين التاليتين . عمل كيسنجر خلال الاشهر الثمانية الأولى على ابرام اتفاق لتثبيت وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل ، باجراء اجتماعات متتالية مع الممثلين العسكريين الاسرائيليين والمصريين . وأعد لانعقاد مؤتمر جنيف في ٢١ كانون الأول بين اسرائيل ومصر والاردن وأقنع الملك فيصل برفع الحظر الذي فُرض خلال حرب تشرين الأول<sup>(١٠٠)</sup> . وفي كانون الثاني ١٩٧٤ عمل على فك الارتباط بين الجيوش الاسرائيلي والسوري في مرتفعات الجولان . وفشلت محاولته الثانية لفك الارتباط المصري - الاسرائيلي في سيناء في آذار ١٩٧٥ ثم نجح أخيراً في آب<sup>(١٠١)</sup> .

كان تخاشي المشاكل الأكثر صعوبة من احد عناصر الاستراتيجية الاميركية في دبلوماسية ما بعد حرب تشرين الأول اضافة الى التعامل مع كل بلد عربي على حدة ، خطوة خطوة ، لتفادي مجابهة موقف عربي موحد . وكان العنصر الثاني ، تخاشي ربط الخطوات الدبلوماسية بمجاهة اتفاق السلام النهائي . اما العنصر الثالث ، فكان تجنب المشكلة الفلسطينية ، ومساءلة اشتراك الفلسطينيين في عملية مفاوضات السلام . قبل انعقاد مؤتمر جنيف للسلام بأسبوعين ، في ٦ كانون الأول ١٩٧٣ ، أجاب كيسنجر عن اسئلة عن دور الفلسطينيين ، وأشار الى مسألة التمثيل الفلسطيني الشائكة في المؤتمر ، فقال ان الموقف الاميركي يعتبر انه من الأفضل حل النزاع من قبل الأطراف الموجودة في المؤتمر ، أي اسرائيل ومصر والاردن . وأضاف :

« يجب ايجاد علاقة بين الحقوق الفلسطينية التي اشارت اليها الولايات المتحدة في عدة وثائق عالمية وحدود الاستيعاب في الأراضي المحتلة من فلسطين »<sup>(١٠٢)</sup> .

كان ذلك إشارة الى الاعتراف الاميركي بوجود التوفيق بين « الحقوق الفلسطينية » والحقوق والاعتراضات الاسرائيلية . وكانت الاعتراضات الاسرائيلية قد اعاققت بالفعل المشاركة الفلسطينية في المؤتمر . واعلنت اسرائيل انها لن تحضر المؤتمر إذا اشتركت فيه منظمة التحرير الفلسطينية .

واجه كيسنجر مسألة المشاركة الفلسطينية منذ بداية الاستعدادات لمؤتمر جنيف

وقد طالبه السادات خلال لقائهما الأول ، بدور للفلسطينيين . فأجاب كينسجر بأنه سيحاول الوصول الى شكل من المشاركة الفلسطينية<sup>(٣٣)</sup> . وفي اجتماع في وزارة الخارجية ، في ٧ كانون الاول ١٩٧٣ ، مع وزير الدفاع الاسرائيلي « موشي دايان » والسفير الاسرائيلي في الولايات المتحدة « سيمحا دينتز » تم الضغط على كينسجر من اجل عدم إشراك الفلسطينيين .

تحدث « دينتز » عن الانتخابات الاسرائيلية المقرر اجراؤها في كانون الاول... وعن الفلسطينيين ، فقال :

لديّ تعليمات من « غولداماير » للتوصل الى تفاهم بين اميركا واسرائيل في جنيف ، كينسجر : سأبقى على اتصال معك ، خاصة حول مسألة المشاركة الفلسطينية . دينتز : لا تستطيع « غولداماير » ان تترشح للانتخابات ، اذا كان هناك اي شك حول موضوع اشراك الفلسطينيين<sup>(٣٤)</sup> .

رضخ كينسجر بعد ان ووجه برفض اسرائيل الذهاب الى جنيف ، اذا اشترك الفلسطينيون ، وابلغ السادات ، انه لا يجب اشراك الفلسطينيين . فإسرائيل لن تعترض على الفلسطينيين اذا كانوا مع وفد الملك حسين ، لكنها لن تقبل بوفد منفصل ترثسه منظمة التحرير . وعارض الأردن ايضاً مشاركة منظمة التحرير<sup>(٣٥)</sup> . اعطى « كينسجر » الاسرائيليين ؛ قبل انعقاد المؤتمر بيوم واحد ، في ٢٠ كانون الاول ١٩٧٣ ، مذكرة تفاهم سرية ، تعد بعدم دعوة اي طرف جديد الى مؤتمرات جنيف المقبلة « من دون موافقة المشتركين الاساسيين » . وهذا يعني جوهرياً «فيتو اسرائيلي ضد مشاركة منظمة التحرير في أي مؤتمر مستقبلي للسلام»<sup>(٣٦)</sup> . كان الموقف الاسرائيلي صلباً ، ولم يرضخ للمشاركة الفلسطينية . وقد اخوك كينسجر ذلك ، ورغم ان الدول العربية كانت ضد خطوة كهذه ، إلا ان اقتاعها بالقبول لم يكن بالأمر العسير . امتنع «السادات» لكنه اذعن ، واقترح «الاسد» لاحقاً ، ادخال الوفد الفلسطيني ضمن الوفد السوري ، اذا كان سيتم انعقاد مؤتمر جنيف .

تلتقت محاولات كينسجر لابعاد منظمة التحرير عن المفاوضات ضربة قاسية ، بعد ان اجتمع القادة العرب في الجزائر في شباط ١٩٧٤ ، واتفقوا على ضرورة إقامة دولة فلسطينية برئاسة ، « ياسر عرفات » رئيس منظمة التحرير<sup>(٣٧)</sup> . وازدادت الضغوطات لتشكيل حكومة فلسطينية في المنفى . وسأل الملك حسين كينسجر في اجتماع في ٢ آذار ، عن إمكانية اعتراف اميركا بحكومة

كهنه فنفي كيسنجر اي نية عائلية . كرر الملك حسين عدم رضاه على العرض الاسرائيلي ، « بفك الارتباط الاداري على الجبهة الأردنية » ، مما يعني ان اسرائيل ستبقي سيطرتها العسكرية في الضفة الغربية ، بينما يتولى الملك حسين ادارة الأراضي . وأكد الملك حسين انه يريد ان يستعيد سيادته على الضفة الغربية والقدس الشرقية في اي اتفاق مع اسرائيل . طالب « كيسنجر » الملك حسين بإعطاء الاسرائيليين مزيداً من الوقت ليتوصلوا الى عرض افضل ، واتفق الرجلان على ان تعمل والولايات المتحدة والأردن على منع انشاء حكومة فلسطينية في المنفى (٧٨) .

كان موقف « كيسنجر » العلني حول قضية اشراك الفلسطينيين في مفاوضات السلام مراوفاً في اغلب الاحيان . عندما سُئل في مؤتمره الصحفي في ٦ حزيران ١٩٧٤ : « هل موقف الولايات المتحدة من دور الفلسطينيين ، هو ان يفاوض منفصل الى مؤتمر السلام ؟ » اجاب : « لم نصل بعد الى قضية الفلسطينيين . موقفاً الحالي هو ان الوفود الى مؤتمر جنيف للسلام شكلت في الجلسة الافتتاحية » . ثم سئل : هل تعارض الولايات المتحدة اشراك وفد فلسطيني منفصل في جنيف ؟ . اجاب : « لم تُطرح القضية بعد » . وأشار الى انه « لم تُجرِ اتصالات بين هذا البلد ( اميركا ) والفلسطينيين » (٧٩) .

تابع كيسنجر جهوده غير المعلنة ، لمنع الفلسطينيين من الاشتراك في المفاوضات . وفضل ان يستمر الملك حسين بتمثيل الفلسطينيين ، تاركاً خيار عودة الضفة الغربية للسيادة الهاشمية قائماً . وضغط من اجل تأييد السادات لتمثيل الملك حسين للفلسطينيين . وقد أثير هذا الموضوع في مؤتمر القمة العربي في الرباط في تشرين الاول ١٩٧٤ . ارجبت نتائج المؤتمر كيسنجر وازعجته ، لانها وجهت ضربة جديده لاستراتيجيته حول فك الارتباط . واعطت تأييدها الواضح لمنظمة التحرير كالممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وفشلت محاولة السادات بالخروج بتعبير اكثر غموضاً (٨٠) . وفي ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٤ ، قررت قمة الرباط بالاجماع بما يلي : « يؤكد المؤتمر ثانية على حق الشعب الفلسطيني بالرجوع الى ارضه وتقرير مصيره بنفسه . ويؤكد ثانية على حق الشعب الفلسطيني باقامة سلطته الوطنية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في كل الأراضي الفلسطينية المحررة . وستساند الدول العربية هذه السلطة منذ إقامتها ، بكل درجاتها واعتباراتها ، وستساند منظمة التحرير في تحمل مسؤولياتها الوطنية والدولية في اطار الالتزامات العربية » (٨١)

على ضوء هذا القرار لم يعد بإمكان الملك حسين ولا غير من الزعماء ان يستمر في المفاوضات على

الصفة الغربية وغرة . ان مطالبة منظمة التحرير بهذه المسؤولية ربح الاعتراف العربي . كان قرار قمة الرباط مغزى خاص ، اذ اعترف العرب لأول مرة منذ ثلاثين عاماً بكيان فلسطيني يمثل الفلسطينيين ويتكلم باسمهم . ولم يعد بإمكان كينسجر الادعاء بأنه لا يعرف مع من يجب ان يتكلم . فقد قرر العرب من يتكلم باسم الفلسطينيين ، واصبح من الصعب عليه ان يتهرب من هذه المسألة . بعد قمة الرباط بقليل ، كسب الفلسطينيون نفوذاً عالمياً مهماً . فقد خطب ياسر عرفات في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ . أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتم استقباله كرئيس دولة . وهو استقبال لم يحظ به أي رئيس حركة تحرير قبله . ويعتبر حدثاً تاريخياً في سجلات الامم المتحدة . كرر عرفات في خطابه في الامم المتحدة ، نداه من اجل إقامة دولة علمانية ديمقراطية في فلسطين<sup>(٧٢)</sup> ، وهو تعبير يفسره الفلسطينيون بأنه نزع لصفة الصهيونية عن اسرائيل ، ورجوع الفلسطينيين الى اراضيهم واندماج اليهود والعرب مسلمين ومسيحيين في مجتمع واحد . على أية حال ، فقد اعتبرت الولايات المتحدة ، ان هذا يعني تدمير اسرائيل كدولة يهودية .

بقي الرفض الاسرائيلي للتفاوض مع منظمة التحرير على حاله . ولم تكتشف الولايات المتحدة أي اشارات للاعتدال ، في خطاب عرفات ، ولا في موقف منظمة التحرير تجاه اسرائيل . فلم تتخذ أي خطوة لاشراك منظمة التحرير في مفاوضات السلام ، واستمرت في تجنب الاتصال المباشر بالمنظمة .

حاول السوريون في أواخر ايار ١٩٧٤ ، في دمشق ، اقناع كينسجر بمقابلة عرفات ، ولكنهم لم يفلحوا . تدمير كينسجر ، حسب الرواية السورية ، قاتلانه « لن يستطيع الرجوع الى بلاده » ان هو التقى عرفات . وشرح المشاكل السياسية الداخلية الكبيرة التي قد يسببها اللقاء<sup>(٧٣)</sup> . بالغ كينسجر بالطبع في طرحه ردة الفعل الداخلية على اللقاء المقترح . لكن اهتمامه الحقيقي كان بالمصاعب الجمة التي سيلقاها في اسرائيل عند طلبه فك ارتباطات جديدة . وبما أن الاسرائيليين شديداً الحساسية ، بالنسبة لأي بادرة اميركية تجاه منظمة التحرير ، فقد كانوا بالتأكيد سيعتبرون اللقاء مع عرفات مؤشر تغيير في السياسة الاميركية .

أحسن كينسجر بوطاة الضغط الاسرائيلي للمرة الثانية ، خلال مفاوضات المرحلة التحضيرية للاتفاقات المعروفة بـ « سيناء ٢ » ، أي المرحلة الثانية من فك الارتباط بين مصر واسرائيل . فرض مرة أخرى في قضية منظمة التحرير عندما أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تعترف أو تفاوض المنظمة إلا عندما تعترف هذه باسرائيل ، وتقبل بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ . ونصت مذكرة الاتفاق - الاميركي الاسرائيلي على ما يلي :

« نحاول حكومة الولايات المتحدة منع الاقتراحات التي تتفق هي واسرائيل على انها ميسئة

لمصالح اسرائيل . ان الولايات المتحدة ، مصممة على المحافظة على قوة اسرائيل الدفاعية عن طريق تزويدها بأنواع متطورة من المعدات ، كطائرات الـ ف ١٦ ، والقيام بدراسة مشتركة للتقنية العالية والأسلحة المتطورة جداً ، بما في ذلك صواريخ الأرض-أرض من نوع « برشغ » ، ذات الرؤوس التقليدية ، بانتظار إعطاء استجابة إيجابية .

لن تعترف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير ولن تتفاوض معها ، إلا عندما تعترف هذه بحق اسرائيل في الوجود ، وتقبل بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ . وستستشير حكومة الولايات المتحدة حكومة اسرائيل في كل شيء وتسمى لتنسيق موقفها واستراتيجيتها ، في مؤتمر جنيف للسلام<sup>(٧٤)</sup> .

كان التمهيد الاميركي المفصل في هذه المذكرة ، هو ثمن القبول الاسرائيلي باتفاق فك الارتباط « سينا ٢ » مع مصر<sup>(٧٥)</sup> .

كانت المذكرة تعني مزيداً من التشدد الاميركي حيال قضية الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية . حاول كينجران يطمئن العرب عندما وعد عثمانليهم في الأمم المتحدة ، في ٢٩ أيلول ١٩٧٥ ، انه سيبدأ بالتفكير الجدي في كيفية تحقيق المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني<sup>(٧٦)</sup> .

وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ادلى « هارولد ساوندروز » نائب وكيل وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ببيان حول الفلسطينيين أمام لجنة فرعية خاصة للعلاقات الدولية ، عرف فيها بعد بوثيقة ساوندروز . وعلى الرغم من كون فترة ٧٠-٧٣ ، قد شهدت إدراكاً متنامياً بأن الفلسطينيين ، هم أكثر من الاجئين ، إلا ان هذا البيان كان الأول من نوعه يصدر عن مسؤول اميركي يتوجه فيه الى الفلسطينيين « كشعب يرغب في حقه في تقرير وضعه السياسي » .

كانت المسألة كيف وليس اين يمكن ان يتم ذلك . وأشارت الوثيقة الى القضية الفلسطينية بكونها « قلب الصراع العربي الاسرائيلي » . فلم تعد قضية الفلسطينيين قضية لاجئين فقط :

« ... نقر أنه بالإضافة لمواجهة الاحتياجات الانسانية وتحقيق المطالب الشخصية المشروعة للاجئين ، هناك اهتمام آخر يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار ، انها حقيقة وهي ان ثمة ما يقارب الثلاثة ملايين شخص ، يسمون انفسهم فلسطينيين ، ينظرون اليوم الى انفسهم على اساس كونهم شعباً ذا كيان ، ويرغبون في حقهم في تقرير وضعهم السياسي .

وكلل الشعوب التي وصلت الى وضع كهذا ، لديهم اختلافات فيما بينهم . لكن الفلسطينيين جمعياً هم عنصر سياسي يجب التعامل معه اذا اردنا الوصول الى سلام بين اسرائيل



وجيرانها . . . ما نحتاج اليه في البلد هي عملية ديبلوماسية تساعد في خلق تعريف معقول للمصالح الفلسطينية ، وهو وضع بإمكان المفاوضات ان تبدأ منه للعمل على حل الجوانب الفلسطينية من المشكلة . ان القضية ليست في التعبير عن المصالح الفلسطينية في التسوية الاخيرة ، انما كيف ؟ لن يكون هناك سلام حتى يتم إيجاد جواب . نحن مستعدون لتقبل اي اقتراح معقول من أي جهة كانت ، ونتوقع ان تكون الأطراف الأخرى الى المفاوضات رغبة الصلح ايضاً (٧٧) .

كان المقصود من البيان اظهار رغبة اميركا المستمرة في العمل من اجل تسوية سلمية ، وعلى الرغم من نفي كيسنجر لذلك ، إلا انه تفحص بدقة كلمات المسودة ، وقيل انه نصح التصريح مع الرئيس فورد (٧٨) . وقد شكلت الوثيقة نقطة تحول في السجل العلني لسياسة اميركا الفلسطينية .

ومنذ ذلك الحين ، وطوال فترة ادارة فورد المتبقية ، لم يتحقق اي تطوري مغزى تجاه حل سلمي . فقد شغلت نشاطات الانتخابات الرئاسية الاميركية في العام ١٩٧٦ ، والحرب الاهلية في لبنان ، الاهتمام الرئيسي للادارة .

قاوم كيسنجر خلال مدة ولايته كوزير خارجية بنجاح ضغوطات الحكومات العربية للاعتراف والتعامل مباشرة مع منظمة التحرير وأو إدخال القضية الفلسطينية في عملية المفاوضات . وفضل كيسنجر أن يتعامل معها في مرحلة متأخرة لأسباب عدة :

١ - بما أن هذه القضية كانت تبدو الأكثر صعوبة ، وفي حال عدم تحقيق أي تقدم ، فإن ذلك سيحول دون الانتقال إلى الجوانب الأقل تعقيداً في المفاوضات .

٢ - ان بعض التقدم في القضايا الأخرى ، والذي بدأ ممكناً ، ساهم في خلق الثقة والتفؤل والارتياح ، وتخفيف التوتر بين الاطراف المتفاوضة ، مما قد يقلص احتمالات الانفجار .

٣ - ان التقدم في الجوانب الأقل صعوبة أعطى زخماً نحو الحل الشامل . وقد عبر كيسنجر عن موقفه تجاه الفلسطينيين وعملية المفاوضات ، في إحدى ملاحظاته التي وجهها لأحد الاسرائيليين خلال مفاوضات اتفاق « سيناء ٢ » لانه عالج خصوصاً بما اعتبره عناداً « اسرائيلياً » . فقال : « مستضعف الثقة لدى القادة العرب الذين اعتمدوا على اميركا . . . لقد انتهت سياسة الخطوة خطوة بالنسبة للأردن أولاً ، ثم بالنسبة لمصر ، إننا نفقد السيطرة . سنرى العرب الآن يبدؤون في العمل كجبهة موحدة . سيكون هناك تأكيد أكثر على الفلسطينيين ، وسيتم ربط التحركات بين سيناء والجولان ، وسيعود السوفيات الى شأنهم السابق » (٧٩) .

لقد تعامل كيسنجر مع كل دولة عربية على حدة ، لأنه شعر بأنه من الأسهل التفاوض مع كل رئيس دولة من التفاوض مع مجموعة الأطراف العربية المعنية . واصبح السادات حجر الزاوية في « سياسة أميركا العربية » الجديدة ، وأدت استراتيجية كيسنجر وتقنيته الفنية في التفاوض في هذه المرحلة ، الى سلسلة من النجاحات الأميركية ، منها : فك الارتباط المصري والسوري مع اسرائيل ، ومعاملة سيناء ٢ ، وتخفيف التدخل والتأثير السوفياتي في المنطقة ، وعلاقة حميمة مع مصر ، وتأجيل طويل الأمد للتعامل مع القضية الفلسطينية الشائكة . وانتقلت في عام ١٩٧٧ الى ادارة كارتر المهمة التي لا يحسد عليها احد ، وهي محاولة مجازاة إمكانات ونجاحات كيسنجر الدبلوماسية في الشرق الاوسط ، وإيجاد معادلة للحل الشامل ، الموعود ، بما في ذلك القضية الفلسطينية .

## حواشي الفصل الرابع

- (١) وفقاً للمادة ٣ من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، عين الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور غونار يارينغ، السفير السويدي في موسكو وديبلوماسي عريق ولغوي بارع، ممثلاً خاصاً له.
- (٢) نص القرار ٢٤٢ في الملحق، ص ٣٣١.
- (٣) *The Daily Telegraph* (March 31, 1969), p. 4.
- (٤) *Washington Post* (December 1, 1969), p. 1.
- (٥) «A Lasting Peace in the Middle East: An American View» Address by Secretary Rogers on December 9, 1969. *Department of State Bulletin*, LXII, 1593 (Jan 5, 1970) 7-11.
- (٦) *Ibid.*, p. 9.
- (٧) *Ibid.*, pp. 9-10.
- (٨) *Ibid.*, pp. 7-11 For the full text of the plan see also Department of State Press Release No. 371, December 9, 1969.
- (٩) *Department of State Bulletin*, LXII, 1594 (Jan. 12, 1970), p. 24.
- (١٠) *New York Times*, (December 13, 1969), p. 34:3.
- (١١) *The Washington Post*, (December 12, 1969). p. a-22.
- (١٢) *New York Times*. (Jan 13, 1970). p. 10.
- (١٣) *Arab Report and Record*, (Dec. 16-31, 1969), p. 549.
- (١٤) وقعت معركة الكرامة في ٢١ آذار ١٩٦٨، وكانت المواجهة الرئيسية الأولى بين الجيش الإسرائيلي والمدائن الفلسطينيين منذ حرب ١٩٦٧. لمزيد من التفاصيل انظر: *New York Times*, March 22, 1968.
- (١٥) *U.S. Congressional Record*, 91st Congress. 2nd Sess. (1970), CXVI, July 20, 1970, pp. 11714-715.
- (١٦) *Ibid.*, p. 11715.
- (١٧) *Ibid.*
- (١٨) *Ibid.*
- (١٩) U.S. Congress. House Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on the Near East, *The Near East Conflict*, Hearings, 91st Cong. 2nd Sess., July 21-23, 28-30, 1970 (Washington: Government Printing Office, 1970), pp. 17-18.
- (٢٠) *Ibid.*, pp. 20-23.
- (٢١) *Ibid.*, p. 39.
- (٢٢) *Ibid.*, p. 68.
- (٢٣) Text of statement by Senator J. W. Fulbright, chairman, Committee on Foreign Relations, U.S. Senate «Old Myths and New Realities.. II: The Middle East.» No. 63 (August 23, 1970), pp. 34-36.
- (٢٤) *Ibid.*

- (٢٥) **New York Times** (October 5, 1970), p. 43
- (٢٦) **Congressional Record**, 92nd Cong 1st Sess (1971). CXVII, April 30, 1971, pp. 5985-86.
- (٢٧) **Ibid.**, p. 5987.
- (٢٨) **Ibid.**
- (٢٩) **Ibid.**, July 7, 1971, pp. 6431-34
- (٣٠) بعد معركة الكرامة التي احتارت فيها القوات الاسرائيلية بهر الاردن في ٢١ آذار ١٩٦٨ (**New York Times**, March 22, 1968) لمهاجمة القواعد العدائية في عجم الكرامة المهجور، صمد العدائيون شدة في وجه القوات الاسرائيلية الغازية والاقوى عددا وعدة. وقد تكبد العدائيون خسائر كثيرة، والحفوا بالقوات الاسرائيلية بمصر الحساير. واصبح هذا الحدث نقطة تحول في نمو حركة التحرير الفلسطينية. وصار العدائيون نتيجة ذلك الاطال الحد في العالم العربي
- (٣١) **Reich, Quest for Peace**, p. 123
- (٣٢) **Department of State Bulletin**, July 27, 1970, pp. 112-113.
- (٣٣) **Ibid.**, August 10, 1970, pp. 178-179
- (٣٤) **William Quandt, Decade of Decisions**, (Berkeley, California: University of California Press, 1977), pp. 101-103.
- (٣٥) لانه كان مرجعا من فقدان السيطرة على العدائين، سمى عبد الباصر الى ان يسيطر عليهم قليلا بالمعاينة على التوازن في الاردن بينهم وبين الملك حسين. وقبل الصدام بين العدائين والملك حسين ثلاثة ايام، اتقى الملك عبد الباصر في الاسكندرية ووافق عبد الناصر على ان يقوم الملك بصرت. لكن خلال الحرب، وعندما رأى عبد الباصر ان بوابا حسين لم تكن فقط تحميم قوة العدائين، ولكن القضاء عليها كلياً، عصب، ونادى في عمل عربي مشترك لوقف القتال. وقد توفي عبد الباصر سوية قلبية بعد احتتام مؤتمر القمة العربي الذي عقد في اجل اليراع الفلسطيني - الاراضي
- (٣٦) تم الاتفاق على تمديد وقف اطلاق النار مدة ٣٠ يوما اصاحيا حتى آذار ١٩٧١ واستمرت بعد ذلك هدنة امر واقع حاصط عليها الطرفان. وعندما اعيد احياء مهمة ياربغ في كانون الثاني ١٩٧١، كانت المفاوضات قصيرة -الحللاف من مصر واسرائيل حول توقيع معاهدة سلام، وواسحاب، من جميع الاراضي العربية المحتلة اسم مهمة ياربغ السلمية تماما.
- لمزيد من البحث انظر Reich, **Quest for Peace**, pp. 159-166, 172-180, 192-94, 203-04.
- (٣٧) **Department of State Bulletin**, LXIV, 1666 (May 31, 1971), pp. 689-691.
- (٣٨) **Ibid.**, p. 691.
- (٣٩) **Department of State Bulletin**, Vol. 65, October 25, 1971, pp. 442-443.
- (٤٠) See Reich, **Quest for Peace**, pp. 186-191.
- (٤١) Bernard Reich, «United States Policy in the Middle East», **Current History**, (January 1976), Vol. 70, No. 412, p. 1.
- حسب مذكرة التفاهم، واعقت الولايات المتحدة على بيع اسرائيل ٤٢ طائرة إف - ٤، إس - ٤، ٨٢ طائرة أ - ٤، إس، في السنوات المقبلة انظر: (**New York Times**, Feb. 3, 1972) اصافة الى ذلك، يقول اسحق رابين، كما جاء في معارف، ان مذكرة التفاهم تقر بانه من غير المتوقع من اسرائيل ان تلتمز باسحاب كامل كهره من اتفاق مؤقت (**Quandt, Decade of Decisions**, pp. 146-147). وقد قبل السادات في البداية العرض الاميريكي باجراء وساحات بالوكالة، الا انه رفضها بعد نقاش اطول، لانه اصر على ان اي اتفاق مؤقت يجب ان يرتبط بالتزام اسرائيل بمبدئي بالاسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة.
- (٤٢) John C. Campbell, «American Efforts for Peace», in **The Elusive Peace in the Middle East**, Malcolm Kerr (ed.) (State University of New York Press, 1975), pp. 298-299.
- (٤٣) Bernard and Marvin Kalb, **Kissinger**, (Dell Publishing-Co., New York, N.Y., 1974), pp. 239-240
- (٤٤) اعلن الرئيس السادات سنة ١٩٧١ بانها «سنة الحسم»، اي انه في حال عدم تحقيق اي تقدم حقيقي في اتجاه تسوية، فانه سينتخذ قرارا بشأن جهود السلام او الحرب مع اسرائيل. وانتهت السنة ولم يتخذ اي قرار خلال هذه الفترة.

- «Secretary Rogers News Conference of June 25.» *Department of State Bulletin*, LXIII, 1620 (July 13, 1970) p. 32. (١٥)
- International Herald Tribune*, (October 16, 1970), p. 2. (١٦)
- Quoted in Quandt, *Decade of Decisions*, pp. 130-131. (١٧)
- International Documents on Palestine*, 1968. (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), p. 351. Quoted from *International Herald Tribune*, Oct. 16, 1970, pp. 1, 2. (١٨)
- Ibid.* (١٩)
- «Secretary Rogers and Secretary Laird Interviewed on Issues and Answers» *Department of State Bulletin*, LXIII, 1636 (Nov. 2, 1970), pp. 5469-553. (٢٠)
- «U.S. Gives Views on U.N. General Assembly Debate on the Situation in the Middle East.» Statement by Ambassador Yost on November 4, 1970, *Department of State Bulletin*, LXIII, 1639 (Nov. 23, 1970), p. 658. (٢١)
- «A World Free of Violence.» Statement by Secretary Rogers before U.N. General Assembly on September 25, 1972, *Department of State Bulletin*, LXVII, No. 1738 (October 16, 1972), p. 427 (٢٢)
- بين ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٠ و٧ كانون الأول ١٩٧٣ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧ قرارات، كل منها يعترف أو يؤكد بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. هذه القرارات هي: رقم ٢٦٤٩ في تشرين الثاني ١٩٧٠، رقم ٢٦٧٢ في ٨ كانون الأول ١٩٧٠، رقم ٢٧٨٧ في ٦ كانون الأول ١٩٧١، رقم ٢٧٩٢ في ٦ كانون الأول ١٩٧١، رقم ٢٩٩٣ في ١٣ كانون الأول ١٩٧٢، رقم ٣٠٧٠ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٣، ورقم ٣٠٨٩ في ٧ كانون الأول ١٩٧٣. وقد صوتت الولايات المتحدة واسرائيل ضد كل هذه القرارات السبعة. انظر: *The Institute of Palestine Studies, The United Nations Resolutions on Palestine and The Arab Israel Conflict 1947-1974*, ed. George T. Tohmeh (Beirut, Lebanon: 1975), pp. 78-100. (٢٣)
- حافظت ادارة نيكسون على «ميزان القوى» في الشرق الاوسط بتلبية معظم طلبات اسرائيل للمعدات العسكرية من اجل مراجعة تأثيرات شحن الاسلحة السوفياتية الى الدول العربية. فريد من البحث انظر: Bernard Reich, *Quest for Peace: Israel Relations and The Arab — Israel Conflict* (Transaction Books, New Brunswick, N.J., 1972) pp. 119-120, 169, 172, 174, 190-191, 378-383. (٢٤)
- Joseph J. Sisco, «The Current Situation in the Middle East.» *Department of State Bulletin*, 1765, Vol. LXVII, (April 23, 1973): p. 434-36. (٢٥)
- Reich, *op. cit.*, p. 202. (٢٦)
- Quoted in Edward Sheehan, *The Arabs, Israelis, and Kissinger*, (Readers'Digest Press distributed by Thomas Y. Crowell Co., New York, 1976), p. 40. (٢٧)
- Reich, *op. cit.*, p. 251-253. (٢٨)
- Roger Morris, *Uncertain Greatness: Henry Kissinger and American Foreign Policy* (Harper and Row, Publishers, New York, 1977) pp. 245-47. (٢٩)
- في نهاية الدورة الأولى، اتفق المؤتمرون على اصدار بيان مشترك اقروا فيه تشكيل مجموعة عمل عسكرية لمعالجة فصل القوات. بعدها تم الدعوة الى مؤتمر آخر في جنيف على مستوى وزراء الخارجية اذا ما دعت الحاجة. انظر: Reich, *op. cit.*, pp. 254-55. (٣٠)
- For a Complete disuccion of these events See Reich, *op.Cit.*, pp. 254-94. (٣١)
- Department of State Bulletin*, 1800, LXIX (Dec. 24, 1973), pp. 756-58. (٣٢)
- Edward Sheehan. «Step by Step in the Middle East.» *Foreign Policy*, (March 7, 1976), p. 15. (٣٣)
- Ibid.*, p. 24 (٣٤)

- (٦٥) *Ibid.*, p. 25.
- (٦٦) Sheehan, *The Arabs, Israelis, and Kissinger*, op. cit. p. 108.
- (٦٧) Quandt, *Decade of Decisions*, p. 234.
- (٦٨) طالبت الأردن بفصل قوات مع إسرائيل وفق خطوط الانعقاد المصري - الإسرائيلي. لم تقبل إسرائيل هذا الاقتراح  
 Quandt, *Decade of Decisions*, انظر : مع الملك حبيب رصه الملك انظر :  
 pp. 233-34.
- (٦٩) Department of State Bulletin, 1826, LXX. (June 24, 1974), pp. 702-707.
- (٧٠) Reich, *Quest for Peace*, pp. 299-300 and Quandt, *Decade of Decisions*, pp. 256-257.
- (٧١) Quoted in Reich, *Quest for Peace*, p. 300.
- (٧٢) النص في *New York Times*, Nov. 14, 1974, pp. 22-23. قال عرفات ان «الدولة العلمانية الديمقراطية في فلسطين» الذي اقترحها هي مجرد «حلم» او «وهمية» وأنه يجب ان يكون له الحق في ان يعلم. في مقابلة مع : Antony Lewis في *The New York Times* of May 2, 1978. اشار عرفات الى انه نحل من حلمه وأنه سيقبل بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، والتعايش سلام مع إسرائيل
- (٧٣) Interview With official in ( Plo United information Section ) in Beirut, Lebanon, July 28, 1974.
- (٧٤) Edward Sheehan, «Step-by-Step in the Middle East», *Foreign Policy* (March 7, 1976), p. 63.
- (٧٥) اتفاقية سبأ رغم ٢ اشتملت ايضا على انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء الى ما وراء مصيفي ميتلا وحدي للتفصيل  
 Reich, op. cit. pp. 295-347. انظر .
- (٧٦) Quoted in Quandt, *Decade of Decisions*, op. cit., p. 276.
- (٧٧) Department of State Bulletin, Dec 1975, pp. 797, 798.
- حاء البيان وتوقيته (١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥) بمثابة لمر لعدد كبير من المراقبين، اذ انه صدر بعد يومين فقط من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة الصهيونية وتعريفها بأنها «شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري». وقد رفضت الولايات المتحدة القرار في ضوء تصريحات كيسنجر الأخيرة التي اعتمدت وثيقة ساويدرر بأنها «نوع من الدراسة الأكاديمية التي تفسر بطريقة نظرية بحتة أوجهاً عديدة من المشكلة الفلسطينية كما يراها السيد ساويدرر» وأكد على ان ذلك لا يشير الى تغيير في السياسة انظر : Reich, *Quest for Peace*, pp. 415-16.
- (٧٨) Quandt, *Decade of Decisions*, op. cit. p. 278. ان اكثر التفسيرات مصداقية هي ان كيسنجر كان راغبا في كسب ثقة الرئيس السوري حافظ الأسد، واقتناعه بالتحديد لقوات الأمم المتحدة في الجولان قبل ان تنتهي مدتها في نهاية تشرين الثاني
- (٧٩) Quoted in Quandt, *Decade of Decisions*, op. cit., p. 266.

## الفصل الخامس

### الولايات المتحدة والعنف الثوري الفلسطيني: ١٩٦٩ - ١٩٨٠

---

ظهرت خلال العقد الحالي كمية كبيرة من الأدبيات في الولايات المتحدة، حول العنف الثوري الفلسطيني، تندمعه به «الارهاب»، نتيجة للتزايد المطرد في العمليات الفدائية، داخل فلسطين المحتلة وخارجها. وإن رهطاً من الأميركيين، من المتكسين الأكاديميين والمرتزقين الجامعيين، تحول بين ليلة وضحاها الى خبراء في شؤون «الارهاب» ، وهرول الى مختلف الوكالات الحكومية والشركات الخاصة، للحصول على المنح الدراسية التي تمنحها للأبحاث، ولهذا، ينذر أن يجد المرء لدى هؤلاء ، أي اعتراف بأن العمليات الفدائية تشكل جزءاً أساسياً من العنف الثوري المشروع، وأنها تمثل بالفعل جانباً واحداً من استراتيجية كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرره الوطني.

وفي بعض الاحيان، يلجأ الأكاديمي أو الصحفي عند الكتابة في الموضوع، الى الإشارة المبطنة والمبهمة الى العنف، كجانب مشروع من جوانب الكفاح، وذلك باقتباس القول المعروف «الارهابي في نظر البعض، مقاتل من أجل الحرية في نظر البعض الآخر». فالفهم الأميركي العام، سواء في وسائل الاعلام، والطبوعات الجامعية، وفي السجلات الحكومية الرسمية، يتناول العمليات الفلسطينية على انها «ارهاب» وكفى، بصرف النظر عن الدوافع والاهداف، وفي المقابل، نجد صورة

العنف الاسرائيلي على انه «انتقامي»، وصورة القائمين به على انهم «مغاوير».

ينظر الفلسطينيون ومعظم العرب الى هذه العمليات الموجهة ضد اسرائيل (وحلفائها) باعتبارها عنفاً ثورياً، وكعنصر أساسي من الكفاح المتكامل العناصر ضد الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية. والفلسطينيون كشعب مستعمر ومنفي، يعون كفاحهم، باعتباره في جوهره، مماثلاً للكفاح الذي خاضه الشعبان الجزائري والفيثامي، تحقيقاً للتحرر الوطني. لكن هذا لا يعني أنهم غير متبهين لمخاطر استخدام العنف وعواقبه. ولعل فرانز فانون في كتابه «معذبو الأرض» يقدم أفضل تعبير عن هذا الجانب المهم من الحاجة الاضطرارية إلى عنف كهذا: انه ينظر إلى المذبذبن في المجتمع، الذين هم فوق مستوى الاحسان، لكنهم ليسوا دون مستوى الإصلاح، على انه يمكن «تخليصهم» أو إنقاذهم، وذلك من خلال انخراطهم في العنف الثوري. فإزالة الاستعمار تأتي بعد «مجابهة حاسمة وعسيرة بين الفريقين» وهي مجابهة من شأنها تحويل «الشيء» المستعمر (بفتح الميم) الى «إنسان». إن حافز التدمير الذاتي، العميق، يستند في حقل العمل.

والعنف وحده، العنف الذي ينجزه شعب، العنف الواعي والمنظم من جانب قادته، هو الذي يجعل من الممكن لكتل الجماهير أن تفهم الحقائق الاجتماعية، وهو الذي يقدم لها المفتاح... والعنف على مستوى الأفراد يمثل قوة مطهرة... (انه) يعتقد «ابن البلد» من مركب الدونية والقنوط والتواكل: ويحرره من الشعور بالخوف، ويعيد له احترامه لذاته»<sup>(١)</sup>.

لا ريب في ان فانون سيتفق مع الرأي القائل إن العنف الفلسطيني، المنظم والموجه نحو تحقيق أهداف معينة في سياق الاستراتيجية العامة للحركة، يمكن تصنيفه كعنف ثوري. ومع ذلك، فالعنف الذي يفتقر الى الغايات السياسية، أو يتناقض واستراتيجية التحرر الوطني للشعب الفلسطيني، ينبغي تصنيفه إرهاباً. وانه لأمر يتجاوز مجال هذه المقالة، السعي الى وضع معيار نظري للتمييز بين الارهاب والعنف الثوري، وهو موضوع واسع وشائك يتطلب قدراً هائلاً من البحث والنقاش. وجل مبتغاي في هذا المقام، هو الاكتفاء بالإشارة المجردة الى التباين الحاصل بين النظرتين الفلسطينية والأميركية إلى كيفية فهم وتناول موضوع اعمال العنف الفلسطينية.

تكمّن خطورة النظرة الأميركية الى العنف الفلسطيني في انها ترسم سياسة



أميركية عامة إزاء مثل هذا العنف. وما تتوخى طرحه هذه المقالة، هو أن العنف الثوري الفلسطيني يمثل متغيراً بارزاً يؤثر على السياسة الأميركية إزاء الفلسطينيين، وإزاء الشرق الأوسط كله سواء بسواء. وقبل الغوص في الموضوع، يحسن بنا أن نلم بصعود العمليات الفلسطينية، وبأنماطها ومساراتها، وسياسة الولايات المتحدة واستجاباتها واهتماماتها في هذا النطاق.

## أ - صعود العنف الثوري الفلسطيني

تعتبر منظمات المقاومة الفلسطينية «العلاقة الخاصة» بين الولايات المتحدة وإسرائيل، مسؤولة جزئياً على الأقل عن استمرار تشتت الشعب الفلسطيني واغترابه عن موطنه. وترتب على ذلك، أن المواطنين الأميركيين والممتلكات الأميركية، كثيراً ما أصبحوا أهدافاً لعمليات فلسطينية فدائية.

ولقد سجل الثالث والعشرون من يوليو (تموز) من العام ١٩٦٨، ظهور أول عملية فلسطينية على النطاق الدولي، إذ اختطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طائرة تابعة لشركة إلعال، واقتادتها إلى الجزائر. ولقد شقت هذه العملية الطريق أمام سياسة جديدة قوامها ضرب الأهداف الإسرائيلية أينما كانت. وتمخض عن هذه السياسة الجديدة كذلك، التوجه إلى ضرب أهداف لدول معروفة بمساندة إسرائيل.

ونقدم فيما يلي قائمة مختارة لعمليات قام بها الفدائيون الفلسطينيون، وسنحدد من قام بكل عملية، كلما أمكن ذلك. أما علامات الاستفهام التي سنستخدمها أحياناً، فهي دلالة على العمليات التي لم يتحمل مسؤوليتها أحد، أو تلك التي تحملها طرف باسم مستعار.

قائمة بالعمليات الفدائية الفلسطينية: تموز (يوليو) ١٩٦٨ - آذار (مارس) ١٩٧٨

التاريخ	الغاصل	المهدف	الموقع
٢٣ تموز ١٩٦٨	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين(قبل)	اختطاف طائرة إلعال (إسرائيلية)	روما إلى
٢٦ كانون الأول ١٩٦٨	اتشفاق القيادة العامة عنها)	طائرة إلعال (إسرائيلية) تقابل	الجزائر
١٨ شباط ١٩٦٩	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	بضحية وإطلاق نار	أثينا
١٩ أيار ١٩٦٩	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	طائرة إلعال (إسرائيلية) رشاشات	زبوريج
١٨ تموز ١٩٦٩	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	التبلاين (الولايات المتحدة) تفجير	الحوالان
٢٥ آب ١٩٦٩	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	عملية كومانندوس	لندن
		إطلاق نار وتفجير	
		زيم (شركة ملاحية إسرائيلية) تفجير	لندن

التاريخ	المحصل	المستند	الموقع
٢٩ آب ١٩٦٩	الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	تي دليو إي (الولايات المتحدة) احتطاف طائرة وتدميرها	باريس الى سوريا
١٩ أيلول ١٩٦٩	اشغال الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	مكتب العمال (اسرائيل) تفجير	بروكسل
١٩ أيلول ١٩٦٩	اشغال الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	السفارة الاسرائيلية، تفجير	دون
١٩ أيلول ١٩٦٩	اشغال الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	السفارة الاسرائيلية، تفجير	لاهاي
تشرين الأول ١٩٦٩	الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	التالاي، الزهراني (الولايات المتحدة) صواريخ	لبنان
٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٩	حصة الصال الشعبي	مكتب العمال (اسرائيل)، تفجير	أثينا
١٠ شاط ١٩٧٠	الخمسة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين	ناصر لشركة العمال واستراحة (اسرائيل) قابل يدوية	ميونخ
٢٠ شاط ١٩٧٠	الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	الخطوط الجوية السورية (سويسرا) (واسرائيل) تفجير في الهواء	زيوريخ
٢٠ شاط ١٩٧٠	الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	الخطوط الجوية الاميركية (السناء) (واسرائيل) تفجير في الهواء	فراكفورت
٢٥ نيسان ١٩٧٠	حاجعة ما	مكتب العمال (اسرائيل) تفجير	استانول
٤ أيار ١٩٧٠	فتح	السفارة الاسرائيلية، إطلاق نار	ماراغواي
٧ حزيران ١٩٧٠	حاجعة ما	احتطاف، موظف اميركي، ليوم واحد	عمان
٧ حزيران ١٩٧٠	حاجعة ما	محاولة احتطاف موظف اميركي	عمان
٩ حزيران ١٩٧٠	الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	ضدقار ودهاش	عمان
٢٢ تموز ١٩٧٠	حصة الصال الشعبي	الخطوط الأولمبية (اليونان) احتطاف	بيروت الى القاهرة
٥ أيلول ١٩٧٠	الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	ناد اميركان (الولايات المتحدة) احتطاف	اوروبا الى القاهرة
٥ أيلول ١٩٧٠	الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	احتطاف طائرة لشركة العمال (اسرائيل)	استرداد لندن
٥ أيلول ١٩٧٠	واثيركيون لانييون	تي دليو إي (الولايات المتحدة) احتطاف	فراكفورت الى الأردن
٥ أيلول ١٩٧٠	الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	الخطوط الجوية السورية (سويسرا) احتطاف طائرة	زيوريخ الى الأردن
٩ أيلول ١٩٧٠	الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	الخطوط الجوية البريطانية	البحرين الى الأردن
٢ نيسان ١٩٧١	حاجعة ما	التالاي (الولايات المتحدة والأردن) تفجير	الأردن
١٤ حزيران ١٩٧١	الخمسة الشعبية لتحرير فلسطين	ناقلة لسيوية (اسرائيل / إيران والسعودية) صاروخ	البحر الاحمر (اليمن الجنوبي)
٢٤ آب ١٩٧١	فتح (مُعلن انشي)	طائرة عاليه (الأردن) تفجير	مدريد

التاريخ	التفاصيل	المسند	الموقع
٨ أيلول ١٩٧١	شخص من قنص	طائرة عالية (الأردن) اختطاف طائرة	الى ليبيا
٩ أيلول ١٩٧١	جامعة ما	التبلاين (الولايات المتحدة، السعودية، الأردن) تمجيد	الأردن
١٥ أيلول ١٩٧١	جامعة ما	التبلاين (الولايات المتحدة، السعودية، الأردن) تمجيد	الأردن
٧ تشرين الأول ١٩٧١	جامعة ما	طائرة عالية (الأردن) تمجيد	بيروت
٢٤ تشرين الأول ١٩٧١	جامعة ما	لا اخرار، قبل الشحن	الأردن
١٠ تشرين الثاني ١٩٧١	جامعة ما	التبلاين (الولايات المتحدة، الأردن) تمجيد	عمان
٢٨ تشرين الثاني ١٩٧١	منظمة ايلول الاسود	فندق فانتركونتيننتال (الأردن) - الولايات المتحدة، أربع قتلى اغتيال وصفي التل (الأردن)	القاهرة
١٥ كانون الأول ١٩٧١	منظمة ايلول الاسود	زيد الرفاعي (الأردن) محاولة اغتيال. إصابة بجروح باستخدام رشاش	لندن
١٦ كانون الأول ١٩٧١	منظمة ايلول الاسود حركة التحرير الوطني الأردنية	السفير الأردني طرود ملفومة ثلاث إصابات.	جنيف
٨ شباط ١٩٧٢	منظمة ايلول الاسود	محطة توليد الكهرباء (إسرائيل) ألمانيا تخريب	هامبورغ
٢٢ شباط ١٩٧٢	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمة ضحايا الاحتلال الصهيوني	طائرة لوفتهانزا (ألمانيا) هجوم	نيودلهي الى اليمن الجنوبي
٨ أيار ١٩٧٢	منظمة ايلول الاسود	طائرة ساينا (إسرائيل) اختطاف طائرة	فيينا الى تل أبيب
٣٠ أيار ١٩٧٢	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجيش الأحمر الياباني	مطار اللد (إسرائيل) اختطاف طائرة	تل أبيب
٥ آب ١٩٧٢	منظمة ايلول الاسود	خزانات النفط (ألمانيا، النساء إسرائيل) تخريب.	ترينيدا ايطاليا
١٦ آب ١٩٧٢	منظمة الشباب القومي العربي لتحرير فلسطين؟ (منظمة ايلول الاسود؟) قبلة	طائرة إلعال (إسرائيل) تخريب	روما
٥ أيلول ١٩٧٢	منظمة ايلول الاسود	الفرق الأولي الإسرائيلي (اختطاف) موظفون إسرائيليون ومصلح	ميونخ
أيلول - تشرين الثاني ١٩٧٢	منظمة ايلول الاسود	بيوديت طرود بريدي	لندن، روما جنيف باريس (عمل امتداد العالم)
٦ تشرين الأول ١٩٧٢	جامعة ما (طلبة فلسطينيون)	السفارة الألمانية (ألمانيا)	الجزائر
٢٩ تشرين الأول ١٩٧٢	منظمة الشباب القومي العربي لتحرير فلسطين ( منظمة ايلول الاسود؟)	لوفتهانزا (ألمانيا) اختطاف طائرة	بيروت الى يوسلافيا الى ليبيا

التاريخ	التفاصيل	المسند	الموقع
٢٠ كانون الأول ١٩٧٢	منظمة ايلول الأسود (٩)	سفارة الولايات المتحدة صواريخ	بيروت
٢٨ كانون الأول ١٩٧٢	منظمة ايلول الأسود / علي طه	السفارة الاسرائيلية - رهائن	مانكوك
٢١ كانون الثاني ١٩٧٣	الجيش الجمهوري الأيرني - قوات الطاب	التالين (السعودية، الأردن، الولايات المتحدة)	السعودية
١ آذار ١٩٧٣	منظمة ايلول الأسود	السفارة السعودية وموظفون اميركيون ولحكيكيون رهائن	الخرطوم
٤ آذار ١٩٧٣	منظمة ايلول الأسود	سفينة يونانية (السفينة الاسرائيلية) تفجير	بيروت
٩ نيسان ١٩٧٣	منظمة الشباب القومي العربي لتحرير فلسطين	السفير الاسرائيلي، طائرة إلعال - تفجير	قبرص
١٦ نيسان ١٩٧٣	جامعة ما	التالين (الولايات المتحدة) تفجير، لاضرار	لبنان
٢ أيار ١٩٧٣	جامعة ما	قتل السفير الاميركي	بيروت
٢٠ تموز ١٩٧٣	مطمة ابياء الاراضي المحتلة (شهداء الكرمل) - الجيش الأحمر واميركيون لاتينيون (الحبهة الشعبية) - حداد؟	الخطوط الجوية البانامية، اختطاف وتدمير طائرة يابانية	هولندا الى دبي الى سوريا
٥ آب ١٩٧٣	منظمة ايلول الأسود (٩) الفرقة الانتحارية السابعة	مسافرون في المطار (السفينة الاسرائيلية) (تي. دبليو. إي. تلي أيب) هجوم	اليونان
٥ ايلول ١٩٧٣	فتح والحبهة الشعبية لتحرير فلسطين	السفارة السعودية (رهائن) اختطاف موظفين سعوديين (الأردن، السعودية)	باريس، الكويت، الرياض
١١ ايلول ١٩٧٣	مطمة ايلول الأسود (٩)	الجناح الاسرائيلي في معرض	برلين الغربية
٢٨ ايلول ١٩٧٣	سور الثورة الفلسطينية	قطار من روسيا (رهائن) - اسرائيل والنمسا	النمسا
٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٣	(الصاعقة، منظمة الشباب القومي العربي لتحرير فلسطين	الخطوط الجوية الهولندية، هولندا، الهجرة اليهودية (اختطاف	بيروت الى دمشق الى قبرص الى ليبيا الى مالطا الى دبي
١٧ كانون الأول ١٩٧٣	جامعة عفور	(إيطاليا، الولايات المتحدة، مؤتمر السلام) طائرة لشركة بان أميركان وركاب عيارات نارية وتدمير قابل .	روما الى نالي اليا
٩ كانون الثاني ١٩٧٤	الحبهة الشعبية لتحرير فلسطين	لوتشيانا (اليونان) هجوم	لندن
٢٥ كانون الثاني ١٩٧٤	الحبهة الشعبية لتحرير فلسطين	بنك اسرائيل - تفجير	لندن

التاريخ	التفصيل	المسند	الموقع
٣١ كانون الثاني ١٩٧٤	الجبهة الشعبية والجيش الأحمر ومنظمة أبناء الأراضي المحتلة	مصفى شركة شل (هولندا) تصدير	ستافورد
٩ شباط ١٩٧٤	الجبهة الشعبية والجيش الأحمر ومنظمة أبناء الأراضي المحتلة	السفارة اليابانية - رهائن	الكويت
٤ آذار ١٩٧٤	منظمة الشباب القومي العربي لتحرير فلسطين	طائرة بريطانية (بريطانيا والولايات المتحدة) اختطاف الطائرة	بيروت الى هولندا
١١ نيسان ١٩٧٤	الجبهة الشعبية للتحرير والعدالة	اسرائيل	اسرائيل
١٥ أيار ١٩٧٤	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	اسرائيل	اسرائيل
١٣ حزيران ١٩٧٤	الجبهة الشعبية للتحرير والعدالة	اسرائيل	اسرائيل
٢٤ حزيران ١٩٧٤	فتح	اسرائيل	اسرائيل
١٥ أيلول ١٩٧٤	لم يعلن تبنيها احد	قتل شخصين باريسين، واصابة ٢٩ شخصاً في مستودع أدوية	باريس
٢١ تشرين الثاني ١٩٧٤	الفدائيون الفلسطينيون	طائرة بريطانية من دبي	هبطت في طرابلس العرب
٢٣ كانون الأول ١٩٧٤	الفدائيون الفلسطينيون	- اختطاف ومقتل شخص واحد (المنح إلى الأرض المقدسة) - اصابة شخص واحد	باص سياحي للجزيرة
٩ آذار ١٩٧٥	فتح	سنة جرحى ١٨ قتيلاً. فندق سانوي لهند خسر رهائن الى الجزائر - الإفراج عنهم	تل أبيب
١٦ أيلول ١٩٧٥	الفدائيون الفلسطينيون	ناب للمكيوتس والفساط - ٧٠ رهينة	السفارة المصرية في مدريد
٢ كانون الأول ١٩٧٥	فتح	قرب	قرب تل أبيب
٢٢ آب ١٩٧٦	ثلاثة فدائيين عرب (فائد ليبي)	(مصر) يونغ ٩٧،٧٣٧ ركباً وستة ملاحين	القاهرة
٢٨ حزيران ١٩٧٦	الجبهة الشعبية ورايكاليون المان	نفاثة للمحطوط الفرنسية - ٢٥٧ رهينة	تل أبيب
١٢ آب ١٩٧٦	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	طائرة إلعال (اسرائيلية) يونغ ٧٠٧	استانول
١٥ أيلول ١٩٧٦	المقاتلون الفلسطينيون	المحطوط الجوية الهولندية	بيس
٢٩ أيار ١٩٧٧	فتح	٨٢٢ ركباً	استردام
٩ تموز ١٩٧٧	جماعما	متفجرات	القدس
١٧ شباط ١٩٧٨	جماعة ما	المحطوط الجوية الكويتية	الكويت
١٩ شباط ١٩٧٨	جماعة ما	حظر البرتقال الاسرائيلي بالمسموم اغتيال يوسف الساعي (صحافي مصري)	أورو
١٢ آذار ١٩٧٨	فتح	باص اسرائيلي	قبرص
			حفظ طريق تل أبيب <sup>(١)</sup>

ملاحظة: لقد تزايدت العمليات والهجمات داخل فلسطين المحتلة بعد العام ١٩٧٤، وإن نورد منها في القائمة اعلاه سوى تلك التي استهدفت التأثير على النشاطات السياسية خارج اسرائيل. كمفاوضات السلام مثلاً ومن اجله ان العمليات الفدائية تقلصت بصورة ملموسة في العام ١٩٧٦ نتيجة للامتناس الفلسطيني في الحرب الاهلية في لبنان

يتبين من تفحص القائمة والرسم البياني، تزايد العنف، كاستجابة للظروف والغايات السياسية، من ذلك:

اعمال إثبات الوجود التي تستهدف نيل الاعتراف بالحركة كلها أو بجماعة معينة منها، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة ايول الاسود. ولقد لوحظ التزايد في مثل هذا النشاط بين حزيران وأيلول ١٩٧٠، رداً على مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار على قناة السويس. لقد شعرت الحركة الفلسطينية بخطر العزلة. وارتأت ان الحكومات العربية قد أذنت تماماً للمبادرة الاميركية. وانتهت العملية الغريبة لاختطاف الطائرات الأربع في أيلول، بالحرب بين قوات الفدائيين وبين قوات الحسين في الاردن. على انه يمكن النظر الى النشاطات الفدائية في تلك الفترة من خلال غاية اخرى: الدفاع عن الحركة بالقيام بأعمال استهدفت التشويش على مبادرات السلام. فمبادرات السلام بدا أنها كانت تهدد بنسف الهدف الفلسطيني المهم، وهو حق تقرير المصير.

والغرض الثالث يتصل بالتنافس الداخلي بين المنظمات. فجماعات فلسطينية عديدة أصغر حجماً تحركت لتثبت قدرتها - عملياً.. على تبني اهداف معينة. كما ان تلك الأعمال أدت الى تدعيم العلنية، وتعزيز الشرعية، وتنشيط الجهود المبذولة لتجنيد اعضاء جدد، وان الكثير من عمليات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يمكن تصنيفه في هذا الباب.

وكان هناك هدف رابع، هو معاقبة البلدان والجماعات والأشخاص بسبب مواقف وسياسات معادية (للعرب والقضية الفلسطينية). ونذكر من هذا النوع عملية اغتيال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل في القاهرة. كما يمكن ان ندرج في هذه الفئة إرسال الطرود البريدية المملوغة الى الرسميين الاسرائيليين وإلى أنصار إسرائيل وراء البحار.

هناك صلة وثيقة بين نمط العمليات الفدائية وبين المبادرات السلمية. فلقد كان الرد على المبادرات السلمية الاميركية عادة، تصعيداً دراماتيكياً في أعمال العنف. ويدل الرسم البياني على تزايد العمليات رداً على المبادرة الاميركية لوقف إطلاق النار في حزيران ١٩٧٠، ورداً على تمديد وقف إطلاق النار عاماً آخر، ورداً على معادلات التسوية المؤقتة. وفي المرحلة اللاحقة، أي تزايد العمليات من تموز ١٩٧٢ الى أيار ١٩٧٣، يتمشى هذا التزايد مع طرد السادات للمستشارين

السوفيات، الأمر الذي أدى في حينه الى التكهن باحتمال عقد اتفاقية سرية بين مصر والولايات المتحدة، بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية الاميركية.

أما ما حدث في ١٧ كانون الأول ١٩٧٣ من إلقاء القنابل واستخدام الرشاشات ضد طائرة بان اميركان في مطار روما، وكذلك تكاثر الهجمات بين كانون الثاني ونيسان من العام ١٩٧٠، فيتوافق وجهود كينسجر من اجل فك الارتباط. على أي حال، فمنذ أمر عرفات بوقف العمليات خارج فلسطين المحتلة، تدنى عدد العمليات بصورة كبيرة. ولقد اتخذ عرفات ذلك القرار كبادرة حسن نية من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، وكان يأمل ان يتلقى دعوة للمشاركة في مؤتمر جنيف للسلام. كما ينبغي ان نسجل ان عرفات وافق على عملية اختطاف باصر سياحي اسرائيلي على طريق حيفا - تل ابيب في ١٩٧٨، وهي العملية التي قتل فيها ٣٦ اسرائيلياً واميركي واحد، والتي استخدمتها اسرائيل ذريعة لغزو جنوب لبنان. وما كان يتوخاه عرفات من المصادقة على هذه العملية هو نفس مبادرة السادات للسلام أو على الأقل كشف «طبيعتها الحقيقية».

ويتضح بسهولة من مراجعة قائمة العمليات الفدائية التي قام بها الفلسطينيون منذ ١٩٦٨، ان اسرائيل كانت الطرف المستهدف بمعظم العمليات. وكان الأردن الثاني، واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الثالثة.

### ب - جهود الولايات المتحدة لمكافحة العنف الفلسطيني

نظرت الولايات المتحدة بكثير من القلق الى تصاعد موجة «الارهاب المضاد» التي اعقبت حرب ١٩٦٧ العربية - الاسرائيلية. فتلك الظاهرة جعلت السلم في المنطقة مزعزعاً للغاية. ولقد وقف ناظر الخارجية الاميركية دين راسك، في مؤتمره الصحافي في الثالث من كانون الثاني ١٩٦٩، ليقر بالمخاطر، وليحث الفريقين على ضبط النفس.

«إننا ندعو الحكومات العربية الى ان تدرك ان عليها القيام بأقصى ما تستطيع لضبط النشاط الارهابي. وندعو اسرائيل الى التسليم بأن سياسة الانتقام المفرط لن يتج عنها السلام الذي ترعّب فيه بالتأكيد»<sup>(٣)</sup>.

ولم يلق نداء راسك اكرتاثاً. فعملية الاختطاف الجوي الفلسطينية الاولى التي استهدفت طائرة إلعال في ٢٣ تموز ١٩٦٨، سرعان ما لحقتها عمليات. واستهدف

بعض هذه العمليات الطائرات الاميركية، وكانت المطارات مساح هذه العمليات، حيث السياح الاميركيون ابدأ حاضرون! وشجبت الولايات المتحدة اعمال اختطاف الطائرات، وادانتها باعتبارها افعالاً ارهابية وغير مشروعة ولا يمكن قبولها. وهذا بدأت مرحلة من المجابهة بين الولايات المتحدة وبين منظمة التحرير الفلسطينية. واطلقت الولايات المتحدة على غتطفي الطائرات نعت «مجرمين دوليين». كما انضمت الى ركب مستكري الارهاب الاسرائيلي تحت عنوان «الانتقام». وكانت أولى الطائرات الاميركية التي اختطفت خارج نصف الكرة الغربي، طائرة تي. دبليو. إي التي اقتادها اعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ٢٩ آب ١٩٦٩. وكانت وجهة الطائرة تل ابيب، مع توقف في اثينا. لكنها أرغمت على الهبوط في دمشق حيث قام الفدائيون بتفجير الطائرة بعد اختلاطها من الركاب. ووصف ناظر الخارجية روجرز العملية بأنها «قرصنة جوية»<sup>(١)</sup>.

ورداً على هجمات المنظمات الفلسطينية على الأهداف الاميركية الاسرائيلية. سعى الكونغرس الاميركي الى قطع المساهمة المالية الاميركية في ميزانية الأونروا، للضغط على اللاجئين الفلسطينيين كيما لا ينضموا الى «كفاح التحرير» واضيف الى قانون المساعدات الخارجية الاميركية للعام ١٩٦٩، مقطع يتعلق بهذا الشأن:

«لا ينبغي ان يتاح الحصول على أي قسط من المساهمة المالية للولايات المتحدة في ميزانية الأونروا، لأي لاجيء يتلقى تدريباً عسكرياً كعضو في ما يسمى بجيش التحرير الفلسطيني أو في أية منظمة أخرى من منظمات الغوار. أو شارك في أي من أعمال الارهاب».

«... وانه لمن الاساسي توجيه ضغوط مستمرة على موظفي الامم المتحدة الذين يقيمون اتصالات مع تلك المنظمة، وإلى أولئك المسؤولين مباشرة عن ادارتها، للمحاول دون استخدام ميزانية الوكالة لتعزيز النشاطات العسكرية أو الارهابية، في أية صورة من الصور»<sup>(٢)</sup>.

ومع ان الولايات المتحدة اقتطعت مبلغاً بسيطاً من قيمة مساهمتها في ميزانية الأونروا، فإنها كانت بعملها هذا تنطلق من الاعتقاد بوجود قيام الدول الأخرى بزيادة انصبتها في اعباء الأونروا المالية. على ان المقطع المشار اليه آنفاً والذي اضيف الى قانون المساعدات الخارجية، لم يوضع قط موضع التطبيق، لأن الادارة (الاميركية) شعرت بأنه قد يكون ذا تأثير شامل على زعزعة الموقف، والاضرار بمصالح الولايات المتحدة في النهاية.



تنظر جماعات منظمة التحرير الفلسطينية الى الولايات المتحدة على انها النصير الرئيسي لاسرائيل، والتي لولاها ما كان بوسع اسرائيل مواصلة احتلال الأراضي العربية، «وانتهاكاتها الفاضحة للحقوق الانسانية والمدنية للفلسطينيين». وبناء عليه، شعرت بأن الولايات المتحدة ينبغي ان تكون هدفاً مشروعاً لعملياتها القذائية، وجرى فعلاً توجيه المزيد من العمليات نحو ضرب المصالح الاميركية. فكانت هناك هجمات على الدبلوماسيين الأميركيين، مثلما كانت هناك هجمات على المصالح الاقتصادية الاميركية. في آذار ١٩٧٣، قتلت منظمة ايلول الاسود سفير الولايات المتحدة في السودان، كليو نويل، والقائم بالأعمال كيرنس مور، بعد اخذهما رهيتين من حفلة في السفارة السعودية في الخرطوم، وفي ذلك الحين، عندما كانت الولايات المتحدة تتصرف خلال اقنية غير مباشرة. وجهت إنذاراً جاداً الى منظمة التحرير الفلسطينية «إبتعدوا عن دبلوماسيينا. وإلا!...» لقد هددوا برد سريع<sup>(١)</sup>.

وكانت الفترة التالية لوقف اطلاق النار على الجبهة المصرية - الاسرائيلية الذي تم تحقيقه بإشراف اميركي في صيف العام ١٩٧٠، فترة مجاهة شديدة بين الولايات المتحدة والفلسطينيين. وقرر فدائيو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيام بخطوة عنيفة، في ظل الخشية من تجاهل مستقبلهم في أية تسوية سلمية، والخوف من سحق الحركة (الفلسطينية). وترجمت هذه المخاوف بصورة صارخة الى سلسلة من عمليات الاختطاف الجوي في اوائل ايلول ١٩٧٠. ولقد انزلت الطائرات المختطفة في مهبط جوي قليل الاستعمال في الصحراء الأردنية قرب عمان، وعلى متونها مئات الرهائن.

كشفت هذه الأحداث عن القدرة التي تمتعت بها منظمة التحرير الفلسطينية، قدرتها على هز المنطقة، وإفقادها استقرارها، بل وقدرتها على تشكيل خطر لجر القوى الكبرى الى معمة النزاع. ولقد شهد ذلك المهبط الصحراوي فصول الدراما المثيرة. قبل أيام قليلة فقط من اندلاع نيران الحرب القصيرة نتائج مدمرة بالنسبة للفلسطينيين. فالفدائيون تم إخراجهم من المدن تطبيقاً لاتفاق بين حسين والحكومات العربية، وقتل الآلاف من الفلسطينيين، ومعظمهم من المدنيين العزل، بأيدي قوات البادية الموالية للملك.

وأدى اختطاف الجبهة الشعبية للطائرات الأربع بين ٥ و ٩ أيلول الى انفجار شعور معاد للفدائيين في أوساط رجال الكونغرس الاميركي، الذين وصفوا منفذي

العملية بأنهم نفر من «المعتوهين والمجانين» الذين «يقتصبون» معاني الكلمات إذ يصفون انفسهم بأنهم مناوئون من اجل التحرير. وكان الوصف السائد للعملية أنها «عديمة الانسانية وعمل حيواني، هذا على الرغم من ان الرهائن ذكروا فيها بعد ان محتطفيهم، عاملوهم بطريقة متحضرة، وتبعث على الاعجاب. وما قاله الشيخ لونج من لوزيانا إنه اذا كان الاردن يفتقر الى حكومة، فإن على الأمم الأخرى ان تهب لتنشئ حكومة لشعب ذلك البلد، ريثما يصبح قادراً على إقامة حكومة بنفسه. وأضاف انه ينبغي إبلاغ الأردن بأن من واجبه احتجاز الخارجين على القانون ومعاقبتهم، واذا قتل الارهابيون أي شخص، فلا بد من قتلهم جميعاً و«شققهم من أعقابهم...»<sup>(٧)</sup>.

في الفترة السابقة للحرب الأهلية الأردنية وخلالها، كانت هناك خشية عظيمة في واشنطن وتل أبيب على الملك حسين، الصديق الصدوق للولايات المتحدة، والزعيم العربي المعتدل، الخشية من ان يطاح به، ويستبدل بنظام راديكالي حليف للفلسطينيين وسواهم من العرب الراديكاليين. ولقد أماط أحد المراسلين اللثام، في مقالة نشرتها له «نيويورك تايمز»، عن المدى الذي بلغته التحضيرات الاميركية - الاسرائيلية من اجل القيام بعمل عسكري مشترك في الأزمة الأردنية، فيما لو أصبح الملك حسين عاجزاً عن السيطرة على الوضع بنفسه.

ومثل سيناريو تلك الحفظة في هجوم اسرائيلي على القوات السورية التي كانت قد دخلت الأردن دعماً للفلسطينيين، إذا ما بدا ان جيش الملك عاجز عن التصدي لها. وفي هذه الحالة، كان على الولايات المتحدة أن تحرك أسطولها السادس ووحدات عسكرية أخرى لحماية مؤخرة جناحي إسرائيل من أية هجمات مصرية أو سوفياتية تنطلق من منطقة قناة السويس.

ولقد تولى الرئيس نيكسون شخصياً قيادة النشاط الدبلوماسي والعسكري الكثيف، بينما كانت الأزمة تقترب من ذروتها. لكن خطط التدخل في حال وقوع اختراق عراقي أو سوري جدي وخطير للأردن، لم يقض لها أن توضع موضع التطبيق ابداً. فاللذان والخمسون دبابة لجيش التحرير الفلسطيني، التي كانت تحت السيطرة السورية، اجبرت على الانسحاب بضغط من حافظ الاسد قائد سلاح الجو السوري ووزير الدفاع آنذاك<sup>(٨)</sup>. ومع ذلك، تحركت القوات الاسرائيلية واقتربت من خط الحدود السورية - الاردنية، فيما أمر الرئيس نيكسون وحدات عسكرية في

فورت براج في المانيا الغربية، وفي الأسطول السادس، بأن تكون في أعلى درجات الاستنفار.

وفي الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٧٠ عرض عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الصحفيين في عمان، فوارغ لقتائف تحمل علامات عبرية، واتهم الأميركيين والاسرائيليين بالتورط في الحرب، لكن اتهاماته نفيت بالطبع.

ولقد استشاطت الولايات المتحدة غضباً، وبلغ ذعرها مداه، إبان الهجمة التي قامت بها منظمة ايلول الأسود السرية، على الرياضيين الاسرائيليين في قرية الألعاب الاولمبية في ميونيخ. وطالب الفدائيون يومئذٍ بالافراج عن مائتي اسير فلسطيني في السجون الاسرائيلية مقابل إطلاق الاحد عشر رياضياً إسرائيلياً. ورفضت اسرائيل الطلب وقامت كل من المانيا واسرائيل بوضع خطة مشتركة لقتل الفدائيين وتحرير الرهائن. لكن الخطة منيت بالاخفاق، ولاقى الاحد عشر رياضياً إسرائيلياً حتفهم، سوية مع خمسة من الفدائيين.

وفي ظل الخوف من احتمال حدوث عمل مماثل في الولايات المتحدة نفسها، تحركت إدارة نيكسون لشن حملة لمكافحة الارهاب على صعيدين : ١ - برنامج لخطوات وقائية داخل الولايات المتحدة. و ٢ - خطوات لمحاربة الارهاب على المستوى الدولي، بالتعاون مع أمم أخرى.

#### ١ - الخطوات والجهود الداخلية

في أيلول ١٩٧٢ أصدر الرئيس نيكسون أمراً تنفيذياً بتأليف لجنة وزارية مهمتها درس الوسائل الناجعة من أجل منع الارهاب في داخل الولايات المتحدة وخارجها. وتولى ناظر الخارجية رئاسة اللجنة، التي ضمت في عضويتها بالإضافة الى عدد آخر من الوزراء، كلاً من مدير وكالة المخابرات المركزية، ومدير مكتب التحقيقات الاتحادي، ومجموعة من مساعدي الرئيس لشؤون الأمن القومي والشؤون الداخلية. وتبنت اللجنة عدة خطوات، وأقرت عدة إجراءات لتحسين سبل مكافحة الارهاب سواء في داخل الولايات المتحدة وخارجها. ومن الخطوات التي لجأت اليها اللجنة:

١- الأمر الى وكالة المخابرات المركزية باجراء فحص امنى يتناول كل شخص

عربي مسافر الى الولايات المتحدة. وعمم ناظر الخارجية روجرز ثلاث بقرقيات وجهها الى جميع المكاتب الدبلوماسية الاميركية في الخارج، في الثامن، والثامن عشر، والعشرين من ايلول ١٩٧٢، يحدد فيها تفاصيل الفحص الأمني المطلوب : البرقية الأولى المعروفة باسم «عملية باولدر» ارسلت بعد ثلاثة أيام من الهجوم الفدائي على القرية الاولية في ميونخ. وطلبت الى السفارة الاميركية القيام بعملية غريلة لجميع العرب وسواهم من الذين قد تكون لهم صلة بمنظمات الارهاب... على غرار الوطنيين في فرنسا والمانيا واميركا اللاتينية. أما البرقية الثانية فامرّت باجراء غريلة وتدقيق في شأن كل عربي يطلب أي نوع من سمات الدخول، وأينما كان في العالم، وبتحضير قائمة يومية بطالبي التأشيرات من العرب، وتقديم القائمة يومياً الى الخارجية الاميركية، وتضمينها معلومات وافية عن كل شخص.

ولقد واجهت الخطوات والاجراءات الامنية السالفة الذكر، مصاعب فورية عند التطبيق، إذ لم يكن هناك احد يعلم ما هو تحديد أو تعريف «العربي». ففي اميركا اللاتينية وحدها زهاء ٥٩٠ ألفاً من العرب الناطقين بالاسبانية الذين يعرفون باسم «توركوس»، من الذين ولدوا، أو ولد آبائهم وأمهم في بلدان الشرق الاوسط، لكنهم يعيشون الآن في المكسيك وهايتي وجمهورية الدومينيكان والاكوادور، ولتوضيح هذه الفوضى، بعث روجرز بالبرقية الثالثة معرّفاً «العربي» بـ «عربي عرقي، بأنه كل عربي ولد، أو ولد أبواه في البلدان التالية، بغض النظر عن جنسيته الحالية أو موطن إقامته: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، اسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، الامارات المتصالحة، اليمن، والامارات العربية المتحدة.

وأدت عملية اخضاع جميع الزائرين للفحص الأمني من جانب واشنطن، الى خلق صعوبة اخرى تمثلت في تأخير طالبي التأشيرات عدة أسابيع أو أشهر. ونتج عن هذا تذمر من جانب اولئك العرب الذين كانوا من أصدقاء المصالح الاميركية، ناهيك عن أولئك الذين كانوا أعضاء في جماعة خاصة أو عائلات. وبعد ان قدم احد الامراء السعوديين شكوى الى وزارة الخارجية، احتجاجاً على تأخير حصوله على تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة، بعث ناظر الخارجية روجرز ببرقية اخيرة في أوائل تشرين الأول، لتعديل «عملية باولدر» وبذلك بتحويل السفارات الاميركية صلاحية إعطاء التأشيرات مباشرة الى طالبيها «من المعروفين لديها شخصياً والمرضي عنهم»<sup>(٩)</sup>.

٢- الأمر بإجراء فحوص أمنية خاصة للبريد الوارد من مناطق مشتبها بها.

٣- التشدد في تطبيق البرنامج الخاص بمكافحة اختطاف الطائرات، وذلك بتضمينه خطة للتدقيق في جميع ركاب الطائرات، وتفتيش كل الحقائق والأمتعة المحمولة بالأيدي، على الخطوط الأميركية.

٤- مضاعفة الجهد في التنصت على المخابرات الهاتفية.

٥- عملية مسح شاملة على نطاق الأمة لتحقيق في النشاط السياسي للعرب عموماً وللفلسطينيين خصوصاً، يقوم بها مكتب التحقيقات الاتحادى ومسؤولو شؤون الهجرة.

لقد ترتب على وضع هذا البرنامج موضع التطبيق، الكثير من التعسف وسوء الاستخدام والتهويل والأزعاج. وكثيراً ما قام رجال الأمن بتهديد الأشخاص بالترحيل أو الحجز إذا لم يظهروا استعداداً للتعاون. ويمكن لنا أن نورد قائمة طويلة بالحالات التي أسيء فيها استخدام البرنامج، لكننا نكتفي بتسجيل بعض الأمثلة. فرجال الأمن يطرقون الباب في منزل أي شخص موضع تحقيق، في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل، ويرفضون إعطاء أي إشعار مسبق. ولقد قال أحدهم لشخص فلسطيني في منطقة واشنطن، إنه يقوم بهذه الزيارة، «للمجرد التأكد من وجوده في المنزل».

وقال سام زوتي رئيس مكتب الهجرة في نيويورك، للدكتور سميع البنا استاذ الهندسة في جامعة كولومبيا: «إن الأجانب مجرد زائرين، وانهم مثل الأطفال ليس من حقهم الكلام». وفي تعبير يصور خواطره الدفينة، قارن المسؤول الأمريكي العقوبات التي «يوزعها»، بتلك التي كان يمكن للدكتور البنا أن يواجهها في الخارج، ومضى قائلاً: «ينبغي ان اذكرك بأنه في بلدان معينة في العالم، عندما يعبر شخص ما عن آراء مخالفة، يؤتى به الى الجدار وتطلق عليه النار. اما نحن في هذا البلد فلا نفعل ذلك. أما إذا كان لدي شخص قدر، فإني ألقبه على حضني وأضربه على مؤخرته!»<sup>(١)</sup>.

وفي بروكلين، نيويورك، اقتحم رجال المباحث الاتحاديون نادياً عربياً، واندفعوا الى غرفة تزين جدرانها صور فلسطينية فازالوها عن الجدران. وقال احدهم لصاحب النادي متوعداً: «إننا لا نحب ان نرى مثل هذه الملصقات هنا». وتعرضت نوادي التجمعات العربية في كثير من انحاء الولايات المتحدة لثل ذلك، وحيث عومل اعضاءها بفظاظة وتهديد. وأدى

هذا الى استكاف الاعضاء عن ارتياد النوادي مما أدى الى إقفالها<sup>(١١)</sup>.

خلال الشهرين الأولين من تطبيق البرنامج المذكور وحملة التدقيق والتحقيقات، جرى ترحيل ١٢٥ طالباً عربياً، وفي معظم الحالات، بطريقة غير لائقة. كما ألقي القبض على ٧٠ طالباً، أفرج عنهم فيما بعد مع تبرئتهم من جميع التهم<sup>(١٢)</sup>.

لقد استعرت في العام ١٩٧٤ حرب إرهابية سرية ضارية في أوروبا والشرق الأوسط، بين رجال منظمة التحرير الفلسطينية وبين رجال الموساد (المخابرات الاسرائيلية). واشتملت تلك الحرب على اعمال اغتيال ورسائل ملفومة. وخفاة ان يتنقل اليها ميدان الحرب الارهابية، شنت الولايات المتحدة حملة أخرى من التحقيقات في أوساط الفلسطينيين. لكنها كانت هذه المرة أكثر تحفظاً وأقل علنية.

ولعل مرد ذلك التحفظ في إجراءات الحملة الجديدة، حقيقة ان خطر الارهاب، الذي كان وراء الأمر التنفيذي في العام ١٩٧٢، والذي تسبب في انتهاك الحقوق الدستورية لكثير من الفلسطينيين، لم يتجسد فعلاً ولم يتحقق على الأرض، وبناء عليه صدر الأمر الى مكتب التحقيقات الاتحادي، في حملة ١٩٧٤، بإجراء التحقيقات دون انتهاك القانون. وتبقى الحقيقة المهمة وهي ان الولايات المتحدة لم تصبح ميداناً لحرب الارهاب والارهاب المضاد الفلسطينية - الاسرائيلية، مع العلم أن الاجراءات الخاصة التي سنتها لمكافحة الارهاب لم يكن لها شأن يذكر في هذه الحقيقة.

## ٢ - الجهود الدولية

وفي هذا الميدان تحركت الولايات المتحدة بغية دفع الأمم المتحدة الى اتخاذ اجراء على المستوى الدولي لمكافحة الارهاب. ففي ايلول ١٩٧٢، وزعت الولايات المتحدة مسودة لاتفاقية دولية لمنع اعمال الارهاب الدولي والمعاقبة عليها، وتتألف الاتفاقية من ١٦ مادة، وتوصيات وحيثيات، ودعت المسودة الدول الاعضاء الى محاكمة أو تسليم أي شخص يرتكب عملاً إجرامياً، أو ايداء جسدياً بالغاً، أو اختطاف في دولة اجنبية أو ضد شخص اجنبي، في نية «الاضرار بمصالح دولة أو منظمة دولية، أو بقصد تحقيق تنازلات من دولة أو منظمة دولية». هذه كانت الجرائم الوحيدة التي دعت المسودة الى المعاقبة عليها أو تسليم الفاعلين. اما باقي موادها فلقد اسهبت في وصف التزامات كل دولة تجاه الدول الأخرى حيال تصرفات

رعاياها. ويعوجب المسودة ينبغي على كل دولة أن تعاقب على الجرائم بعقوبات مشددة: وإن تلاحق عملية المقاضاة خارجاً إذ كان الفاعل قد هرب أو إن الفعل ارتكبت في الخارج. وإن تلجأ إلى التوقيف الاحتياطي إذا كان ذلك لازماً للتثبت من حضور الفاعل وبقائه مستعداً للمحاكمة أو للتسليم. وإن ترفض استخدام ترابها الاقليمي ملجأً للفاعلين؛ وإن تسن قوانين وتتخذ إجراءات للحيلولة دون ارتكاب مثل هذه الجرائم، بما في ذلك تبادل المعلومات والبيانات حول الخطط والانشطة والحركات الارهابية<sup>(١٣)</sup>.

وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من ايلول ١٩٧٢. دعا ناظر الخارجية الاميركية روجرز، الأمم المتحدة، إلى القيام بعمل على عدة جبهات للتغلب على الارهاب الدولي. وبالإضافة إلى مسودة المعاهدة السالفة الذكر بشأن العقوبات والمحاكمات، اقترح روجرز معاهدتين دوليتين أخريين بخصوص الارهاب. معاهدة تنص على تعليق جميع الخدمات الجوية المتجهة إلى بلدان اخفقت في معاقبة أو تسليم خاطفين، أو مخربين، للطيران المدني. ومعاهدة غيرها تطالب بمحاكمة أو تسليم الأشخاص، الذين يرتكبون اعمال القتل أو الايذاء أو الاختطاف، ضد المدنيين الابرياء في بلد اجنبي، بهدف نيل تنازلات من دولة ما أو من منظمة دولية<sup>(١٤)</sup>.

ولقد انزعجت دول العالم الثالث من مبادرات الولايات المتحدة ضد الارهاب، لشعورها بأن تلك المبادرات مكرسة لخدمة أولئك الموجودين في سدة السلطة، وكان من رأي هذه الدول أن ما ترمي إليه خطة الولايات المتحدة حقاً هذا إذا اخذت بها الأمم المتحدة واقترتها، إنما هو عرقلة حروب التحرر الوطني. ومن هذا المنطلق تقدمت الجزائر بصيغة اخذت في الاعتبار هموم أمم العالم الثالث. ودعت الصيغة الجزائرية إلى دراسة الارهاب، وأكدت حق الشعب في تحرير ذاته من الحكم الاجنبي، وجاء في فقرتها الثالثة:

«إن الجمعية العامة تعيد تأكيد الحق الثابت لجميع الشعوب الرازحة تحت حكم أنظمة استعمارية وعنصرية وجميع اشكال الهيمنة الأجنبية، وتؤيد شرعية كفاحها...»<sup>(١٥)</sup>.

ولقد فاز مشروع القرار الجزائري عند التصويت عليه في الجمعية العامة، ونال ٧٦ صوتاً مقابل ٣٤. المهم أن الولايات المتحدة اقترعت ضد هذا القرار،

لشعورها بأنه لا يدين الارهاب، وبأن المطلوب اعمال لا دراسات.

ومع أن مجهودات الولايات المتحدة اخفقت في الجمعية العامة في كسب التأييد الكافي للمعاهدة التي اقترحتها لمكافحة الارهاب في ١٩٧٢، فإنها نجحت في العالم التالي، وذلك بمساندة خطوة أكثر اعتدالاً ففي كانون الأول ١٩٧٣ تبنت الجمعية العامة اتفاقية لحماية الدبلوماسيين، نصت على محاكمة أو تسليم الأشخاص الذين يهاجمون أو يحتطفون الدبلوماسيين، وموظفي الحكومات الأجنبية، أو المنظمات الدولية<sup>(١٧)</sup>.

الواقع ان جهود الولايات المتحدة لمكافحة الارهاب لم تقتصر على منظمة التحرير الفلسطينية وعملاتها. اجل، فالولايات المتحدة تزعمت الحملة باتجاه جهد عالمي لحصر الارهاب، لأسباب عديدة. فلربما كانت الولايات المتحدة ابرز هدف واضح للارهاب الدولي، ولها اكبر عدد من البعثات الدبلوماسية على امتداد العالم قاطبة، والشركات الاميركية تنشط في العديد من البلدان، وارتحال الاميركيين الى الخارج يفوق أي شعب آخر. زد على ذلك كله ان الولايات المتحدة تتكبد خسائر من أي تمزق يصيب النظام العالمي الراهن، ثم ان للولايات المتحدة مصلحة مفهومة في صيانة الاستقرار السياسي لأصدقائها وحلفائها. ومن هنا، فإن الصعود الأخير للارهاب الاوروي، في ايطاليا وهولندا والمانيا، كان مهماً ثقيلًا على قلب الحكومة الاميركية.

إن سياسة الحكومة الاميركية حيال الارهاب الدولي هي الرد بحزم وصلابة على اعمال الارهاب. انها لا تدفع فدية عند وقوع الاختطاف، وتقاوم شتى أنواع الابتزاز، وتحبذ اتخاذ أشد الاجراءات الممكنة ضد اولئك الذين يرتكبون اعمالاً ارهابية<sup>(١٨)</sup>. وهذا الرد - الموقف يزد من الاجراءات الوقائية المتخذة بغية إحباط الارهاب. ويتضمن هذا عقد اتفاقات ثنائية مثل الاتفاقية الاميركية - الكويتية، المضادة للاختطاف الجوي، كما يشتمل على اتفاقات متعددة الأطراف، كالاتفاقية المضادة للاختطاف الجوي المعقودة في ١٦ تموز ١٩٧٨ إبان انعقاد قمة بون الاقتصادية التي شارك فيها السبعة الكبار من الدول الصناعية خارج العالم الشيوعي. وهي بريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا واليابان والولايات المتحدة<sup>(١٩)</sup>.

وثمة اتفاقية سارية المفعول بين الولايات المتحدة واسرائيل. يجري بموجبها



جمع وتبادل المعلومات حول الأشخاص الذين يعتقد بأنهم قد يكونون اراهميين محتملين. وفي هذا الصدد صرح رفائيل روتشتاين مؤلف كتاب «الفدائيون: مغاوير ضد اسرائيل»، والذي يحتفظ بصلات وثيقة بالمسؤولين الاسرائيليين، بعد عودته من زيارة لاسرائيل في ١٩٧٦: بأن «الموساد تتمتع بتعاون كامل من جانب وكالة المخابرات الاميركية ومكتب التحقيقات الاتحادي». وأضاف روتشتاين نقلاً عن الاسرائيليين، «ان الولايات المتحدة ابدت مبادرة عظيمة في متابعة ونقل المعلومات الاستخبارية، وفي تنسيق التقنيات المضادة للارهاب، وفي المقابل يتلقى مكتب التحقيقات الاتحادي، وربما وكالة المخابرات المركزية كذلك، معلومات من الاسرائيليين، الأمر الذي جرى تأكيده خلال سماع إفادات في لجنة مجلس الشيوخ، وذلك حين طلب الشيخ جيمس أبو رزق (ديمقراطي، داكوتا الجنوبية) معلومات من مكتب التحقيقات الاتحادي تتعلق بتقارير لتلك الوكالة تزود إسرائيل بمعلومات عن نشاطات سامي اسماعيل في هذا البلد (الولايات المتحدة)<sup>(١٩)</sup>. وكانت شهادة مندوب مكتب التحقيقات الاتحادي، ان «المكتب» تلقى من الاسرائيليين معلومات بأكثر مما زودهم<sup>(٢٠)</sup>.

يبدو ان الولايات المتحدة قد تقبلت الأمر الواقع بشأن اعمال العنف الفلسطينية وأعمال اسرائيل الانتقامية. ومع ذلك تعتقد الحكومة الاميركية بوجود احتواء هذه المسألة. وفي هذه الاثناء تواصل شجبتها لأعمال العنف كافة.

### تأثيرات العنف الثوري الفلسطيني على سياسة الولايات المتحدة الشرق اوسطية

لقد عبر صانعو السياسة الاميركية منذ الخمسينات عن خشيتهم من احتمال اندلاع العنف الفلسطيني، وخصوصاً من جانب اولئك الفلسطينيين الذين يرحلون تحت المذاب في مخيمات اللاجئين. وشعرت الحكومة الاميركية بأن مثل هذا الاحتمال سيكون له تأثير عميق على الاستقرار السياسي والاقتصادي وعلى الأمن في المنطقة. وثمة تقرير للجنة الفرعية للشرق الأدنى وأفريقيا التابعة للجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالعلاقات الخارجية، تاريخه ٢٤ تموز ١٩٥٣، يعبر عن قلق الولايات المتحدة من احتمال تحول اللاجئين الفلسطينيين الى قوة ثورية، وتأثيرات ذلك على مصالح الولايات المتحدة.

وان للولايات المتحدة مصلحة في ان تفعل ما تستطيع للمساعدة في حل

مشكلة اللاجئين. بسبب علاقتها المباشرة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي وبالأمن في الشرق الأدنى. ولن تغتبط الولايات المتحدة بمشاهدة النظام الداخلي واستقلال بلدان الشرق الأدنى، تهدهدهما الفوضى الاقتصادية، والتسلل الشيوعي، أو الاشتباكات العسكرية، ان فقدان النظام وما ينتج عنه من احتمال تجدد الأعمال العدوانية في هذا الجزء من العالم، كفيل بتهديد المصلحة الامنية للولايات المتحدة وللعالم الحر عامة.

وهكذا فإن السياسة الاميركية تجاه اللاجئين كانت معنية اساساً بالحيلولة دون انطلاق العنف الثوري الفلسطيني. وكان هذا بالذات وراء المساهمة المالية الكبيرة للولايات المتحدة في ميزانية الأونروا، خلال العقود الثلاثة الاخيرة، كما رعت الولايات المتحدة عروضاً كثيرة قدمت للاجئين في سبيل إعادة توطينهم ودمجهم في «عالم العربي»، في مجهود جل غايته إجهاض غو الحركة الثورية الفلسطينية. فهذا النمو مع استخدام العنف الثوري كان أمراً وعته المصالح الاميركية في المنطقة. وفي هذا السياق، رسمت الولايات المتحدة سياسة للمجابهة مع الثورة الفلسطينية غداة انطلاقها، كما رسمت في أعقاب ذلك سياسة لاحتوائها، لقد خلق العنف الثوري الفلسطيني هوماً لا تعد ولا تحصى للولايات المتحدة، وهي هوم تؤثر بلا ريب وبكل قوة في اعتبارات السياسة الاميركية، وتتضمن مصادر القلق الأميركي نشوء الاحتمالات المتعددة التالية التي تترتب على الكفاح الثوري: (١) ان تصعيد العنف الثوري الفلسطيني والهجمات الاسرائيلية قد يجر سوريا، وربما العراق، الى ساحة الوغى، مما يزيد من احتمال نشوب حرب عربية - اسرائيلية اخرى قد تتسبب في مجابهة اميركية - سوفياتية. (٢) احتمال آخر هو شحن الجماهير العربية بتيار الكفاح ضد اسرائيل وحلفائها. الأمر الذي سيمحق خطط التسوية الأميركية. وقد نتولد عن هذا هجمات تشن على المصالح الاميركية في العالم العربي بما في ذلك زعزعة النشاطات التجارية الاميركية وتدفق النفط الى الولايات المتحدة وحلفائها. (٣) وابعد من ذلك كله ان العنف الثوري يهدد بنسف الوضع القائم، ويقوض الانظمة العربية الصديقة للولايات المتحدة والمؤهلة لعقد تسويات توفيقية مع اسرائيل. هذه الاحتمالات كافة تشكل خطراً دائماً على إدماة المصالح الاميركية وهيمنتها على المنطقة.

لا مراء في ان هذه الهوم ومصادر القلق تفعل فعلها في تحديد مسار السياسة الاميركية في الشرق الأوسط، وعند رسم الاستراتيجية والمخططات، وتتجل هذه السياسة في كلا الاتجاهين: الجهود المبذولة للتوفيق، وعلى المستوى نفسه المحاولات

المبدولة لاجتثاث مصدر العنف الثوري، وبالتحديد منظمة التحرير الفلسطينية  
الجانب الآخر من السياسة الأميركية تحمل تماماً في الدور الأميركي في محاولة تدمير  
الحركة الفلسطينية وذلك، بالهجمة الضارية على الفلسطينيين في الأردن عام ١٩٧٠،  
وفي لبنان عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦.

في المقابلات مع رجال الاعلام، يصر الرسميون الاميريكون البارزون في  
وزارة الخارجية، على ان العنف الفلسطيني ليس له أي تأثير مباشر أو غير مباشر من  
أي نوع على سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، أو تجاه السياسة الفلسطينية.  
لكن هذا غير صحيح. فالحقائق تكشف ان العنف الثوري الفلسطيني يلعب دوراً  
بارزاً في مسار السياسة الاميركية. وتكفي نظرة اخرى الى الرسم البياني السابق  
الذكر والخاص بالعمليات الفدائية الفلسطينية، للملاحظة التلازم بين تزايد العنف  
الثوري الفلسطيني وبين التغيرات في السياسة الاميركية، على امتداد السنوات العشر  
الآخيرة، وإني لا أزعم أن العنف الثوري الفلسطيني كان المتغير الوحيد المؤثر على  
ذلك التغير، بل إنه كان عنصراً ملحوظاً في ذلك المسار. ففي ١٩٦٨، في الفترة  
التي سبقت صعود العمليات الفدائية الفلسطينية، كانت نظرة الولايات المتحدة الى  
الفلسطينيين ببساطة انهم لاجئون عرب ، لكن بعد التزايد في العنف الثوري في  
١٩٦٩ و ١٩٧٠، بدأت الولايات المتحدة بالاقرار بأن للفلسطينيين وجوداً سياسياً.  
وبالمثل انطلق الحديث عن المصالح في ١٩٧١ و ١٩٧٢، والمصالح الفلسطينية  
المشروعة في ١٩٧٣ - ١٩٧٤، والحقوق الفلسطينية في ١٩٧٥ - ١٩٧٦. وفي  
١٩٧٧ استخدمت الحكومة الاميركية مصطلحات الحقوق المشروعة للشعب  
الفلسطيني، والحاجة الى وطن قومي للفلسطينيين. إن لكل من هذه المصطلحات  
مضامينه السياسية المحددة. ومع أن الرسم البياني لا يدل على تزايد في العمليات  
الفلسطينية في ١٩٧٥ - ١٩٧٧، فإن الكفاح الفلسطيني المتصاعد في لبنان خلال  
تلك الفترة، أحدث تغيراً آخر في السياسة الاميركية.

## خاتمة

كان للعنف الثوري الفلسطيني تأثير لا حد له على الشعب الفلسطيني والعربي، وخصوصاً غداة الهزيمة التي لحقت بالجيش العربي في حرب ١٩٦٧، لقد أصبح الفدائي رمزاً للبهوض والكرامة والشرف. وهكذا فإن دعم الجماهير العربية للثورة الفلسطينية عزز الاعتقاد بأن الجماهير العربية هي الخزان الاحتياطي الذي تغرف منه الثورة الفلسطينية في كفاحها الطويل الأمد من أجل تحرير فلسطين. وإن سياسات الحكومة العربية حيال النزاع مع الصهيونية، تدرك مساندة شعوبها للكفاح الثوري ضد الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية. ويمكن لنا أن نتبين كذلك أن الأحداث التي وقعت منذ ١٩٦٧ كان لها تأثير على مساندة الجماهير العربية للكفاح الفلسطيني، كماً ونوعاً وكثافة، ومع ذلك ما زال بوسع المرء أن يقول باطمئنان إن العنف الثوري ضد الاحتلال الصهيوني وحلفائه، ما زال يتلقى مباركة الجماهير العربية ودعمها. وإن العمليات الفدائية ذات الطابع الاستثنائي في مستوى إثارها وبطولتها، كعملية دلال المغربي، تمتلك تأثيراً خاصاً وفعالاً. وفي الوقت نفسه لا يجوز افتراض أن الدعم الجماهيري حقيقة مسلم بها ومحتمة الحدوث. فما لم تتبع العمليات (المستهدفة لاستقطاب الدعم العربي) بحملة سياسية وتثقيفية بغية رفع مستوى الوعي، وتوثيق العرى بالحركات الجماهيرية العربية الأخرى، فإنها - أي العمليات - سوف تفقد في النهاية مفعولها، بل وقد تأتي بعكس النتائج المرجحة، ولا ينبغي أن نغفل أن الخصم سوف يستغل بطريقة انتهازية كل موقف لصالحه هو، على أنه لا توجد دراسة قياسية لمدى تأثير العنف الثوري الفلسطيني على مساندة الجماهير العربية، الأمر الذي سيؤثر بالنتيجة على تأييد الحكومات العربية للنضال الفلسطيني، على افتراض أن السياسة الحكومية ليست انعكاساً لدعم الجماهير في هذه المنطقة. وفي النهاية يجري استخدام هذا من جانب الحكومة العربية الخاصة للتأثير على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وإن فعالية ذلك التأثير تتوقف نسبياً على طبيعة العلاقة التي تربط تلك الحكومة بالولايات المتحدة، وكذلك على المدى الذي ترغب في أن تمضي إليه في استخدام قوتها الممكنة أو نفوذها. بكلمات أخرى، العنف الثوري مقترناً ببرنامج للتوعية السياسية للجماهير العربية، سيكون له تأثير كبير، وإن كان غير مباشر، على سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية.

وكثيراً ما يقال في الولايات المتحدة أن العمليات الفلسطينية تثمر عكس غايتها، وأنها تضر كثيراً بصورة الفلسطينيين في الولايات المتحدة، كما أنها تضعف التأييد العام لقضيتهم. وهذا ليس صحيحاً تماماً! ففي حين أن العنف لن يكسب أية مساندة أو تعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية أو الشعب الفلسطيني، فإنه مع ذلك يحمي في الذهن العام باستمرار فكرة أنه لا بد من عمل شيء في القضية الفلسطينية. ومن الناحية الجوهرية يتحول هذا بطريقة غير مباشرة إلى تأييد إيجابي للقضية الفلسطينية. هذه الناحية السيكولوجية نفسها تستعملها العقبة التجارية الأميركية. فوكالات الاعلان اكتشفت أن اشد مزايا السلعة تأثيراً هي تلك التي تسر الجمهور أو على العكس تماماً تلك التي تثير غضبه! ومن الناحية الجوهرية مرة أخرى، وعلى الرغم من غضب الجمهور الأميركي من العمليات الفلسطينية، فإن هذه العمليات سوف تقنعه في النهاية بأن السلام غير ممكن بدون الفلسطينيين.

ويصر المسؤولون الأميركيون على أن «الارهاب مرفوض كلياً»، وغير مقبول كوسيلة للتأثير السياسي، وأكثر من ذلك أنه إذا كانت القيادة الفلسطينية تأمل في أن تبدو كقيادة «مسؤولة»، فإن من واجبها وقف هذه العمليات. وإذا طرح عليهم السؤال، أنه إذا كان الأمر كذلك، ماذا سيكون رد الولايات المتحدة، إذا أوقف الفلسطينيون الآن جميع أعمال العنف؟ وجواب هؤلاء المسؤولين هو بكل بساطة أن الأمر لن يغير سياسة الولايات المتحدة، لكنه مع ذلك سيؤدي إلى تحسين الجو، ويساعد الولايات المتحدة في «إقناع» إسرائيل بتقديم «تنازلات» في المسألة الفلسطينية وفي مفاوضات الحكم الذاتي. وبكلمات أخرى، إن الولايات المتحدة لن تفعل شيئاً، وأكثر من ذلك تأمل أن تشق القيادة الفلسطينية باللعبة المعروفة، لعبة المعتدلين والمتطرفين. زد على ذلك أن المسؤولين الأميركيين يصرون على أن واجب الفلسطينيين الاعتراف بقرار الأمم المتحدة الرقم ٢٤٢ كشرط مسبق لقيام الولايات المتحدة بمحاولتهم وإجراء محادثات مباشرة معهم، وهي محادثات لن ينتج عنها في اعتقادي أي شيء مطلقاً. ومع ذلك يجادل هؤلاء المسؤولون بقولهم إن وقف العمليات الفلسطينية، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار ٢٤٢، سوف يخلقان ضغطاً «أخلاقياً» كبيراً على إسرائيل، وسوف يقودان إلى تحسين الجو بقوة لصالح الفلسطينيين! ولكن يبدو غريباً في هذا المقام حشرهم لكلمة «أخلاقي» في مضمار الحديث عن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فإذا ما تركنا جانباً الحديث عن مدى «أخلاقية» دولة الاستيطان الكولونيالية، فإن سياسة الولايات

المتحدة في الشرق الاوسط لم تبين قط على المبادئ الخلقية، والحقيقة على العكس تماماً، فسلوك الولايات المتحدة في المنطقة العربية، على امتداد سنوات العقود الأربعة الأخيرة، يدل بكل جلاء على أن سياستها قامت على النفعية السياسية وحماية مصالحها الخاصة. وهذه المصالح سوف تبقى موضع تهديد طالما استمر العنف الثوري الفلسطيني.

## حواشي الفصل الخامس

- (١) فرانز فانون، «مطبخ الأرض».
- (٢) بول إي. جريديني ووليم ي. هازن، «الحركة الفلسطينية في السياسة» (كتب لكسنتون، ادوارد هيث وشركه، لكسنتون، ١٩٧٦)، ص ٧٧ - ٨١. أرواب ويوروت انه ويكورد، ١٩٦٨ - ١٩٧٨ و نيويورك تايمز، ١٩٧٤ - ١٩٧٨. إن العمليات الاسرائيلية الانتقامية تبغ على الأقل ضمني عدد العمليات الفلسطينية. تتضمن القائمة جميع الهجمات الفلسطينية ضد إسرائيل بدءاً من أيار ١٩٧٤، وذلك عندما قررت حركة فتح انهاء عملياتها الدولية وزيادة عملياتها داخل إسرائيل.
- (٣) نشرة وزارة الخارجية، المجلد ٦٠، الرقم ١٥٤٣ (٢٠ كانون الثاني ١٩٦٩)، ص ٢٤.
- (٤) المصدر نفسه، المجلد ٦١، الرقم ١٥٧٧ (١٥ أيلول ١٩٦٩) ص ٤٦.
- (٥) تعديل قانون المساعدات الخارجية للعام ١٩٦٩، في ٦ تشرين الثاني ١٩٦٩، المقطع ٤٠١٥، ص ٤٥ - ٤٦.
- (٦) وسد ذلك الحين لم يتعرض أي دبلوماسي اميركي لحوم مادي من جانب منظمة التحرير الفلسطينية: إن اغتيال سفير الولايات المتحدة هراسيس ي. سولي والمستشار الاقتصادي روبرت أو وروج في بيروت، لبنان، في السادس عشر من حزيران ١٩٧٦، في خضم الحرب الأهلية اللبنانية، سب إلى فصل لبثاني راديكالي صغير. ولقد صيرت منظمة التحرير الفلسطينية عن استعدادها للبحث عن الجناة ومعاقتهم. انظر واغتيال الدبلوماسيين الأميركيين في بيروت. لبنان. شهادة امام اللجنة الفرعية للتحقيقات التابعة للجنة العلاقات الدولية، مجلس النواب، الكونغرس ٩٤، الدورة الثانية، ٢٧ تموز ١٩٧٦، (مكتب الطباعة الحكومي الأميركي، واشنطن، دي سي. ١٩٧٦).
- (٧) محاضر الكونغرس الاميركي، الكونغرس ٩١، الدورة الثانية ١٩٧٠، (١٦ في ١١ أيلول ١٩٧٠، ١٥٢٢٤).
- (٨) نيويورك تايمز، ٨ تشرين الأول ١٩٧٠، الصفحة الأولى.
- (٩) رالف ل. ستافيس «الانزعاج العالمي من الفلسطينيين» (مخطوطة غير منشورة - معهد الدراسات السياسية
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٢٤.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٢٧ وبين الأماكن التي انقلبت هرب الولايات المتحدة والبيت الفلسطيني، وهو جمعية أكاديمية ثقافية انشئت اصلا في جامعة جورج واشنطن في ١٩٧٠. ثم انتقلت في وقت لاحق إلى غرفة في جادة كورنكيت في واشنطن. وكانت عضوية البيت مفتوحة للجمهور قاطبة. واقتصرت نشاطاته على المحاضرات والندوات حول شؤون الشرق الأوسط، وبعض النشاطات الثقافية. لقد انضم العديد من أعضاء البيت الفلسطيني وللأجواب من جانب مكتب التحقيقات الاتحادي. وفي إحدى المحادثات، خلال زيارة قام بها رجال المكتب المذكور والبيت، تولى السيد اتيس قاسم إحد مؤسسي البيت، شرح أهداف البيت والأسلحة بأنها علامة الحرية الأكاديمية. ورد عليه أحدهم، واسمه جرات، قائلًا: «نحن لا نتدخل في الحرية الأكاديمية. لكننا بكل بساطة مهتمون بالأبعاد السياسية لتلك الحرية الأكاديمية».
- (١٢) نشرة الحريين الجسعين العرب - الأميركيين. فيترويت، ميشيغان، كانون الأول ١٩٧٢ ص ٣.
- (١٣) «والم بلا عصف» بيان لانظر الخارجية وروجز أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول ١٩٧٢، ونشرة وزارة الخارجية، ٦٧، ١٧٣٨ (١٦ تشرين الأول ١٩٧٣) ص ٤٢٥ - ٤٣٤.
- (١٤) المصدر نفسه.
- (١٥) وثائق الأمم المتحدة ١/ القرار ٣٠٣٤ (٢٧ كانون الأول ١٩٧٢).
- (١٦) «نظم الحكومة الأميركية للإرهاب نظم علي، «خطاب للسفير لويس هوفاك في بو اورليانز، لوزيانا،

في ٢٨ شباط ١٩٧٤ ، نشرة وزارة الخارجية ، ٧٠ ، ١٨١٢ ، (في ١٨ آذار ١٩٧٤) ص ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(١٧) إفادات حول الارهاب الدولي ، في المرجع المشار اليه ، ص ١١ .

(١٨) ينظر الى هذه الاتفاقية على انها التي اجراء اتخذ حتى الآن لمكافحة اختطاف الطائرات انها تنص على وقف الخدمات الجوية التجارية من وإلى أي بلد يمنح ملجأ لمخطفي الطائرات واشتطن بوست ، ١٨ تموز ١٩٧٨ ، ص ١١٩ .

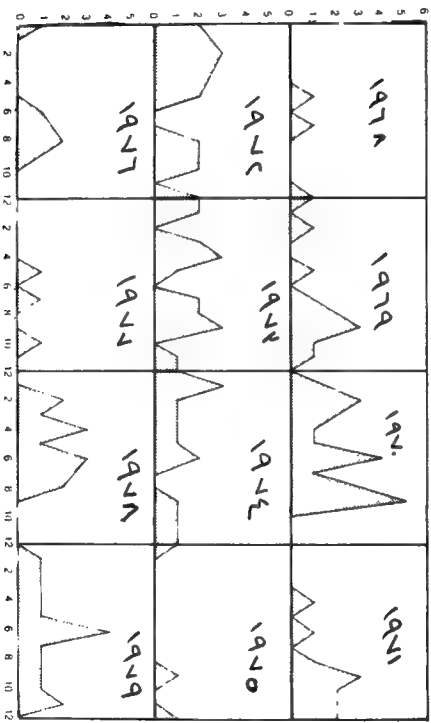
(١٩) سلمي اسماعيل مواطن مصري ، بالولاية ومن اصل فلسطيني التي القبض عليه في اسرائيل في كانون الاول الماضي بينما كان في طريقه لزيارة والده المقيم في الضفة الغربية ، والذي كان على فراش الموت . ولقد اتفق فيما بعد الى المحكمة بتهم تلقي تدريب عسكري في ليبيا ، والانتقال الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . لقد اقر بزيارة ليبيا لكنه انكر تلقي اي نوع من التدريب العسكري ، كما نفى ان يكون عضوا في الجبهة الشعبية . وقال ان الاعتراف الذي وقع عليه امتدته « تحت الضغط » . لقد ادين سلمي اسماعيل ، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ شهرا ، فثارت قضية قدرتها من الاهتمام الاعلامي في الولايات المتحدة . انتظري واشتطن ستار . ٢٧ حزيران ١٩٧٨ . ونويورك تايمز . ١٥ حزيران ١٩٧٨ .

(٢٠) في واشتطن بوست ، ٢٠ آذار ١٩٧٨ ، ص ١



# تخمين مصور لجداول ١-٥

عدد العمليات الشهرية





## الفصل السادس

### سياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين كشعب

---

بعد ان تسلمت ادارة الرئيس كارتر مهامها بفترة قليلة، انغمست في دبلوماسيتها الشرق اوسطية. في بادئ الأمر كان الرئيس كارتر متغائلاً<sup>(١)</sup>. ففي منتصف شباط /فبراير ١٩٧٧، زار وزير الخارجية فانس اسراييل ومصر ولبنان والأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية كبداية لمحاولات الادارة في هذا المجال. وفي ذلك الربيع، التقى كارتر رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين، والرئيس المصري انور السادات، وملك الأردن حسين، والرئيس السوري حافظ الأسد، ليؤكد لكل منهم عزمه على حل المشكلة<sup>(٢)</sup>.

وبدأت ادارة كارتر بترجيح حل شامل فأعادت موضوع الفلسطينيين مرة اخرى الى الأضواء، وذهبت أبعد من أي من الادارتين السابقتين في معالجتها موضوع الفلسطينيين والاعتراف بحقوقهم، وكان هذا التغير ناتجاً عن سياسات داخلية ودولية.

#### أ- إدارة كارتر والوطن الفلسطيني

أعاد تعيين زيفنيو بريجنسكي مساعداً للرئيس لشؤون الأمن القومي إلى الأذهان تقريراً عن الشرق الأوسط صادراً عن معهد بروكينغز<sup>(٣)</sup>. فقد كان

بريجنسكي احد معدي هذا التقرير الذي جاء في خاتمة أن اي حل يجب ان يتضمن «حق الفلسطينيين في تقرير المصير» عندما يوافق الفلسطينيون على الاعتراف بإسرائيل. وتجدد الاشارة الى ان حق تقرير المصير قد يأخذ شكل دولة فلسطينية مستقلة أو شكل كيان متحد طوعاً مع الأردن<sup>(٤)</sup>.

في ١٦ آذار / مارس ١٩٧٧، وبعد أقل من شهرين من تسلمه منصبه، تحدث الرئيس كارتر عن القضية الفلسطينية خلال اجتماع له في قاعة بلدة كليتون في ولاية ماساشوسنيس. قال ان اول شرط لإقامة سلام دائم هو اعتراف العرب بإسرائيل؛ والثاني «إقامة حدود ثابتة لإسرائيل»؛ والثالث «وهو الشرط النهائي للسلام، معالجة المشكلة الفلسطينية». وقد ابدى كارتر تفهماً إزاء مطالب الفلسطينيين في النزاع مع اسرائيل، واقترح ما يلي:

«يجب ان يكون هناك وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا لسنوات عديدة وعديدة. والحل السليم للمشكلة الفلسطينية هو الذي يتوجه حالياً إلى الدول العربية التي تتفاوض مع اسرائيل»<sup>(٥)</sup>.

بهذا تكون سياسة الولايات المتحدة إزاء الشراق الأوسط قد اخذت منحى جديداً. فممنذ عام ١٩٤٧، حين ساندت الولايات المتحدة قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين الى دولتين، احدهما عربية والاخرى يهودية، لم تكن فكرة وطن فلسطيني يوماً جزءاً من أي مشروع اميركي رسمي. وعلى الرغم من ذلك، فإن كارتر لم يضمن الاقتراح الذي تقدم به أية شروط خاصة بشأن حق الفلسطينيين في تقرير المصير أو بشأن اشتراكهم في المفاوضات. فقد تركت تلك التفاصيل للدول العربية المعنية.

بالفعل، فإنه لم تكن لدى كارتر فكرة واضحة عن شكل أو صفة الوطن الفلسطيني الذي اقترحه، وبالتالي فقد فسرت الأطراف المختلفة هذه الفكرة بطرق مختلفة. فالحكومة الاسرائيلية اعتبرتها بمثابة خطر يهدد أمنها، والفلسطينيون نظروا اليها كدولة مستقلة يستطيعون ممارسة حقوقهم الوطنية فيها. أما كارتر، الذي لم تكن بالنسبة اليه الا مجرد فكرة يمكن ان تبلورها الأطراف المختلفة خلال المفاوضات، فقد اوضح افكاره في مؤتمر صحافي في ١٢ أيار / مايو ١٩٧٧:

«إن التحديد الدقيق لما يجب ان يكون عليه هذا الوطن، ودرجة

استقلال الكيان الفلسطيني، وعلاقته بالأردن او ربما سوريا او بدول اخرى، وحدوده الجغرافية، يجب ان تبلورها الاطراف المعنية. لكن من الواضح ان حصول الفلسطينيين على وطن، وحل مشكلة اللاجئين، أمر ذو أهمية قصوى<sup>(١)</sup>.

لقد اعترف كارتر «بالأهمية القصوى» لحل المشكلة الفلسطينية، وأدرك ان الجهود الاميركية للسلام يجب ان تتضمن جهوداً لإشراك الشعب الفلسطيني. وجاء اقتراحه بوطن أكثر تحديداً من اقتراحات اسلافه «بالعدالة للاجئين»، وأكثر إدراكاً للفلسطينيين كشعب أو ككيان.

في مقابلة مع مراسل «الجيروزالم بوست» ترود فلدمان في ٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧، حدد الرئيس كارتر الوطن «كمكان يعيش فيه الشعب» فقط. ويبدو أن الرئيس كارتر كان يحاول طمأنة قرائه الإسرائيليين باستعمال هذا التحديد البسيط الذي يتجاهل موضوع إقامة دولة فلسطينية، أو حتى وصف الحدود الجغرافية لتلك الدولة. على الرغم من ذلك، فإنه كان هناك إشارة واضحة للغاية الى ان الوطن سوف يتكون من الضفة الغربية وغزة. وقد قدم نائب الرئيس ولتر مونديل أكثر البيانات تفصيلاً عن موضوع الوطن، عندما تحدث باسم ادارة كارتر امام مجلس شؤون العالم في سان فرانسيسكو في ١٧ حزيران / يونيو ١٩٧٧:

«أحد المواضيع الأساسية الأخرى، هو مستقبل الشعب الفلسطيني. فقد كان مصدراً لمساءة مستمرة في الشرق الاوسط. وهناك شرطان لسلام دائم في هذا المجال:

«الأول، يجب ان يبرهن الفلسطينيون عن رغبتهم في العيش بسلام في جوار اسرائيل.

ثانياً، يجب اعطاء الفلسطينيين حافزاً على السلام، حتى يتحولوا من العنف الذي كان في الماضي، الى مستقبل يستطيعون فيه التعبير عن آمالهم السياسية في سلام.

اذن، اذا كان الفلسطينيون يرغبون في العيش في سلام، ومستعدين، لإثبات تلك الرغبة بالاعتراف بحق اسرائيل في العيش في سلام، فإن الرئيس أوضح انه في نطاق حل سلمي،

فإننا نعتقد ان الفلسطينيين يجب ان يعطوا الفرصة للتخلص من وضعهم كلاجئين مشردين، وان يشاركوا تماماً في مكاسب السلام في الشرق الاوسط، بما في ذلك إمكانية الإعداد لوطن او كيان فلسطيني - من الأفضل ان يكون ملتحقاً بالأردن.

إن كيفية تحقيق ذلك، والصفة الدقيقة لمثل هذا الكيان، هما من الأمور التي يجب ان تقررهما الأطراف ذاتها خلال المفاوضات. ومع ذلك، فإن الرئيس اشار الى ان امكانية تحقيق هذه الفكرة وأمن المنطقة سيزدادان اذا شمل ذلك اتحاداً مع الأردن. لكنني لؤكد ان تلك التفاصيل يجب ان تقررهما الأطراف نفسها<sup>(٧)</sup>.

وقد غيرت إدارة كارتر أيضاً سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق باشتراك الفلسطينيين في مفاوضات السلام. فقد اعلنت وزارة الخارجية: «يجب ان يكون هناك ممثلون فلسطينيون في جنيف كي تحل المشكلة الفلسطينية»<sup>(٨)</sup>. من دون الاشارة الى أي فلسطينيين:

«إضافة إلى المواضيع حول طبيعة مفاوضات السلام، والأمن، والحدود، فإن وضع الفلسطينيين يجب تسويته، في اتفاق عربي - اسرائيلي شامل. اذ لا يمكن تجاهل هذا الموضوع، اذا كان يجب حل المواضيع الأخرى.

وايضاً، كي يكون هناك اتفاق سلام دائم، يجب ان تسانده بإيجابية، جميع اطراف النزاع، بما في ذلك الفلسطينيون.

ذلك يعني انه يجب اشراك الفلسطينيين في عملية السلام، ويجب ان يكون ممثلوهم في جنيف لكي تحل المشكلة الفلسطينية»<sup>(٩)</sup>.

ورفضت اسرائيل فوراً أي مشاركة لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنيف. وقال موشي دايان ان اسرائيل ستفاوض مع «فلسطيني الضفة الغربية» للأردن، وقطاع غزة، ولكن ليس مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبأي حالٍ من الأحوال، ليس في جنيف. وفي اجتماعات دارت في واشنطن بين ديان وفانس ومونديل وكارتر في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧، فشلت إدارة كارتر في الحصول على موقف اسرائيلي

مرون، إزاء هذا الموضوع. وأعلن ديان صراحة: «نحن غير متفقين مع بعضنا البعض حول إشراك الفلسطينيين في معادلات السلام».

في نهاية المناقشات، صدر بيان مشترك يؤكد وصف وزير الخارجية الإسرائيلي للمحادثات، وينص فقط على أنه جرى «تبادل للآراء حول مسألة التمثيل الفلسطيني، ومسألة المستوطنات الإسرائيلية»<sup>(١٠)</sup>.

في أول تشرين الأول / أكتوبر، وبعد أحد عشر يوماً على اللقاء مع ديان، أصدرت إدارة كارتر «بياناً مشتركاً أميركياً سوفياتياً حول الشرق الأوسط».

وقد نصت الفقرة الرئيسية على ما يلي:

«إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعتقدان أنه، ضمن نطاق تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط، فإن كل الأسئلة المتعلقة بالتسوية يجب أن تحل، بما في ذلك مواضيع أساسية كانسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة، من الأراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧؛ حل المشكلة الفلسطينية مع ضمان الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني؛ إنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقات طبيعية وسلمية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة، ووحدة الأراضي، والاستقلال السياسي».

إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعتقدان أن الطريق الوحيد السليم والفعال لتحقيق حل أساسي لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط بكاملها، هو المفاوضات، ضمن نطاق مؤتمر جنيف للسلام، الذي عقد خصيصاً لهذه الغاية، مع الإشراك في أعماله ممثلين عن كل الأطراف المشتركة في النزاع، بما في ذلك ممثلون عن الشعب الفلسطيني، وإضفاء الصفة الرسمية والقانونية على القرارات التي تتخذ في المؤتمر»<sup>(١١)</sup>.

كان هذا الاعلان بمثابة منحى آخر في طريقة المعالجة الأميركية لقضية فلسطين. فقد عبر عن اعتراف الولايات المتحدة بأن اشراك القوتين العظميين هو امر ضروري لحل مشكلة الشرق الأوسط. فكينسجر، عن طريق سياسة الخطوة خطوة، ابعد الاتحاد السوفياتي. وقد تجاوز البيان حدوداً اخرى

بالإشارة الى «الحقوق الشرعية» للفلسطينيين، وخطا خطوة اقرب نحو قبول اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، وقبول واقع اعتراف اكثر من مائتي دولة، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني.

وتأزمت العلاقات الاسرائيلية - الاميركية . فقد اعترضت اسرائيل بشدة على عبارتي «الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني» واشترك «ممثلين عن الشعب الفلسطيني» ، واعتبرت اللغة (The language) (الصياغة) تنازلاً غير مقبول لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ففي ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦، فهم الكثيرون تلك المصطلحات على انها حق في إقامة دولة مستقلة في فلسطين مع كون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. ومع ان كلا من اسرائيل والولايات المتحدة صوتت ضد القرار، إلا أن اسرائيل قد اعترضت على الاعلان الاميركي - السوفياتي كلية، واعتبرته بمثابة تدخل في المفاوضات من جانب الاتحاد السوفياتي «الموالي للعرب» ضد مصلحتها .

وقد تطلب الأمر ست ساعات من المفاوضات المكثفة في نيويورك بين موشي ديان، وسايروس فانس، وباشترك الرئيس كارتر، لحل تلك الأزمة الاسرائيلية - الاميركية. وقد قدم كل من الجانبين التنازلات في ورقة العمل الناتجة عن هذه المفاوضات؛ فقد دعت تلك الورقة الى تشكيل Plenary group وفد عام غير محدود يتكون من اسرائيل وفد عربي موحد بافتتاح مؤتمر جنيف. وبعد ذلك يقسم المؤتمر الى مجموعات عمل ثنائية ومتعددة. تقوم مجموعات العمل الثنائية بالتفاوض حول معاهدات سلام بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة.

وتقوم المجموعات المتعددة بتناول مواضيع أوسع، مثل: مستقبل الضفة الغربية والتعويضات للاجئين الفلسطينيين. لم تذكر منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن ديان قد وافق على ان تقوم اسرائيل بالتفاوض حول بعض المواضيع مع اكثر من وفد عربي، بما في ذلك ممثلون فلسطينيون<sup>(١٢)</sup>.

وقد تمسك ديان، بحزم، برفض قبول أي عضو معروف من منظمة التحرير الفلسطينية. وأشار الى ان اسرائيل لن تعترض ما دام الممثلون الفلسطينيون لا يعرفون انفسهم كأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية. ووعد ديان «اننا لن ندقق في هوياتهم» وفي المقابل، وافقت الولايات المتحدة على ألا يكون الاعلان الاميركي - السوفياتي شرطاً لاعتقاد مؤتمر جنيف أو تسييره<sup>(١٣)</sup>.



وقد وافق الاميريون ايضاً على الا يستعملوا العقوبات العسكرية والاقتصادية ضد اسرائيل لحملها على تقديم التنازلات. وهكذا، فقد تخلت اميركا عن أداة ضغطها الرئيسية: المساعدة الاقتصادية والعسكرية، للتخفيف من التصلب الاسرائيلي في معادلات السلام، تاركة قوة الاقتناع فقط. وبما انه ليس من السهل اقناع الاسرائيليين، فإن أي تقدم ملحوظ نحو تسوية شاملة يظل بعيداً عن النال.

وجاء تراجع ادارة كارتر عن البيان الاميركي - السوفياتي، نتيجة ضغط الحكومة الاسرائيلية، ونتيجة ضغوط جمهور الناخبين في الولايات المتحدة الموالين لاسرائيل، والذي يتكوّن من يهود وغير يهود على السواء، والعناصر الاميركية المعادية للاتحاد السوفياتي- لا سيما في الكونغرس - والتي اعترضت على اشراك الاتحاد السوفياتي في مفاوضات الشرق الاوسط للسلام، لأن ذلك قد يدعم صورة السوفيات ونفوذهم في المنطقة. ولكن تخلص الاميركيين من البيان ادى الى عكس ذلك؛ فقد أساء الى صورة اميركا ومكانتها في العالم العربي والمجتمع الدولي.

أما مشروع الادارة الاميركية لانهقاد مؤتمر جنيف قبل نهاية عام ١٩٧٧، فقد قضت عليه الرحلة المؤثرة التي قام بها السادات الى القدس في تشرين الثاني / نوفمبر، والتي في أثرها، دعا السادات كل الأطراف المعنية، الى اجتماع يعقد في القاهرة للتخضير لمؤتمر جنيف. وقد رفضت كل من سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الحضور. واشتركت اسرائيل ومصر والولايات المتحدة وممثلون عن الأمم المتحدة<sup>(١٤)</sup>.

وقد اشتركت هذه الأطراف في اجتماع آخر عقد في القدس، لكن بعد فترة قليلة قطعت مصر معادلات السلام. فقد تم استدعاء الوفد المصري من القدس احتجاجاً على «التصلب» الاسرائيلي، بشأن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وبشأن مصير الفلسطينيين.

وكانت إحدى نقاط الخلاف الرئيسية بين الموقفين المصري والاسرائيلي في المفاوضات، هي مشكلة تقرير المصير الفلسطيني. فقد اصرت مصر على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزة، بينما رفضت اسرائيل ذلك؛ اذ اعتبر مناحيم بيغن الضفة الغربية وغزة جزءاً من اسرائيل الكبرى (Eretz Israel) واعترض بشدة على أي شكل من تقرير المصير الفلسطيني فوق أي من اجزاء فلسطين، وطرح مشروعاً بديلاً «للحكم - الذاتي» (Self Rule) لفلسطيني الضفة الغربية، تضمن ما يلي:

- ١) تبقى المنطقة بأكملها تحت السيطرة العسكرية الاسرائيلية؛
- ٢) لن يكون هناك أي عوائق قانونية امام استيطان اسرائيل آخر في المنطقة؛
- ٣) تستبدل الادارة العسكرية اما بمقاطعات (Cantonal) وإما بإدارة مدنية مركزية؛
- ٤) بعد فترة خمس سنوات انتقالية، يعطى الفلسطينيون الخيار في ان يصبحوا مواطنين اسرائيليين أو مواطنين اردنيين<sup>(١٥)</sup>.

وقد حاولت الولايات المتحدة جَسْرَ الهوة التي كانت تبدو سحيقة بين الاقتراحات المصرية، والاسرائيلية. وقد لخص الرئيس كارتر الموقف الاميركي في مقابلة له مع مسراسلي الشبكات (التلفزيونية) في ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧:

إن الرئيس السادات مصر على ان ما يطلق عليه كيان فلسطيني يجب ان يكون دولة مستقلة. ما أفضله انا هو ألا يكونوا دولة مستقلة بل ان يكونوا مرتبطين بطريقة ما بالدول المحيطة، ويكون لهم الخيار، مثلاً، بين اسرائيل والأردن.

إنما ليس لدينا خيار حقيقي. لقد عبرت عن رأيي، ولكن اذا تفاوضت اسرائيل مع الدول المحيطة بها، في حل آخر، فإننا حتماً سوف نؤيد ذلك.

لكن رأيي الشخصي هو أن الاحتفاظ بالسلام الدائم يكون افضل اذا لم يكن هناك دولة جديدة راديكالية ومستقلة في قلب الساحة الشرق الأوسطية<sup>(١٦)</sup>.

وقد علق كارتر ايضاً على اقتراحات بيغن بالحكم الذاتي بأنها توفر «اساساً عادلاً للمفاوضات» واعتبر السادات هذا التعليق بأنه بمثابة تأييد لمقترحات بيغن. وفي ٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨، توقف كارتر في زيارة خاصة، لكن خاطفة، في أسوان بمصر للتحدث الى السادات. وبعد اجتماع دام تسعين دقيقة، قبل السادات توضيحات الموقف الاميركي برضا. وأعاد كارتر، في اثر ذلك اعلان السياسة الاميركية ازاء الفلسطينيين. وكان الرئيس يقتطف جزءاً من بيان معد، جاء فيه:

« يجب ان يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها.  
إن المشكلة يجب ان تعترف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني  
وتتيح للفلسطينيين الاشتراك في تقرير مستقبلهم » .

وقد فسر السادات ذلك بأنه يعني تقرير المصير، على الأقل جهراً. كما اتفق  
مع الرئيس كارتر على انه ليس من الضروري ان تكون الدولة الفلسطينية جزءاً أو  
نتيجة للتسوية. كما انه قبل ايضاً ترجيح الرئيس كارتر لارتباط الكيان الفلسطيني  
بالأردن.

وقد أشار بعض المسؤولين في الادارة الى ان بيان اسوان كان قاب قوسين أو  
أذن من تأييد تقرير المصير الفلسطيني. لكن، في الحقيقة، ان «اشتراك الفلسطينيين  
في تقرير مستقبلهم» يعني فقط انه يجب اشراك الفلسطينيين في مفاوضات بشأن  
مستقبلهم. سوف يكون لهم صوت، ولكن لن يكون لهم اختيار حر. لن يكون لهم  
حق تقرير المصير. وكان الترجيح الفلسطيني لدولة حرة ومستقلة. لكن كان من  
المستبعد حدوث مثل هذا الأمر في المستقبل القريب نتيجة الاعتراضات الاسرائيلية  
والغموض الاميركي ازاء الدولة الفلسطينية.

وبعد زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧، لم يطرأ أي  
جديد على السياسة الاميركية - الفلسطينية حتى توقيع اتفاقي كامب ديفيد في ايلول  
(سبتمبر) ١٩٧٨. وقد حاول ألفرد أثرتون Alfred Atherton, Jr . the Adminis-  
tration's Ambassador at Large سفير الادارة المفوض لمفاوضات الشرق الاوسط  
اعادة تقديم هذه السياسة:

«بينما يدعو القرار ٢٤٢ الى تسوية عادلة لمشكلة «اللاجئين»، فإنه  
لا يتناول، بطريقة شاملة، حلاً للمشكلة الفلسطينية. وفي الحقيقة  
التي مضت منذ صدور هذا القرار، اصبح لا مفر من وضوح ان  
حل المشكلة الفلسطينية اساسي للوصول الى تسوية دائمة لمشكلة  
الشرق الاوسط. لا يستطيع احد من اطراف النزاع اليوم المجادلة  
في ان للفلسطينيين هوية يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار. وقد  
اعترف الرئيس كارتر بذلك عندما تحدث عن الحاجة الى وطن  
للفلسطينيين. وفي رأينا، كما قلت من قبل، ان اية تسوية في  
الشرق الاوسط لن تستمر ما دامت لا تتضمن حلاً عادلاً

للمشكلة الفلسطينية من جوانبها كافة. وهذا يعني مقابلة الحاجة الانسانية للفلسطينيين الى هوية خاصة بهم، واتفاقاً حول الوضع المستقبلي للصفة الغريبة وغزة.. تلك الأجزاء من فلسطين تحت الانتداب سابقاً التي كانت خارج حدود اسرائيل سنة ١٩٦٧.

وهذا يعني ايضاً ان اعتبارات امنية حيوية لاسرائيل، يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، بالاضافة الى مصالح دول عربية اخرى، لا سيما الأردن ومصر، ومصالح الفلسطينيين العرب انفسهم، الذين ما زال يعيش اكثر من مليون منهم في الضفة الغربية وغزة.

يجب إيجاد طريقة للفلسطينيين للاشتراك في تقرير مستقبلهم. ان أي حل، كي يكون قابلاً للتطبيق ودائماً، يجب ان يكون في النهاية، مبنياً على موافقة المحكومين *governed*.

ان اقوال اثرتون ومونديل واقوالاً رئيسية اخرى من ادارة كارتر، نصت كلها على النقاط التالية:

١) على الفلسطينيين اثبات رغبتهم في العيش بسلام مع اسرائيل بتغيير الفقرات المتعلقة بإسرائيل الواردة في الميثاق الوطني الفلسطيني، وقبول قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢، ومنح اسرائيل اعترافاً قانونياً *De Jure* لكن لم يطلب من اسرائيل ان تتبادل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. لم يطلب منها أن تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير في دولة ذات سيادة تعيش بجوار اسرائيل. اذن، كان على الفلسطينيين ان يتخلوا عن حقهم وحق الاجيال القادمة في العودة الى وطنهم. وقد عقب ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بقوله: ان الولايات المتحدة تستعمل مسألة الاعتراف لتجنب الموضوعات الاساسية. فقد تعاملت الولايات المتحدة مع الصين خمسة وعشرين عاماً من دون ان تعترف بها، كما انها لم تعترف بعد بكوبا أو بالمانيا الشرقية. وقال ان الاعتراف هو احد امتيازات الاستقلال والدول ذات السيادة. وازاف قائلاً: عندما يحصل الفلسطينيون على دولتهم المستقلة، فإنهم سوف يتون مسألة الاعتراف بوسائل ديمقراطية<sup>(١٩)</sup>.

٢) طلب من الفلسطينيين ان يتخلوا عن الكفاح المسلح في مقابل ارض يستطيعون فيها التعبير عن آمالهم السياسية الشرعية، (اي انتخاب ممثلين محليين، وانتخاب ممثلين لبرلمان مستقل أو مرتبط بالأردن).

٣) ان الولايات المتحدة تحبذ ان يكون الكيان الفلسطيني متصلاً بشكل أو بآخر بالأردن، ربما في «المملكة العربية المتحدة». فكارتير كان يعتقد ان ذلك سوف يدعم الأمن في المنطقة<sup>(٢٠)</sup>. كان ذلك يتضمن ان دولة فلسطينية ذات سيادة واستقلال تامين، قد تشكل خطراً على أمن المنطقة، ربما عن طريق إقامة ائتلاف أو علاقات ودية، بالاتحاد السوفياتي، أو ليبيا، أو العراق. بينما يضمن ارتباط دولة (أو أي شكل مماثل) في الضفة الغربية بالأردن موقفاً مالياً أميركياً، و «الاعتدال» حيال إسرائيل. وكانت كل الدلائل تشير الى انه في حالة إقامة دولة أو كيان مستقل في الضفة الغربية وغزة، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل لن تسمحا بأن يكون لها جيش. سوف تكون مزروعة من السلاح تماماً، وأقصى ما سيكون لها هو قوة شرطة لحفظ النظام المحلي.

بذلك تكون السياسة الأميركية قد وصلت الى اقصى حدودها، من دون ان تقبل بفكرة دولة فلسطينية، وقد اكد كارتير بشدة:

انا لم احبذ قط دولة فلسطينية مستقلة. وأنا ما زلت لا احبذ واحدة، ولا -انوي ان احيد عن هذا الموقف<sup>(٢١)</sup>.

وفعلاً، فإن الجزء الفلسطيني من اتفاقي كامب ديفيد اللذين تم التفاوض بشأنهما في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ بين كل من الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل، انما هو يعكس هذا الموقف المعادي للدولة. (راجع الملحق).

### ب- إدارة كارتير ومحاولة استمالة منظمة التحرير الفلسطينية

في البداية كان تناول ادارة كارتير لمنظمة التحرير الفلسطينية امتداداً لادارة فورد. فقد كانت منظمة التحرير على قائمة وزارة العدل Justice Department للمنظمات الارهابية التي تشكل خطراً سياسياً على الولايات المتحدة. في شباط (فبراير) ١٩٧٧، رفضت وزارة العدل منح صبري جرجس تأشيرة دخول كي يتحدث امام مؤتمر حول السلام في الشرق الاوسط، اقامته في واشنطن لجنة خطيمات الاصدقاء الأميركيين للشرق الاوسط. American Friends Service Committee

على وجه عام، اشترط كارتير ان تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود وبالقرار رقم ٢٤٢ قبل ان يتعامل معها. وفي مثل هذه المسائل اقتضى كارتير خطى كيسنجر.

على الرغم من ذلك، فإن كارتر قد دفع بسياسة الولايات المتحدة في اتجاه القبول مستقبلاً بالفلسطينيين عامة ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة، في مفاوضات السلام.

ورفع الرئيس كارتر، بهدوء لقب «ارهاب» عن منظمة التحرير الفلسطينية، وسهّل زيارة مسؤوليها للولايات المتحدة . في ١٧ آب (اغسطس) ١٩٧٧، وقع كارتر قانوناً يلغي شرط حصول منظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء الحزب الشيوعي الأجانب على إذن خاص من وزارة العدل كي يزوروا الولايات المتحدة. وقد قدم القانون السناتور جورج ماكغفرن . ولكن بعد عامين فقط، في ١٠ أيار (مايو) ١٩٧٩، استطاع مؤيدو إسرائيل في الكونغرس ابطال هذا القانون، عل الرغم من مناشدات السناتور ماكغفرن وإدارة كارتر. لا يسمح لأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية بالدخول الى الولايات المتحدة إلا عند موافقة وزير الخارجية والمُدعي العام على منحهم ترخيصاً خاصاً<sup>(٢٣)</sup>.

وقد اجرت ادارة كارتر اتصالاً غير مباشر بمنظمة التحرير الفلسطينية عبر قنوات شتى، من بينها مواطنون اميركيون.

ويقال ان وليم سكراتون، حاكم ولاية بنسلفانيا السابق، قابل ممثلاً كبيراً لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس في شهر تموز / يوليو ١٩٧٧. وقد كان كارتر يحاول اسداء منظمة التحرير الفلسطينية النصح بأن عليها الاعتراف بالقرار ٢٤٢ قبل ان يتمكن من ان يسيء لها دوراً في محادثات جنيف للسلام المقترحة. فالاعتراف بقرار ٢٤٢ كان يعني الاعتراف غير المباشر بإسرائيل وبحقها في الوجود ضمن حدود آمنة ومُعترف بها. وكان الرئيس كارتر قد تسلم رسالة من منظمة التحرير الفلسطينية تنص على انها آخذة في تعديل مطالبها. ويقال ان لاندروم بولنج رئيس Lally Endowment والذي قابل عرفات عدة مرات، حمل رسالة الى الرئيس كارتر يشير فيها عرفات الى ان منظمة التحرير الفلسطينية سوف تقبل القرار ٢٤٢ إطاراً لمحادثات جنيف<sup>(٢٤)</sup>. في اثر ذلك، ليّن كارتر موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية، ففي حين كانت الولايات المتحدة تقول في الماضي انها، «إذا لم توافق منظمة التحرير الفلسطينية على القرار ٢٤٢، لن تفكر حتى في التعامل معها أو رعاية وجودها في محادثات السلام، أصبح كارتر الآن يقول «ان» قبلت منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢ فإن الولايات المتحدة سوف تجري محادثات مباشرة معها «فوراً».

وكان انتقال كارتر الى هذا التنازل الاكثر ايجابية محسباً ، لوقعه ، عل الملكة العربية السعودية ، التي كانت تقوم بدور الوسيط القوي في جهود السلام . فقد كان للملكة العربية السعودية ، عن طريق مساعداتها المالية ، نفوذ فعال عل مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وبلغ كارتر السعوديين انهم اذا اقنوا منظمة التحرير الفلسطينية بقبول القرار ٢٤٢ ، فإن الولايات المتحدة سوف تتعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية وتشركها في المفاوضات<sup>(٢٥)</sup> .

وقد التقطت الملكة العربية السعودية هذه الاشارة ، وابلغت وزير الخارجية ، فانس ، في ٨ آب / اغسطس ١٩٧٧ ، ان منظمة التحرير الفلسطينية تبدو عل وشك التغير . وقد اوضح فانس ، بالاضافة الى كارتر ، ان ذلك سوف يكفي القيام بمباحثات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير<sup>(٢٦)</sup> .

لكن في ٢٥ آب / أغسطس ١٩٧٧ ، رفض المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي كان مجتمعاً في دمشق . القرار ٢٤٢ مرة اخرى . فمنظمة التحرير الفلسطينية لم تعتبر العرض الاميركي باجراء مباحثات مباشرة تعويضاً ملائماً عن اعترافها بالقرار ٢٤٢ . اذ ان عرفات اعتبر ان من البلاهة التنازل عن ورقة منظمة التحرير الفلسطينية الرابعة وهي «الاعتراف باسرائيل» في مقابل امتياز الاتصالات المباشرة بالولايات المتحدة . فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية ترغب في عرض وضمانات ملموسة اكثر من الولايات المتحدة .

وقد فضلت منظمة التحرير بدلاً من ذلك ، تعديل القرار ٢٤٢ ، بحيث تمحي كل الاشارات الى مشكلة اللاجئين ، وتستبدل بعبارات تشير الى الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . لكن الولايات المتحدة رفضت فكرة صياغة قرار جديد . اذ لا يوجد هناك جهاز للتعديل وايضاً ، توقعت الولايات المتحدة ان ترفض اسرائيل القرار الجديد وبذلك يفقد الاجماع الذي كان متوفراً حول القرار ٢٤٢ . لقد رفضت الولايات المتحدة حتى الاضافة التي اقترحها المعد الاصيل للقرار لورد كارادون ، السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة<sup>(٢٧)</sup> . إذ كان اللورد كارادون يحد إضافة جزء لمقابلة مطالب الفلسطينيين ، ويكون كافياً لضمان قبول منظمة التحرير الفلسطينية للقرار .

وكانت الولايات المتحدة تريد تجنب ازمة دبلوماسية مع اسرائيل ، التي كانت ستقوم من دون شك اذا وقع اي تغيير في القرار ٢٤٢ للاعتراف بالحقوق الوطنية

للفلسطينيين . وكانت الولايات المتحدة تأمل بأن تقوم الحكومات العربية بالضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لقبول القرار ٢٤٢ - لكن مع بعض « التحفظات » . وربما يفسر ذلك سبب ترك ادارة كارتر الباب مفتوحاً امام منظمة التحرير الفلسطينية ، حتى بعد ان رفض مجلسها المركزي القرار ٢٤٢ . وكان البيان الاميركي - السوفياتي المشترك حول الشرق الاوسط قد اشار الى ذلك وعكس هذا الموقف المرن .

ففي البيان الاميركي - السوفياتي الذي صدر في ١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٧ ، اتفقت القوتان العظميان على اسس المفاوضات في مؤتمر جنيف للسلام ، الذي كانتا ترأساه . وبما أن البيان يعترف « بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني » ويشرك مثله في المؤتمر ، فإنه قد اشار ضمناً الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات ، بما انه معترف بها من قبل الدول العربية والأمم المتحدة مثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني<sup>(٢٨)</sup> . وقد اعترفت الولايات المتحدة ايضاً بمنظمة التحرير الفلسطينية كاحدى الجماعات التي تمثل الشعب الفلسطيني ، وبذلك يكون البيان الاميركي قد عزم على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات جنيف<sup>(٢٩)</sup> . وعلى الرغم من تراجع ادارة كارتر امام الضغوط الاسرائيلية والاميركية المحلية واعلانتها انها لم تعد تعتبر البيان الاميركي - السوفياتي المشترك اساساً لانمقاد مؤتمر جنيف ، فإنها نجحت في اقناع اسرائيل بقبول فلسطينيين في جنيف ، ما داموا ليسوا اعضاء بارزين في منظمة التحرير الفلسطينية . ومن ضمن الاقتراحات التي قدمت حول صيغة الاشتراك الفلسطيني ، كانت فكرة اشتراك « استاذ اميركي من اصل فلسطيني » . وقد قبل عرفات هذا الاقتراح ، لكنه اصر على ان يحصل اي فلسطيني - اميركي معين في الوفد العربي الموحد على موافقة منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(٣٠)</sup> . وكانت صيغة الاشتراك الفلسطيني قد نالت موافقة الجميع تقريباً عندما قام السادات برحلته الى القدس التي غيرت الوضع تماماً .

وقد وصل الاستياء الاميركي من منظمة التحرير الفلسطينية الى الذروة ، عندما عارضت المنظمة رحلة السادات الى القدس وانضمت الى « الرافضين المعادين للسادات » في مؤتمر طرابلس بلجيا . وقد عكس الانتقاد اللاذع الذي وجهه كارتر الى منظمة التحرير الفلسطينية ، الموقف الاميركي التاريخي المتأرجح في علاقتها بالمنظمة . اذ انه تند بمنظمة التحرير لاعتراضها على مبادرة السادات للسلام ، ولاشتراكها في مؤتمر طرابلس :



لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية سلبية تماماً . ولم تتعاون قط ،  
على الرغم من دعوتي الشخصية غير المباشرة لهم ودعوة السادات  
المباشرة لهم ...

... لذلك ، فأنا أعتقد انهم قاموا بأنفسهم بإبعاد منظمة التحرير  
الفلسطينية ، عن أي اسكان فوري للاشتراك في مباحثات  
السلام . .

... ونود أن نتأكد من انه سيكون هناك اشتراك للفلسطينيين  
المعتدلين على الأقل . وهذا الموقف لا يعكس (موقعي) انا فقط ،  
بل أيضاً موقف رئيس الوزراء بيغن ، والرئيس السادات  
'وآخرين' (٣١).

ويتم الوفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية عندما تنبني موقفاً معتدلاً من  
اسرائيل ومن مفاوضات السلام الحالية . وقد فضل كارتر ان يتعامل مع قيادة  
فلسطينية أكثر اعتدالاً ، مثل الشيخ المجعري من الخليل وسعيد الشوا من غزة ، بدلاً  
من منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي اجتماع عقد في البيت الأبيض بين كارتر ومجموعة من العرب - الاميركان  
في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ ، اشتكى كارتر من « الساعات التي لا  
تحصى » التي امضاها مع زعماء عرب آخرين ، يحثهم على اقناع منظمة التحرير  
الفلسطينية بالانضمام الى مباحثات السلام . وقد تحدث للمجموعة عن ردة الفعل  
المعادية التي ولدتها تلك الجهود عند الاسرائيليين واليهود الاميركيين (٣٢) .

وعلى الرغم من ان ادارة كارتر قد تخلت عن جهودها لاشراك منظمة التحرير  
الفلسطينية في مفاوضات السلام ، فقد استمرت في ارسال اشارات للمنظمة تعبر عن  
فوائد الاعتدال . وقد جاءت احدي الاشارات في بيان لوزارة الخارجية حول منظمة  
التحرير الفلسطينية بتاريخ ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧٨ ، موضحاً بعض النقاط في  
شهادة السفير اثرتون والنائب المساعد السكرتير هاروب امام مجلس الشيوخ . وقد ادان  
البيان ايضاً الانفجار الذي حدث في القدس وتحملت منظمة فتح مسؤوليته . وادانت  
وزارة الخارجية تلك المنظمة ، كما ادانت رئيسها ياسر عرفات (٣٣) . وكانت سابقة  
نخوة للولايات المتحدة ان تدين رئيس حكومة أو منظمة مثل هذه . وفي هذه الحالة ،  
كانت رسالة وزارة الخارجية الحقيقية الى عرفات تعترف به قائداً لمنظمة التحرير

الفلسطينية ، قادراً على السيطرة على افعالها ، وله القوة اللازمة لارغام المنظمة على التخلي عن العنف وترجيح مفاوضات حل سلمي .

وعلى الرغم من ذلك ، فإنه في نهاية سنة ١٩٧٨ ، كانت السياسة الاميركية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية قد احرزت تقدماً في ثلاثة مجالات :

(١) لم تعد الولايات المتحدة تعتبر ان منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية ، بل كانت تدين اعمال العنف التي تقوم بها عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية .

(٢) لم تكن الولايات المتحدة تعتبر ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين ، بل كانت تعتبرها اكبر الجماعات تمثيلاً لهم .

(٣) ستجري الولايات المتحدة اتصالات مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد اعترافها بالقرار ٢٤٢ ، وثم ستضغط على اسرائيل لقبول منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات السلام المقبلة<sup>(٣٤)</sup> .

وكان بعيداً عن الاحتمال ان تعترف منظمة التحرير بالقرار ٢٤٢ أو بمسيرة كامب ديفيد . وعلى الرغم من ذلك ، لو ان المنظمة اعطت مؤيديها في الضفة الغربية وغزة الضوء الأخضر للانضمام الى مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني ، فإن القبول الاميركي الذي سترتب عليه الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، سيكون ، من دون شك قريباً .

### ج - اتفاقيات كامب ديفيد

لقد اثارت اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل موجة من الفرح الشديد في الولايات المتحدة . فعلاً ، فإن هذه الاتفاقيات المتعلقة بمصير سيناء المحتلة والمناطق الفلسطينية من الضفة الغربية ، وغزة ، لم تكن أول اتفاقيات بين العرب واسرائيل ، ولن تكون الأخيرة . فقد سبقتها اتفاقيات وايتمان - فيصل لسنة ١٩١٩ ؛ اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ؛ اتفاقية اسرائيل مع ملك الأردن الراحل عبد الله . وتلك الاتفاقيات اصبحت مجرد حادث آخر من حوادث خمس حروب عربية - اسرائيلية . ولا يبدو ان اتفاقيات كامب ديفيد سوف تعيش اكثر من الاتفاقيات السابقة .

لقد رفض الفلسطينيون اقتراحات اخرى في الماضي : قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧ ؛ مشروع دالاس لاعادة توطين واستيعاب اللاجئين لسنة

١٩٥٥ ؛ مشروع روجرز لسنة ١٩٦٩ . وكانت تلك الاقتراحات كلها أقل خطراً على الحقوق الفلسطينية من اتفاقيات كامب ديفيد . وبالتالي ، فإن ردة فعل الفلسطينيين على اتفاقيات كامب ديفيد كانت متوقعة . وقد عبر المسؤولون الأميركيون عن خيبة املمهم لردة الفعل هذه ، مصرّين على ان اتفاقيات كامب ديفيد ليست إلا خطوة أولى نحو الحل الشامل . وادعوا بأن الاتفاقيات هي « حجر الزاوية » في مسيرة تؤدي الى حصول الفلسطينيين على حقوقهم ، وإلى السلام<sup>(٣٠)</sup> .

لقد رفض الفلسطينيون اتفاقيات كامب ديفيد ، لأنها خطر على حقوقهم وعلى بقائهم كشعب . إذن ، ما هو معنى الاتفاقيات ؟ .

## ١ - نفي الحقوق الأساسية للفلسطينيين

إن القرار النهائي حول المشكلة الفلسطينية كما تصوره اتفاقيات كامب ديفيد ، لا يتضمن حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، ولا إقامة دولة في فلسطين . إنه يتجاهل الحقوق الطبيعية للفلسطينيين المشردين في العودة الى ديارهم ، وحقوقهم في اختيار وتعيين ممثليهم الوطنيين .

ومنذ البداية ، حرمت اسرائيل والولايات المتحدة الشعب الفلسطيني هذه الحقوق . وقد كان اشتراك مصر في هذا الحرمان ، هو الظاهرة المثيرة للاستياء في صيغة كامب ديفيد الفلسطينية . وبالتالي ، كانت ردة الفعل السلبية السريعة من قبل الزعماء الفلسطينيين المواليين لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، بالإضافة الى الدول العربية ودول عدم الانحياز ، ودول المعسكر الاشتراكي . وقد رأت كل هذه الأطراف الصيغة الفلسطينية لكامب ديفيد على انها انتهاك للاجماع الدولي حول المشكلة الفلسطينية ، كما عبرت عنها مراراً مؤتمرات قمة عدم الانحياز والامم المتحدة .

## ٢ - التشتيت الدائم للشعب الفلسطيني

لقد قسمت صيغة كامب ديفيد الشعب الفلسطيني الى فئات مختلفة ذات صيغ مختلفة لتناول اوضاعها فهي تركز على سكان الضفة الغربية\*وغزة . كما تعترف بمجموعة اخرى من الفلسطينيين تتألف من هؤلاء الذين واضطروا الى الرحيل عن الضفة الغربية وغزة سنة ١٩٦٧ء. ولكن، من الجدير بالذكر ان صيغة كامب ديفيد ، لا تشير ابداً الى ثلاث فئات اخرى : الفلسطينيين الذين نزحوا أو رحلوا عن

الضفة الغربية وغزة منذ سنة ١٩٦٧ ؛ الفلسطينيون الذين نزحوا سنة ١٩٤٨ ، ولكن لم يسجلوا لدى الاونروا كلاجئين ؛ والفلسطينيين في اسرائيل .

ان الذين قاموا بصياغة اتفاقيات كامب ديفيد لم يضموا تلك الفروق بين المجموعات الفلسطينية المختلفة لفرض شكل يتعلق بوضع صيغ ملائمة لتناول المجموعات المتميزة في ظروفها المختلفة . وإنما على العكس ، اعطى المجتمعون في كامب ديفيد كل واحدة من هذه المجموعات مصيراً منفصلاً ومميزاً ودائماً . ان اتفاقيات كامب ديفيد كانت ستسبب وحدة الشعب الفلسطيني نهائياً . فقد جعلت تشتت الشعب الفلسطيني ظاهرة دائمة في الحل المصري - الاسرائيلي - الاميركي المقترح للمشكلة الفلسطينية .

### ٣ - تسوية مفروضة

ان الصيغة الفلسطينية لكامب ديفيد تحتوي على العلامات المميزة للتسوية ذاتها التي رفضتها سابقاً كل من اسرائيل والولايات المتحدة . والفارق هو ان هذا الحل اصبح الآن مفروضاً جزئياً من ، في مقابل على ، الاسرائيليين .

ان كل القرارات الاساسية ، سواء أكانت تتعلق بالشكليات أم بالقرارات النهائية ، اتخذت في كامب ديفيد بغياب ممثلين فلسطينيين ومن دون اعتبار للرغبات المعروفة ، وللحقوق المعترف بها عالمياً للشعب الفلسطيني . مرة اخرى ، كما في مناسبات عديدة خلال الستين سنة الماضية ، كان على الفلسطينيين ان يواجهوا قرارات اساسية بشأن مصيرهم ، اتخذت من دون اشتراكهم ، ومن دون علمهم ، أو موافقتهم ، على غرار وعد بلفور ، وانتداب عصبة الأمم ، والتقسيم الذي اوصت به الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

### ٤ - بدائل شكلية لمبادئ اساسية

على عكس الصيغة النهائية لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل التي تتضمن اتفاقات على موضوعات اساسية ، ومبادئ عامة بالاضافة الى اعمال محددة ، فإن اتفاقيات كامب ديفيد تحتوي على صيغ شكلية فقط . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الاجراءات الاساسية التي تتضمنها متعلقة فقط بالمفاوضات التي لا بد ، نتيجة غياب اي اتفاق على مبادئ اساسية ، من ان تعطي اسرائيل فعلياً حق الفيتو بشأن أي اقتراح لا تحبذ ، بما في ذلك اقتراحات للنظر في موضوعات غير مدرجة بالتحديد في جدول الاعمال .

هكذا ، وبكل بساطة ، تم تأجيل كل القرارات الاساسية المتعلقة بجميع جوانب المشكلة الفلسطينية . فقد كانت اسرائيل واثقة من القدرة على منع تبني اي قرار لا توافق عليه ، في حال اذا ما اتت في النهاية مرحلة اخذ القرارات . وبما ان اسرائيل كانت مسيطرة على الموقف فعلياً ، فإن الفشل في الوصول الى اتفاقات نتيجة الفيتو الاسرائيلي ، كان بمثابة استمرار الأمر الواقع .

#### ٥ - استقلال تام أو « فلسطينان »؟

حصل سكان الضفة الغربية على مقدار من الحكم الذاتي ، وبالتالي على بعض الارتياح من حكم الحكومة العسكرية الاسرائيلية المباشر . وكان ذلك ، اساساً ، نتيجة اقتراح قدمه بيغن في ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ . وعلى الرغم من ان الرئيس كارتر ، في خطابه امام جلسة مشتركة للكونغرس في ١٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، وصف هذا المقدار من الحكم الذاتي بأنه « حكم ذاتي مع استقلال تام » فإن صيغة كامب ديفيد الفعلية تنص على ان « قوى ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي سوف تمارس في الضفة الغربية وغزة » لم يتم تحديدها بعد . وفي الحقيقة ، ان تحديدها سيتم بناء على مفاوضات بين اسرائيل ومصر والأردن .

فعل حكومات كل من هذه الدول ان « تتفق » على « قوى ومسؤوليات » سلطة « الحكم الذاتي » ، مع إعطاء كل من هذه الحكومات حق الفيتو . وبناء على ذلك ، فإن سلطة « الحكم الذاتي » لا تتمتع بأي مقومات « الحكم الذاتي » أو « الاستقلال التام » الذي رفضت حكومة اسرائيل الموافقة عليه . ان هذا « الاستقلال التام » كان حتى اقل استقلالاً من ترانسكايا بجنوب افريقيا . لقد كان بانتوستانا فلسطينياً ، أو بالأحرى « فلسطينان » !

#### ٦ - اضعاف الشرعية على الاحتلال الاسرائيلي المستمر

خلال فترة انتقال من خمس سنوات ، تبدأ مع « قيام وتنصيب » سلطة « الحكم الذاتي » ، فإن القوة الاسرائيلية الوحيدة التي سوف تنسحب جزئياً ، ستظل متمركزة في الضفة الغربية وغزة ، في اماكن يتم تحديدها خلال المفاوضات المصرية - الاسرائيلية - الاميركية المقترحة . وبما ان مسألة بقاء القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية ستكون قد حددت سلفاً بالاتفاق ما بين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر في كامب ديفيد ، فإنها لن تكون موضوع بحث أو اتفاق آخر في المفاوضات الثلاثية المقترحة . فقبول سلطة الحكم الذاتي لهذا

القرار الذي ستقره تلك المفاوضات ، هو امر الزامي .

ان صيغة كامب ديفيد ، اذن ، اضيفت « الشرعية » الاميركية - المصرية - على استمرار الاحتلال الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية المذكورة ، لسنوات عديدة . اما المفاوضات المصرية - الاسرائيلية - الاردنية المقترحة ، والتي نص على ان يكون عقدها على اساس اتفاقيات كامب ديفيد ، فإنها سوف تضيف على الاحتلال « شرعية اخرى » من خلال موافقة الأردن - اذا ما وافق الأردن على الاشتراك . كما ان على سلطة « الحكم الذاتي » للأراضي الفلسطينية ان تمنح الاحتلال الاسرائيلي ايضاً - شرعية فلسطينية زائفة .

## ٧ - ضم القدس

تضع صيغة كامب ديفيد القدس المحتلة خارج نطاق قوى ومسؤوليات سلطة « الحكم الذاتي » المقترحة كلياً .

وقد عملت اسرائيل ، منذ بداية احتلالها الضفة الغربية ، رسمياً ، على ضم المدينة وتوسيع مساحتها عن طريق إلحاق مناطق فلسطينية محتلة اخرى . وغيرت في التكوين الديموغرافي لها بنقل وترحيل الآلاف من الفلسطينيين وإدخال غيرهم من الاسرائيليين .

## ٨ - بقاء المستوطنات القائمة وتوسيعها

اما فيما يتعلق بموضوع المستوطنات الجديدة ، فإن اسرائيل والولايات المتحدة توصلتا الى اتفاق غير واضح بشأن توسيع المستوطنات القائمة . ولم تتعهد اسرائيل بوقف عمليات توسيع المستوطنات القائمة في الضفة الغربية. وغزة في المدى القريب ، أو خلال فترة الخمس سنوات الانتقالية أو بعد ذلك على الرغم من ان توسيع المستوطنات القائمة على نطاق واسع لا يقل اهمية عن اقامة مستوطنات جديدة . على اي حال ، فإن اسرائيل تستطيع بسهولة اقامة مستوطنات جديدة تحت ستار توسيع المستوطنات القائمة . وهذا ما لجأت اليه فعلاً في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ ، في الفترة ما بين نهاية اجتماع قمة الاسماعيلية بين السادات وبيغن ، واجتماع اللجان السياسية والعسكرية في كل من القاهرة والقدس في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ .

وكان موضوع بقاء المستوطنات الاسرائيلية ، بحد ذاتها ، اكثر اهمية من

موضوع إقامة مستوطنات جديدة ، أو حتى أكثر أهمية من التوسع الديموغرافي وتوسيع مساحة المستوطنات القائمة .

ولم تقدم اسرائيل اية تعهدات بشأن التخلي عن المستوطنات التي اقامتها في الضفة الغربية وغزة منذ سنة ١٩٦٧ . وبناء على ذلك ، فإن مسألة مستقبل المستوطنات الاسرائيلية الشائكة لم تحل ، ولو مبدئياً ، في كامب ديفيد ، وإنما ظلت من دون بت مثل المسائل الأخرى المتعلقة بمستقبل الضفة الغربية وغزة . ومرة أخرى ، لم يكن تجنب مسائل شائكة وذات أهمية لمستقبل المفاوضات من دون وضع أي مبادئ لآدارة هذه المفاوضات ، إلا ورقة في يد الطرف الذي يتحكم في الوضع عملياً ، ألا وهو اسرائيل .

وفي الوقت نفسه ، تطرح المستوطنات الاسرائيلية عدداً من المشكلات المهمة فيما يتعلق بقوى سلطة «الحكم الذاتي» خلال الفترة الانتقالية :

( أ ) هل سيشارك المستوطنون الاسرائيليون ، في الضفة الغربية وغزة ، في انتخابات سلطة «الحكم الذاتي»؟ ان صيغة كامب ديفيد تشير مراراً الى «الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة» من دون شرح جنسية «السكان» أو مواطنيتهم .

( ب ) هل ستكون لسلطة «الحكم الذاتي» القدرة على اعادة الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال الاسرائيلية وحولتها الى مستوطنات ، خلال الاعوام الاحد عشر الماضية ، الى اصحابها الشرعيين ؟ .

( ج ) هل ستمارس سلطة «الحكم الذاتي» سلطاتها كافة على السكان الاسرائيليين والسكان العرب في المنطقة التي تحكمها ؟ هل ستمارس الشرطة المحلية وهيئات القضاء والادارة التابعة لسلطة «الحكم الذاتي» سلطاتها على المستوطنات الاسرائيلية ؟ ام ان اسرائيل ستصر ، كما فعلت في بادئ الامر بالنسبة الى مستوطناتها في ميناء ، على ان مستوطنات الضفة الغربية وغزة « تكون تابعة للادارة والقانون الاسرائيليين » و « تقوم القوات الاسرائيلية بالدفاع عنها »<sup>(٣٧)</sup> . في اثر توقيع المعاهدة الاسرائيلية - المصرية في آذار ( مارس ) ١٩٧٩ ، وضع بيغن الموقف الاسرائيلي ، بمناسبة عدة ، وذلك عن طريق اعلان ان «الحكم الذاتي» سوف يطبق على سكان الضفة الغربية وغزة ، العرب فقط ، لا على المستوطنين الاسرائيليين ، أو الارض او مصادر المياه الحيوية .

ان الامة البعيدة المدى لهذه المسائل ، بالنسبة الى الفترة الانتقالية ، وما يتلوها ، هي بغنى عن التعليق . وما ذكرته جريدة «نيويورك تايمز» في احدى افتتاحياتها حول الالء البعيد المدى للمستوطنات الاسرائيلية قبل كامب ديفيد ، ما زال قائماً ، واصبح ذا اهمية اكبر بعد كامب ديفيد :

إن مناحم بيغن يتساءل: ألم يكن سخاؤه كافياً بتأجيل مطالب اسرائيل بالسيادة فوق الضفة الغربية ومنع مليون فلسطيني هناك وفي غزة «حكماً ذاتياً» . لماذا فشل الأردن في المفاوضة من هذه النقطة ؟ غالباً لأن الأردن ، مثل عدد متزايد من الاسرائيليين البارزين ، يفهم ما بين سطور هذا العرض . فيبينها بحكم العرب جماعتهم ، يستمر الاسرائيليون بتمويل من حكومتهم ، وبمحماية جيشهم ، في شراء اراضي الضفة الغربية واستيطانها بحيث يكونون ، حين يحىء وقت البحث في مسألة السيادة ، قد غيروا وجه المنطقة تماماً . وخلف ستار الأمن ، يكونون قد حققوا مطالب باراض اكثر . وان لم يكن الامر كذلك ، فلماذا لم يكن هناك اقتراح امن اسرائيلي - كما في النهاية - يتخلل بوضوح عن المطامع في الاراضي (٣٨) .

#### ٩ - لا عودة للنازحين

والجاناب الاخير من قوى ومسؤوليات سلطة «الحكم الذاتي» المقترحة كان قدرتها على تقرير مَنْ من السكان السابقين للضفة الغربية وغزة يمكنهم العودة .

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اكدت فيما لا يقل عن اثني عشرة مناسبة حق هؤلاء الاشخاص في العودة الى ديارهم ، في القرارات ٢٢٥٢ ( الدورة الاسثنائية ٥ ) ، ٢٤٥٢ أ ( الدورة ٢٣ ) ، ٢٥٣٥ ب ( الدورة ٢٤ ) ، ٢٦٧٢ د ( الدورة ٢٥ ) ، ٢٧٩٢ هـ ( الدورة ٢٦ ) ، ٢٩٦٣ ج ود ( الدورة ٢٧ ) ، ٣٠٨٩ ج ( الدورة ٢٨ ) ، ٣٣٣١ د ( الدورة ٢٩ ) ، ٣٤١٩ جـ ( الدورة ٣٠ ) ، ٤١/١٥ ب و ٨٣٢/٩٠ . وآخر هذه القرارات تم تبنيه في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ ؛ ١٢٥ صوتاً مع القرار في مقابل صوت واحد، ضده ، وهو يؤكد مرة اخرى حق السكان النازحين في العودة الى ديارهم وغيماتهم في الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ ، وتأسف لاستمرار السلطات الاسرائيلية في رفض اتخاذ الخطوات لعودة السكان النازحين» .

ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في كامب ديفيد والذي ينص على أن «الحكومة العسكرية الاسرائيلية وسلطاتها المدنية سوف تسحب عندما ينتخب سكان



هذه المناطق ( اي الضفة الغربية وغزة ) بحرية سلطة الحكم الذاتي ، ، كان يجب ان يؤدي حتماً الى وضع نهاية لسلطة اسرائيل في منع عودة سكان الضفة الغربية وغزة النازحين ، وأن يعطي سلطة « الحكم الذاتي » الصلاحية لاعادة النازحين . لكن منطقي كامب ديفيد قضى بغير ذلك . ان صيغة كامب ديفيد مبنية مباشرة على الفقرة ٢١ من اقتراح بيغن ذي النقاط الست والعشرين والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٧ :

خلال الفترة الانتقالية ، سوف يؤلف ممثلون عن مصر ، واسرائيل ، والأردن ، وسلطة الحكم الذاتي ، لجنة مستمرة للتقرير بالاتفاق حول فئات دخول الاشخاص الذين نزحوا عن الضفة الغربية وغزة في سنة ١٩٦٧ ، بالاضافة الى الاجراءات اللازمة لمنع القلاقل والفوضى [ التشديد من الكاتب ] (٣٩) .

وبمقتضى هذا الاجراء ، سمحت مصر والولايات المتحدة لاسرائيل بوضع ثلاثة موانع صارمة حول حق العودة :

- ١ - ان الحق الحتمي في العودة تحول الى امتياز انتقائي للدخول ؛
- ب ) ان « الامتياز » يطبق فقط على اشخاص نزحوا في ( وليس منذ ) سنة ١٩٦٧ ؛
- ج ) حصلت اسرائيل على حق الفيتو فيما يتعلق بدخول اي من الاشخاص النازحين .

١- الربط بين « دخول » الاشخاص النازحين و « اجراءات لمنع القلاقل والفوضى » اعطى اسرائيل السلاح القانوني لتبرير رفضها دخول أي فلسطيني قد تعتبره غير مرغوب فيه لأسباب سياسية ، على اساس الأمن .

كما أثارت اسرائيل ايضاً مبدأ « القدرة الاقتصادية » للحد من عدد الفلسطينيين النازحين الذين سوف « يسمح لهم بالدخول » . قال ديان في مؤتمر صحافي عقد في القدس في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، بعد عودته من كامب ديفيد بفترة قصيرة ، انه توقع ان يطالب الفلسطينيون بحق مائة الف من مواطنهم الذين هربوا من الضفة الغربية وشرط غزة في العودة . لكن الموقف الاسرائيلي سوف يتوقف على ما اذا كان ذلك ممكناً اقتصادياً ، وقد قال : « اننا لا نريد اية مخيمات عربية جديدة للاجئين » (٤٠) .

ولم تكن إثارة اسرائيل لمبدأ « قدرة الاستيعاب » ( بعد ان اعدت تسميته بالقدرة الاقتصادية ) تخلص من السخرية التاريخية . فخلال الانتداب البريطاني ، كان الصهاينة يعترضون دائماً على اية محاولات لربط دخول المهاجرين اليهود بالقدرة الاستيعابية لفلسطين المتخلفة .

## فيما وراء فترة الانتقال

### ١ - تأجيل الاتفاق على جميع الموضوعات

لم نحل اتفاقيات كامب ديفيد أياً من الموضوعات فيما بعد الفترة الانتقالية ، وإنما اجلناها فقط .

فتيجة فشل المجتمعين في كامب ديفيد في الاتفاق حول المبادئ ، فإنهم لم يتفقوا إلا على شكليات المفاوضات .

كما اتفقوا على اطراف هذه المفاوضات : مصر والأردن و « الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة » ، كما اتفقوا أيضاً على ميعاد ( كان عليهم ان يبدأوا « بأسرع ما يمكن ، ولكن في مدة اقصاها ثلاث سنوات منذ بداية الفترة الانتقالية » ) وأن ينتهوا مع نهاية هذه الفترة ) ، وعلى بعض الموضوعات التي سوف يتم التفاوض فيها . وكانت أهم موضوعات التفاوض اربعة : الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ؛ علاقة الدولة الجديدة بجيرانها ؛ موضع حدودها ؛ طبيعة ترتيبات الامن . ولكن ، كانت الموضوعات التي لم تطرح للتفاوض ضمن المفاوضات الرباعية المقترحة ، على الدرجة نفسها من الاهمية :

١ ( الوضع النهائي للقدس المحتلة ؛ ٢ ) مستقبل المستوطنات الاسرائيلية ؛ ٣ ) انسحاب القوات الاسرائيلية ؛ واهم من ذلك كله ؛ ٤ ) السيادة على الضفة الغربية وغزة .

٢ - الموقف الاسرائيلي من هذه الموضوعات المتعلقة منذ نهاية قمة كامب ديفيد اعاد القادة الاسرائيليون التأكيد بشدة على الموقف الذي سوف تتبناه اسرائيل حيال المفاوضات المقبلة .

### أ - القدس المحتلة

منذ نهاية قمة كامب ديفيد أدلى رئيس الوزراء ، بيغن ، بعدة بيانات حول الفترة

الانتقالية، ذكرناها اعلاه . ولكن تأثيرها يتخطى هذه الفترة . وقد اعلن ديان في حديثه امام الجمعية العامة في ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ .

ان مدينة القدس ، بالنسبة لنا ، هي الواحدة والعاصمة الابدية الوحيدة لاسرائيل . ليس لنا ، ولن يكون لنا ابداً أي مدينة اخرى كعاصمة ، سواء اعترف الآخرون بذلك أو لم يعترفوا . . . لقد قررنا الا نتنازل ابداً عن وحدة القدس ، واملنا هو ان تشاركنا الشعوب الأخرى في موقفنا<sup>(٤١)</sup> .

وفي مقابلة لديان ، ايضاً ، مع سي . بي . اس . C.B.S. نفى ان يكون قد تصور بعضاً من السيادة العربية على الجزء الشرقي<sup>(٤٢)</sup> .

#### ب - المستوطنات الاسرائيلية

في اثر موافقة الكنيست على ازالة المستوطنات الاسرائيلية في سيناء ضمن نطاق معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية ، نشرت الصحافة الاسرائيلية تأكيدات بيغن بأن قرار الكنيست لا يشكل سابقة قد تؤثر على مستقبل المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة الأخرى . « وفي مقابلات مع الصحف نشرت في عطلة نهاية الاسبوع » ، نقلت نشرة الوكالة التلغرافية اليهودية ان بيغن « اصر على ان اسرائيل لن تزيل ابداً مستوطناتها من الضفة الغربية وهضبة الجولان »<sup>(٤٣)</sup> . وفي ملاحظات مع الصحافيين الاجانب في القدس في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، شدد بيغن على ان « اسرائيل سوف يكون لها حق مفتوح الطرفين » حتى بعد توقيع معاهدة سلام بشأن « الاستيطان في الضفة الغربية »<sup>(٤٤)</sup> .

وقد تحدث على هذا المنوال في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ :

انا لا نعتبر انفسنا اجانب في هذه المناطق . ان الاستيطان الاسرائيلي في يهودا والسامرة ومنطقة غزة قائم لأنه حق لنا . ومن غير المقبول لدينا ان يمنع اليهود من الاستيطان والعيش في يهودا والسامرة ، التي هي قلب وطننا<sup>(٤٥)</sup> .

#### ج - انسحاب القوات الاسرائيلية

قال بيغن ان « ترتيبات الأمن » التي نصت عليها صيغة كامب ديفيد للفترة

الانتقالية، « وما بعدها » اعطت اسرائيل « الحق الألي لإبقاء قوات في الضفة الغربية بعد فترة السنوات الخمس الانتقالية »<sup>(٤٦)</sup> . لقد اعلن ان القوات الاسرائيلية ستبقى في الضفة الغربية « الى الأبد »<sup>(٤٧)</sup> .

وبينما كان وزير الخارجية ، فانس ، يزور المملكة العربية السعودية بعد انتهاء قمة كامب ديفيد مباشرة ، قال مسؤول كبير في الوفد الاميركي - طلب عدم الافصاح عن شخصيته - لمراسلي وكالة الاسوشيتدبرس :

اذا كان ذلك من الضروري لامن اسرائيل ، فإن الولايات المتحدة سوف تساند اسرائيل في اصرارها على ترك قوات في الضفة الغربية فيما بعد فترة السنوات الخمس التي نصت عليها اتفاقيات كامب ديفيد<sup>(٤٨)</sup> :

#### د - السيادة على الضفة الغربية وغزة

بعد انتهاء قمة كامب ديفيد بفترة قليلة ، ابلغ بيغن لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس ان « اسرائيل لم تتخل عن حقها في المطالبة بالسيادة على الضفة الغربية . وسوف تمارس هذا الحق اذا طرح هذا الموضوع للمفاوضة في المستقبل »<sup>(٤٩)</sup> . كما اكد لجمهوريته متجه ومتحمس يربو عدده على الألفين من الزعماء اليهود الذين اتوا من جميع انحاء الولايات المتحدة ، ان « يهودا والسامرة وشريط غزة هي اجزاء لا تنجزاً من ارض اسرائيل . هذه هي ارض الحق خاصتنا »<sup>(٥٠)</sup> . وعلى الرغم من ان اسرائيل كانت مستعدة « لترك مسألة السيادة مفتوحة » في الوقت الحاضر ، فلما كانت مستعدة لمناقشتها وإعادة تأكيد مطالبتها خلال المفاوضات بشأن مستقبل هذه الأراضي<sup>(٥١)</sup> . وقد كرر في مجلة تايم « ان لاسرائيل « حقاً ومطلباً في السيادة » على الضفة الغربية وغزة ، وانها وافقت في كامب ديفيد على ترك هذه المسألة مفتوحة ، وسوف تعيد تأكيد مطلبها هذا في نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية لأنها تتوقع وان يتقدم آخرون بمطلب مشابه »<sup>(٥٢)</sup> . وقد حث هاري هوروفيتز ، وهو صحافي من جنوب افريقيا تحول الى مستشار بيغن للعلاقات العامة ، وسائل الاعلام اليهودية :

« ابدأوا بتعليم قرائكم كي يفهموا حق الشعب اليهودي في اسرائيل الكبرى »<sup>(٥٣)</sup> .

في خلال السنوات الخمس المقبلة ، على اسرائيل والشعب اليهودي والحركة الصهيونية ان يقدموا مطلباً قوياً ومدعوماً في يهودا والسامرة<sup>(٥٤)</sup> . وسئل بلاغياً : « ما

هي اسرائيل الكبرى ؟ هل هي المنطقة التي تحيط بتل ابيب وتنانيا فقط ؟ ، فأجاب :  
« اني اعتقد انه عندما يمين الوقت في السنوات الاخيرة من القرن العشرين ، فرمما  
سنضطر الى تعليم العالم للابقاء على ارتباطنا السياسي بهذه الأرض »<sup>(٥٥)</sup> .

أما يهودا بلوم ، الممثل الجديد الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة ، فقد قال إن  
« تنازل اسرائيل في يهودا والسامرة » بالسماح لمسألة السيادة ان تكون معلقة في الوقت  
الحالي ، يعادل في الحجم : تنازلاتها الكاسحة في سيناء »<sup>(٥٦)</sup> .

#### هـ الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة

ردد بيغن مؤخراً ، في مناسبات عديدة ، لا سيما في خطابه امام الكنيست  
خلال مناقشة اتفاقيات كامب ديفيد ، لاءاته الثلاث المشهورة : لا دولة فلسطينية ؛  
لا استفتاء في الضفة الغربية وغزة ؛ لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(٥٧)</sup> .

ولكن ما قاله للكنيست ، فيما يتعلق بمفاوضاته مع السادات وكارتر في كامب  
ديفيد ، كان اكثر اهمية :

لقد حصلت على ضمانات انه لن يكون هناك دولة فلسطينية تحت  
اية ذريعة كانت<sup>(٥٨)</sup> .

هذا ولم يرقم أي من الرئيسين كارتر والسادات بمعارضة هذا التصريح العلني .  
وعلى الرغم من المظاهر ، فإن صيغة كامب ديفيد تلغي خيار الدولة ضمناً . فهي  
تشرط فقط ان تفرز المفاوضات المقبلة اتفاقاً بشأن « معاهدة سلام بين اسرائيل  
والأردن تأخذ بعين الاعتبار الاتفاق بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة » ..

#### ٣ - عدم الاتفاق يعني استمرار الوضع القائم

ولا يكون من المبالغة القول ان المجتمعين في كامب ديفيد بفشلهم في الاتفاق على  
المسائل الحيوية ، وبتأجيلهم اتخاذ القرارات الى المفاوضات المقبلة ، قاموا فعلاً  
بالاتفاق على ان كل طرف حر في رفض مقترحات أي من الاطراف الاخرى . هكذا ،  
ان الطرف المسيطر ، مزوداً بحق فيتو كهذا ، تكون له القدرة على الابقاء على الوضع  
القائم .

وذلك بالتحديد ما كان بيغن يفكر فيه ، حين قال لمجلة « التايم » :

[إذا] تم الاتفاق بين الاطراف المتفاوضة ، فإن الكل سيتهج

للاتفاق. وإذا لم يتم أي اتفاق ، فإن الوضع [ الحالي ] ... سوف يستمر . إذن في كلتا الحالتين ، لا يمكن أن يحدث شيء صار . ولذلك ، فأنا متفائل بالنسبة إلى المستقبل (٥٩) .

وكان هناك من يقول إن فلسطيني الضفة الغربية وغزة لن يخسروا شيئاً بمباشرة مشروع كامب ديفيد «الحكم الذاتي» وربما غنموا الكثير . ولكن ذلك ليس بصحيح . فلم يكن بوسع الفلسطينيين أن يربحوا أي شيء في مواجهة الاعتراض الإسرائيلي على الدولة الفلسطينية والفيتو الإسرائيلي على المفاوضات . إذا انتخب الفلسطينيون سلطة «الحكم الذاتي» للاشتراك في مفاوضات سوف تنتهي حتماً في طريق مسدود ، وبالتالي احتلال إلى ما لا نهاية ، فإنهم يكونون قد تخلوا عن مبدأ رفضهم الاعتراف بأي شرعية للاحتلال الإسرائيلي. وإذا استمرت إسرائيل في سياسة الاستيطان خلال تلك المفاوضات وبعدها ، فإن من الجائز أن ينتهي الفلسطينيون بخسارة القليل الذي تبقى لهم .

لكن بالنسبة إلى صانعي السياسة الأميركية ، حققت اتفاقيات كامب ديفيد ثلاثة أهداف :

١ - قضت على خطر عسكري قائم على إسرائيل ، على الأقل في المستقبل القريب ، وبالتالي نصّوا خطر الحرب الشاملة في الشرق الأوسط .

٢ - عزلوا مصر بفعالية عن الجبهة العربية ، وبالتالي شلّوا أي عمل عسكري عربي مشترك لتحرير الأراضي العربية المحتلة .

٣ - نجحوا عن طريق ضم مصر إلى المعسكر الحربي الأميركي في تحقيق مكسب استراتيجي مهم للولايات المتحدة . فقد ربحت الولايات المتحدة حليفاً ذا قدرة عسكرية كافية للموقف ضد الأنظمة الوطنية والراдикаلية ولحماية المصالح الأميركية في القرن الأفريقي . وقد رشح السادات مصر لهذا الدور طواعية وبحماسة . لكن ، على الرغم من المكاسب الملموسة التي حصلت عليها الولايات المتحدة في كامب ديفيد ، فإنها مكاسب وقيّة ، وفي النهاية ستجعل تحقيق السلام الشامل أصعب ، وبالتالي ستعرض المصالح الأميركية لخطر أكبر . إذن لماذا قبل الرئيس كارتر مشروع يخن «الحكم الذاتي» للفلسطينيين ، وهو مشروع كان قد رفضه قبل تسعة أشهر ؟ ...

لا شك في أن عدم تحقيق إدارة كارتر لأية إنجازات مهمة في السياسة الخارجية ، واعتبارات سياسية داخلية أخرى ، لعبت دوراً مهماً في هذا التحول .

## حواشي الفصل السادس

- (١) Bernard Reich. «The Continued Quest for Peace: The Carter Administration and the Arab -Israeli Conflict in 1977». (Manuscript — G.W.U. , Washington, D.C.), pp. 23-28. **Ibid.**
- (٢)
- (٣) في مكالمة خاصة مع المؤرخ الذي عقدته اللجنة الأميركية لخدمة الأصدقاء حول الشرق الأوسط في واشنطن في ١٢ شاط ١٩٧٧، أشار ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الدكتور عصام السطواوي إلى مقاله الرئيس جيمي كارتر لرينشارد هولبروك في لومبريل في كنتكي في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٥. قال كارتر: «اعتقد أن حل الأزمة العالمية أن نقر بمبادئ أساسية من أجل تسوية دائمة في الشرق الأوسط». واعتقد أن أحد المصائر الأساسية في التسوية النهائية يجب أن يكون الاعتراف بالفلسطينيين كشعب، كلمة، مع مكان للعيش، وحق لاحتيا زعمائهم لكي لا اعترف بمخطة التحرير الفلسطينية كاملة، ولا بعرفات كناطق باسم الشعب الفلسطيني برغم أن ذلك قد يكون أمرا واقعا، إلى أن يوافق عرفات على أن لإسرائيل الحق في الوجود سلام كحرم أساسي في منطقة الشرق الأوسط أن هذا التصريح يعكس القصد لدى كارتر في مهم السلسلة الخارجية خلال الفترة الأولى من الحملة الانتخابية الرئاسية في أي حال، فإن موقف كارتر إزاء الشرق الأوسط خلال حملته شمل، إضافة إلى أشياء أخرى، دوطنا للفلسطينيين، على أن يكون تحت حماية الأردن الذي يعتبر متناحا في التسوية «Candidates stands on Foreign Policy» **The Washington Post**, October 6, 1976, p. A-8.
- (٤) The Brookings Institute Study Group Report «Toward Peace in the Middle East» 1975, (The Brookings Institute) pp. 244, and 273. عدد كبير من المشاركين في فريق الدراسات يشمل اليوم صاحب كلية في إدارة كارتر، المقيم رينغوير بيريسكي، ويليام كواندوت
- (٥) حوارات الرئيس كارتر على سؤال حول الشرق الأوسط في Clinton, Massachusetts Town Hall Meeting, March 16, 1977. **Department of State Release, March 17, 1977, pp. 1-2.**
- (٦) Transcript of the President's News Conference on Foreign and Domestic Matters (May 12, 1977, New York Times, May 13 1977, p. A- 12
- (٧) **Department of State News Release: Vice-President Walter Mondale's Address before the World Affairs Council of North California, «A Framework for Middle East Peace.»** June 17, 1977, p. 6.
- (٨) **The Washington Post**, September 30, 1977, pp. A1 and A6.
- (٩) **Ibid.**, September 13, 1977, pp. 1 and 4.
- (١٠) موضوع آخر للحلاف في إطار العلاقات الأميركية.. **Ibid.** الإسرائيلية شأ حول نصية المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧. وقد عارضت الولايات المتحدة أكثر من مرة ساء أو توسيع هذه المستوطنات
- (١١) «Joint Soviet-U.S. Statement on the Middle East.» **Public Information Series, Bureau of Public Affairs** (Department of State, Washington, D.C., October 1, 1977).
- (١٢) **News week**, October 17, 1977, p. 30, and **The Washington Post**, October 12, 1977, pp. A1 and A 42 وضا لا ورد في «الواشنطن بوست» استنادا إلى برقية وردت في الصحيفة الإسرائيلية هلفوتس. أن إسرائيل رفضت تدعيم كانت تريد الولايات المتحدة ادخاها في «هورة العمل» ويدعو هذان السداء. إلى البحث في كيان فلسطيني، كإفئة وطن والتفويض مع أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية من الصف الثاني. وذكرت هلفوتس أيضا أن دايان رفض

- السندس، وصمم اتفاقاً مع الولايات المتحدة بأن لإسرائيل الحق في رفض أي محاولة لاشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في حبيب أو البحث في كيان فلسطيني
- (١٣) **Public Information Series**, op. cit. October 5, 1978, and the **Washington Post**, October 10, 1978, pp. A1, A10.
- (١٤) لقد قسمت رحلة السادات إلى القدس العالم العربي. فليبيا وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والمخازن والجزيرة الحسنية عقدت مؤتمر رهس في طرابلس لمحاربة احتلال القاهرة وبرغم كون الأردن متعاطفاً مع السادات، إلا أنه ظل بعيداً عن الاحتجاج. وقد هددت إسرائيل بالانسحاب من احتلال القاهرة إذا سمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك فيه. وبما أن منظمة التحرير احتارت مؤتمر طرابلس، فإن تهديد إسرائيل والد، وانفاد السادات من التحراج.
- (١٥) **The Manchester Guardian Weekly**, December 25, 1977, p. 2; **Washington Post**, December 16, 1977, p. A 26.
- (١٦) «Interview with the President by Barbara Walters (ABC), Robert Mc Neal (PBS), Tom Brokaw (NBC), and Bob Schieffer», Office of the White House Press Secretary, The White House, December 28, 1977, p. 5.
- (١٧) «President Carter's Statement at Aswan», News Release, January 4 1978 ( Bureau of Public Affairs, Office of Media Services, Department of State»
- (١٨) «The Middle East Peace Process. A Status Report», Remarks by Alfred Atherton, Jr., Ambassador at Large for Middle East Peace Negotiations, Los Angeles, California, June 15, 1978. ( Department of State Washington, D. C.)
- (١٩) «Interview with Yasser Arafat», PLO Chairman, Jan. 1980.
- (٢٠) **Weekly Compilation of Presidential Documents**, Sept. 26, 1977, p. 1378.
- (٢١) **Ibid.**, Vol. 13, No. 22, May 21, 1977, p. 768.
- (٢٢) **Sunday Times**, (London), April 30, 1971, p. 3.
- (٢٣) «Foreign Relations Authorization Act, Year 1978», Public Law 95-105, August 17, 1977, p. 848 and **The Boston Herald American**, August 24, 1977, p. 3 **The Washington Post**, May 11, 1979
- (٢٤) **Newsweek**, October 17, 1977, p. 32
- (٢٥) Rowland Evans and Robert Novak, «Carter's Maneuver to Bring in the PLO», **The Washington Post**, August 17, 1977, p. 17
- (٢٦) **The Washington Post**, (August 9, 1977), pp. 1, 14.
- (٢٧) «Joint Soviet-U.S. Statement on the Middle East», **Public Information Series**, (Bureau of Public Affairs, U.S. Department of State, Washington, D C., October 7, 1977).
- (٢٨) «Join Soviet- U. S. Statement on the Middle East», **Public Information Series**, (Bureau of Public Affairs, U. S. Department of State Washington, D C., October 7, 1977).
- (٢٩) اعترف مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط عام ١٩٧٤ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٤٦ بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني. وذكر السفير روي الترنون أمام مجلس الشيوخ الأميركي في ٢٨ ثور ١٩٧٨ أن منظمة التحرير الفلسطينية تتكلم باسم عدد كبير من الفلسطينيين، لكن الولايات المتحدة لن تتلصص معها طالما أنها لا تعترف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٤٦ انظر: **Mideast Observer** (July 1, 1978) p. 1.
- (٣٠) **The Middle East**, op. cit.
- (٣١) «Press Conference of the President of the United States», December 15, 1977 (Room 450, Old Executive Office Building, Washington, D.C. p.8.
- (٣٢) «Arab-Americans, Carter Confer; Crucial M.E. Topics Discussed.» **The Voice of the**



- National Association of Arab Americans, Vol. 5.
- «Statement on the PLO» Department of State Press Release, June 29, 1978 and the *Washington Post*, June 30, 1978 (٣٣)
- ذكر رئيس الحكومة الإسرائيلية ملاحيم بيرع في مقابلة تلفزيونية مع شبكة سي. بي. اس ان اسرائيل وقعت تحت ضغط اميركي من اجل النظر في امكانية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقال بيرع «ادكر انه مد نحو ١١ او ١٠ اشهر عرض علي ممثل للولايات المتحدة اقتراحا بأنه يجب ان يأخذ في الاعتبار امكانية الاعتراف بما يسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية انظر. CBS «Face the Nation» July 23, 1978, Guest: Menahem Begin, Prime Minister of Israel.. (٣٤)
- Interview with Nathaniel Howell, Jr. Director, Office of Iraq, Jordan, Lebanon, and Syria Affairs. U.S. Department of State July 1, 1980 (٣٥)
- Fayez, Sayegh. «The Camp David accords: A Framework for Peace» a critical examination, «Camp David: A New Balfour Declaration Eadey (e) (A.A.U.G. Detroit, Michigan 1979) This section draws heavily on Dr. Sayegh's excellent discussion and analysis of the Camp David Accords. This section quotes heavily from the Camp David accords see text in appendix quoted in Sayegh (٣٦)
- Quoted in Sayegh. *Ibid.* (٣٧)
- New York Times*, August 15, 1978, p. 152 (٣٨)
- Quoted in Sayegh, *Ibid.* (٣٩)
- Ibid.* p. 27 (٤٠)
- U.N. Document, A.02435.02 A/35/PV.26. (٤١)
- Jewish Week*, 15 Oct. 1978, p. 37 (٤٢)
- Jewish Telegraphic Agency*, Daily News Bulletin, 4 Oct. 1978, p. 1. (٤٣)
- Jewish Telegraphic Agency*. Daily News Bulletin, 22 Sept. 1978, p. 1. (٤٤)
- Ibid.* (٤٥)
- Jewish Week*, 24 Sept. 1978, p. 4 (٤٦)
- Jewish Telegraphic Agency*, Daily News Bulletin, 20 Sept. 1978, p. 3; and *Jerusalem Post* International Edition, 26 Sept. 1978 p. 10 (٤٧)
- Associated Press Dispatch in *The Reporter Dispatch*, 23 Sept. 1978, p. A-1 and A-14. (٤٨)
- Jerusalem Post* International Edition, 26 Sept. 1978, p. 10 (٤٩)
- Jewish Telegraphic Agency*, Daily News Bulletin, 21 Sept. 1978, pp. 1-2. (٥٠)
- Ibid.* (٥١)
- Time*, 2 Oct. 1978, p. 21 (٥٢)
- Jewish Week*, 1 Oct. 1978, p. 49 (٥٣)
- Ibid.* (٥٤)
- Ibid.* (٥٥)
- Jewish Week*, 15 Oct. 1978, p. 4 (٥٦)
- Jewish Telegraphic Agency*, Daily News Bulletin, 26 Sept. 1978, p. 1. *Jewish Chronicle*, 29 Sept. 1978, p. 2 (٥٧)
- Christian Science Monitor*, 26 Sept. 1978, p. 4 (٥٨)
- Jewish Week*, 15 October. 1978, p. 4 (٥٩)



## الفصل السابع

### من يؤثر في السياسة الأميركية - الفلسطينية

---

هناك العديد من الأدبيات التي تتناول تركيب المجموعات الداخلية ذات المصالح في السياسة الأميركية ، وعضويتها ، وموظفيها . وبما ان هذه الدراسة لا تهدف الى دراسة المسائل النظرية المتعلقة بسياسة المجموعات ذات المصالح ، ولا الى النظر بتفصيل شامل الى كل مجموعات الضغط الداخلية التي تهتم بالسياسة الأميركية لآزاء الفلسطينيين ، فإنه من الضروري تقديم بعض الملاحظات العامة حول نشاطات المجموعات ذات المصالح ، والقيام بمسح لبعض هذه المجموعات المعنية ، قبل مناقشة العوامل التي اثرت في صياغة سياسة الولايات المتحدة حيال الفلسطينيين .

وبالنسبة الى المجموعات ذات المصالح ، فإنه بالإمكان القول ببساطة ، وبشكل عام ، انه كلما كانت فرصة هذه المجموعات في الوصول الى صانعي القرارات اكبر ، كان تأثيرها في مجرى السياسة اكثر . وليس من المستغرب ان تتعاون المجموعات ذات المصالح في موضوع تتوافق فيه مصالحها ، عل الرغم من ان مثل هذا التعاون لا يدل دائماً على توافق ايديولوجي ، أو على توافق عام بين وجهات نظرها أو مصالحها . وعلى الرغم من ان السياسة الداخلية تتعرض احياناً لضغوط خارجية ، فإنه غالباً ما تكون مواضيع السياسة الخارجية ارضاً تتصارع عليها الضغوط الداخلية والخارجية ، وابطال من شتى الاتباع المحلية والدولية .

## أ - الضغط الداخلي

حظيت سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية وموضوع تأثير مجموعات الضغط الداخلية عليها ، بقسط اوفر من اهتمام الرأي العام وانتباهه ، مما حظيت به ثمة مجالات أخرى في السياسة الخارجية الاميركية . وتقع مجموعات الضغط هذه في ثلاث فئات عامة : مجموعات الاعمال الحرة والمصارف وشركات البترول ؛ المجموعات العربية - الاميركية ؛ اللوبي اليهودي - الاميركي .

### ١ - مجموعات الأعمال والمصارف والبترول ذات المصالح :

نتيجة الدور المحوري الذي تقوم به هذه المجموعات في تركيب السلطة في الولايات المتحدة وبلوغها صانعي القرارات السياسية على جميع المستويات ، من المنطقي ان نفترض ان مجموعات الأعمال والمصارف والبترول تشكل عاملاً مهماً في التأثير على السياسة الفلسطينية للولايات المتحدة ، لا سيما اذا اخذنا في الاعتبار رهان هذه المجموعات ذات المصالح على المحافظة على علاقات طيبة وثابتة مع الأنظمة العربية .

لقد وفرت الدول العربية ، باحتياطها البترولي الاكبر في العالم ، ومستوى تصديرها الأعلى ، ارباحاً طائلة لشركات النفط خلال سنوات عديدة . كما جنت البنوك والمصالح الأخرى في السنوات الماضية ، فائدة كبيرة من الاسواق والاستثمارات والودائع العربية . ومنذ بروز فائض بترودولارات ( الاويلك ) ، وعلى الرغم من ان مصالح البترول والبنوك والأعمال الأخرى تعي تماماً أهمية العلاقات الودية مع الدول العربية ، الا انها بهراحة تشعر ان الحفاظ على الوضع الراهن خدم ، وسيستمر في خدمة مصالحها جيداً . فالحكومات العربية لم تعطها أي سبب للاعتقاد بغير ذلك .

ولم تعبر تلك المجموعات ذات المصالح إلا عن عدم رضى طفيف عن بعض جوانب السياسة الاميركية - الفلسطينية والشرق أوسطية . ومن الواضح انها لم تشعر بأن مصالحها قد هتدت بما فيه الكفاية . فلو وجدت ان مصالحها في الشرق الأوسط عرضة للخطر ، لصبت بالتأكيد كل ثقلها للتأثير على عملية صنع القرار السياسي الاميركي .

### ٢ - المجموعات العربية - الأميركية :

على عكس المجموعات الموالية لإسرائيل ، لم يكن للمجموعات الموالية للعرب

إلا تأثير ضئيل ، في الساحة الداخلية في الولايات المتحدة ، وأقل من ذلك في عملية صنع الحكومة للقرارات المتعلقة بسياساتها الشرق اوسطية ، أو بالمسألة الفلسطينية . وذلك يرجع أساساً إلى ميل المجموعات الموالية للعرب إلى لعب دور سلبي ، بدلاً من دور صياغي أو إيجابي في صنع السياسة . وقد كان عدد هذه المجموعات وتنظيمها ضعيفين ( لاسيا إذا ما قوبلت بالجماعات الموالية لاسرائيل ) . ويرجع ذلك الى انها : منزلة في محيط داخلي يتسم بعدم المبالاة أو حتى يتسم بالعداء ؛ محدودة الفرصة في الوصول الى اجهزة الاعلام ، وبالتالي أقل ظهوراً ؛ والأهم من ذلك كله ، انها محرومة من فرصة الوصول الى صانعي القرارات ، مما يجد من افضليتها السياسية في نظر صانعي القرارات الحكومية الرئيسيين .

وهناك ثلاثة عوامل رئيسية اخرى تقلل من فاعلية العرب الاميركيين السياسية ، حتى عند وجودهم بأعداد كافية ، وهي : ( ١ ) ان اغليتهم تقع ضمن الطبقة المسحوقة ، والطبقة الأقل من الطبقة المتوسطة ، وبالتالي فإنهم يفتقدون الى القدرة الحالية المؤثرة على عوامل صياغة القرار السياسي الاميركي ؛ ( ٢ ) على الرغم من تراثهم العربي المشترك ، فإن اختلاف آرائهم وايدولوجيتهم يعرقل قيامهم بعمل موحد ؛ ( ٣ ) ان الكثيرين من العرب الاميركيين ، وخاصةً الجيل الثاني والأجيال التالية ، مهتمون أكثر بالاندماج في المجتمع الاميركي ، أكثر من إهتمامهم بالحفاظ على شخصيتهم المستقلة ، مما أفقد أولادهم التربية التي تشعرهم بالارتباط بالعالم العربي ، وبفضيتهم الفلسطينية ، مقارنة مع تربية اطفال اليهود الاميركيين وتنشئتهم ، على الارتباط الوثيق مع إسرائيل . وعموماً فإن العرب الاميركيين ، والى وقت قريب نسبياً ، لم يشعروا بالانتماء الى تراثهم ، حيث كانوا يميلون الى عدم ممارسة النشاط السياسي . وقد ظهرت نتيجة ذلك في عدم قدرتهم على مجرد الإجتماع مع ممثلي الإدارة الاميركية ، للدرجة ان هنري كيسنجر رفض مقابلة ممثلي الجالية العربية طيلة عامين كهلين ، مع العلم بأن في البيت الأبيض منسّق للعلاقات بين الادارة والمجموعات اليهودية الاميركية .

وهناك ثلاث مجموعات عربية - اميركية رئيسية ناشطة في الساحة الاميركية إحداها : للكونغرس الفلسطيني لاميركا الشمالية الذي تم تأسيسه في آب ( أغسطس ) سنة ١٩٧٩ . أما رابطة خريجي الجامعات الاميركية العرب ، والرابطة الوطنية للعرب الاميركيين ، فتم تأسيسها بعد حرب عام ١٩٦٧ . وتعتبر رابطة

عربي الجامعات الاميركية العرب الرابطة الاكثر اكاديمية ، بينما تعتبر الرابطة الوطنية للعرب الاميركيين اللوبي الرسمي الوحيد .

وما يثير السخريه ان دور الحكومات العربية في تنظيم ودعم نشاطات العرب الاميركيين ضئيل جداً ، لا سيما بالمقارنة مع الارتباط التنظيمي والمادي القوي بين الحكومة الاسرائيلية والمجموعات اليهودية في العالم . واذا كان العرب الاميركيون سيزيدون من مشاركتهم في السياسة الداخلية ، ويشعرون بتأثيرهم في سياسة الولايات المتحدة الشرق اوسطية ، أم لا ، فإن ذلك في علم المستقبل <sup>(١)</sup> .

### ٣ - اللوبي اليهودي - الأميركي

كان للسياسة الداخلية الاميركية تأثير مهم في سياسة الولايات المتحدة الخارجية ازاء الفلسطينيين منذ الحرب العالمية الاولى . وقد اصبح ذلك اكثر كثافة بعد قيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ ( راجع الفصل الثاني ) . وقد عُهد اللوبي الاسرائيلي أو ما يسمى « باللوبي اليهودي » قرار كل رئيس اميركي اعتبر ضاراً بمصالح اسرائيل بما في ذلك الانفتاح الذي قامت به ادارة كارتر في غضون سنة ١٩٧٧ م ، عل منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(٢)</sup> . وتعتبر اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة (AIPAC) ، المجموعة الوحيدة المسجلة التي تهتم بصورة خاصة بالمسائل التي تؤثر في المصالح الاسرائيلية . ويدير اللوبي الاسرائيلي مجموعة يطلق عليها اسم مؤتمر رؤساء المنظمات الاميركية اليهودية الاساسية ، وهو يقوم بتنسيق السياسة العامة للجنة الاميركية الاسرائيلية للشؤون العامة . وهناك مجموعات يهودية اخرى تقوم بالاتصالات المباشرة بالمسؤولين الاميركيين للتأثير في المسائل المتعلقة باسرائيل ، والشؤون الاخرى ، التي تهتم الجالية اليهودية في الولايات المتحدة .

إن مدى التأثير ، والدسائس ، والاستياء، والدعاية ، والاعجاب ، التي تثيرها اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة لا يتفوق عليه أي لوبي آخر في واشنطن . كما ان مدى نجاح هذه اللجنة وفشلها يتعلق مباشرة بطبيعة النظام الاميركي ، بقوته وضعفه ، وبطبيعة جمهور ناخبيه ، بوضعه الاقتصادي ، وبالدور الذي يقوم به في السياسة الاميركية . ان مدى الاهتمام والتناقض اللذين تولدهما اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة يتطلب تناولاً اكثر تفصيلاً لتركيب اللجنة ، طريقة عملها ، ومدى تأثيرها . .

ان اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة هي اللوبي اليهودي الداخلي

المسجل رسمياً ، وهي تقوم بتنسيق كل جهود التكتل اليهودي في الكونغرس ، كما تعتبر أيضاً مركزاً لتزويد الكونغرس ، بمصادر معلومات حول الشرق الاوسط . وتقوم حالياً باستخدام اربعة موظفين مسجلين كمجموعة ضغط وليس كمملاء اجانب . ويعمل في اللجنة الاميركية - الاسرائيلية اكثر من عشرين شخصاً ، ولها ميزانية سنوية ( لسنة ١٩٧٨ ) تفوق ٧٥٠ ألف دولار ، كان مصدرها مساهمات اكثر من ١٥٠ ألف عضو تراوح قيمة كل منها بين خمسة آلاف وخمسة وعشرين الف دولار<sup>(٣)</sup> .

وترجع جذور اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة إلى المجلس الاميركي - الصهيوني وهو عبارة عن مظلة استت في الثلاثينات لكسب الدعم لإقامة دولة يهودية في فلسطين . وبعد قيام هذه الدولة كان من ضمن نشاطات المجلس الاخرى القيام بحملة مستمرة بين اعضاء الكونغرس ، والمسؤولين الحكوميين ، وفروع الاعلام المختلفة ، من اجل تأمين التعاطف والدعم لحاجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية ، خصوصاً انه بعد سنة ١٩٥٠ ، حرم الاعلام الثلاثي بيع الاسلحة الى اية دولة من دول منطقة الشرق الاوسط . وعمل المجلس ايضاً عل عجاجة نشاطات المجموعات اليهودية المعادية للصهيونية في الولايات المتحدة ، كالمجلس الاميركي لليهودية .

اسحاق ل . كينين ، الذي عمل خلال الثلاثينات كصحافي في اوهايو ، جاء الى واشنطن سنة ١٩٤٣ ، كمدير تنفيذي للمؤتمر الاميركي - الصهيوني ، وهي مجموعة كانت حينها في طور التكوين ، وكانت اهدافها مشابهة لاهداف المجلس الاميركي - الصهيوني المتمركز في واشنطن<sup>(٤)</sup> . عام ١٩٤٨ ، كان كينين موجوداً في باريس حيث شغل منصب مدير استعلامات الوكالة اليهودية لدى الأمم المتحدة ، وبعد ذلك اصبح المسؤول الصحافي ضمن وفد السفير الاسرائيلي ابا ايبان لدى الامم المتحدة في نيويورك . ويروي كينين كيف انه في سنة ١٩٥٠ ، وعندما كانت اسرائيل بحاجة ماسة الى المساعدة الاقتصادية ، ابلغ الرئيس ترومان زعماء الجالية الاميركية - اليهودية عندما بحثوا الموضوع معه ، انه لا يستطيع تقديم المساعدات لاسرائيل ، دون ان يوازنها بمساعدات للدول العربية ايضاً . واقترح بدلاً من ذلك ان يقوم هؤلاء الزعماء بمناشدة الكونغرس . ووضح كينين : « ومنذ ذلك الحين تركت الادارة الامر لنا - ان كل المساعدات المهمة لإسرائيل تقريباً تأتي من الكونغرس »<sup>(٥)</sup> . وقد ترك كينين البعثة الاسرائيلية في نيويورك ، ونجح في جمع ٣٦ شيخاً و ١٥٠ عضواً في الكونغرس لدعم منح قرض لإسرائيل من ضمن خطة مارشال . لكن وزارة الخارجية

عارضت ذلك فمدد إقامته في واشنطن ليضغط على الكونغرس لتقديم مساعدة أكبر لإسرائيل ، وسجل كينين نفسه في وزارة العدل كعميل اجنبي للدولة الصهيونية سنة ١٩٥١ ، لكنه وفي السنة ذاتها ، غيّر صفته الوظيفية الى أداة ضغط محلي على الكونغرس ، ممثلاً عن المجلس الصهيوني - الاميركي (AZC) . سنة ١٩٥٤ ، أغلق المجلس الصهيوني - الاميركي مكتبه في واشنطن ، وتأسست لجنة الشؤون العامة المستقلة التابعة للمجلس الصهيوني - الاميركي ، لتتولى ممارسة الضغوط والنشاط السياسي في العاصمة الاميركية . أصبح كينين المدير التنفيذي لها ، وأكد على أن هذه اللجنة كانت منذ بدايتها مدعومة بمساعدات شعبية أميركية غير معفية من الضرائب . وفوراً بدأ كينين أسلوب الاجتماعات الدورية مع ممثلي الهيئات اليهودية - الاميركية الرئيسية في المنطقة ، لتدارس ورسم السياسة وكيفية الحصول على دعم لها . غير ان هذه اللجنة ما لبثت أن غيرت اسمها الى اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة ، وذلك لإعتبارات تكتيكية فقط . وقد رأس هذه اللجنة سنة ١٩٥٤ ، لويس ليسكي ، الذي كان رئيساً للمجلس الصهيوني - الاميركي بين ١٩٤٩ - ١٩٥٤ ، ثم الحاخام فيليب س. بيرنشتاين بين ١٩٥٥ و ١٩٦٨ ، ثم ايرفينغ كين من سنة ١٩٦٨ فصاعداً .

في الفترة بين ١٩٥٤ و ١٩٦٠ التي شهدت إعادة تنظيم الوكالات اليهودية في نيويورك والقدس ، إستمر كينين في مساعدة المجلس الصهيوني - الاميركي بصفة شخصية ، وقد أدلى بعدة خطب ، وقدم خطباء خلال عدة مؤتمرات أيضاً ، كما أعاد طباعة تلك الخطب في سنة ١٩٥٧ ، لتوزيعها ضمن « نشرة الشرق الأدنى » ، وهي نشرة دعائية ظل صاحب امتيازها ويحررها إلى زمن قريب ، وكان إنحيازه واضحاً حيث اعترف في رسالة الى السناتور - فولبرايت سنة ١٩٥٣ ، بأن الآراء التي تعبر عنها « نشرة الشرق الأدنى » تعكس احكاماً مبنية على تحريته واعتقاده<sup>(١)</sup> . كما شرح أيضاً كيف سحب اسمه من جدول رواتب لجنة الشؤون العامة للمجلس الصهيوني - الاميركي من اليوم الأول لصدوره ، وكيف استمر في تقديم خدماته الى هذه اللجنة من دون مقابل ، وبعد سنة ١٩٥٧ ، دفع المجلس الصهيوني - الاميركي لكينين مبلغاً سنوياً قيمته ٢٠ ألف دولار ، اعتبرت منها ٥,٢٠٠ دولار كتعويضات لخدماته ، بينما الباقي لتغطية نفقات السفر والطباعة والمكتب واشتراقات في « نشرة الشرق الأدنى » ، يشترها المجلس لأعضاء الكونغرس وعدد من مسؤولي الحكومة ومحوري الصحف . وتوقفت مشتريات المجلس الصهيوني الاميركي لهذه النشرة سنة ١٩٦٢ ، لأن



المجلس ، كما قال كينين ، تأخر عن دفع استحقاقاته .

وكما أوضح الفصل الثاني ، كانت نتيجة هذه المبالغ التي حصل عليها كينين « لنشرة الشرق الأدنى » ان هذه النشرة كانت ممولة من قبل عميل اجنبي ، اذ ان المجلس الصهيوني - الاميركي يحصل على امواله من الوكالة اليهودية لكن النشرة لم تحمل اية اشارة الى ذلك . فالمجلس كان قناة حمت هذه النشرة من الوقوع تحت طائلة عقوبة قانون التذليل . وربما من الأجدر أن نذكر انه بعد تحقيق سنة ١٩٦٣ ، كانت هناك محاولات لجعل قانون التذليل اكثر فاعلية ، من أجل القضاء على تهرب مماثل من القانون . ولكن حتى سنة ١٩٧٥ ، لم يُجر أي تحقيق تحت البنود المراجعة لهذا القانون ، إلا مع أربع مجموعات من المنظمات . وكانت احدى هذه المجموعات الأربع ، مراكز استعلامات جامعة الدول العربية<sup>(٧)</sup> .

في الوقت الحاضر ، تقوم اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة بإدارة موريس ج . اميتاي ، المدير التنفيذي منذ عام ١٩٧٥ ، بالمساهمة في تحرير « نشرة الشرق الأدنى » ، وتدفع قيمة اكثر من اربعة آلاف اشترك للنشرة تزود بها المهنيين المذكورين اعلاه ، وبعض السفارات والوفود لدى الأمم المتحدة أيضاً .

وبينما تمت اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة في العدد والقوة خلال الاعوام الثلاثين الماضية ( اذ انها تحتفظ الآن بمكتب فرعي في نيويورك ) ، فإن وجود هذه اللجنة الرسمية في واشنطن ليس هو الذي يضمن في الاساس نجاح اللوبي اليهودي . فهي تعتمد الى حد كبير ، على الدعم الذي تحصل عليه من شبكة واسعة من الهيئات والأفراد الذين يعملون لمصلحة اسرائيل ، ومن المصالح اليهودية الموجودة ليس في واشنطن فحسب ، بل في جميع انحاء البلاد .

ويمكن تقسيم هذه الشبكة بوضوح الى اربع فئات مستقلة رسمياً عن اللجنة الاميركية الاسرائيلية للشؤون العامة : (١) اعضاء الكونغرس من اليهود وغير اليهود الذين لهم التزام شخصي بالقضية اليهودية ؛ (٢) اعضاء هيئة موظفي الكونغرس ؛ (٣) جماعات ضغط يهودية ومنظمات ضغط اخرى ، السفارة الاسرائيلية ، افراد يهود ذوي نفوذ أو مناصب استراتيجية ، في الادارة ؛ (٤) الناحيون اليهود في الولايات التي هي مسقط رأس اعضاء الكونغرس .

ومن ضمن هؤلاء الشيوخ والممثلين الذين كانوا علنيين في مساندتهم لاسرائيل في الماضي ، كان السناتور هنري م . جاكسون (واشنطن) ، السناتور جاكوب لك ،

جافيتس (نيويورك)، السانور ابراهيم ريبيكوف (كونتيكت)، السانور ستوارت سيمينغتون (مينيوتا)، السانور ريتشارد ستون (فلوريدا)، السانور هيومن سكوت (بنسلفانيا)، السانور هرمان أي . تلمدج (جورجيا)، وأعضاء الكونغرس: تشارلز أ. فانيك وجوناثان بينغهام. اما السانور جاكسون المعروف بعدائه الشديد للاتحاد السوفياتي، فقد لقب مرة بأنه «المتحدث باسم اسرائيل الأكثر تأثيراً»<sup>(٨)</sup>. وفعلاً، فإن سجله مثير، وعلى الرغم من انه ليس يهودياً، لكنه يرى مشابهة بين اصله النروجي والاصل اليهودي. كما انه شديد الاعجاب بصلة العائلة القوية بين اليهود. وكمثال واحد على نشاطاته، نذكر ان تحت ادارته سنة ١٩٧٠، قامت لجنة مجلس الشيوخ للخدمات العسكرية، وبعدها مجلس الشيوخ، بالموافقة على صرف ٥٠٠ مليون دولار لشراء اسلحة لاسرائيل. وبعد ان اصبحت المخصصات قانوناً، استخدم جاكسون نفوذه كي تسمح وزارة الدفاع لاسرائيل بإعادة المبلغ بشروط اسهل مما هو معمول به عادة<sup>(٩)</sup>. واخيراً اكتسب السانور جاكسون الشهرة لتبنيه «تعديل جاكسون» - فانيك» لقانون الاصلاح التجاري، كذلك كان السانور سمينغتون علنياً ايضاً في حثه على تزويد اسرائيل بالاسلحة. اما السانور جافيتش، فإنه خلال الازمات التي تواجه اسرائيل، يترك كل شيء ليقابل مسؤولي السفارة والادارة. وقد ابدى كيتين عام ١٩٧٢ ملاحظة تكشف تماماً عن دور المبادرة الذي يقوم بها اعضاء الكونغرس، في رسم السياسة الاميركية إزاء اسرائيل. «وعلى أنا ايضاً أن أبذل وقتاً، محاولاً لجم اعضاء الكونغرس، ومنعهم من القيام بأمر قد تسيء الى العلاقات (بين الولايات المتحدة والدول العربية). فثمة مرات يرغب فيها اعضاء مجلس الشيوخ أن يتعدوا الحد»<sup>(١٠)</sup>.

ويتفوق مساعدو اعضاء الكونغرس على النواب أنفسهم في التأثير، اذ ان لديهم وقتاً أكثر يخصصونه لتفاصيل تنمية العلاقات والدعم، كما ان لديهم فهماً عظيماً للقضايا المعنية. وقد أوضح السيد أميتاي، أن هناك العديد من الاشخاص الذين يرغبون في النظر إلى الأمور، من منطلق يهوديتهم فقط. «انهم جميع الأشخاص الذين هم في مركز يتيح لهم اتخاذ القرارات في هذه المجالات عوضاً عن الشيوخ... وليس ثمة حاجة الى جميع هؤلاء لتمرير أي شيء في مجلس الشيوخ... إذا هم رغبوا في ذلك، فإنك تستطيع ان تنجز أشياء كثيرة على مستوى الموظفين... فالشيوخ لديهم الكثير للقيام به، وهم يأخذون في الاعتبار توصيات المساعدين الاداريين في اغلب الأوقات»<sup>(١١)</sup>.

وتتضمن قائمة المساعدين السابقين والحاليين الأكثر نشاطاً في هذا المجال أسماؤه ريتشارد بيرل من بين موظفي السنتور جاكسون ، ونيسلو ويلير أو البرت ليكلاند من بين موظفي السنتور جافيتش ، جاي بيرمان لدى بيرش بيه ، دان شينل لدى همفري ، مارك تليسمان لدى فانيك ، وجيروم ليفيسون وجاهك بلوم لدى تشيرش .

وندرج الحادثة التالية كمثال على الدور المهم الذي يمكن أن يقوم به احد اعضاء هيئة الموظفين ، وهو يتعلق بستيفن برايان الذي كان في وقت ما احد الموظفين في اللجنة الفرعية التابعة لمجلس الشيوخ حول شؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا . ويقال انه اجتمع إلى أربعة اسرائيليين من السفارة في مقهى في واشنطن ، بناء على اقوال مايكل سابا المدير التنفيذي السابق للرابطة الوطنية للعرب الأميركيين ، والذي صااف انه كان جالساً بالقرب منهم ، فقد سلم برايان للإسرائيليين وثائق خاصة بالبتاغون عن المنشآت العسكرية السعودية<sup>(١٢)</sup> . وقد جرى نقاش حول هذا الموضوع لكنه لم يحسم .

إن العلاقات الوثيقة التي تربط اللجنة الأميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة بالمنظمات اليهودية الاخرى تخفف إلى حد كبير من مهمات اللوبي . وهناك ديفيد برودي من رابطة الدفاع اليهودية « بناي بريث » ، وقد عمل في وقت من الأوقات مع كينين ، وهو الآن قريب من أميتاي ، على الرغم من المحاولات التي تبذل لتجنب ظهورهما بمظهر الفريق . كما هناك صلات وثيقة أيضاً مع السفارة الاسرائيلية ، لكن السفارة تحاول دائماً أن تحافظ على استقلاليتها في العلن عن اللجنة الأميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة . وقد ساهمت السفارة في الماضي بتمويل رحلات إلى إسرائيل قام بها عدد من اعضاء الكونغرس ، كما يقوم بعض اعضاء السفارة من وقت إلى آخر بالاجتماع الى مسؤولي اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة فقط ، بل أيضاً إلى معظم اعضاء الكونغرس المتعاطفين . كذلك يقوم مسؤولون من الحكومة الإسرائيلية . غالباً بالإدلاء بالشهادة أمام لجان الكونغرس ، إضافة إلى اعضاء في التنظيمات اليهودية الأخرى . وفعلاً ، فإن لدى اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة قائمة بأسماء أشخاص يظلون « تحت الطلب » للإدلاء بالشهادة بعد إشعار قصير حينما يستدعي الأمر ذلك .

وأحد الأشخاص المألوفين لدى اعضاء الكونغرس ، هو هايان بوكابيندر من اللجنة اليهودية الأميركية ، وهو بعيد قليلاً عن اللجنة الأميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة ، بسبب سياستها التي لا يوافق عليها دائماً . وفعلاً ، وعلى الرغم من ان قوة

اللوبي العظيمة تنبع من تأييد المنظمات اليهودية الاميركية الكثيرة العدد، إلا أن ذلك هو ايضاً مصدر ضعفه. فكل منظمة تتمسك بوجهة نظرها، وتسبب بذلك انقساماً خطيراً. ويبدو ان من المواضيع التي تسبب الآن اكثر الانقسامات، مسألة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، سياسة اسرائيل المتعلقة بالقصف الثأري، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وقد بدأت الانقسامات بين المجموعات تطفو على السطح اخيراً، لأن الكثيرين لا يوافقون على سياسة اميتاي القطة، وأساليبه التي غالباً ما تكون مسيئة، وذات نتائج عكسية، تزعج وتثير استياء وتعجب بعض اعضاء الكونغرس. وقد علق السناتور ريبكوف، وهو احد المتشددين في تأييد اسرائيل، بقوله ان اعضاء اللوبي يتصرفون وكأنهم «عينوا انفسهم باطّفين رسميين بمحاولون اعطاء الانطباع بانهم يتحدثون باسم اليهود». لكن ليس ثمة رأي واحد<sup>(١٣)</sup>. ودليل آخر على ذلك منظمة بريرا، وهي منظمة جديدة برزت سنة ١٩٧١، تعكس الآراء الأكثر اعتدالاً والتي تشدد على ضرورة ازالة المستوطنات التي اقيمت سنة ١٩٦٧. وقال رئيسها بوب لوب مرة عن اميتاي: «على العرب الاشدّ عداء لإسرائيل ان يعطوه وساماً»<sup>(١٤)</sup>.

لكن من جهة اخرى، في استطاعة معظم المجموعات اليهودية ان تعمل معاً على السياسات الاساسية. واحد مظاهر هذا التعاون، المجالس التنفيذية والوطنية للجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة، التي كما ذكرنا من قبل تضم رؤساء معظم المنظمات اليهودية الاميركية، إضافة الى ٣٢ عضواً يشكلون ما يدعى بمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الاميركية الرئيسية. ويظهر من الاسم ان هذا المؤتمر يتداخل واللجنة التنفيذية للجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة وبالتالي يتعاون عن كتب معها، بالمساهمة في مؤتمرات السياسة السنوية، مثلاً، وتنشيط اعضائها بناء على طلب اللجنة.

ان الأهداف الاساسية لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الاميركية الرئيسية هي كسب البيت الابيض ووزارة الخارجية، وهما مجالان لم تستطع اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة التفاضل اليها مباشرة، إضافة الى القيام بصلة الوصل بين الادارة الاميركية والجالية اليهودية الاميركية. فمثلاً، عندما أراد الرئيس فورد ضمان مساعدة اللوبي لتمرير اتفاقية سيناء لمأم الكونغرس، رتب اجتماعاً مع المؤتمر. وذكر الحاخام اليكس م. شيندلر رئيس المؤتمر سنة ١٩٧٨، ان المؤتمر تأسس بناء على اقتراح وزارة الخارجية الاميركية. وبناء على اقواله، فإن وزير الخارجية دالاس اقترح

على ناحوم غولدمان ، الذي كان آنذاك رئيساً للمجلس اليهودي العالمي ، ان يجتمع الزعماء اليهود ، ويرسلوا ممثلاً واحداً عنهم للاجتماع به ، بدلاً من تقييده بمقابلات منفصلة مع كل واحد منهم . وعليه ، تم تأسيس المؤتمر بصورة غير رسمية في آذار / مارس ١٩٥٥ ، برئاسة غولدمان ، وصار يعقد بين الحين والآخر لمناقشة المواضيع المهمة ، والتوصل الى اتفاق . وبعد سنة ١٩٦٠ ، تحول المؤتمر الى مؤتمر منظم على اساس دائم ، يعطي الاجراءات صفة قانونية ، ويستخدم مهنيين وثقوى ميزانية منتظمة . وفي سنة ١٩٦٦ ، صدر قرار رسمي يجعل من المؤتمر الهيئة المركزية الممثلة للمنظمات الاميركية - اليهودية الرئيسية . لكن شيندلر لاحظ اختلاف وجهات النظر بين الاعضاء وكريبيكوف وبوكيندر ، فأكد على انه في الامكان التوصل الى اتفاق ، لكن ليس في الامكان أبداً التوصل الى موقف موحد بكل ما في هذه الكلمة من معنى .

في الماضي ، استخدم البيت الأبيض ضابط اتصال مع اليهود في الولايات المتحدة ، لكن نيكسون لم يحافظ على هذا المنصب ، كما استقال مارك شبيغل في عهد كارتر . وعادة ، هناك بعض اعضاء الإدارة البارزين الذين يقومون بهذه المهمة بصفة غير رسمية ، كماكس فيشر والخلخام إسرائيل ميلر ، اللذين قاما بهذه المهمة في عهد نيكسون .

من المتفق عليه عامة ، ان اكثر الوسائل فاعلية للتأثير في السياسة هي طريق الاتصال الشخصي . وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك ، تأثير ايدي جاكوبسون على هيئة موظفي الرئيس ترومان . ويعتبر ماير فيلدمان من احد الاشخاص ذوي النفوذ ، وقد مارس الضغط على مستويات مختلفة بطريقته الخاصة . عام ١٩٧٢ ، لخص بعض نشاطاته كالتالي :

١ - التداول على اساس منتظم مع اعضاء الحكومة الاسرائيلية حول مواضيع تهم الولايات المتحدة .

٢ - ايصال الافكار المؤيدة لإسرائيل للمعلقين الصحافيين ذوي النفوذ .

٣ - اطلاع المرشحين الديموقراطيين للرئاسة على قضايا الشرق الاوسط .

٤ - التدخل لدى اعضاء في الكونغرس عندما يطلب مني ذلك ، احياناً من قبل مسؤولين في اسرائيل ، وفي معظم الاحيان من قبل رؤساء الجالية اليهودية الاميركية<sup>(١٥)</sup> .

في الستينات ، قامت اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة باتباع سياسة منتظمة تقضي بإحضار الناخبين الى واشنطن لمناشدة واضعي القوانين المتذبذبين . وجدير بالذكر ان لأصوات الناخبين اليهود تأثيراً عظيماً على عضو الكونغرس ، لأن اليهود نشيطون سياسياً على الرغم من قلة عددهم . فهم يمثلون ٦٠ في المئة من المساهمين في حملة الديمقراطيين ، و ٤٠ في المئة من المساهمين في حملة الجمهوريين . وتقدر نسبة الاصوات التي يعطونها في معظم الانتخابات الوطنية بنحو ٩٠ في المئة . وهكذا في بعض المقاطعات ، عندما يكون فرق الاصوات ضئيلاً بين المرشحين ، يستطيع تصويتهم الجماعي ان يساهم في فوز أو فشل المرشح .

في الواقع ، هناك ثلاثة عوامل قد تؤثر على قرار عضو الكونغرس حول موضوع ما ، ربما كان أهمها رغبة الناخبين انفسهم . أما المجالان الآخران ، فيمكن تعريفهما بعوامل ميدانية خاصة بالنظام البرلماني ، ويعامل الرؤية الفردية<sup>(١)</sup> . وتعمل اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة على اساس بلوغ هذه المجالات التي تؤثر على القرار النهائي لعضو الكونغرس والوصول الى اليهود لإطلاعهم وجعلهم قادرين على التعبير والضغط . وعلى الرغم من ان تقرير « نشرة الشرق الأدنى » بقيت مستقلة رسمياً عن اللجنة ، إلا أنها تعتبر لسان حالها ، ويبلغ توزيعها ٣٠ ألف نسخة في جميع ارجاء البلاد . كما تعتبر ايضاً وسيلة مفيدة جداً لإبلاغ الناخبين عن كيفية تصويت ممثلهم في الكونغرس ، على المواضيع المتعلقة بإسرائيل أو باليهودية العالمية . وهكذا تمنح « نشرة الشرق الأدنى » ، الثواب والعقاب ، إذ هي تنهي على شيخ إذا ما أدلى ببيان أو قام بعمل ايجابي ، في حين تدين أيأ كان يتجراً وينتقد موقف اللوبي . ففي سنة ١٩٧٤ ، عندما تحدث السناتور أبو رزق أمام مجلس الشيوخ عن حقوق اللاجئين العرب في الشرق الاوسط ، نشرت « نشرة الشرق الأدنى » مقالاً ساخطاً حول « تخيلاته » ، وبعثت برسائل تحوي على المقال الى مؤيدي أبو رزق في الولاية التي يمثلها . كما انتقد أبو رزق ايضاً نشاطات اللوبي لدفع الناخبين اليهود في اركنساس الى مساندة ديل بامبر ، الذي خلف السناتور فولبرايت ، أحد أشد أعداء اللوبي العلنيين . بالمقابل ساند اليهود وين مورس في حملة إعادة انتخاب السناتور هاتفيلد سنة ١٩٧٤ ، في لوريغون ، بسبب غضبهم من تفكير هاتفيلد المستقل حول قضايا الشرق الأوسط ، وفي سنة ١٩٧٦ ، خصصت « نشرة الشرق الاوسط » « عموداً للحملات » ، أعادت فيه نشر بيانات المرشحين للرئاسة حول الشرق الاوسط ، اضافة الى سجلاتهم السابقة . وفي دليل « عمل الجالية الحقيقي » ، الذي أعدته

اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة بمناسبة مؤتمر سياستها عام ١٩٧٨ ، وهو ملحق بهذا البحث ، تصحح اللجنة بما يلي : « ان اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة سيسعدها أن تزود الناهخين بالسجلات العامة للمرشحين الجدد - لكنك تستطيع مساعدتنا بإرسال القصاصات الإخبارية المتعلقة بنشاطات مشترعك ، ومواقفه في الصحف المحلية أو وسائل الاعلام التي ليس لنا اطلاع عليها .

الى جانب الاصوات الانتخابية ، فإن اللوي يملك وسائل فعالة لكي يضمن وصول أصوات الناهخين الى عضو الكونغرس في مكتبه في واشنطن . وتساعد في ذلك الرسائل والمخابرات الهاتفية ، وهي تكون أكثر فعالية عندما - كما ذكر احد اعضاء اللوي لسانديه - « تتوافق مع اهداف الإستراتيجيين في الكونغرس وضمن المجموعات المضاعطة (١٧) » . وقد تكون كلمات كينين نفسه افضل تلخيص لكيفية بدايته حملة ما :

«عندما يطرأ شيء ما، أكتب رسائل إلى نحو ٧٠٠ شخص . وهم يذهبون إلى مثلهم المحليين هنا في واشنطن . قد استدعيهم الى مكنتي - فقط للفت انتباههم الى ما يحدث ، وحثهم على بذل كل ما في وسعهم . ان الشيوخ لم يوقعوا . ارجوكم ابذلوا كل جهدكم » (١٨) .

ويعطي دليل «عمل الجالية الحقيقي» صورة مهمة عن الوسائل المستخدمة لإغراق مكاتب الشيوخ بالملات ، في بعض الأحيان بالآلاف ، من الرسائل خلال فترة زمنية قصيرة . كما يوضح كيفية تأسيس بنوك للرسائل « تسمح لشخص واحد بإرسال عدد من الرسائل أو البرقيات إلى عضو في الكونغرس باسم ناخبين مختلفين » . وبالنسبة لحملة الهاتف ، فإن بعض أعضاء الكونغرس ذكروا أنهم يتلقون مخابرات هاتفية طوال الليل ، الى ان يوافقوا على دعم قضية اللوي . ويقول اميتاي : « اذا كان السناتور من الغرب الاقصى ، فإننا لا نغير مثلاً موضوعاً كتمديد جاكسون أي اهتمام ، ولكن اذا كان من ولاية صناعية ، أي ولاية يقطن فيها عدد مهم من السكان اليهود ولا يتخذ موقفاً ، فإننا لا نتركه يفلت وهنا نطلب مساعدة خارجية » (١٩) .

فما يتعلق بالعمل العملي في صنع القرارات ، فإن اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة لا توزع فقط نسخاً مجانية من « نشرة الشرق الاقصى » على اعضاء الكونغرس ، لكنها تحتفظ بمكتبة عن الشرق الاوسط يلجأ اليها اعضاء

الكونغرس، إضافة إلى الصحفيين وموظفي وزارة الخارجية الأميركية. وتضم مجموعات مجلدات تحوي على « كل بيان أو وثيقة حول الشرق الاوسط ظهرت في سجلات الكونغرس خلال الاعوام الستة والعشرين الماضية »<sup>(٢٠)</sup>. ويستطيع اللوبي المشهور بفعاليته خلال اربع ساعات، ان يضع على مكتب كل شيخ أو عضو في الكونغرس « بياناً مدروساً جيداً ومرفقاً بوثائق حول وجهة نظره »<sup>(٢١)</sup>. كما يدلي أعضاء اللجنة الأميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة المتكثرون بشهاداتهم أيضاً أمام لجان التحقيق في الكونغرس، أو يعدون آخرين للشهادة. فالقوز بموافقة لجنة قد يكون مفتاحاً للفوز بالكونغرس، اذ ان الكثيرين يصوتون غالباً وفقاً لتوصية اللجنة. وتمول اللجنة الأميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة رحلات يقوم بها اعضاء الكونغرس إلى إسرائيل، إضافة إلى حفلات غداء منتظمة تقام لمساعدتهم من اجل وضعهم في الصورة، ومأدبة سنوية لأعضاء الكونغرس بمناسبة اليوم الوطني لاسرائيل. الى جانب ذلك، فإن اللجنة الأميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة تتكفل مع مجموعات اللوبي الاخرى في الكونغرس، لا سيما الأميركيون من اجل العمل الديمقراطي. ويعمل اميتاي غالباً على إقامة تحالفات ثابتة حول مواضيع مختلفة، يحصل مقابلها على دعم مدينيه للدفاع عن مصالح إسرائيل<sup>(٢٢)</sup>.

وعلى الرغم من ان معظم اليهود كانوا يميلون عادة إلى ان يسجلوا كديمقراطيين، إلا أن اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة تناشد الحزبين، وتقبل الدعم من أي منها لا يرفض منحه. ويضم متكتلو اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة حالياً عضواً جمهورياً، وعضواً غير يهودي ومن اجل كسب الثقة<sup>(٢٣)</sup>.

وإضافة إلى مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية، فإن الطريق الوحيدة أمام اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة للضغط على البيت الأبيض، هي الضغط على اعضاء الكونغرس لكي يضغطوا على الإدارة. وهناك العرائض والرسائل التي يوجهها اعضاء الكونغرس إلى الرئيس، والتي يعود تاريخها إلى ما قبل تأسيس اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة بزمان. ففي سنة ١٩٣٦، تسلم الرئيس ف. د. روزفلت عريضة من ٥١ شيخاً و ١٩٤ نائباً في الكونغرس، و ٣٠ حاكم ولاية، لاقناعه بإبلاغ بريطانيا أن لا تغير وضع الانتداب على فلسطين. من دون موافقة الولايات المتحدة. و أخيراً اوصت اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة إلى شينخين بإرسال رسالتين إلى الرئيس فورد - احد المحطفي



كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤ ، والثانية بعد أربعة أشهر في نيسان (ابريل). كما بحث مجلس النواب برسالة الى الرئيس كارتر في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧ .

وفي سنة ١٩٧٣ ، عندما أقر مجلس الشيوخ إعطاء إسرائيل قرضاً بقيمة ٢.٢ مليار دولار ، لم يكن كينين حتى موجوداً في واشنطن . وكان الدور الذي لعبه اللوبي لتأمين هذا القرض للدولة الصهيونية ثانوياً ، بالمقارنة مع تعاطف أعضاء الكونغرس انفسهم . لكن على الرغم من استعداد بعض أعضاء الكونغرس لمنح المساعدات السخية للدولة الصهيونية ، إلا أنهم قد يحتاجون الى الحث لمساندة اجراءات مبهمة كتعديل جاكسون - فانيك لقانون الاصلاح التجاري ، والخطابات الموجهة للرئيس ، إضافة الى وقف بيع الاسلحة للدول العربية المعتدلة . في هذه الحالات ، نجح اللوبي في الحصول على مساندة مهمة ، لكن ليس بالقدر الكافي .

في ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، تزعم كينين واللجنة الاميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة حملة لجعل مسألة هجرة اليهود السوفيات موضوعاً هاماً في الكونغرس ، مما ادى الى تعديل جاكسون لقانون الاصلاح التجاري ، الذي يحرم منح صفة الدولة الأكثر رعاية لـ « الدول التي ليست لها أسواق » والتي تفرض قيوداً على الهجرة الحرة أو الاستثمارات الاميركية ، أو التي تفرض ، « أكثر من القيمة الرمزية على تأشيرة الخروج ... أو تعريفات أخرى »<sup>(٢٤)</sup> . وقد قدم النائب فانيك مشروعاً مماثلاً الى المجلس . وعلى الرغم من انه تم في النهاية تمرير هذا التعديل بفارق ٢ - ١ ، إلا انه ثبت انه غير مجدٍ في أكثر من مجال . فالسوفيات لم يكتفوا برفض القانون التجاري ، بل لجأوا الى الحد من الهجرة أكثر من الماضي . إضافة الى ذلك ، فإن أساليب اللجنة الاميركية الاسرائيلية للشؤون العامة في التكتل أثارت بعض أعضاء الكونغرس . فعندما هددت اللجنة بعض الشيوخ المترددين بشن حملات ضدهم عن طريق ارسال خطابات معادية إلى ناخبيهم<sup>(٢٥)</sup> حذف شيخ أوهايو الجمهوري وليام ساكسي اسمه من بين التوقيع على التعديل ، كما رفض شيخ ويسكونسن الديمقراطي غيلورد نلسون المساهمة في تقديم المشروع . لكن آخرين من أعضاء الكونغرس رضخوا للضغط . فعندما تردد الشيخ جافيتش في مساندة التعديل ، تم إنذاره بأن ناخبيه اليهود في نيوجرسي سيضطرون الى مساندة منافسه على المقعد في مجلس الشيوخ ، رمزي كلاوك ، المدعي العام السابق<sup>(٢٦)</sup> . كما ان شيخ تكساس الديمقراطي ليود ميتسن لم يكن في البداية يحيد التعديل ، إلا أنه أيده بعد ان حركت اللجنة الاميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة ضغط حاخامات تكساس ، وأحد المساعدين اليهود في

«اللجنة الخاصة للشيخوخة»<sup>(٢٨)</sup> . ويريوي بوكبايندر كيف استدعاه كينين وسأله اذا كان يعرف شخصاً يمكنه دفع سناتور جيورجيا هرمان تالمادج الى المساهمة في تقديم التعديل ، وقد أجابه بوكبايندر بأن رئيس اللجنة اليهودية الاميركية في أطلنطا ، هو شريك تالمادج في المحاماة فجرى الاتصال به . وبعد بضعة أيام ، قام تالمادج فعلاً بتوقيع اسمه على لائحة مقدمي هذا التعديل<sup>(٢٩)</sup> .

في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤ ، كانت الرسالة التي كتبها دان شيفلر أحد مساعدي السناتور همفري ، رسالة الى الرئيس فورد وقعها ٧١ شيخاً ، تند بفرار الامم المتحدة بدعوة ياسر عرفات الى الجمعية العامة ، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقباً . أما رسالة نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ، التي وقعها ٧٦ شيخاً ، فقد كتبها اميتاي . ومن بين الذين ساهموا في تقديم هذه الرسالة ، هنري جاكسون ، جاكوب جافيتس ، ابراهام ريبيكوف ، ريتشارد ستون ، لويد بنستون ، وولتر مونديل ، وهرمن تالمادج . وقد عبرت الرسالة عن استيائها من قرار الرئيس فورد بمراجعة سياسة الشرق الاوسط في ذلك الحين . ورفض تشاك بيرسي من شيكاغو توقيع الرسالة ، وبعث برسالة خاصة الى الرئيس يشرح فيها وجهة نظره . ومن اجل الحد من اثر هذه الرسالة ، سرب اميتاي الرسالة التي وقعها ٧٦ شيخاً الى صحيفة «الواشنطن بوست» قبل يوم واحد من وصولها الى الرئيس فورد<sup>(٣٠)</sup> . ومواصلة لهذا الاجراء ، قرر اميتاي ان «يجعل من بيرسي مثلاً» على حد قول احد مساعديه ، «كي لا يجرؤ احد على الاقتداء به»<sup>(٣١)</sup> . وقد أغرق مكتب بيرسي بأكثر من ٢٠ ألف رسالة شديدة اللهجة خلال الحملة التي شنها اللوبي عليه . ولاحظ جوزيف ألسوب : «لقد كان ذلك تدخلاً اجنبياً واضحاً . كما صدم ايضاً العديد من الاميركيين الأكثر صداقة لاسرائيل ، بمن فيهم انا شخصياً . وترك ذلك شعوراً سيئاً في الكايتول هيل (مبنى الكونغرس) بسبب سياسة لوي النزاع . . . التي استخدمت بطيش لتأمين اكبر عدد من توقيعات الشيخوخة»<sup>(٣٢)</sup> .

والحادثة التي وقعت سنة ١٩٧٥ حول صفقة الاسلحة للأردن ، توضح اكثر ثمة وسائل تحرك لوبي اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة . ففي تموز (يوليو) ١٩٧٥ ، اطلع بعض موظفي السناتور كليفورد كيس وجوناثان بنغهام اميتاي على رسالة موجهة من البتاغون الى اعضاء لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية ، واللجان الدولية التابعة لمجلس النواب ، تعلن فيها رسمياً عقد صفقة مع الأردن لبيعها ثلاث بطاريات للصواريخ المضادة للطائرات . من طراز «هوك» . (على ان يتم

خلال فترة اربع سنوات زيادتها الى ١٤ بطارية ) . وينص القانون على ان أمام أعضاء الكونغرس ٤٠ يوماً لرفض هذه الصفقة . وبعد مقابلة الملحق العسكري الإسرائيلي ، قدم أميتاي بياناً من صفحتين ، ينص على ان مثل هذه الأسلحة قد يستخدم « للدفاع عن الجيش الأردني من الهجمات الجوية »<sup>(٣٢)</sup> . وبعث أميتاي بهذا البيان الى جميع أعضاء الكونغرس ، اضافة الى ٣٩٧ مدينة ومنظمة يهودية . ومع بداية تدفق الرسائل والمكالمات الهاتفية قام « الاميريكون من اجل العمل الديمقراطي » والمنظمات اليهودية الاخرى ، واللجنة الاميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة ، بتوزيع مهام التكتل .

فارسل أميتاي مذكرة ثانية في ١٨ تموز (يوليو) ، وأدلى بشهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية ، في الحادي والعشرين وقدم النائب الجمهوري بنفهام مشروعاً إلى الكونغرس من أجل وقف الصفقة ، وحصل على دعم نحو مئة صوت وتمت الموافقة عليه ، بعد أن لجأت اللجنة الأميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة إلى المكالمات الهاتفية . كذلك تقدم السناتور كيس باقتراح مماثل إلى مجلس الشيوخ . ورغبة منها في الحفاظ على علاقات جيدة مع الملك حسين ، أضافت الإدارة الأميركية شرطاً إلى صفقة البيع ، ينص على أن تكون البطاريات ثابتة . وبعد أن تبين أن ليس هناك ثمة سبب لمعارضة الصفقة ، سحب كل من السناتور كيس ، والنائب بنفهام مشروعيهما وتمت الصفقة الأميركية ، وبعد أن رفض الملك حسين عرضاً سوفياتياً لشراء صواريخ أقل ثمناً .

مرة ثانية عام ١٩٧٦ ، نشأت مشكلة اخرى حول موافقة الرئيس فورد على بيع مصر ست طائرات سي - ١٣٠ حاملات للجنود . وعلى الرغم من حملة اللوبي على هذا القرار ، تمت الموافقة على الصفقة .

ويمكن ملاحظة الكثير من خلال هذه الأمثلة .. فعلى الرغم من الوعد الذي حصلت عليه اسرائيل اخيراً ، وفقاً لمعاهدة السلام ، بالحصول على دعم اكبر ، فإن مهمة اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة قد تصبح اكثر صعوبة . فمن بين المشاكل التي يجب التغلب عليها ، معالجة الصراع بين الشخصيات الذي بدأ يتطور منذ تولي أميتاي ادارة اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة ، ورأب الصدع بين اللجنة المتمركزة في واشنطن والجالية اليهودية الاميركية من جهة ، والحكومة الاسرائيلية من جهة اخرى .

خلال السنوات القليلة الماضية ، قام اللوبي الاسرائيلي بتحقيق معظم اهدافه التشريعية ، بما في ذلك قانون يجدد من التجارة بين الاتحاد السوفياتي والولايات

المتحدة . اذ صارت العلاقات التجارية مرهونة بالسماح لليهود السوفيات بحرية الهجرة . ومن ضمن الاعمال التشريعية الاخرى التي حققها اللوبي : البعث برسالة الى الرئيس فورد ، موقعة من قبل ٧٦ شيخاً ، تطالب بمساعدة مالية ضخمة لاسرائيل ، في وقت كانت مساندة الادارة لاسرائيل ، تبدو وكأنها تتضاءل ؛ قرار يطالب بإعادة النظر في عضوية الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، إذا ما قامت الأخيرة بطرد اسرائيل ؛ وقف المساعدة الأميركية لمنظمة اليونسكو بسبب نشاطاتها المعادية لاسرائيل ؛ الحد قانونياً من التزام الشركات الأميركية بالمقاطعة العربية لاسرائيل ؛ تعديل أو وقف المساعدات العسكرية المقترحة لبعض الدول العربية . وبالطبع ، فإن من المستحيل التحديد نسبياً إلى أي مدى كان المشرعون مدفوعين بجهود اللوبي أو بحافز مساندتهم الشخصية لاسرائيل .

لقد خسر اللوبي الاسرائيلي بعض المعارك الاساسية ، لا سيما منذ بدء ادارة الرئيس كارتر . وربما كانت الهزيمة الاولى ، والاهم ، تلك التي مني بها في الكونغرس هذا الصيف ، والتي تتعلق بصفقة الاسلحة لمصر والمملكة العربية السعودية . لكن الحقيقة الثابتة هي ان اللوبي برهن عن قوة هائلة في هذه البلاد ، قوة فاقت ما يمكن ان يتوقعه المرء من جالية يهودية تعد نحو ستة ملايين نسمة ، أي ٣ في المئة من مجموع عدد السكان الاميركيين .

ما هي أسباب هذا الحصار السياسي ؟ ان اليهود الاميركيين يساهمون في العملية السياسية اكثر من مساهمة اي من الأقليات الأخرى . فهم يدلون بأصواتهم بانتظام أكثر ، كما أنهم أكثر نشاطاً في الحملات السياسية ، وهم يتبرعون بسخاء لمرشحيهم المفضلين . وبالفعل ، فإن تبرعات اليهود الاميركيين في الحملات الانتخابية ، تعتبر اهم بكثير من أصواتهم في الانتخابات ( راجع خريطة التوزيع الديموغرافي لليهود الاميركيين ) . ويقدر ستيفن اسحاق في كتاب « اليهود والسياسة الاميركية » ان اليهود ساهموا بنحو ٦٠ في المئة في تمويل حملات المرشحين الديمقراطيين ، وبأكثر من ٤٠٪ في تمويل حملات الجمهوريين<sup>(٣٣)</sup> . وكبنت مجلة « الكونغريشنال كورترلي » ، التي تصدر فصلياً عن الكونغرس ، عام ١٩٧٤ تقول : « أكثر من نصف التبرعات للمرشحين الديمقراطيين التي تفوق قيمتها ١٠ آلاف دولار أتت من مولين يهود » . وقد اكتشف الرئيس كارتر حجم التبرعات اليهودية في تمويل الحزب الديمقراطي خلال مأدبة عشاء أقيمت لجمع التبرعات في لوس انجلوس ، عقب صدور البيان الأميركي - السوفياتي المشترك في تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٧٧ . فقد أثار تضمين البيان عبارة « الحقوق

المشروعة للشعب الفلسطيني» غضب الكثيرين من المتبرعين اليهود ، اذ اعتبروها تعبيراً ملطفاً «لتدمير إسرائيل» . وقد رفضوا حضور العشاء احتجاجاً على سياسة كارتر ، مما ادى الى عدم بيع نصف التذاكر التي كانت قيمتها الف دولار للشخص الواحد<sup>(٣٤)</sup>

وبسبب التراث التعليمي والاقتصادي والثقافي للجالية اليهودية في الولايات المتحدة ، فهي ممثلة جيداً في الشريحة العليا للطبقة الوسطى من المؤسسات السياسية . وقد كان لقربها من السلطة ، وهذا شيء حرم على العديد من الأقليات ، الأثر الأكبر والواضح على عملية صنع القرارات . وفي بعض الاحيان ، من الممكن ان يساهم هذا النفوذ في رسم السياسات ( لكن ذلك لا يعني ان للجالية اليهودية موقفاً موحداً حيال مواضيع كمستقبل إسرائيل واتجاهها ) . ويعتقد اليهود ان عليهم أن يتدخلوا من اجل الحؤول دون انعكاسات موجة جديدة من اللامامية قد تسود الولايات المتحدة ، كما سادت في الماضي في اوروبا .

وفي حين تقدم التبرعات اليهودية للدعاية لمصالح عديدة ، إلا أنها لا تعطى لأي مرشح يعارض إسرائيل ، بغض النظر عن برنامجه السياسي .

وتعتبر القوة المالية لإسرائيل في الكونغرس واسعة جداً ، إلى درجة أن عدداً من الإدارات لجأت إليها ، من اجل تمرير قوانين تتعلق بمواضيع أخرى . فقد تم تقديم الدعم للمجموعة العسكرية الحاكمة في اليونان ، على أساس أن الولايات المتحدة في حاجة الى تسهيلات من اليونان لضمان أمن إسرائيل . وللحصول على موافقة الكونغرس ، تم الحاق مساعدات مخصصة لكيبوديا ، بتشريع يتعلق بالمساعدات الخارجية لإسرائيل<sup>(٣٥)</sup> .

ويقوم المرشحون السياسيون عادة بمباراةمفاخرة حول من هو اكثر صداقة لإسرائيل ، وعند انتخابهم ، يحاولون تجاوز خصومهم في الدعم الذي يقدمونه إلى إسرائيل . وسباق نيكسون - ماكغفرن على الرئاسة سنة ١٩٧٢ ، ومباريات فورد - كارتر عام ١٩٧٦ ، برهان على هذه النقاط .

#### ٤ - عوامل أخرى:

ان الدعم الذي تحظى به إسرائيل في الولايات المتحدة ليس مقتصرأ على الجالية اليهودية فقط ، فهو يمتد ليشمل نسبة مهمة من الجمهور الواعي . وحتى عندما

بدأ اليهود الهجرة إلى أميركا عند نهاية القرن الماضي ، كانوا دائما في مقدمة الحركات الليبرالية والعمالية الأميركية . وأقاموا روابط قوية

فاليهود الأميركيون ليسوا وحدهم هم الذين يضغطون على الحكومة لدعم مصالح إسرائيل . فالزعماء الأميركيون ، جورج مينى ولين كيركلاند ، والرعاة السود ، فيرنان جوردن ، وبنجامين هوكس ، والسفير لدى الأمم المتحدة اندرو يونغ ، ومجلس الكنائس الوطني ، والمجموعات الكاثوليكية والبروتستانتية ، كلهم يدعمون المصالح الإسرائيلية منذ زمن بعيد .

ومن الواضح تماماً أن المساندة الداخلية لإسرائيل تتجاوز حدود مجموعات اللوبي الاسرائيلي واليهودي الأمريكي . فهناك شعور قوي في الدوائر الأميركية المعتدلة والليبرالية ( وغالباً لدى المحافظين ) ، أن إسرائيل هي أمة « نسخة عن الولايات المتحدة ديمقراطية » ، « تقدمية » ، وغربية في مظهرها ، حتى أن بعض المجموعات التأسيسية تعتبر أن قيام إسرائيل هو تحقيق لنسوة التوراة . إضافة إلى ذلك ، فإن العديد من مؤيدي إسرائيل الأميركيين يعتبرون انها حليف ضروري واستراتيجي في منطقة غير مستقرة ، « حاجز أمام الشيوعية والقومية الراديكالية » في الشرق الأوسط<sup>(٣٨)</sup>.

وإلى جانب مصادر دعم إسرائيل المعروفة والمميزة ، هناك بيئة سياسية داخلية تحيط بنظام الحكومة في صنع السياسة . فقدرة المجموعات الموالية لإسرائيل في الحصول والمحافظة على مساندة وسائل الإعلام ، والرأي العام ، وقطاع واسع من الشركات الأميركية ( مثل المجموعات المنظمة ذات المصالح التي ذكرناها سابقاً ) ، مكنتها من نشر آرائها إلى درجة تتجاوز بنيتها التنظيمية . وهذه المجموعات وإسرائيل مدركة جيداً لهذه القوة ، ولا تردد أبداً في استخدامها . كما أنها لا تسمح للمعارضة أن تنسى ذلك . فخلال حرب تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٧٣ ، هدد السفير الاسرائيلي دينيتز وزير الخارجية هنري كيسنجر بإطلاق جام غضبه عندما تأخرت إمدادات الأسلحة الأميركية لإسرائيل<sup>(٣٩)</sup> . ومثلاً آخر على ذلك ، الضغط الذي تعرض له السناتور تشارلز بيرسي ، إثر عودته من الزيارة التي قام بها إلى الشرق الأوسط خلال سنة ١٩٧٥ ، إذ دعا إسرائيل علناً إلى مفاوضة منظمة التحرير الفلسطينية ، وحذر الإسرائيليين من انهم لن يستطيعوا بعد الآن الاتكال على أغلبية تلقائية في الكونغرس . وكرد على بياناته ، تلقى بيرسي كمية هائلة من الوسائل تندد

بموقفه . وقد اضطره ذلك الى إلغاء المواعيد التي كان مرتبطاً بها سابقاً ، كي يتمكن من العودة إلى إيلينوي لتهذئة الناخبين اليهود والمولدين الغاضبين .

وعلق احد مساعدي بيرسي ، وهو يهودي ويساند السناور في معارضته اللويبي الإسرائيلي ، قائلاً : « لقد تساءلت في بعض الاجتماعات في شيكاغو اذا كنا ستمكن من الخروج سالمين »<sup>(٤٠)</sup> .

ويليام كواندت أشار في كتابه « عقد من القرارات » إلى أنه غالباً ما تكون المجموعات الموالية لإسرائيل أكثر نفوذاً ، عندما لا تفعل أي شيء للتأثير على السياسة . فوجدوها لوحده كافٍ للضغط على صانعي السياسة . وهذا ما يسميه كارل ج. فريدريك في كتابه « الرجل وحكومته » بـ « قانون رد الفعل المتوقعة » . فغالباً ما ترفض أمور عديدة ، بسبب توقع ردود فعل سلبية من قبل المجموعات الموالية لإسرائيل ، ومؤيديها في الكونغرس<sup>(٤١)</sup> . وهذا ما يفسر على الأرجح توقف جهود الرئيس كارتر في مجاملة منظمة التحرير الفلسطينية في الحريف الماضي . إضافة إلى ذلك ، ونظراً إلى اهتمامه بردود الفعل إزاء سياسة الإدارة الشرق أوسطية ، باشر البيت الأبيض أخيراً بنشر ملخص أسبوعي للصحافة اليهودية . وهذا الملخص متوفر للاستعمال الداخلي فقط ، وهو شبيه بملخص الأخبار الداخلية والخارجية المعدة للرئيس ويتضمن هذا الملخص مقتطفات من المطبوعات اليهودية في الولايات المتحدة ، إضافة إلى صحيفة « الجيروزالم بوست » الإسرائيلية<sup>(٤٢)</sup> . وهذا اعتراف من البيت الأبيض بقوة المجموعات الموالية لإسرائيل في الداخل . كما انه دليل على الدور الذي تقوم به هذه المجموعات في تحديد السياسة الاميركية الفلسطينية . وإذا بقيت المصالح الاميركية ثابتة نسبياً ( ولم يجر تغيير تام في الموقف الدولي ) ، فإن هذا النفوذ سيستمر في السيطرة ، ما دام لا يوجد ضغوط مضادة مهمة .

### ب - الضغوط الخارجية

إضافة الى الضغوط التي تبذلها المجموعات الداخلية ، فإن الولايات المتحدة - أو في الواقع أية دولة أخرى - تتفاعل مع عوامل أخرى في النظام الدولي . وهذا التفاعل قد يأخذ شكل قبول أو رفض أي طلب أو التماس ، أو يكون ببساطة رد فعل سلبي لعامل آخر . وهناك العديد من العوامل الخارجية التي اثرت على سياسة الولايات المتحدة الفلسطينية ، بما في ذلك ضغوط الحكومة الاسرائيلية ، والدول العربية ، ودول أخرى ، إضافة إلى ضغوط الفلسطينيين أنفسهم .

## ١ - الحكومة الإسرائيلية

إن لإسرائيل كدولة مستقلة عن اللوبي الموالي لها ، بعض التأثير على سياسة الولايات المتحدة حيال الفلسطينيين ، وإن كان يصعب تقدير هذا التأثير . ويعود هذا التأثير إلى « العلاقات الخاصة » التي تميز طبيعة العلاقات بين الدولتين (٤٣) .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قامت بدور المتبرع في إمداد إسرائيل بمساعدات اقتصادية وعسكرية قيمتها المليارات من الدولارات خلال السنوات الماضية ( إضافة إلى السماح بجعل التبرعات الخاصة لإسرائيل غير خاضعة للمضرائب ) ، فإن ما يثير الإستهاء أن لإسرائيل تأثيراً أكبر على السياسة الأميركية إزاء الفلسطينيين ، وليس العكس ، ولا يرجع سبب ضعف النفوذ الأميركي ، وبالتالي قوة التأثير الإسرائيلي المكمل وغير المتناسب على السياسة الأميركية إزاء الفلسطينيين إلى الضغوط المحلية لمصلحة إسرائيل فحسب ، بل إلى الفكرة السائدة ، وإن كانت وهماً - لا سيما بين المجموعات المسيحية التأسيسية والمحافظة - بأن إسرائيل هي قلعة موالية لأميركا ومعادية للشيوعية في الشرق الأوسط . إلا أن عدداً متزايداً من الأميركيين يرفض هذه الفكرة حول دور إسرائيل في الشرق الأوسط ، ويعتبرها مسؤولة في الواقع عن غضب الدول العربية التي اضطرت إلى إدارة ظهرها للولايات المتحدة ، والاتجاه نحو القوة العظمى الأخرى القادرة على تزويدها بالمال والسلاح للدفاع عن نفسها .

وأحد الأفكار الأخرى الشائعة خطأً ، والمتعلقة بقدرة إسرائيل على مقاومة الضغط الأميركي وبالتالي ممارسة الضغط على الولايات المتحدة ، هي افتراض أن إسرائيل لن تقدم أية تنازلات حيال القضية الفلسطينية ، إلا إذا كانت قوية وأمنة تماماً . فإسرائيل انتصرت في أربع حروب ، وقد حصلت على كل الأسلحة الحديثة والمتطورة التي طلبتها من الولايات المتحدة ، وهي تتمتع بالتفوق العسكري من دون أدنى شك ، كما احتفظت عن طريق الاحتلال العسكري بمساحة تزيد على حجمها بنسبة ٢٥٠ في المئة ، وحيدت مصر ، أشد أعدائها ، قوة . لكن قياساً لرغبتها في القيام بأية تنازلات حقيقية بالنسبة إلى المسألة الفلسطينية ، فإن إسرائيل الآن أقل شعوراً بالأمن من أي وقت مضى .

عام ١٩٤٩ ، أرسل الرئيس ترومان مذكرة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون يعرب فيها عن خيبة امه لفشل إسرائيل في تقديم أي من التنازلات المرغوبة حيال أراضي فلسطين ولاجئيتها . وكان ترومان ، يعتقد أن على إسرائيل



السماح بعودة ٢٠٠ ألف لاجيء على الأقل. وقد وصف الموقف الاسرائيلي بأنه خطر على السلام، ولح مهدداً إلى ان الولايات المتحدة قد تقوم بإعادة النظر في موقفها من اسرائيل (راجع الفصل الثالث). ورفضت اسرائيل المناشدة الاميركية، وجادلت ضد عودة اللاجئين. اثر ذلك، تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها. وبعد النزوح الفلسطيني الثاني سنة ١٩٦٧، ناشدت الولايات المتحدة بشدة اسرائيل للسماح بعودة اللاجئين الى الضفة الغربية وغزة. وقد سمحت اسرائيل بعودة اقل من ١٠ في المئة فقط ممن هربوا من الضفة الغربية وغزة. (راجع الفصل الثالث ايضاً). ومثال حديث عن التأثير الاسرائيلي على المواقف السياسية للولايات المتحدة، حق الفيتو الذي اعطاه كيسنجر لاسرائيل بشأن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام، والتزامه بأن الولايات المتحدة لن تفاوض منظمة التحرير إلا اذا اعترفت هذه الاخيرة بحق اسرائيل في الوجود. لكن ذلك لا يعني ان الولايات المتحدة لم تنجح قط في الضغط على اسرائيل. فكما لاحظ نائب وزير الخارجية السابق جورج بول، كانت المرة الاخيرة التي جرى فيها ذلك، عندما اجبر ايزنهاور الاسرائيليين على الانسحاب من سيناء بعد حرب السويس سنة ١٩٥٦. لكن مراقبة التحرك الدبلوماسي الاميركي خلال الأعوام الثلاثة الماضية، توحي بأن الولايات المتحدة ستجنب الضغط على اسرائيل كلما كان ذلك ممكناً<sup>(٤٤)</sup>.

ولا تتمتع اسرائيل فقط بوضع يسمح لها بالتأثير بنجاح على الولايات المتحدة في مجال السياسة الشرق أوسطية، لكنها تبقى ايضاً وبغيرة على وضعها التقليدي بأنها الدولة الرئيسية الوحيدة من بين أطراف الصراع العربي - الاسرائيلي التي لها هذا النفوذ. واثرب حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، عندما بدأت الولايات المتحدة بتنمية علاقات ودية مع الرئيس المصري السادات، بدأ الاسرائيليون يقلقون. وكرد على هذا القلق، واجه المسؤولون الاميركيون عناء شديداً في ايضاح كيف ان علاقة اميركا الخاصة بأحد اطراف النزاع العربي - الاسرائيلي، لا يمكن ان تتأثر أو تؤثر سلباً على علاقة اميركا بالطرف المعادي. وقد شدد مساعد وزير الخارجية هارولد سوندرز، عندما مثل أمام اللجنة الفرعية التابعة لمجلس النواب حول شؤون اوروا والشرق الاوسط في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٨، على ان الولايات المتحدة لن تخفض حتماً دعمها لاسرائيل لمصلحة الدول العربية. ووضح سوندرز ذلك قائلاً:

«... ان علاقات وثيقة بأحد الاطراف لا تعني الحد من العلاقات مع الآخرين. فلا نحن ولا احد من اصدقائنا يستفيد من الحد في علاقات الولايات المتحدة باحدى الدول الرئيسية هناك. على العكس ، فإن علاقات اوثق بكل طرف من الأطراف تقوي قدرتنا على ملاحقة اهداف مشتركة للجميع»<sup>(٤٥)</sup>.

## ٢ - الحكومات العربية

ان الحكومات العربية التي لها تأثير مباشر على سياسة الولايات المتحدة الشرق اوسطية هي المملكة العربية السعودية، ومصر، وسوريا، والأردن . وباستثناء المملكة العربية السعودية - التي تأخذ في الظهور كقوة مالية رئيسية لها القدرة على التأثير على الاقتصاد الاميركي، وممارسة الضغط على معظم الدول العربية المتورطة في نزاع الشرق الاوسط من خلال دعمها المالي الواسع - فقد اشتركت هذه الدول عسكرياً في الصراع القائم منذ ثلاثين سنة مع اسرائيل. وقد لعب السعوديون دوراً اكبر في مفاوضات السلام، واثبتوا انهم قوة اعتدال تؤثر على الحكومات العربية والمجموعات الفلسطينية الرئيسية. وفعلاً فمنذ سنة ١٩٧٣، أصبحت العاصمة السعودية احدى المحطات الرئيسية لوزراء الخارجية الاميركيين خلال رحلاتهم للمنطقة لاستئناف المفاوضات. وقد حث الملك فيصل وخلفاؤه بثبات الادارة الاميركية على مجاملة الفلسطينيين والاعتراف بحقوقهم في تقرير المصير. وبعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، طلب الملك فيصل في اجتماع له مع وزير الخارجية كيسنجر، السماح للفلسطينيين بالعودة الى ديارهم ، مقابل رفع الحظر عن تصدير النفط. وبعد ان طلب كيسنجر من الملك فيصل رفع الحظر، كان رد فيصل كما يلي:

«إني أود أن أرفعه فوراً. أنا أيضاً في موقف صعب. وما يسهل الأمور ان تعلن الولايات المتحدة ان على اسرائيل الانسحاب والسماح للفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم»<sup>(٤٦)</sup>.

وقد تذرر كيسنجر لأن ذلك يسبب ردود فعل عنيفة، وطلب من فيصل التفكير في الموضوع. اما صانعو السياسة الحاليون في المملكة العربية السعودية، الملك خالد وولي العهد الامير فهد، فهم على ما يبدو اكثر مرونة وتعاوناً مع الولايات المتحدة من أسلافهم. ومن الممكن أن يكون تردد الملك خالد والامير فهد في بذل الضغوط على الولايات المتحدة راجعاً الى خوفهم، من ان القوة

الاميركية في المملكة العربية السعودية كافية لترجيح كفة مجموعة في العائلة المالكة، أو في الجيش وبالتالي لتقويض النظام الحالي.

من الواضح انه اذا اخذنا جميع الدول العربية المصدرة للبترول ، فإنها تستطيع ممارسة ضغط هائل على الطريقة التي يتم فيها صنع السياسة الاميركية ازاء الشرق الاوسط. اضافة الى ذلك، فإن المملكة العربية السعودية والدول العربية الاخرى المصدرة للبترول طالبت مراراً بأن يمنح الفلسطينيون حق تقرير المصير، وأن يعيد الاسرائيليون الأراضي المحتلة ، لا سيما القدس. وحتى الآن، فإن القوة الكامنة في التأثير على سياسة الولايات المتحدة ، ورغبة هذه الدول في ذلك، لم تفرزا أداة فعالة للتأثير على الآخرين، ما عدا حظر النفط سنة ١٩٧٣. ويبدو ان المسؤولين في هذه الدول يعتقدون، ان اكثر الطرق فعالية هي الاقتناع، بدلاً من استخدام اسلوب لوي الذراع. فالمملكة العربية السعودية بالذات تتبع اسلوباً توضع به، ان لها القدرة على التأثير في الاقتصاد الاميركي، والتلويح باستخدام هذا السلاح للتأثير على الولايات المتحدة. لكن قدرة اميركا اللامتناهية في اقناع السعوديين بأنها تقوم بكل ما في وسعها، وبأنها تحت الظروف الراهنة لا تستطيع بذل جهود اكبر، أدت إلى تحييد الأسلوب السعودي. «فالظروف الراهنة تبدو بمثابة دائرة لا تنتهي من انتخابات الرئاسة الاميركية ، وانتخابات الكونغرس، وانتخابات الكنيست.

واذا كانت الدول العربية المنتجة للنفط ترغب بصورة جادة في التأثير على السياسة الاميركية، فإنها تستطيع تطبيق سياسة تصاعدية من العقوبات، تبدأ بتجميد الودائع والسندات المالية من فائض البترودولارات في البنوك، يتبعه الحد من المعاملات التجارية، بالتدريج إلى ان يمس ذلك البضائع الضرورية، ثم سحب الودائع والسندات فعلياً من البنوك، واخيراً خفض تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بالتدريج، حتى يصل إلى معدل ١٠ في المائة. وليس هناك أدنى شك في فاعلية الخطوات المذكورة، إذ ان فائض البترودولارات خلال ١٩٨٠ لدول (الأوبيك) يقدر بـ ١١٥ مليار دولار، وثلثا هذا المبلغ هو فائض الدول العربية<sup>(٤٧)</sup>. لقد بلغ مجموع الواردات العربية من البضائع الاميركية خلال ١٩٧٩ قيمة ١١,٠٥ مليار دولار، مع الأخذ في الاعتبار أن العجز الكلي في تجارة الولايات المتحدة سنة ١٩٧٩ بلغ ٣٧,٢٩ مليار دولار. وقدرت الاستثمارات والودائع والسندات المالية العربية في الولايات المتحدة بنحو ١٣٠

مليار دولار، في حين يزداد اعتماد الإقتصاد الأميركي على النفط المستورد من الدول العربية<sup>(٤٨)</sup>، وعلى الرغم من ذلك، يبدو ان الولايات المتحدة تنصرف على أساس أن هذه الخطوات لن تتخذ أبداً، اذ ان هذه الدول تحتاج إلى الولايات المتحدة، أكثر من حاجة الولايات المتحدة إليها.

سوريا ومصر، حتى سنة ١٩٧٩، كانتا تصران دائماً على الاعتراف الأميركي بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وقد حثتا الولايات المتحدة على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. كما شددتا على انه يجب الاعتراف بأن المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي. وقامت مصر وسوريا خلال مفاوضات فض الإشتباك وبعدها، بمحاولة إقناع الولايات المتحدة بأهمية الاعتراف الأميركي بالفلسطينيين ككيان مستقل، من اجل عملية السلام والمنطقة، وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية<sup>(٤٩)</sup>. كذلك حصل الرئيس السوري حافظ الأسد على موافقة كيسنجر على اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشات مجلس الأمن الدولي، حول المسألة الفلسطينية في كانون الثاني / يناير ١٩٧٦. وأدت ضغوط عربية أخرى الى التأثير على وثيقة سوندرز حتماً، اذ ان هذه الوثيقة تنص على ان البعد الفلسطيني هو جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي (راجع الفصل الخامس). لكن ، عام ١٩٧٧، قام السادات بتغيير موقفه من القضية الفلسطينية. وفي سنة ١٩٧٩، تولى هو وشركاؤه في كامب ديفيد مسؤولية تقرير مصير الفلسطينيين نيابة عنهم، وسحب تأييده لاقامة دولة فلسطينية مستقلة.

لقد فاق الضغط الاردني على الولايات المتحدة كل الضغوط العربية الأخرى، اذ حاول الملك حسين الحصول على تأييد الولايات المتحدة لمشروعه بإقامة مملكة عربية متحدة. وينص هذا المشروع على ان يجري استفتاء، بعد اعادة اسرائيل للضفة الغربية الى الأردن، لمنح الفلسطينيين اتحاداً فيديريالياً، مع الأردن. كما كان حسين يأمل بمنح الولايات المتحدة من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني أو الاعتراف بحكومة فلسطينية في المنفى<sup>(٥٠)</sup>. وبما أن الملك يعتبر صديقاً قديماً للحكومة الأميركية، فإنه من البديهي أن تفضل التعامل معه بدلاً من التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لم تساند مشروع «المملكة العربية المتحدة»، فإن إدارة كارتر أعلنت أنها تفضل قيام كيان فلسطيني تابع للأردن.

### ٣ - العوامل الدولية:

لم ينجح الفلسطينيون من البقاء، بعد خوض حربيين في الأردن ولبنان خلال اربع سنوات فحسب، بل نجحوا ايضاً في الحصول على اعتراف رسمي وشهرة في المجتمع الدولي. ففي العديد من المؤتمرات الدولية (مثل المؤتمر الإسلامي في الجزائر سنة ١٩٧٣، والخب...)، تم اتخاذ قرارات تعيد تأكيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير. كما حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على عضوية كاملة في كل من جامعة الدول العربية، والمؤتمر الآسيوي - الافريقي، ومؤتمر دول عدم الانحياز، ومنظمة العمل الدولية، كما قُبلت عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، وفي منظمة الوحدة الافريقية.

واصبحت الحقوق السياسية والانسانية للفلسطينيين مسألة تثار مراراً في مؤتمرات القمم الدولية. وقد عبرت البيانات المشتركة التي تصدر عادة في ختام مثل هذه الاجتماعات، مراراً عن أملها بحل هذه المشكلة، بما في ذلك اجتماعات فورد وبريكنغ، في فلاديفوستوك سنة ١٩٧٤، وقمبي كارتر - نيتو، وكارتر - تشاوشيسكو، في واشنطن سنة ١٩٧٨. ووجدت الولايات المتحدة نفسها، عند التصويت على مسائل الشرق الاوسط في الأمم المتحدة، معزولة مع دول كإسرائيل، وهاييتي، وبوليفيا. فتصويت ٨٩ دولة الى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٧، مقابل صوت واحد فقط ضد القرار الذي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، اضافة الى افتتاح بعثات دبلوماسية لمنظمة التحرير في اكثر من ٦٥ دولة، كل ذلك جعل الولايات المتحدة تجد نفسها في تناقض متزايد مع المجتمع بالنسبة الى الحقوق المشروعة الفلسطينية، في وقت تمر فيه علاقتها بالاتحاد السوفياتي بحال من التوتر. وقد وجدت الحكومة الاميركية انه من الضرورة السياسية ان تخفف من حدة موقفها الموالي لإسرائيل.

والى حد ما، تسببت سياسة الولايات المتحدة الفلسطينية في عزلها عن اصدقائها في اوروبا والشرق الأقصى، والذين تفوق مصالحهم في امن واستقرار الشرق الأوسط مصلحة الولايات المتحدة نفسها. فالأوروبيون مترددون إزاء عملية كامب ديفيد، وجاء بيان دول السوق الأوروبية المشتركة الذي صدر في حزيران (يونيو) ١٩٨٠، وسيلة للتعبير عن اهتمام هذه الدول باتباع أسلوب

اكثر واقعية وعدلاً حيال النزاع العربي - الإسرائيلي. وتخطت أغلبية الدول الأوروبية الموقف الاميركي بمساندتها حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف، وبتأييدها إقامة علاقات رسمية وودية مع منظمة التحرير الفلسطينية، في حين تؤيد الولايات المتحدة بعض الحقوق الفلسطينية، ولا تقيم أية علاقات رسمية مع منظمة التحرير. ومن المحتمل أن يؤدي هذا التباين في سياسة الولايات المتحدة مع أوثق حلفائها وأصدقائها، الى التأثير على السياسة الاميركية اكثر من عزلتها الدولية العامة، التي نتجت عن سياستها في الشرق الأوسط.

#### ٤ - الفلسطينيون:

بدأت الولايات المتحدة بالتفاعل مع المشكلة الفلسطينية منذ الأشهر الأولى من المساء سنة ١٩٤٨. وقد راقبت غو الفلسطينين وتحولهم إلى شعب اكثر اتحاداً، على الرغم من تشريدهم. فالفلسطينيون يعتبرون الشعب الأكثر ثقافة وتديباً في العالم العربي. لكن الولايات المتحدة لم تضطر الى التعامل مباشرة مع مشكلتهم الناتجة عن طردهم عنوة من ارضهم. وبدلاً عن ذلك، تعاملت الولايات المتحدة مع الحكومات العربية التي عينت نفسها وصية على المصالح الفلسطينية في الصراع. وبعد حرب سنة ١٩٦٧، رمى الفلسطينيون هذه الوصاية جانباً، وبرزوا كقوة مستقلة، على الولايات المتحدة أن تأخذها في الاعتبار. وكان لهذه الظاهرة تأثيرها على الظروف، سواء على صعيد المنطقة أم على الصعيد الدولي. ويمكن للعوامل التي سنأتي على ذكرها ان تعد مسؤولة جزئياً عن تغيير المواقف والسياسات الاميركية حيال الفلسطينيين:

١ - على الرغم من المحاولات العديدة لتصفيتهم في الأردن ولبنان، ابدى الفلسطينيون تصميمًا وقدره هائلة على البقاء. وقد تأثرت الولايات المتحدة بالمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية المختلفة التي أسسوها وحافظوا عليها من اجل شعبهم والتي تعبر عن هذه الرغبة ذاتها في البقاء.

٢ - قام الفلسطينيون، سواء أكانوا داخل «الخط الأخضر» أم في المنفى، باعلان تأييدهم الساقط لمنظمة التحرير الفلسطينية. فوضع المنظمة كمتحدث شرعي باسم الشعب الفلسطيني، أمر معترف به ومسلم به نسبياً في العالم.

٣ - ان العنف الفلسطيني، الذي كان استخدامه في بادئ الامر وسيلة للفت النظر الى المشكلة، والى الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، يعني ان

الاستمرار في عدم الاعتراف بهذه الحقوق، يبقى مصدراً رئيسياً للعنف. كما أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى اضطرابات أخرى، وعدم استقرار ذي انعكاسات خطيرة على المنطقة بأكملها.

فالولايات المتحدة لا تحشى فقط عدم الاستقرار الذي ينتج مباشرة عن العنف الفلسطيني في المنطقة وخارجها، لكنها تحشى أيضاً تأثير الآلاف من الفلسطينيين - العديد منهم في مراكز عالية - الذين يعيشون في الدول العربية والخليج، إذا ما قاموا بعمل ما، في حال شعرت منظمة التحرير بأنها مهددة، أو فشلت في حل المشكلة. وهناك دلائل تشير إلى أن البنتاغون، كرد على هذا الخطر الكامن على المصالح الأميركية في الخليج، أعدت دراسات لتحديد طبيعة ومدى علاقات الفلسطينيين الذين يعملون في الخليج، بمنظمة التحرير الفلسطينية.

٤ - الأهم من أي شيء، هو أن القيادة الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية عدلت موقفها. فقد خففت من مطالبها بدولة فلسطينية في كل فلسطين، إلى القبول، في جميع الاحتمالات، بدولة في الضفة الغربية وغزة فقط. وهي اعترفت ضمناً بالقرار رقم ٢٤٢ بقبولها بالذهاب إلى جنيف، إذا ما دعيت إلى ذلك. وبما أن القرار رقم ٢٤٢ هو أساس المفاوضات في جنيف، فإن الاعتراف الضمني، بالقرار ٢٤٢ يعني أيضاً اعترافاً ضمناً بدولة إسرائيل.

إن البيان الذي أصدرته منظمة التحرير في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧، من طرابلس، والذي ترفض فيه القرار رقم ٢٤٢ وجنيف، لا يمكن أن يفسر إلا كمحاولة سياسية لتحسين العلاقات مع الرافضين في العالم العربي، لا سيما في ضوء زيارة الرئيس السادات للقدس، وارتداده عن الجبهة العربية. إن البيانات التي صدرت إثر ذلك، من بيروت وعن ياسر عرفات بالتحديد، أشارت إلى قبول منظمة التحرير بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الغربية وغزة، لا تهدد أمن إسرائيل<sup>(٥١)</sup>. وقد وصفت إدارة كارتر ببيان عرفات بأنه مشجع، لكنه غير كافٍ لإجراء مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير.

من الواضح أن لمجموعات الضغط - سواء المحلية أم الخارجية - دوراً مهماً في صياغة السياسة الأميركية إزاء الشرق الأوسط والفلسطينيين. لكن في الأجمال، فإن إدراك صانعي السياسة للمصالح الوطنية الحيوية تفوق كل

العوامل الأخرى. فعندما تشعر أي من الإدارات بأن قراراً ما يعتبر خطيراً على أمنها الاقتصادي أو العسكري، فإنها تقوم بتحييد كل جهود الحكومات الأخرى، أو مجموعات الضغط. ومن الأمثلة المهمة على ذلك، جهود روزفلت الناجحة لحمل الكونغرس على تعليق إصدار قرار موالٍ للصهيونية سنة ١٩٤٤، إصرار ايزنهاور على انسحاب إسرائيل من سيناء وغزة خلال ١٩٥٦ - ١٩٥٧، وقرارات أخرى اتخذتها إدارات عدة ببيع أسلحة للدول العربية الصديقة كالأردن، والمملكة العربية السعودية، ومصر.



## حواشي الفصل السابع

- (١) لا تخلاس شركات النفط أي صمط هام وليس لها أي تأثيري شأن على تحديد السياسة الأميركية تجاه المشرق الأوسط، انظر: **Robert Price, Congress and The Arab- Israeli Conflict**, op. cit., and **Quandt, Decade of Decision**, op. cit.
- (٢) ان هدف هذا الفصل ليس التعرف الى اصحاب المصالح الاسرائيلية في الولايات المتحدة، بل الإشارة الى اهميتهم وتأثيرهم في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية المتعلقة بالمسطين ولحث شامل عن اللوبي الاسرائيلي انظر. **Reich, Quest for Peace**, op. cit. pp. 349-464, and **Russell W. Howe and Sarah H. Trott, The Power Peddlers** (Garden City, New York: Double day Co., Inc., 1977), pp. 271-361.
- (٣) **Lynn Eimehdaoui and Nancy Jo Nelson, Perspectives on the Israeli Lobby** (unpublished paper, Goergetown University, Washington, D. C. 1979) The contributions of Miss Elme-haoui and Miss Nelson were vital to this section
- (٤) **National Journal**, January 8, 1972, p. 63
- (٥) **Russell Warren Howe and Sarah Hays Trott, The Power Peddlers** (New York: Doubleday and Company, Inc., 1977), p. 288
- (٦) U.S. Congress, Senate Committee on Foreign Relations **Activities of Nondiplomatic Representatives of Foreign Principals in the United States**, 88th Cong., 1st sess., 1 August 1963, Part 12 (Washington U.S. Government Printing Office, 1963), p. 1780.
- (٧) **Howe and Trott**, op. cit., p. 26
- (٨) **National Journal**, 1972, op. cit., p. 64
- (٩) **Ibid.**, p. 65.
- (١٠) **Ibid.**, p. 62.
- (١١) **Stephen Issacs, «Jewish Lobby, Part of American Texture»**, **Washington Post** (November 23, 1974)
- (١٢) **William J. Lanouette, National Journal**, May 13, 1978, p. 755.
- (١٣) **Ibid.**, p. 752.
- (١٤) **Howe and Trott**, op. cit., p. 349.
- (١٥) **National Journal**, 1972, op. cit., p. 71.
- (١٦) **David Garnham, «Factors Influencing Congressional Support for Israel During the 93rd Congress»**.
- (١٧) **Lanouette**, op. cit., p. 755.
- (١٨) **National Journal**, 1972, op. cit., p. 63.
- (١٩) **Issacs**, op. cit.
- (٢٠) **Sanford J. Ungar, «Washington, Jewish and Arab Lobbyists»**, **Harpers**, April 1978, p. 10.
- (٢١) **Ibid.**, p. 10.
- (٢٢) **Eric Rouleau, «Carter and the Jewish Lobby»**, **Manchester Guardian Weekly**, July 1977.

- Ungar, op. cit., p. 10. (٢٣)
- Howe and Trott, op. cit., p. 228. (٢٤)
- Ibid., p. 233. (٢٥)
- Ibid. (٢٦)
- Ibid. (٢٧)
- Ibid., p. 316. (٢٨)
- Ibid., p. 273. (٢٩)
- Ibid., p. 276. (٣٠)
- Garnham, op. cit., p. 25. (٣١)
- Howe and Trott, op. cit., p. 295. (٣٢)
- Stephen D. Isaacs, Jews: النظر : سير السياسة الأميركية، **and American Politics** (Garden City, New York: Doubleday and Co. 1974). (٣٣)
- The Washington Post**, October 6, 1977, p. 8. (٣٤)
- Reich, **Quest for Peace**, op. cit., p. 431. (٣٥)
- Ibid., pp. 431-433. (٣٦)
- ان الجالية اليهودية الأميركية غير متجانسة على الإطلاق. فهي مؤلفة من عدد كبير من الفئات، تراوح بين صهيانية بمبشرين دعمهم ثابت لا يتزعزع، و فئة يهودية معادية للصهيونية، يتزعمها الحاخام إلى بيرغر، تدعم الحقوق السياسية والوطنية والانسانية للفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، مع بعض التحفظات. وبسبب يتعاطف عدد كبير من الجالية اليهودية مع الوضع الفلسطيني (Israel / Palestine, op. cit., p. 3.) فالأحدر بالقول إن الأغلبية معادية لمطعة التحرير الفلسطينية. لمزيد من البحث حول هذا الموضوع انظر: Reich, **Quest for Peace**, op. cit., and Howe and Trott, **The Power Peddlers**, op. cit. (٣٧)
- See Reich, **Quest for Peace**, pp. 365-369 for further elaboration on American support for Israel. (٣٨)
- Kalb and Kalb, **Kinsinger**, op. cit., pp. 537-538. (٣٩)
- Howe and Trott, **The Power Peddlers**, op. cit., p. 273. (٤٠)
- Quandt, **Decade of Decisions**, op. cit., Chapter I, and Carl J. Fredrich, **Man and His Government**, (New York: McGraw and Hill. 1963), Chapter II. (٤١)
- The Middle East Observer**, January 1, 1978, p. 2. (٤٢)
- For a discussion of the American-Israeli relationship see, Bernard Reich, **Quest for Peace**, op. cit. (٤٣)
- For a detailed discussion of American- Israeli relations see, ibid. and Association of Arab-American University Graduates, **The United States, Israel and the Arab States**, Information Series, No. 3 (Chicago Illinois: AAUG, December 1970), and Quandt, **Decade of Decisions**, op. cit. (٤٤)
- «Annual Review of U. S. Policy in the Middle East», Statement by Assistant Secretary Harold H. Saunders before the House Subcommittee on Europe and the Middle East, June 12, 1978, Department of State, Washington, D. C., June 12, 1978, p. 13. (٤٥)
- Sheehan, **Foreign Policy**, op. cit., p. 20. (٤٦)
- C.B.O. News Reports, June 12, 1980. (٤٧)
- Highlights of U.S. Export and Import Trade, U.S. Department of Commerce, Bureau of Census Report FT 990. / December 1979, U.S. Government Printing Office, Washington, D.C. pp. 11. 39-40. and 88-89. (٤٨)

- (٤٩) **قطع السادات علاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد ان ادانت رحلته الى القدس.** ودعا بعض زعماء الضفة الغربية وقطاع غزة الى القاهرة لتنسيق الجهود من اجل المفاوضات السلمية وقد فهم ذلك انه محاولة من قبل السادات لايجاد زعامة فلسطينية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية اصاحا الى ذلك، فهو تراجع في تصميده لحق تقرير المصير عن موقفه من حق الفلسطينيين في اقامة دولة مستقلة، الى الموقف بان حق تقرير المصير لا يشمل بالضرورة دولة مستقلة
- (٥٠) **يرغم ان الملك حسين قبل علنا قرار قمة الرباط بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تمثل الفلسطينيين، الا انه لم يعترف بها كممثل للفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت سيطرته**
- (٥١) **New York Times, May 2, 1978, p. 1.** هناك العديد، من فيهم بعض الاسرائيليين، الذين يعتقدون بان قول منظمة التحرير الفلسطينية بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وعزة ليس تعبيرا في موقفيها، ولكنه يمثل المرحلة الاولى من استراتيجيتها التي لا تزال تهدف الى استرجاع كامل فلسطين المحتلة وترفض اسرائيل اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وعزة حتى ولو عدلت منظمة التحرير الفلسطينية ميثاقها وقد وصفت منظمة التحرير الفلسطينية بتعديل المادة السادسة من ميثاقها والمتعلق بتعريف اسرائيل كدولة يهودية، معللة ذلك بانها اذا ما قامت به تحت اي صنف خارجي، فان من شأنه ان يشكل تدخلا غير مقبول في شؤنها الداخلية. في اي حال، فان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني للسلطات القليلة الماضية، والتي تفعل دولة فلسطينية على اي حرة من فلسطين، تعتبر من قبل العديد من الفلسطينيين وكأنها تعديل في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.
- وتجدر الإشارة الى انه في حين طالبت الولايات المتحدة في البداية بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني كشرط مسبق لاجراء مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية الا انه يبدو ان هذا التعديل في الميثاق لم يعد بضر شرطاً مسبقاً لتل هذه المفاوضات. وكان كاتر اشار الى ان اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الامم رقم ٢٤٢ يكفي اطر
- The Voice, op. cit., vol 5 p 1**



جدول ١٠٧  
التوزيع الديمغرافي للسكان اليهود الامريكيين

الولاية	مجموع السكان	رقما	السكان اليهود	السكان العرب
		٠/٠	رقما	٠/٠
البامبا	٢٦٩١٠٠٠	٩٤٦٥	٠٢٥	١٦٢٠٠
الاسكا	٤١٣٠٠٠	١٩٠	٠٠٥	—
اريزونا	٢٣٠٥٠٠٠	٢٠٤٨٥	٠٨٩	١٥٨٠٠
اركنساس	٢١٥٢٠٠٠	٣٠٦٥	٠١٤	—
كاليفورنيا	٢٨٨٧٠٠٠	٦٩٣٠٨٥	٣١٦	٢٥٨٠٠٠
كولورادوا	٢٦٢٥٠٠٠	٢٥١٤٠	٠٩٥	١٧٤٠٠
كونيكتكت	٣١٠٧٠٠٠	١٠٣٧٣٠	٣٣٤	٣ ٠٠٠
ديلاوير	٥٨٢٠٠	٨٥٤٠	١٤٧	—
د. سي	٦٨٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢١٩	—
فلوريدا	٨٤٦٦٠٠٠	١٨٩٢٨٠	٢٢٤	٤٢٠٠٠
جورجيا	٥٠٤١٠٠٠	٢٦٣١٠	٠٥٢	٢٥٠٠٠
هاواي	٨٩١٠٠٠	١٠٠٠	٠١١	—
ايداهو	٨٥٦٠٠٠	٥٠٠	٠٠٦	—
اللينوس	١١٢٢٨٠٠٠	٢٨٣١٨٠	٢٥٢	١١٦٠٠٠
انديانا	٥٣٥٠٠٠٠	٢٤٣٨٥	٠٤٦	٣٥٠٠٠
ايوا	٢٨٨٨٠٠٠	٧٥٠٠	٠٢٦	—
كنساس	٢٣٢٠٠٠٠	٣٥٧٥	٠١٥	٨٥٠٠
كينتاكي	٣٤٦٨٠٠٠	١١٢٠٠	٠٣٢	١٠٢٠٠
لوسينا	٣٩٣٠٠٠٠	١٥٦٣٠	٠٤٠	—
ماين	١٠٨٤٠٠٠	٨١٨٥	٠٨١	—
ماري لاند	٤١٣٧٠٠٠	١٧٧١١٥	٤٢٨	٣٩٤٠٠
ماساشوستي	٥٧٧٧٠٠٠	٢٢٩٦٢٥	٣٩٧	٦٢٠٠٠
ميتشفن	٩٤١٨٠٠٠	٩٧٩٩٥	١٠٤	٩٥٠٠٠
مينوسوتا	٣٩٨٠٠٠٠	٣٣٥٦٥	٠٨٤	٢٦٠٠٠
ميسيسيبي	٢٣٨٦٠٠٠	٤٠٧٥	٠١٧	—

السكان اليهود		السكان العرب		مجموع السكان	الولاية
رقما	٪	رقما	٪		
٨٠٦٨٥	١٦٦	٢٣٠٠٠	٠٠٦٨	٤٨٢٢٠٠٠	ميزوري
٦١٥	٠٠٨	—	—	٧٦٦٠٠٠	مونتانا
٨١٠٠	٠٠٢	—	—	١٥٥٥٠٠٠	نبراسكا
٢٣٨٠	٠٠٣٧	—	—	٦٣٧٠٠	نيفادا
٤٢٦٠	٠٠٥٠	—	—	٨٥٠٠٠٠	نيو هامبشير
٢٨٧٢٢٠	٥٠٢٨	٤٤٠٠٠	٠٠٦٠	٧٣٣٨٠٠٠	نيوجيرسي
٣٦٤٥	٠٠٣٠	—	—	١١٩٦٠٠٠	نيومكسيكو
٢٥٢١٧٥٥	١٤٦	١٩٥٠٠	٠٠٩ ١٠٠٩	١٧٩٢٣٠٠٠	نيويورك
٩٤٥٠	٠٠١٧	٥٦٠٠٠	٠٠١ ١٠٠١	٥٥١٥٠٠٠	نورث كارولينا
١٦٠٧١٥	١٥٠	—	—	١٠٦٩٦٠٠٠	اوهايو
٦٤٨٠	٠٠٢٣	١٤٠٠٠	٠٠٥	٢٨١٧٠٠٠	اوكلاهوما
٩٠٤٥	٠٠٣٨	١٥٠٠	٠٠٤٨	٢٣٨٥٠٠٠	أرغسون
٤٤٣٥٩٥	٣٧٦	١١٥٠٠٠	٠٠٩	١١٧٩٦٠٠	بنسلفانيا
٢٣٠٠٠	٢٤٥	٨٥٠٠	٠٠٩١	٩٣٧٠٠٠	رهودايلاند
٧٢٨٥	٠٠٢٥	٩٥٠٠٠	٠٠٣٨	٢٨٧٨٠٠٠	ساوث كارولينا
٥٢٠	٠٠٠٨	—	—	٦٨٨٠٠٠	ساوث داكوتا
١٦٧١٠	٠٠٣٩	١٦٤٠٠	٠٠٣٨	٤٢٩٢٠٠٠	تيسي
٦٥٥٢٠	٠٠٥١	—	—	١٢٨٠٦٠٠٠	تكساس
١٦٥٠	٠٠٦٠	٩٠٠٠	٠٠٧١	١٢٧٠٠٠	أوتاه
٢٣٣٠	٠٠٤٨	—	—	٤٨٢٠٠٠	فيرمونت
٣٧٢٥٠	٠٠٧٣	٥١٠٠٠	٠١٠٠	٥٠٩٥٠٠٠	فيرجينيا
١٥٤٨٥	٠٠٤٢	—	—	٣٦٨١٠٠٠	واشنطن
٣٧٦٠	٠٠٢٦	١٥٨٠٠	٠٠٨٥	١٨٥٣٠٠٠	ويست فرجينيا
٣٢٢٢٩٥	٠٠٧٠	٤٩٥٠٠	٠٠٧	٤٦١٠٠٠٠	ويس كونسين
٧١٠	٠٠١٨	—	—	٤٠٦٠٠٠	ويومينغ

### خاتمة

---

إن التدخل الأمريكي في المسألة الفلسطينية يرقى إلى بدايات هذا القرن. بيد أن الدور الأمريكي في الصراع الفلسطيني - الصهيوني - البريطاني في فترة ما قبل ١٩٤٨، كان في حدوده الدنيا. ولئن كانت السياسة الأمريكية قد أيدت الطموحات الصهيونية، إلا أن الولايات المتحدة لم تقم بدور نشيط في شؤون فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وتميزت هذه السياسة، كما كانت فعلاً، باعتبار فلسطين مجرد أرض إقليمية. أما فيما يتعلق بالفلسطينيين أنفسهم فلم يعتبروا كشعب، بل كجماعات هائمة لا تمتلك مقومات الشعب الذي يستحق إعطائه حق تقرير المصير.

مرت السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين، خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٨٠، عبر ثلاثة أطوار متميزة تبدو، عند عرضها وتأملها، مجرد تحولات تكتيكية بهدف استيعاب الظروف المتغيرة. ففي الطور الأول، بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧، سادت سياسة التهدئة والسكين، حيث تضافرت الاعتبارات الإنسانية مع المخاوف من أن تبعث مشكلات اللاجئين فوضى سياسية وإقتصادية في المنطقة. فواصلت الولايات المتحدة، بنية صافية، دعمها المالي للأونروا، وأعدت إقتراحات إقتصادية مفصلة لإعادة توطين اللاجئين خارج فلسطين. ولئن كانت هذه الإقتراحات تبدو، في قسمها الأعظم، سليمة من الناحية التقنية، إلا أنها لم تكن واقعية من الناحية السياسية.

وخلال الطور الثاني من السياسة الأميركية تجاه الفلسطينيين، الممتد من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٦، تحول التركيز إلى المواجهة. فقد أدانت الولايات المتحدة النشاطات «الإرهابية» وحرب «المضايقات» الموجهة نحو أهداف داخل إسرائيل وخارجها، وطلورت تكتيكات مضادة للإرهابيين. ومع ذلك، فقد بدأت الولايات المتحدة تدرك، مع نهاية هذه الفترة، وجود قومية فلسطينية لها «حقوق وطموحات مشروعة».

وخلال الطور الثالث من السياسة الأمريكية، ١٩٧٦ - ١٩٨٠، حدث مزيد من التحول نحو التكيف، ولوعلى مضض، مع الفلسطينيين، إذ بات جلياً أن السلام لن يدوم من دون مشاركتهم.

وبالتالي، إعترفت الولايات المتحدة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في وطن قومي. لكنها ما برحت ترفض الاعتراف بحقهم في تقرير المصير. وقد بذلت الولايات المتحدة محاولة قصيرة الأمد، من دون نجاح، للتعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية وإشراك الفلسطينيين مباشرة في محادثات السلام. فأخفقت في محاولتها إشراك الفلسطينيين في محادثات الحكم الذاتي، ولا ريب أن مرد ذلك هو كون اتفاقات كامب ديفيد قد ضيقت للغاية مفهوم الحكم الذاتي، إلى درجة نفت تقرير المصير الفعلي. وبدلاً من ذلك، إختترعت معادلة رأى الفلسطينيون أنها بمثابة خطر مميت على حقوقهم وبقائهم كشعب.

كذلك، تغيرت تصورات الفلسطينيين للحل المقبول لمشكلة الشرق الأوسط بين ١٩٤٨ و ١٩٨٠، تماماً كما تغيرت التصورات الأمريكية. ففي سنة ١٩٤٧ صوتت الولايات المتحدة إلى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١، القاضي بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل. وقد رفض الفلسطينيون بالإجماع، لأسباب معروفة، هذا القرار. (راجع الخرائط والرسومات على الصفحات). ولم يظهر ما يدل على تبدل في الموقف الفلسطيني، سوى في سنة ١٩٧٨ عندما عبر ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عن موافقة الفلسطينيين على تسوية بموجب قرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار رقم ١٨١. وفي غضون ذلك، سحبت الولايات المتحدة تأييدها للقرار رقم ١٨١ ولقرارات الأمم المتحدة الأخرى التي تنص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وشاءت، بدلاً من ذلك، توطين الفلسطينيين خارج وطنهم فلسطين. ولم يكن هذه التغيرات في السياسة الأميركية إلا أن تغذي شكوك الفلسطينيين.



وبينما حدث تبدل في السياسة الأميركية تجاه الفلسطينيين، على وجه التحديد، نحو التكيف، ولو بصورة غامضة، كانت هناك نزعة مختلفة تماماً واضحة في السياسة الأميركية الشاملة تجاه الشرق الأوسط. فخلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ركزت الولايات المتحدة جهودها على حل ما اعتبرته، أساساً، مشكلة لاجئين. إذ رأت أنها تستطيع، بحل مشكلة اللاجئين، حث إسرائيل والدول العربية على الوصول إلى تسوية. لذا، احتلت السياسة تجاه الفلسطينيين، وإن يكن كلاجئين فقط، مركز الصدارة. وبعد أن مني هذا الأسلوب بالفشل، حاولت الولايات المتحدة انتهاز استراتيجية معاكسة. فسعت أولاً لتسوية الخلافات بين مختلف الدول، على أمل أن تشق المشكلة الفلسطينية طريقها إلى الحل في وقت لاحق. وذلك على أساس الافتراض أن الفلسطينيين سيقبلون، رغم أنهم، أي حل ترسمه لهم الدول العربية. وهذا الأسلوب يعطي الفلسطينيين دوراً في عملية صنع السياسة الأميركية أقل مركزية من قبل، ولو أن المشكلة الفلسطينية ظلت لب الصراع في الشرق الأوسط.

تولى الناطقون الرسميون الأميركيون إبراز الكثير من هذه التبدلات التكتيكية في السياسة الأميركية، مغزٍ لكل منها أهمية رمزية قوية. وغدت الكلمات نذيراً مهماً بوقوع تبدل في السياسة. فبين ١٩١٧ و ١٩٧٨، تطورت الإشارات الأميركية إلى الفلسطينيين من: «سكان فلسطين من غير اليهود» و«اللاجئين العرب» و«الإرهابيين العرب»، إلى «الإرهابيين الفلسطينيين» و«الفلسطينيين» و«الكيان الفلسطيني» وأخيراً «الشعب الفلسطيني». كذلك تطور موضوع نشاطات السياسة الأميركية من: «فلسطين، إقليم تحت الإنتداب» و«العودة إلى الوطن والتعويض أو إعادة التوطين والدمج» و«العدالة للاجئين» و«ضد الإرهاب»، إلى «مصالح الفلسطينيين» و«المصالح المشروعة للفلسطينيين» وأخيراً «الحقوق المشروعة والوطن القومي للشعب الفلسطيني ومشاركته في تقرير مصيره». وكانت حكومة الولايات المتحدة حريصة على تجنب إعطاء هذه التعابير تعريفاً عملياً دقيقاً. وفي الحقيقة، كان جزء من فائدتها يكمن في غموضها، الذي بواسطته أمكنها الإنجاء بتخيرات في توجه السياسة الأميركية بلا محتوى سياسة محدد. كما كان هذا التكتيك فعالاً في إقناع الحكومات العربية والرأي العام بحركة السياسة الأميركية ومرونتها.

وبينما تبدلت التكتيكات بقي بعض الأهداف ثابتاً. فسعت الولايات المتحدة بدأب من أجل إحثاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وتهيئة حركة التحرير الفلسطيني المتصلة، وتوفير الدعم الكامل لإسرائيل. والأهم من ذلك، أن المفهوم الأميركي للمصالح الأميركية

في الشرق الأوسط ظل ثابتاً على نحو ملفت للنظر، حتى عندما كانت التحالفات والشراكات والخصومات تتغير.

ومع تنامي الدور الإمبريالي الجديد للولايات المتحدة ومصالحها الحيوية، تزايد إنغماسها في شؤون الشرق الأوسط وفلسطين. فقد حاك صانعو القرار الأمريكي سياستهم الفلسطينية - التي تعد محور قسم كبير من السياسة الشرق أوسطية - لحماية وتنمية مصالحهم كما يفهمونها. فقد استطاعت الولايات المتحدة النفاذ إلى البنى السياسية والاقتصادية لحوالى اثنتي عشر دولة عربية مستقلة إسمياً، وصاغتها وهيمنت عليها، وذلك عبر وسائل عديدة ومتقدمة تتراوح من المعونة العسكرية والتدريب والمعدات للأنظمة الموالية إلى المعونات الخارجية لإنشاء الموانئ وشبكات الاتصالات ورعاية طبقات النخبة التي أضحت تنعم بالثراء من الصفقات مع الشركات الأمريكية. وفي بعض الأحيان، كانت الوسيلة المعتمدة شبكة من شبكات وكالة المخابرات المركزية أو الرشوة الصارخة للمسؤولين. وفي أحيان أخرى، كانت تكفي الدعاية لأديولوجية «العالم الحر» وثقافته والعجائب المدهشة للكوكا كولا! وأخيراً، استخدم التدخل الأمريكي المباشر للحفاظ على الأنظمة الحاكمة الصديقة، كما حدث في إيران سنة ١٩٥٣، وفي لبنان سنة ١٩٥٨ وفي الأردن سنة ١٩٧٠.

ولم تكن المصالح الثقافية والاستراتيجية إلا لتعزيز المصالح الاقتصادية الأمريكية الضخمة في الشرق الأوسط، لا سيما في قطاع النفط وأسواق السلع الاستهلاكية وحرية استعمال فائض البترودولارات. بيد أن الموقف الأمريكي تعرض لهجمات متزايدة. فالتفوذ السوفييتي تصاعد ثم تهاوى، وبلغ الحضيض سنة ١٩٧٩ عندما أصبح السادات حليفاً خالصاً للولايات المتحدة. واتسمت السياسة السوفييتية عموماً بتأييد الأنظمة الراديكالية وتزويدها بالمعونات الاقتصادية والعسكرية، كما دعمت حركات التحرر الوطني.

كذلك شكلت طموحات البلاد العربية إلى تسلم زمام الاشراف على مواردها، وانتقاء أصدقائها بنفسها، تهديداً إضافياً لهيمنة الولايات المتحدة على المنطقة. فتصاعد، بشتات، نفوذ حركات التحرر العربية: ومنها قوى التحرر الفلسطينية التي كانت نشيطة للغاية. ورداً على تهديد السوفييت وقوى الثورة العربية معاً، حرمت الولايات المتحدة السوفييت المشاركة في المفاوضات، وعززت الأنظمة العربية المحافظة، وأمدت إسرائيل بمزيد من المعونات.

وفي العلم العربي، بوجه خاص، عزي المعلقون التأييد الأمريكي للشهيد لإسرائيل

إلى نشاطات اليهود الأميركيين. لكن ثمة عوامل أخرى تربط أيضاً إسرائيل والولايات المتحدة معاً، إضافة إلى أهمية هؤلاء الأنصار المحليين.

فكلاهما يرى في الاتحاد السوفيتي وحركة التحرر العربية عدواً مشتركاً. كما أن لكلهما مصلحة في الوضع الراهن وتدفق النفط والأسواق. وقد ساهمت الولايات المتحدة في بناء الآلة الحربية الإسرائيلية، حتى أضحت الوصي على المنطقة. ونالت إسرائيل دور الشريك الصغير للولايات المتحدة، وتصرفت كقوة في إمكانها الإستيلاء على أراضي جيرانها وكشرطي المنطقة إلى جانب القوى الرجعية، معاً، كما أوضح ذلك دورها في لبنان. بيد أن التضارب في المصالح ظل مستمراً بين السعي الإسرائيلي الدائب لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وبين تحييد وزارة الخارجية الأمريكية والشركات للحفاظ على الوضع الراهن. وبفضل الأسلحة الأمريكية، غدت إسرائيل دولة حصينة إزاء الهجمات، وأيضاً متصلة ومتعجزة مسببة إرباكات عديدة في علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية. وقد عبر عن ذلك، بيأس شديد، قائد حلف الناتو، ألكسندر هيج، قائلاً: «لقد خلقنا لأنفسنا في إسرائيل قوة مخيفة».

أما مصالح الولايات المتحدة والحكومات العربية، فقد تضاربت وتلاقت في آن معاً. ونقاط التلاقي الأساسية كانت إمدادات النفط والأسواق المالية وإمدادات السلاح. بينما برزت التباينات بشأن إسرائيل، لا سيما إحتلالها لأراضٍ عربية واقتلاعها الشعب الفلسطيني من وطنه. وقد عبرت واشنطن عن أملها باستتباب النظام والأمن في الشرق الأوسط، وأمدت العرب وإسرائيل معاً بالسلاح، وهي سياسة حافظت أيضاً على تدفق عقود أبحاث التسليح ودوران عجلة مصانع السلاح وتدفق الأرباح. وكان ثمن الأسلحة العربية من البترودولارات، بينما كان ثمن الأسلحة الإسرائيلية من دافعي الضرائب الأميركيين.

كذلك ولدت السياسة الأميركية نقاط احتكاك مع أوروبا الغربية واليابان، اللتين تعتمدان أكثر على نفط الشرق الأوسط وتجارته واستثماراته. وقد قطع الأوروبيون واليابانيون شوطاً أبعد كثيراً من الولايات المتحدة نحو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

والرأي العام الأمريكي أيضاً أبدى علامات تملل فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ومعابيرها الثنائية الواضحة للعيان. فالولايات المتحدة أوقفت تزويد تركيا بالسلاح بعد أن استعملته بصورة غير مشروعة في قبرص. لكنها نظرت إلى

الأمر من الزاوية الأخرى عندما كان الطيارون الإسرائيليون يطيرون بالطائرات المقدمة من الولايات المتحدة لإلقاء القنابل على قرى الجنوب اللبنانية، وعندما أعادت إسرائيل بيع طائرات حربية أمريكية في سوق السلاح الدولي مشكّلة بذلك انتهاكاً صارخاً لقانون المساعدات العسكرية الأمريكية. كما أن استعداد الولايات المتحدة للتحدث والتفاوض مع مجموعات متبانية، كمظلمات تحرير زيباوي والجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية، حتى مناحم بيغن الإسرائيلي والإرهابي سابقاً، بدا واهياً بجانب رفض التباحث رسمياً مع منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى نال المنظمة امتياز التحدث مع الولايات المتحدة، عليها أن تتخلّ مسبقاً عن ورقتها التفاوضية الأشد حيوية، ألا وهي الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وعلاوة على أنه غير مطلوب من إسرائيل أن تقدم اعترافاً مماثلاً قبل المفاوضات، فإنه لم يكن مطلوباً منها حتى الإعتراف بحق الفلسطينيين في اختيار ممثليهم في المفاوضات (ذلك بأن إسرائيل رفضت التعامل مع أي ممثل فلسطيني ينتمي إلى منظمة التحرير الفلسطينية).

والأدهى من ذلك، أن إسرائيل أنكرت على الفلسطينيين حق تقرير المصير الذي قد يتوج بصورة مشروعة بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. وواصلت إسرائيل نكرانها الصحيح لحق هذه الدولة في الوجود.

إن الشجب الأمريكي الصارم والمتكرر لوجود القوات السوفيتية في أفغانستان سلط الأضواء على وجه تناقض آخر في السياسة الأميركية. فعلى الرغم من مضي أربعة عشر عاماً على احتلال الجيش الإسرائيلي لمرتفعات الجولان والضفة الغربية وغزة، وما تضمنته سياسة الاحتلال الإسرائيلية من خرق متكرر لحقوق الإنسان والقانون الدولي معاً، فإنه لم يصدر قط عن الولايات المتحدة أي انتقاد مباشر للاحتلال نفسه، ولا أي اقتراح بفرض مقاطعة على إسرائيل.

كانت إسرائيل موضع اتهام بالإقدام على انتهاك منظم لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من قبل هيئات لا تخص، تشمل: لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وصحيفة «الصاندي تايمز» الصادرة في لندن، والرابطة السويسرية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية. مع ذلك، وعلى الرغم من محاولة إدارة كارتر تقديم دعم قوي لحقوق الإنسان في الساحة الدولية، فإن الولايات المتحدة رفضت حتى الإقرار بإقدام إسرائيل على الانتهاك المنظم للحقوق الإنسانية للفلسطينيين، ولم يكن لديها أي استعداد لتوجيه النقد أو حجب المساعدات. فالانتهاكات الإسرائيلية الصارخة للقانون الدولي - المتمثلة في المصادرة غير

المشروعة لما يربو على ٣٠٪ من أراضي الضفة الغربية وغزة منذ ١٩٦٧، ومواصلة إنشاء مستوطنات مدنية غير مشروعة في هذه المناطق - لم تقابلها الولايات المتحدة بشيء سوى الانتقاد الكلامي.

ومثال أخير للمعيار الثنائي الذي اتسمت به السياسة الأمريكية المطبقة على الفلسطينيين وإسرائيل، يرقى إلى الخمسينات، عندما بدأت الولايات المتحدة تناشد الدول العربية التي يوجد فيها اللاجئون الفلسطينيون بتوطينهم ومنحهم حق المواطنة. وكان صانعو السياسة الأمريكية مقتنعين بمعقولية هذا الطلب. فإذا كان في الامكان التقدم بمثل هذا المطلب من الدول العربية حتى سنة ١٩٦٧، فإنه من العسير أن نفهم لماذا ليس في الإمكان الطلب من الإسرائيليين القيام بذلك منذ سنة ١٩٦٧، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الحكومة الإسرائيلية سيطرت قلعياً على الأراضي والبيوت التي شُرد منها هؤلاء اللاجئون أصلاً. وفي الحقيقة، كان لا يزال مطلوباً من الحكومات العربية، بعد سنة ١٩٦٧، إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين على الرغم من أنه لم يطلب من إسرائيل القيام بمثل ذلك.

تلثمت السياسة الأميركية بقناع الخلقية والإنسانية بغية خداع الرأي العام، إلا أن هذا القناع سقط بعد ثلاثين عاماً.

وعمدت الادارة الأميركية إلى عقلنة سياساتها، قدر الإمكان، في سبيل تحقيق تسوية شاملة. وارتأت في السلام النهائي ما يفضي إلى اعتراف العرب بإسرائيل، واحتواء الحركات التقدمية العربية، ونهاية النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط، وغو العلاقات التجارية والمالية بالعرب، وتمهد الدول العربية بالإبقاء على أسعار النفط منخفضة. وفيما يخص إسرائيل، تعيد بعض الأراضي العربية المحتلة، وتقبل بـ «حكم ذاتي فلسطيني». وبالتالي، تحيي إسرائيل فوائدها عظيمة. إذ تفتح الحدود في وجهها، وتنتهي المقاطعة الاقتصادية العربية وعزلتها الدولية، وتنشأ العلاقات الاقتصادية بالدول العربية التي ستفضي على الأرجح إلى قيام مشاريع مشتركة وتدفق فوائض البترول ودولارات العربية. وستظل إسرائيل، على الأرجح، محتفظة أيضاً بقوتها العسكرية أو حتى تعززها أكثر، وتوسع دورها كشرطي المنطقة ضد أية حركة ثورية. هكذا كانت الآمال التي تعلقها واشنطن على التسوية السلمية. لكن التناقص بين العرب وإسرائيل كان حاداً للغاية ليجعل من الممكن عقد صفقة تعاون عربية - إسرائيلية شاملة كهذه، من دون تحلي إسرائيل عن سياساتها الصهيونية ومزاعمها في الأراضي الفلسطينية كلها. ولا بد للسياسة الأمريكية من أن تتغير أيضاً. في سنة ١٩٨١ بدت السيناريوهات التالية مرجحة:

تغيير في الأردن يقود إلى عودة قواعد الفدائيين الفلسطينيين، وتصعيد حرب الإغارات من الأردن، ومن الجنوب اللبناني أيضاً. وستجعل الغارات الطويلة الأمد اسرائيلاً تنزف بما يكفي حملها على اللجوء إلى عمل يائس، كاستخدام أسلحة نووية تكتيكية أو الغزو واحتلال الأردن والجنوب اللبناني، وربما أجزاء من سورية أيضاً بعد أن تكون سورية قد تورطت. ولا مفر من أن يجلب الغزو واحتلال المزيد من الأراضي العربية السوفيتية إلى حلبة الصراع للجم التوسع الإسرائيلي، ومساعدة العرب في استعادة أراضيهم، مما سيجعل المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي احتمالاً وارداً فعلاً. وكلما تعاظم التهديد الإسرائيلي بالأسلحة النووية التكتيكية ازدادت الضغوط على العرب لامتلاكها كرداع، مما سيدفع المنطقة بكاملها نحو حافة الدمار الشامل.

وفي سيناريو آخر تحاول بعض الأنظمة العربية - بمباركة من الولايات المتحدة وإسرائيل - سحق منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان جسدياً، مما يرغب الحركة بكاملها على أن تصبح سرية لاستطيع مباشرة حرب عصابات ضد الشركات والموظفين والمنشآت الأمريكية والإسرائيلية، وأيضاً ضد الأنظمة العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة. وعندما يسود الاضطراب والفوضى المنطقة بكاملها، فإن المخاطر ستحلق بإمدادات النفط والنشاطات الاقتصادية، مهددة بانفجار لا يمكن التنبؤ بمدها.

وثمة احتمال حقيقي آخر، وهو أن الوضع الحالي التمثلي في استمرار الاحتلال للأراضي السورية والفلسطينية، مع إخراج مصر من الصف العربي، سيقود سورية إلى الاستعداد للقيام بعمل عسكري. وستكون سورية بحاجة إلى الدعم السوفيتي في أي عمل عسكري، لا سيما في مجال الطيران. ومثل هذا الوضع قد يجعل إسرائيل توجه ضربة «وقائية». وفي حال التورط السوفيتي، فإنه لن يتحقق وقف لإطلاق النار قبل تحرير جزء من الأراضي العربية على الأقل. وستأتي الولايات المتحدة للدفاع عن إسرائيل وما تحتله من أراضٍ عربية، مما يفضي مرة أخرى إلى المواجهة بين القوتين العظميين، مع ما ينطوي عليه ذلك من كوارث محتملة.

والسياسات الأمريكية هي المسؤولة، إلى حد كبير، عن حدوث أي من هذه الكوارث. فالقرارات الأمريكية المتعلقة بالمسألة الفلسطينية هدفت إلى معالجة «معدة على وجه السرعة» ومضلة لنيل التأييد السياسي المحلي «لنجاحات» السياسة الخارجية، بينما اكتفت بتزج فليل وضع متعرج مؤقتاً. ولئن كان مثل هذه الأساليب ناجحاً أحياناً في تجنب الحرب، فإنه لا يشر السلام. وفي الواقع، فإن إرجاء حل حقيقي إلى ما لا نهاية يمكنه حتى زيادة الانفجار النهائي.

إن اتفاقات كامب ديفيد هي بمثابة نكسة للحل الحقيقي للمسألة الفلسطينية. وعلى الرغم من نظرة كارتر الإنسانية نحو الشعب الفلسطيني وحقه في وطن قومي، فإن الفلسطينيين اعتبروا، ولهم في ذلك مبرر، اتفاقات كامب ديفيد طريقاً إلى الكارثة. «المشاركة في تقرير مستقبلهم»، كما ورد في اتفاقات كامب ديفيد، تختلف اختلافاً شامعاً عن حقهم في تقرير مصيرهم الذي لا يقبل التحويل. حتى إذا تجاوزنا الاعتراضات العديدة الأخرى، فإن لب الرفض الفلسطيني لأسلوب كامب ديفيد يكمن في الحقيقة القائلة إنه إذا ما تم التوصل إلى إتفاقية مرضية لإسرائيل فسيكون في إمكانها فرض فيتو دائم على حقوق الفلسطينيين وإطالة أمد الاحتلال إلى ما لا نهاية.

علاوة على ذلك، يرى الفلسطينيون أن «الحكم الذاتي الكامل» كما تصوره حكومة صانح ميفن، ليس بأكثر من إضفاء الشرعية التجميلية على الاحتلال العسكري، وإنما «شكل جديد من الانتداب» لا ينال في ظله الفلسطينيون حقوقاً تزيد على ما هو قائم حالياً في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وفي الواقع، أقل مما كان قائماً في ظل الانتداب البريطاني الذي كان يخضع لمراجعة دولية سنوية على الأقل. كذلك، فإن الإصرار الإسرائيلي على أن «الحكم الذاتي الكامل» لن يشمل الإشراف على التشريع أو الأرض أو المياه أو مجالات الإدارة الأخرى الأقل حساسية، إضافة إلى المثابرة الإسرائيلية على سياسات مصادرة الأراضي وإنشاء المستوطنات وتوسيعها، شكل برهاناً محسوساً على أن المخاوف الفلسطينية تقوم على أساس متين.

يجب أن يظل ماثلاً للأذهان أن إتفاقية كامب ديفيد تتوجه إلى ثلث الشعب الفلسطيني فقط. وهي لا تشمل على أية بنود تتعلق بالفلسطينيين الذين يعيشون في الغربة، ولو أنه من الواضح أنها تفترض نوعاً من التوطين لأغليتهم خارج فلسطين. واقترح كهذا لن يحظى أبداً بالقبول من جانب الفلسطينيين، حيث تعلقهم بوطنهم، فلسطين، شديد للغاية. فالثقافة الفلسطينية عميقة الجذور في الأرض، وبما أنه من العسير فصل الشعب عن ثقافته، فإن ذلك يستتبع أن الصلة بين الفلسطينيين وأرضهم هي رابطة أبدية. لذا، لا بد لأية تسوية قابلة للحياة من أن تشمل حقوق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وتقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة. وليس في الإمكان لأية تسوية تتجاهل هذه الحقوق أن تكون مقبولة أدياً، أو قابلة للتطبيق السياسي. ولن تستطيع إتفاقية كهذه أن تجلب السلام الذي يتمناه الفلسطينيون وسائر شعوب المنطقة.

لقد اتضح أن صانعي السياسة الأمريكية لم يولوا الأثر المدمرة، التي ترتبت على الولايات المتحدة نفسها من جراء سياستها الفاشلة تجاه المسألة الفلسطينية، إلا القليل من

عنائتهم. كذلك نجم عن عدم استعداد الولايات المتحدة لإرغام إسرائيل على الإصغاء لحكمة العقل، تآكل في مصداقيتها الدولية، وضغوط على إقتصادها. ففي سنة ١٩٧٩، حين كان الاقتصاد الأمريكي في هبوط، تلقت إسرائيل ٤,٨ مليارات دولار بشكل معونات خارجية، وهو مبلغ يربو على نصف قيمة برنامج الولايات المتحدة للمعونات الخارجية برمته. وبالتالي، يكون متوسط ما قدمه الشخص الواحد من دافعي الضرائب في الولايات المتحدة، البالغ عددهم ١٣٠ مليوناً تقريباً، إلى إسرائيل ٣٧ دولاراً، وهذا يزيد على متوسط ما يدفعه للنقل العام أو التحديث المديني أو التعليم العالي أو أبحاث الطاقة البديلة، ولا يقل إلا قليلاً عما قدمه للخدمات الاجتماعية - بما فيها الرفاه الاجتماعي ومعونات طاعني السن.

كان استمرار الولايات المتحدة في التمسك بسياستها الفلسطينية الراهنة، باهظ الكلفة. وهو أمر ينذر بالكارثة، لا على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط وحدها فحسب، بل على حلفائها الأوروبيين أيضاً. وحقيقة كون السياسة الأميركية استطاعت إحتواء الصراع نسبياً، خلال فترة الثلاثة عقود الماضية، أمر لا يمكن أن يعول عليه للمستقبل. ذلك بأن الظروف الموضوعية تغيرت. فالتدخل الأميركي في لبنان وجمهورية الدومينيكان، وخطط الطوارئ للتدخل في الأردن سنة ١٩٧٠، والتدخل الأقرب عهداً في أفغانستان من قبل السوفييت، تعد كلها منبهات صارخة باستعداد القوى العظمى لتحمل مجازفات أشد خطراً في سبيل الدفاع عن مصالحها والحيوية. والأشد خطورة من ذلك إنتشار الأسلحة النووية في أيدي القوى الإقليمية - كإسرائيل وجنوب إفريقيا - المهية أكثر لإستخدامها إذا ما شعرت بأن سلطتها مهددة بأخطار حقيقية، وبالتالي تجر شركاءها الكبار إلى حافة الدمار النووي الشامل.

إن أهمية قضية فلسطين تفوق مصير الملايين الأربعة من الفلسطينيين. بل هي ضمير العرب وشریان نابض بالنسبة إلى العالم الإسلامي، وربما كانت نقطة الإلتقاء الوحيدة بين القومية العربية والصحوحة الاسلامية. ولم يعد في إمكان الولايات المتحدة تحمل عواقب تبني حلول مؤقتة لهذا الوضع المتفجر. وبعد ثلاثين عاماً، لم يعد أيضاً في إمكان السكنات أن تشكل بديلاً للعملية الجراحية الجذرية اللازمة لاستئصال سرطان ممت. وقد يقع الانفجار في أي وقت. فالخبرات المستقاة من حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ تبرهن كلها على أن التغيرات حدثت بسرعة بالغة وبلا إنذارات كثيرة، وانطوت على خطر تفاعل تسلسلي.

بالتالي، ظلت المسألة الفلسطينية حتى سنة ١٩٨١، برميل بارود مهيباً للانفجار في أية



لحظة. لقد حان الوقت، بعد ما يزيد على ثلاثين عاماً، لأن تعترف الولايات المتحدة الأميركية بالحق الطبيعي للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه فلسطين.

## حواشي الفصل الثامن

Barry Rubin, «Anatomy of an Imperial Strategy», JPS, Vol. II, No. 3, (Spring 1973). Fu'ad Moghrabi, «American Foreign Policy Decision Making Process, «*Shu'un Filastiniya*, (July 1979). Edward Said, *The Palestine Question and the American Context*, # 1, Institute For Palestine Studies, 1979. These articles were instrumental in developing some of the ideas in this chapter.

U. S. FY 1979 Budget and National Association of Arab Americans, «Summary of Statement on U. S. Taxes and Israel». (Washington D. C. 1980), pp 1, 9.

الملاحق

---



## الوثيقة الأولى

في ما يأتي نص الوثيقة الأولى التي وقعها الرئيس انور السادات ومناحيم بيغن والمتعلقة بوضع اطار للسلام في الشرق الاوسط كما وزعت النص في العربية وكالة «انباء الشرق الاوسط» المصرية الرسمية:

«اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية في كمب ديفيد من ١٧ الى ١٩ ايلول ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الاوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربي الاسرائيلي الاميركي الانضمام اليه.

### المقدمة

ان البحث عن السلام في الشرق الاوسط يجب ان يسترشد بالآتي: ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ بكل اجزائه.

يرفق القراران الرقم ٢٤٢ والرقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة.

بعد اربعة حروب خلال ثلاثين عاما وعلى رغم الجهود الانسانية المكثفة، لم يستمتع الشرق الاوسط، مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاثة، بعد بنعم السلام. ان شعوب الشرق الاوسط تشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الامم.

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من

برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيغن للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها الزعيمان كلاهما وما لقيه هذه المهمات من استقبال حار من شعبي البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب اخضاعها اذا كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من مآسي الحرب .

وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .

وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض في شأن السلام والامن معها هي امر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادئ في قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات او أعمال عنف . وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن .

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية ، وازضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام ، يمكن الاطراف - على اساس التبادل - الموافقة على ترتيبات امن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الاخرى التي تتفق على انها ذات فائدة .

ان الاطراف ، اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتها ، وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار ، وهي تدرك ان السلام لكي يصبح معمرا يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعماق تأثير ، لذا فانها تتفق على ان هذا الاطار مناسب في رأيها ليشكل اساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب بل كذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يريدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس .

ان الاطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار قد اتفقت على المضي قدما على النحو  
الآتي:

#### أ - الضفة الغربية وغزة:

١ - ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن ومثلو الشعب الفلسطيني في  
المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، ولتحقيق هذا الهدف فان  
المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل:

أ - تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع اخذ  
الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف في الاعتبار، يجب ان تكون هناك ترتيبات  
انتقالية بالنسبة الى الضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير حكم ذاتي  
كامل لسكان الضفة الغربية وغزة، فإن الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية  
ستنسحبان منها بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن  
طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية. ولمناقشة تفاصيل الترتيبات  
الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة الى الانضمام الى المحادثات على اساس هذا  
الاطار. ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات  
لسكان هذه الأراضي ولاهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع.

ب - ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة  
في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تضمم وفدا مصر والاردن ووفدا من الفلسطينيين  
من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه.

وسيتفاوض الاطراف في شأن اتفاق يحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي  
ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية وستكون  
هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة وسيضمن الاتفاق  
ايضا ترتيبات لتأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام. وسيتم تشكيل قوة بوليس  
عملية قوية قد تضم مواطنين اردنيين. اضافة الى ذلك ستشارك القوات الاسرائيلية  
والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود.

وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس  
اداري) في الضفة الغربية وغزة في اسرع وقت ممكن من دون ان تتأخر عن السنة الثالثة بعد  
بداية الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة

وعلاقتها مع جيرانها ولا يبرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية. وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين لكنها مترابطتان. احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن التي سيشارك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن واضحة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه في شأن الضفة الغربية وغزة وستركز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢.

وستقرر هذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن. ويجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

١ - ان يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

٢ - ان يعرضوا اتفاهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

٣ - اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمثيا مع نصوص الاتفاق.

٤ - المشاركة كما ذكر اعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض في شأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن.

د - سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية. وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة. وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين للبحث في الامور المتعلقة بالامن الداخلي.

هـ - خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي



لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب واجه التمزق . ويجوز ايضا لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

و- ستعمل مصر واسرائيل بعضهما مع البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعاقل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

#### ب - مصر - اسرائيل

١ - تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء الى التهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات وان اية نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة .

٢ - توافق الاطراف من اجل تحقيق السلام في ما بينها على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار فيما تتم دعوة الاطراف الاخرى في النزاع الى التقدم في الوقت نفسه الى التفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة .

وان اطار ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينها وستتفق الاطراف على الشكليات والجدول الزمني او تنفيذ التزاماتها في ظل المعاهدة .

#### ج - المبادئ المرتبطة

١ - تعلن مصر واسرائيل ان المبادئ والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وكل من جيرانها مصر والاردن وسوريا ولبنان .

٢ - على الموقعين ان يقيموا في ما بينهم علاقات طبيعية كذلك القائمة بين الدول التي هي في حال سلام كل منها مع الاخرى .

وعند هذا الحد ينبغي ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة ويجب ان تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

أ - اعتراف كامل .

ب - الغاء القطيعة الاقتصادية .

ج - ضمان ان يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء الى القضاء .

٣ - يجب على الموقعين استكشاف امكانات التطور الاقتصادي في اطار اتفاقات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم .

٤ - يجب اقامة لجان للدعوى القضائية في الحسم المتبادل لجميع الدعوى القضائية المالية .

٥ - يجري دعوة الولايات المتحدة الى الاشتراك في المحادثات في شأن مواضيع متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف .

٦ - سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها، وسيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن توقيع معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها كما سيطلب اليهم مطابقة سياساتهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة جمهورية مصر العربية      عن حكومة اسرائيل .

### الوثيقة الثانية

هنا نص الوثيقة الثانية التي تشكل «اطار عمل من اجل عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل» وقد وزعت النص في العربية وكالة «انباء الشرق الاوسط» المصرية الرسمية :

توافق اسرائيل ومصر من اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار .

وقد تم الاتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان .

تطبق كل مبادئ قرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢ في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل .

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تراوح بين سنتين او ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام .

وقد وافق الطرفان على المسائل الآتية :

أ - الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

ب - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء.

ج - استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفع ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول.

د - حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول. وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كل الدول للملاحة والطيران من دون اعاقة او تعطيل.

هـ - انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والاردن.

تمركز القوات العسكرية كما يأتي:

أ - الا تتمركز اكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية او مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومترا شرق خليج السويس وقناة السويس.

ب - تتمركز قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة فقط لاداء المهمات العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يراوح عرضها بين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا.

ج - ان توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية قوات اسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى اربع كتائب مشاة ومراقبون من الامم المتحدة.

تلتحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفا.

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام.

يجوز ان تقام محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق ووضع قوات في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء الى الداخل لمسافة ٢٠ كيلومترا وفي منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران. ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن

التابع للأمم المتحدة على مثل هذا الأبعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين.

وبعد توقيع اتفاق سلام وبعد اتمام الانسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية والمخوارج أمام حرية حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقاً للقانون».

قرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧  
اقرار مبادئ سلام عادل ودائم  
في الشرق الاوسط

إن مجلس الأمن،  
إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطير في الشرق الاوسط،  
وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة الى العمل من اجل  
سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش فيه بأمان.  
وإذ يؤكد ايضا ان جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت  
بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق.

١ - يؤكد ان تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط  
ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع  
الأخير،

ب - إنهاء جميع ادعاءات او حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة  
اراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة  
ومعترف بها، حرية من التهديد بالقوة او استعمالها.

٢ - يؤكد ايضا الحاجة الى:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج - ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق محمية من السلاح.

٣ - يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه الى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤ - يطلب من الأمين العام ان يرفع تقريراً الى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في اقرب وقت ممكن.

قرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) بتاريخ ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

طلب وقف إطلاق النار والدعوة الى

تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع اجزائه

ان مجلس الامن،

١ - يدعو جميع الاطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً الى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

٢ - يدعو جميع الأطراف المعنية الى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

٣ - يقرر ان تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلالها، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الاشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

قرار رقم ١٨١ (الدورة ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧  
التوصية بخطة لتقسيم فلسطين

(أ)

ان الجمعية العامة ،

وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المتتدبة ، لتأليف لجنة خاصة وتكليفها  
الاعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقبلية في الدورة العادية الثانية ،

وقد الفت لجنة خاصة ، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية  
فلسطين ، واعداد اقتراحات لحل المشكلة ،

وقد تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة ( الوثيقة أ/ج ع/ ٣٦٤ ) بما في ذلك عدد من  
التوصيات الاجماعية ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي اقترنه اكثرية اللجنة الخاصة .

تعتبر ان من شأن الوضع الحالي في فلسطين ابقاء الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية  
بين الأمم .

تأخذ علماً بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى لانعام جلائها عن فلسطين في ١ آب  
( أغسطس ) ١٩٤٨ .

نوصي المملكة المتحدة ، بصفتها السلطة المتتدبة على فلسطين ، وجميع اعضاء الأمم  
المتحدة الآخرين ، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلية ، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد  
الاقتصادي المرسوم ادناه وتنفيذه .

وتطلب :



(أ) ان يتخذ مجلس الامن الاجراءات الضرورية ، كما هي مبينة في الخطوة ، من أجل تنفيذها .

(ب) ان ينظر مجلس الامن ، اذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية تقتضي مثل ذلك النظر ، فيما اذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلام . فلذا قرر مجلس الامن وجود مثل هذا التهديد ، وجب عليه ، في سبيل المحافظة على السلام والامن الدوليين ، ان يضيف الى تفويض الجمعية العامة اتخاذ اجراءات تمنح لجنة الامم المتحدة ، تمشياً مع المادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق ، وكما هو مبين في هذا القرار ، سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهام المنوطة بها في هذا القرار .

(ج) ان يعتبر مجلس الامن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة ، تهديداً للسلام ، أو خرقاً له ، أو عملاً عدوانياً ، وذلك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق

(د) ان يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطوة تدعوسكان فلسطين الى القيام ، من جانبهم ، بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطوة .  
تناشد جميع الحكومات والشعوب ان تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها .

تفوض الامين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار اليها في الجزء الأول ، القسم ب ، الفقرة ١ أدناه ، وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما لاثمين في هذه الظروف ، وتزويد اللجنة بالموظفين اللازمين للمساعدة على الاضطلاع بالمهام التي عيبتها الجمعية العامة لها .

قرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) بتاريخ ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨

انشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة  
وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم  
وتقرير حق اللاجئين في العودة الى  
ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث  
تؤدي الى تحقيق السلام في فلسطين  
في المستقبل

ان الجمعية العامة،

وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد.

١ - تعرف عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة  
من وسط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين،  
تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته.

وتشكر للوسط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للواجب في  
فلسطين.

٢ - تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول اعضاء في الأمم المتحدة، تكون لها  
المهام التالية:

(أ) القيام، بقدر ما ترى ان الظروف القائمة تستلزم، بالمهام التي اوكلت الى  
وسط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (د-٢) الصادر في  
١٤ ايار (مايو) سنة ١٩٤٨.

(ب) تنفيذ المهام والتوجيهات المحددة التي يصدرها اليها القرار الحالي، وتلك

المهمات والتوجيهات الاضافية التي قد تصدرها اليها الجمعية العامة او مجلس الامن .

(ج) القيام - بناء على طلب مجلس الامن - بأية مهمة نكلها حالياً لقرارات مجلس الامن الى وسيط الامم المتحدة لفلسطين، او الى لجنة الامم المتحدة للهدنة . ويتسهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الامن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية، التي لا تزال قرارات مجلس الامن نكلها الى وسيط الامم المتحدة لفلسطين .

٣ - تقرر ان تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية، اقتراحاً بأساء الدول الثلاث التي ستكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الاول من دورتها الحالية .

٤ - تطلب من اللجنة ان تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في اقرب وقت علاقات بين الاطراف ذاتها، وبين هذه الاطراف واللجنة .

٥ - تدعو الحكومات والسلطات المعنية الى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الامن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري اما مباشرة او مع لجنة التوفيق، بغية اجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها .

٦ - تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية، لاحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها .

٧ - تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة - بما فيها الناصرة - والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول اليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب اخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لاشراف الامم المتحدة الفعلي . وعلى لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة، لدى تقديمها الى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، ان تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول الى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة .

٨ - تقرر انه نظرا الى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فان هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف اليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون ابعدها

شرقاً أبو ديس وابعدها جنوباً بيت لحم وابعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في مونتسا) وابعدها شمالاً شعفاط، يجب ان تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى. ويجب ان توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الامن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في اقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق لتقدم الى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين التمييزيتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق غمولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالادارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩ - تقرر وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول الى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك الى ان تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الامن فوراً، بأية محاولة لعرقله الوصول الى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠ - تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بالعمل لايجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول الى المرافق والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١ - تقرر وجوب السماح بالعودة، في اقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود او مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والانصاف، ان يعرض عن ذلك فقدان او الضرر من قبل الحكومات او السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بتسهيل اعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، واعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالحفاظ على الاتصال الوثيق بمدير اغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات

والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢ - تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت امرتها، ما ترى انها بحاجة اليه لتؤدي، بصورة مجدبة، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عددا عددا من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣ - تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بأن تقدم الى الأمين العام، بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها الى مجلس الامن وإلى اعضاء منظمة الامم المتحدة.

١٤ - تدعو الحكومات والسلطات المعنية، جميعاً، الى التعاون مع لجنة التوفيق، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥ - ترحب الأمين العام بتقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الاموال اللازمة لتنفيذ احكام القرار الحالي.

قرار رقم ٣٢٣٦ (الدورة ٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤  
اقرار حقوق الشعب الفلسطيني

ان الجمعية العامة.

وقد نظرت في قضية فلسطين،

وقد استمعت الى بيان منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة شعب فلسطين،

وقد استمعت ايضا الى بيانات اخرى القيت خلال المناقشة، واذ يقلقها عميق القلق  
انه لم يتم، حتى الآن، التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين، واذ تعترف بأن مشكلة  
فلسطين لا تزال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر،

واعترافا منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

واذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه، غير  
القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير مصيره،

واذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه،

واذ تشير الى قراراتها المتصلة بالموضوع، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير

مصيره،

١ - تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف،

وخصوصا:

(أ) الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

٢ - وتؤكد من جديد ايضا حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة الى

ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب باعادتهم.

٣ - وتشدد على ان الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف، واحقاق هذه الحقوق، امران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

٤ - وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط.

٥ - وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٦ - وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية ان تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، وفقاً للميثاق.

٧ - وتطلب الى الأمين العام ان يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

٨ - وتطلب الى الأمين العام ان يقدم الى الجمعية العامة، في دورتها الثلاثين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٩ - وتقرر ان يدرج البند المعنون «قضية فلسطين» في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثلاثين.

قرار رقم ٣٢٣٧ (الدورة ٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٧٤)  
منح منظمة التحرير الفلسطينية  
مركز مراقب

ان الجمعية العامة .  
وقد نظرت في قضية فلسطين،  
واذ تضع في اعتبارها صفة العالمية المقررة للأمم المتحدة في الميثاق،  
واذ تذكر قرارها ٣١٠٢ (الدورة ٢٨) المؤرخ ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣،  
واذ تأخذ بعين الاعتبار قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٣٥ (الدورة ٥٦) المؤرخ ٤ ايار (مايو) ١٩٧٤ و ١٨٤٠ (الدورة ٥٦) المؤرخ ١٥ ايار (مايو) ١٩٧٤ .  
واذ تلاحظ ان كلا من المؤتمر الدبلوماسي المعني باعادة تأكيد القانون الانساني الدولي الساري على المنازعات المسلحة وانماه، ومؤتمر السكان العالمي، والمؤتمر الغذائي العالمي، قد دعا فعلا منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في مداولاته،  
واذ تلاحظ ايضا ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار قد دعا منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في مداولاته بصفة مراقب،

١ - تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي اعمالها بصفة مراقب .

٢ - وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي اعمالها بصفة مراقب .



- ٣ - وتعتبر ان من حق منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك بصفة مراقب في دورات وفي اعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية هيئات الامم المتحدة الأخرى.
- ٤ - وترجو الامين العام ان يتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

الجدول (٤)

التوزيع حسب مكان التسجيل لمجموع اللاجئين المسجلين والمخيمات

الدولة	مجموع الفلسطينيين المسجلين	عدد المخيمات		عدد الأشخاص المسجلين رسمياً في المخيمات المنشأة (أ)	عدد الأشخاص الذين يعيشون حالياً في المخيمات المنشأة (ب)		الطائرة (ج)
		المنشأة	طائرة		المنشأة	الطائرة	
شرق الأردن	٦٦٣٧٧٣	٤	٦	٧٤٢١٢	٩٠٣٢١	١٢٦٤٠٧	
الضفة الغربية	٣٠٢٦٢٠	٢٠	-	٧٥٩٥٦	٧٧٩٩٩	-	
قطاع غزة	٣٤٦٠٠٨	٨	-	١٩٦٢٠٣	١٩٨٨٢٦	-	
لبنان	٢٠١١٧١	١٣	-	٩٠٩٠٤	٩٤٩٨٠	-	
الجمهورية العربية السورية	١٩٢٩١٥	٦	٤	٣١٠٤٧	٣٦٥٥١	١٩٧٧٤	
المجموع	١٧٠٦٤٨٦	٥١	١٠	٤٦٨٣٢٢	٤٩٨٦٧٧	٦٤٤٨٥٨	

(أ) - ان الأشخاص المسجلين في هذه المخيمات لاجئون مسجلون لدى (الأونروا)، ويظهرون في سجلات (الأونروا) على أساس أنهم يعيشون في المخيمات، بغض النظر عن فئة تسجيلهم. بعض منهم قد يكون نزع إلى القرى أو المدن أو مناطق أخرى من البلاد، إلا أن نزوحهم لم ينقل بعد إلى (الأونروا). ولا تضم هذه الأرقام اللاجئين في المخيمات الذين لا يأخذون مساعدات ومعونات من (الأونروا)، ولكن يستفيدون فقط من الخدمات الصحية.

ب) - من بين ٤٩٨,٦٦٦ شخصاً يعيشون حالياً في هذه المخيمات، ٤٨٨,٦٥٢ هم لاجئون مسجلون لدى (الأونروا) مع عائلاتهم. أما فارق الـ ١٠,٠٢٥ فليسوا مسجلين كلاجئين لدى (الأونروا)، وبالتالي ليسوا مؤهلين لتلقي مساعدات (الأونروا).

ج) - من بين الذين يعيشون حالياً في هذه المخيمات ١٠٨,٨٣٩ لاجئاً مسجلاً لدى (الأونروا)، و٣٧٣٤٢ شخصاً آخر نزحوا نتيجة حرب حزيران ١٩٦٧، أو القتال في وادي الأردن في بداية ١٩٦٨.

الجدول ١٦  
بيان مفصل لدخل (الأونروا) (أ)  
(أول أيار (مايو) ١٩٥٠ - ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧)  
(بالدولار الأميركي)

المجموع	للمسنة					للفترة من أيار (مايو) ١٩٥٠ إلى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢	المساهمون
	١٩٧٧ (ب)	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣		
							I - مساهمات الحكومات
١٩٠٩٢٧	-	-	-	-	-	١٩٠٩٢٧	أبو طي (ح)
١٤٨٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	-	١٢٧٠٠٠	الأرجنتين
٦٤٦٤٤١٥	٤١٤٨٧٠	٣٦٨٦١٢	٣٤٠٧٨٤	٣٢١٠٢٠	٢٤٠٢١٣	٤٧٧٧٩١٦	أستراليا
٤٩٨٨٥٩	١٠٧٠٠٠	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٦٦٨٥٩	النمسا
١٠٣٨٦٧	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠	٤٣٨٦٧	البحرين
٤٩٩٩١٤٤	٧٥٧٣٨٨	٩٩٦٢٥٥	٧٧٠٨١٠	٦٧٤٣٣٥	٢٦١٧٦٦	١٥٣٨٥٩٠	بلجيكا
٦٥٣	٤٠٣	-	-	-	-	٢٥٠	بنين
٥٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠٠	بوليفيا
٥٥٠٠٩	-	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٩	-	٢٥٠٠٠	البرازيل
٩٥٤٦	-	-	-	-	-	٩٥٤٦	بورما
٤٣١٦٨٥٧٩	٣٧٨٣٧٥٠	٣٦٤٦٤٠٦	٣١٢٠٦٠٢	٢٠٩٤٢٧٥	٢٠٥٠٠٠٠	٢٨٤٧٣٥٤٦	كندا
							امبراطورية
							افريقيا
٢١٩٨	-	-	-	-	-	٢١٩٨	الوسطى

المساهمون	للفترة من أيار (مايو) إلى ١٩٥٠ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢	للسنة					الجميع
		١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧ (ب)	
		I - مساهمات الحكومات					
التشيلي	٥٠٠٠	-	٧٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٣٠٠٠
الصين	(د) ١٥٣٢٧٩	-	-	-	-	-	١٥٣٢٧٩
الكونغو	-	-	-	٤٧١٧	-	-	٤٧١٧
كوبا	٥٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠٠
قبرص	٤٩٩٤	٧١٣	٦٩٧	٥٠٢	٧٥٠	٤٨٢	٨١٣٨
كبيديا	-	-	-	-	-	-	-
الديمقراطية	٧١٤١	-	-	-	-	-	٧١٤١
اليسين	-	-	-	-	-	-	-
الديمقراطية	٧٥٠	-	-	-	-	-	٧٥٠
الداغمارك	٥٠٢٨٤٣٩	٨٨٩٧٩٢	١١٠٨٨٩٣	١١٨٦١٩٥	١٥٦٧٢٥٥	١٥٥٤٣٦٨	١١٣٣٤٩٤٢
جمهورية	-	-	-	-	-	-	-
الدومنيكان	٦٠٠٠	-	-	-	-	-	٦٠٠٠
في (ج)	٤٠٠٠٠	-	-	-	-	-	٤٠٠٠٠
مصر	٥٤٧٥٩٧٦	-	٧٦٨٠	٧٦٨٠	-	٧٦٨٠	٥٤٩٩٠١٦
ايرلندا	٤٦٣٨٧٦	٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٨٠٨٠٠	٨٩٠٠٠	٩٨٠٤٠	٩١١٧١٦
اسرائيل	٣٩٨٦٤١٥	٤٠٣٤٢٢	١٢٦٣١٧٦	٧٧٦٧٣٠	٨٩٦٠٨٠	١١١٨٩٠٠	٨٤٤٤٧٢٣
إيطاليا	٢٤٨٧٨٣٧	١٦٠٣٢١	١٥٢٦٩٧	١٤٨٠٣٩	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٣٤٨٨٩٤
جامايكا	٧٣٧٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٢٥٣٧٠
اليابان	٢٠٨٤٢١٨	٣٥٠٠٠٠	٥٧٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٢٤١٨٤٢١٨
الأردن	٢٨٦٠٨٤٨	٢٨٩٠٨٣	٢٥١٧٠٩	٢٦٣٦٣٤	٢٥٢٠٣٧	٢٣٩٦٢٥	٤١٥٩٩٣٦
الكويت	٢٩٤٢٨٦٠	٢٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦١٦٢٨٦٠
لاوس	٤٦٨٧	-	-	-	-	-	٤٦٨٧
لبنان	٩٩٩٠١٩	٦٤٧٩٧	٧٠٤٥٠	١٢٨٣٨٩	١٠٦٥٠٤	٩٦٧٢٠	١٤٦٥٨٧٩
ليبريا	٥٦٥٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	-	٥٠٠٠	٧٦٥٠٠
الجمهورية	-	-	-	-	-	-	-
العربية	-	-	-	-	-	-	-
الليبية	١٤١٤٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٢١٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٤٨١٦١٠٠
اللوكسمبرغ	٦٩٠٠٠	٤٥٦٠	٥٩٠٠	١٤٤٢٥٨	٥٣٧٣٦	٩٤٥٠	٢٨١٩٠٤
مدغشقر	٥٨٦	٥٨٦	٦١٢	-	-	-	١٧٨٤
مالاوي	٢٨٠	-	-	-	-	-	٢٨٠
ماليزيا	٥١٧٨٥	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	٥٩٢٨٥

المجموع	السنة					للفترة من أيار (مايو) إلى ١٩٥٠ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢	المساهمون
	١٩٧٧ (ب)	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣		
	١ - مساهمات الحكومات						
٥٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠٠	مالطا
٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	-	-	-	-	موريتانيا
٥٩٣٢	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٩٤٣	٩٨٩	-	-	موريتيوس
١٤٣١٩١	-	-	-	-	٧٥٠٠	١٥٣٦٩١	المكسيك
١٠١٦٠	٢٠١	٢١١	٢٤١	١٦٦٧	٢١٥	٧٦٢٥	موناكو
١٧٥٠٨٥	٥٠٦٦٧	٤٥٠٠٠	٥٧٠٠٠	٥١٢٣٦	٥٧٠٠٠	٤١٤١٨٢	المغرب
٧٨٣١٦٤٨	١٧٩٩٦٤	١٨٣٦٨٣٥	١٥٦١٧٢٨	٥٦٤٥٧٤	١٣٥١٣٥	١٩٣٣٧٣٦	هولندا
٣٣٣٨٣٠٥	١٢٥٠٠٠	١٢٣٨٣٩	١٤٣٨٨٥	١٤٣٦٩٢	٨١٨٤٤	٢٧٢٠٠٤٥	نيوزيلندا
٤٩٢٠	-	-	-	-	-	٤٩٢٠	النيجر
٦٣٣٦٠	-	-	٦٠٨٠	-	٦٠٨٠	٥١٢٠٠	نيجيريا
١١٣٨١٤٥٥	٢٤٥٠٠٠٠	١٩٨٠٢٠٢	١٨٤٣٣٤١	١٤٠١٦٦٤	٨٤٥٤٨٨	٢٧٦٥٧٦٠	السروج
١٤٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	عمان
٨٢٤٩٣٣	٢١٠٠٠	٢٠٩٠٩	٢٠٧٩٧	٢١٨٠٤	٢٠٨٠٥	٧١٩٦١٨	باكستان
٥٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠	بناما
٣٢٥٠٠	٣٠٠٠	١٧٥٠	١٥٠٠	١٢٥٠	١٢٥٠	٢٣٧٥٠	الفلبين
١٨٦٠٧٢٨	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٠٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	-	١٨٠٧٢٨	قطر
٥٣٥٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠	٧٠٠٠	٢١٥٠٠	جمهورية كوريا
٣٩٢٠٠	-	-	-	-	-	٣٩٢٠٠	روديسيا
٥٥٥٥	-	-	-	-	-	٥٥٥٥	وييلز الاند
١١٧٥٠	٦٠٠٠	٥٧٥٠	-	-	-	-	رومانيا
							سان مارينو
							المملكة العربية
٢٩٢٩٠٠٨١	١٢٠٠٠٠٠	١١٢٠٠٠٠٠	١١٢٠٠٠٠٠	٩٤٧٠٠٠	٣٩٧٠٠٠	٤٣٤٦٠٨١	السعودية
٣٩٨٨	-	-	-	-	-	٣٩٨٨	السنغال
٣٧٩٢٦	١٥٠٠	-	٩٦٨٠	٩٦٨٠	١٠٤٠٠	٦٦٦٦	سيراليون
٥٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠	السلفادور
٣٥٥٠٠	-	-	-	-	-	٣٥٥٠٠	اثيوبيا

المجموع	السنة					الفترة من أيار (مايو) إلى ١٩٥٠ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢	المساهمون
	١٩٧٧ (ب)	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣		
	I - مبيعات الحكومات						
							السوق الأوروبية
٧٨٥٧٩١١٧	٦٦٩٠٥٣٦٣	١٤٣٢٠٤٧٧	١٣٧٧١٤٩٣	٢٤٠٤١٣٤٨	٦٨٩١٢٤٥	٢٦٤٩١٩١	الشركة
١٩٩٠٢١٢	٢٥٠٠٠٠	٢٩٨٦٦٥	٢٩٣١٠٧	٢٥٨٣٤٠	٢١٠٠٠٠	٦٨٠٥٠٠	فنلندا
٢٦٤١٢٨٤٥	١٣٢٤٣١٥	١٥٦٨٣٢٢	١٢٩٥٣١٢	١٣٤٣٣٤٥	١٢٦٩٣٦٥	١٩٦١٢١٨٦	فرنسا
٣٠	-	-	-	-	-	٣٠	خاصيا
							سلطات
٢٠٦٧٩٩٧	٧٦٣١٧	٧٤٥٣٢	٨٩٣٦٧	٧٨١٠٥	٧٧٩٢٥	١٦٧١٧٥١	غزة
							جمهورية
							ألمانيا
٣٧٤٨١٧٠٤	٣٢٥٧٢٨٨	٣٣١١٦٤٩	٣٣٠٣٩٣٠	٢٩٦٣٤٢٤	٤٩٦٧٥٨٩	١٩٦٧٧٨٢٤	الفيدرالية
٧٠١٦٠	٥٢٢٠	٥٢٢٠	٥٢٢٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٦٥٠٠	غانا
٧٥٠٥٣٥	٢٢٧٩٦	٢٥٩٤٠	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	١٨٤١٠٠	٤٨٣٥١٧	اليونان
١٠٠٠	-	-	١٠٠٠	-	-	-	غينيا
٧٠٠٠	-	-	-	-	١٠٠٠	٦٠٠٠	هايتي
١٠٥٤٦٥	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٨٩٩٦٥	هولندي سي
٢٥٠٠	-	-	-	-	-	٢٥٠٠	هولندوراس
١٠٦٤٣٩	١٤٠٠٠	١٣٠٠٠	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	١٢٠٠٠	٤٢٤٣٩	أيسلاند
٤٩٥٥٦٨	١٢٥٧٩	١٢٥٧٩	١٢٥٧٩	١٥٤٩٣	١٤٩٠٣	٤٢٧٤٣٥	المند
							اندونيسيا
٢٥٢٠٤٧	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٣٨٠٤٧	إيران
١٢١٤٨٦٢	١٢٢٠٠٠	١٢١٦٠٠	-	٢٤٠٢٥٦	-	٧٣١٠٠٦	العراق
١٢٥٠٠	-	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	٦٥٠٠	سنتافورة
							جمهورية
							فيتنام
٤٢٠٠٠	-	-	-	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٦٠٠٠	الشمعية
٧٩٨٠٠٠٢	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٨٢٧٥٨٦	٣١٥٢٤١٦	ألمانيا
١٨٨٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٣٨٠٠	سيرى لانكا
١٨٦٩٤٦	٦٠٢٧	٦٠٢٧	-	٦٠٢٧	٥٧٦١	١٦٣١٠٤	السودان
٦٦٠	-	-	-	-	٦٦٠	-	سوازيلاند
٤٦٢٨٨٤٢٩	٨٠٠٩١٥٣	٦٠٧١٩٧٨	٥٥٦١٩٦٦	٤١٩٣٣٣٦	٣٧١٨٦٠٠	١٨٧٣٣٣٩٦	أسوج

المصرح	السنة					للفترة من (أيار/مايو) إلى ١٩٥٠ ٣١ كانون الأول (فيسبر) ١٩٧٢	المساهمون
	١٩٧٧ (ب)	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣		
		I - مساهمات الحكومات					
١١٩٠٩٥٥١	١٤٧٧٢٢٩	١٥٤٨٧٢٣	١١٨٠٨٥٤	١٥٤٥٣٩٤	١٢٣٢٧٢٦	٤٩٢٥١٢٥	سويسرا
							الجمهورية
							البحرين
٢٥٠١٢٨٥	١٠٦٠٤٢	١٠٢٣٦٣	١٠٦٦٦٦	١٠١٩٨١	١٠٢١٩٢	١٩٨٧٠٤١	السورية
١٠١١١٤	٢٧٦٠٠	٤٣٧٢٠	-	-	١٠٦١٩	١٩١٧٥	نابيلاند
١٠٠٠	-	-	-	-	-	١٠٠٠	توغو
							ترينيداد
٢٠٣٢٦	٢٤٨٧	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٢٨٩٩	١٨١٠	٧١٣٠	وتوباغو
٨٧٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٦٠٠٠	٥١٠٠٠	نونس
٢٦٥٧٥٩	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٥٠٧٥٩	تركيا
							الإمارات
							البحرين
٣٥١٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	٢٢٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	المتحدة
							المملكة
١٥٣٠٩٢١٧٦	٦٠٢٠٠٠٠	٦٩٢٩٣٣٧	٦٨٠٨٥٨٥	٤٧٦٠٠٠٠	٤٩٦٠٠٠٠	٢٣٦١٤٢٥٤	المتحدة
٥٨٠٨	٤٠٠	٤٠٨	-	-	-	٥٠٠٠	الكامبيرون
							الولايات
							المتحدة
٧١٢٦٦٤٥٩٢	٤٨٧٠٠٠٠٠	٤٤٧٠٠٠٠٠	٤٢٠٥٤٩٢٤	٢٨٢٨٥٠٧٦	٢٣٢٠٠٠٠٠	٢٥٧٢٤٥٩٢	الأميركية
		(٨)					
١٨٨٧	-	-	١٨٨٧	-	-	-	فولتا العليا
٥٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠٠	الأوروغواي
٥٠٠٠	-	٥٠٠٠	-	-	-	-	فنزويلا
٨٠٨٧٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٦٧٣٧٠٠	يوغوسلافيا
٢١٥٠٠	١٥٠٠	-	-	-	-	٢٠٠٠٠	زائير
							حكومات
							عديدة عبر
							برنامج طابع
٢٣٨٢١١	-	-	-	-	-	٢٣٨٢١١	السنة الحالية
							لللاجئين
١٢٧١٩٦١٣٤٦	٩٠١٨٠٠٠	١٢٢٢٦١٢٧	١٠٦٩٠٢٨٢٥	٨٥٣٢٠٥٣٢	٥٥٢٦٩٠٥١٨	٨٠٣١٨٩٦٦٦	



المجموع	السنة					الفترة من أيار (مايو) إلى ١٩٥٠	المسحون
	١٩٧٧ (ب)	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣		
	II - مساحات وكالات الأمم المتحدة					٣٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢	
١٠٦٣١٠٥٠	٤٠٥٨٣٨٧	٣٧٥٩٥١٣	٢٨١٣١٥٠	-	-	-	الأمم المتحدة صندوق الأمم المتحدة للأطفال (الميريسيف) مطمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (الاونيسكو) لجنة الأمم المتحدة لمراقبة الحمة في فلسطين (أنسو) مطمة العداء الدولية (ج) مطمة الصحة العالية
٣٠٠٠٠	-	-	-	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	
١٠٢٤٦٢٤٧	١١٨٢٩٠٠	١٠٩٥٠٧٥	١١٥٩٩٤٢	٩٥٩٥٢١	٧٧١٥١١	٥٠٧٧٢٩٨	
١٠٠	-	-	-	١٠٠	-	-	
١٦٥٠٨٦٦	٣٩١٥٧٦ (ج)	-	-	-	-	١٢٥٩٢٩٠ (ج)	
٢١٥٨٧٢١	٢٣١٩٢٠	٢١٩٥٠٣	١٨٢٤٠١	١٥٥٢٢٠	١٤١٦٢٤	١٢٢٨٠٥٣	
٢٤٧١٦٩٨٤	٥٨٦٤٧٨٣	٥٠٧٤٠٩١	٤١٥٥٤٩٣	١١٢٤٨٤١	٩٢٣١٣٥	٧٥٧٤٦٤١	
III - مساحات من مصادر غير حكومية							
٢٢١٣٣٩٧٩	١٥٠٠٠٠٠	١٤٤٩١٤١	١٤٩٨٠٧٩	١٣٤٤٦٢٣	١٢٠٠٨٠٦	١٥٢٤١٣٣٠	
IV - مداخيل متفرقة وتعديلات صرف							
٢٠٢٦٥٦٣٧	١٢٠٠٠٠٠	١٩٣٤١٦٦	١٠٢١٨٢٩	١٥٢٧٣٥٢	١٢٢٥١٦١	١٣٣٥٧١٢٩	
١٣٣٩٠٧٧٩٤٦	١١٥٨٣٧٨٣	٢٠٧١٨٦٦٩	١٣٥٧٨٢٢٢	٨٩٢١٧٣٤٩	٥٨٦١٨١٥٣	٨٣٩٣٦٢٧٦٦	الدخل الاجمالي
		(ج)					

أ) - إن الأرقام في هذا الجدول إجمالاً تظهر مساهمات الحكومة والوكالة التابعة للأمم المتحدة لكل سنة، بغض النظر عن موعد تلقي هذه المساهمات. إلا أن بعض هذه المساهمات قد تظهر في السنة التالية للتي تسدد فيها بسبب تأخير في التبليغ (إذا كان المبلغ ضئيلاً).

ب) - أرقام تقديرية

ج) - تشكل الآن جزءاً من الإمارات العربية المتحدة.

د) - تم تلقيها حتى ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١. ووفقاً للقرار ٢٧٥٨ (XXVI) الذي صدر في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١، قررت الجمعية العامة:

«إعادة كل الحقوق إلى جمهورية الصين الشعبية، والاعتراف بممثلي حكومتها كالممثلين الشرعيين الوحيدين للصين لدى الأمم المتحدة، وبالتالي طرد ممثلي تشانغ كاي تشيك من المكان الذي يحتلونه بصورة غير قانونية في الأمم المتحدة، وفي كل المنظمات التابعة لها».

هـ) - تشمل ٦ ملايين دولار مقررّة لسنة ١٩٧٦ ولكن غير ظاهرة في حسابات الوكالة لهذه السنة بسبب تأخير في التبليغ.

و) - مساهمات خاصة لحكومة الأردن (١٩٧١) والجمهورية العربية السورية (١٩٧٧) لربيع اللاجئين الفلسطينيين الذين تعمل (الأونروا) من أجلهم كوكيلة تنفيذية.

وبما أن هذه المساهمات استعملت لغايات كانت وردت في الميزانية التي أعدتها (الأونروا)، فإنها دخلت في حساب نفقات ومداخيل الوكالة.

الجدول (١)  
مجموع عدد المسجلين وفقاً لفئة التسجيل (أ)

الرواتب			عدد الممثلات المسجلة				السنة
المجموع العام	«ن» فئة (د)	«ص» فئة (ج)	«هـ» فئة (ب)				
			٤	٣	٢	١	
٧	٦	٥	أعضاء آخرون في عائلات «هـ» لتلقي الخدمات نقط	أطفال ولولاد مسجلون لتلقي الخدمات نقط	يتلقون كل الخدمات مع نصف رواتب (د)	يتلقون كل الخدمات مع رواتب كاملة (د)	
(ر) ٩٦٠٠٢١		-	-	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	١٩٥٠
(ر) ٩٠٤١٢٢	٢٤٤٥٥	-	-	٢١٧٤	٥١٠٣٤	٨٢٦٤٥٩	١٩٥١
(ر) ٩١٥٤١١	٣٢٧٣٨	-	-	١٨٣٤٧	٥٨٧٣٣	٨٠٥٥٩٣	١٩٥٢
٩١٦٧٦١	٤٥٠١٣	-	-	٣٤٧٦٥	٦٤٨١٧	٧٧٢١٦٦	١٩٥٣
٩٤١٨٥١	٥٤٧٩٣	-	-	٤٩٢٣٢	١٧٣٤٠	٨٢٠٤٨٦	١٩٥٤
٩٦٩٣٨٩	٦٣٤٠٣	-	-	٦٠٢٢٧	١٧٢٢٨	٨٢٨٥٣١	١٩٥٥
٩٩١٣٣٨	٧٤٠٥٩	-	-	٧٥٠٢٦	١٦٩٨٧	٨٣٠٣٦٦	١٩٥٦
١٠١٩٢٠١	٦٢٩٨٠	٤٤٦٢	١٨٢٠٣	٨٦٢١٢	١٦٧٣٣	٨٣٠٦١١	١٩٥٧
١٠٥٣٣٤٨	٦٣٧١٣	٥٩٠١	١٩٧٧٦	١١٠٦٠٠	١٦٥٧٧	٨٣٦٧٨١	١٩٥٨
١٠٨٧٦٢٨	٦٨٩٢٢	٦٩٧٧	٢١٥٤٨	١٣٠٠٩٢	١٦٣٥٠	٨٤٣٧٣٩	١٩٥٩
١١٢٠٨٨٩	٧٣٤٥٢	٨٧٩٢	٢٢٦٣٩	١٥٠١٧٠	١٦٢٠٢	٨٤٩٦٣٤	١٩٦٠
١١٥١٠٢٤	٧٧٥٦٦	٩٥١٥	٢٣٩٤٧	١٦٩٧٣٠	١٥٩٩٨	٨٥٤٦٦٨	١٩٦١
١١٧٤٧٦٠	٩١٠٦٩	٩٠٢٧	٢٠٠٠٤	١٧٦٧٧٢	١٥٨٠٥	٨٦٢٠٨٣	١٩٦٢

السرواتب			عدد العائلات المسجلة				السنة
المجموع العام	دره فئة (د)	دره فئة (ج)	دره فئة (ب)				
٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
			أعضاء آخرون في عائلات دره تلقي الخدمات نقط	أطفال وأولاد مسجلون تلقي الخدمات نقط	يتلقون كل الخدمات مع رواتب كاملة (و)	يتلقون كل الخدمات مع نصف رواتب (و)	
١٢١٠١٧٠	٩٨٥٦٧	١٠٤٢٠	٢١١٩٥	١٩٧٩١٤	١٥٧٠٥	١٦٦٣٦٩	١٩٦٣
١٢٤٦٥٨٥	١٠٤٦٥٣	١٣١٦٨	٢٣٣٦٩	٢٢٦٤٩٤	١٥٦١٧	٨٦٣٢٨٤	١٩٦٤
١٢٨٠٨٢٣	١٠٧١٢٢	١٨٥٨٩	٢٩٣٨٧	٢٥١١٣١	١٥٥٤٦	٨٥٩٠٤٨	١٩٦٥
١٣١٧٧٤٩	١٠٨٧٥٠	٢٤٣٦٧	٣٩٤٨٥	٢٨٤٠٢٥	١٥٣٩٢	٨٤٥٧٣٠	١٩٦٦
١٣٤٦٠٨٦	١٠٦٩٩١	٢٥٣٣١	٣٩٩٩٧	٣١٦٦٤٩	١٥٣٢٨	٨٤٥٧٩٠	١٩٦٧
١٣٦٤٢٩٤	١٢١٩٣٩	٢٦٩٠٠	٦٠٢١٩	٣١٦١٦٦	١٤٧٠٤	٨٢٤٣٦٦	١٩٦٨
١٣٩٥٠٧٤	١٤٨٠٠٤	٢٧٣١٥	٧٣٧٣٨	٣٢٦١٨٥	١٣٤٦٦	٨٠٦٣٦٦	١٩٦٩
١٤٢٥٢١٩	١٦٠٠٥٩	٢٧٢٣٨	٧٧٧٣٥	٣٤٢٠٠٩	١٣٦٠٢	٨٠٤٥٧٦	١٩٧٠
١٤٦٨١٦١	١٦٦٨٦٧	٢٦٦٨٣	٩١٤٤٢	٣٥٢١٤٣	٩٦٨٨	٨٢١٣٣٨	١٩٧١
١٥٠٦٦٤٠	١٨٤٤٥٣	٢٥٦٨٦	٩٠٠٠٧	٣٧٥٢٢٤	٩٥٢١	٨٢١٧٤٩	١٩٧٢
١٥٤٠٦٩٤	٢٠١٣٩٩	٢٥٠٧٧	٩٠٠٧٣	٣٩٤٤٤٩	٩٤١٨	٨٢٠٢٧٩	١٩٧٣
١٥٨٣٦٤٦	٢٠٨١٥٥	٢٦٣٢٩	٩٨٨٢٧	٤٢٠٢٦٧	٩٣٢٠	٨٢٠٧٤٨	١٩٧٤
١٦٣٢٧٠٧	٢٢١٣٣٨	٢٧٨٥١	٩٦٤١٦	٤٥٩١٩٧	٩٠٦١	٨١٨٨٤٤	١٩٧٥
١٦٦٨٠٢٥	٢٣٣٢٣١	٢٨٢٤٣	٩٣٩٤٤	٤٨٤٦٧٣	٨٩٩٩	٨١٩١١٥	١٩٧٦
١٧٠٦٤٨٦	٢٤٦٢٧٨	٢٩١٢٤	٨٩٥٧١	٥١٠٧٠٦	٩٠٢٢	٨٢١٧٨٥	١٩٧٧

أ- تعتمد هذه الاحصاءات على سجلات تسجيل الوكالة، والتي لا تعكس بالضرورة العدد الحقيقي لللاجئين، بسبب عوامل كالولادات والوفيات غير المسجلة، وفقدان السجلات أو وجود سجلات مزورة.

ب- تشمل الفئة دره (٢) (الأعمدة من ١ إلى ٤) العائلات المسجلة مع بعض أو جميع أعضاء العائلة الذين يتلقون كل مساعدات الوكالة، بما في ذلك الرواتب الأساسية.

ج- تشمل الفئة دره (٥) (اللاجئين الذين يفوق دخلهم دخل لاجئي الفئة دره، لكنه أدنى من دخل لاجئي الفئة دره)، والذين يتلقون التعليم العام، الخدمات الصحية، وبعض مساعدات (الأونروا) الأخرى، لكن من دون رواتب أساسية. في أي

حال، ولأسباب تقنية، لا توجد في غرة الفئة «س»، ويستعيد لاجئو الفئة «ن» من مساعدات الفئة «س».

د- تشمل الفئة «ن» (العمود ٦) الآتي، وهذا ينطبق على ما قبل حول لاجئي غزة في الحاشية (ج) والحاشية (أ) في الجدول ٩:

(١) اللاجئون الذين ينتمون إلى عائلات لا تحول أعضاؤها للحصول على رواتب أساسية، وتعليم عام، وخدمات صحية، إما بسبب عدم وجودها في المنطقة، أو بسبب مستوى دخلها.

(٢) اللاجئون الذين تلقوا أو تلقت عائلاتهم مساعدات تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم.

هـ- قبل سنة ١٩٥٤، كانت انصاف الرواتب تصرف للبدو والأطفال وسكان القرى الحدودية في الأردن.. مذكاً، أصبح البدو مخولين للحصول على رواتب كاملة، إذا سمح بذلك سقف الرواتب. كما صرفت أنصاف رواتب فقط لسكان القرى الحدودية في الضفة الغربية. أما سكان القرى الحدودية الذين نزحوا إلى شرق الأردن نتيجة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فصرفت لهم رواتب كاملة وفقاً لبرنامج طبيعي، وأدخلت في حساب الرواتب الكاملة (العمود ١).

و- يشمل مجموع هذه المساعدات اللاجئين الذين يتلقون العون من إسرائيل وكانوا مسؤولي (الأونروا) حتى ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٢.

ز- يشمل مجموع ٥١٠٧٠٦:

(١) ١٤٧٠٢ طفلاً تحت السنة يتلقون المساعدات ولكن من دون رواتب.

(٢) ٤٥٧٧٦٨ ولداً تفوق أعمارهم السنة مسجلين لتلقي الخدمات ولكن لا يحصلون على رواتب بسبب سقف الرواتب.

(٣) ٣٨٢٣٦ ولداً نازحاً مسجلين لتلقي الخدمات ويحصلون على رواتب تقدمها حكومة الأردن على أساس مؤقت وطاري.



## الفهرست

الصفحة	الموضوع
٥	كلمة شكر
٧	المقدمة
	<b>الفصل الأول</b>
١١	الشعب الفلسطيني
١٧	حواشي الفصل الأول
	<b>الفصل الثاني</b>
٢١	الولايات المتحدة وفلسطين ١٧٠٠ - ١٩٤٨
٢٢	المصالح اليهودية - الأميركية
٢٣	المصالح غير اليهودية
٢٤	التعاون الأميركي - البريطاني خلال الحرب
٢٥	أ - المصالح النفطية
٢٨	ب - بروز الصهيونية
٢٩	١ - قرار الكونغرس
٣١	أ - موقف وزارة الخارجية
٣١	ب - مناقشات حول القرار
٣٤	٢ - قرار الكونغرس سنة ١٩٤٤
٤١	٣ - الكونغرس بعد الحرب وفلسطين
٤٦	ج - الضغوط الصهيونية والعربية في الولايات المتحدة
٤٧	أ - الضغط الصهيوني
٤٩	أ - الصهاينة في مؤتمر فرساي
٥٠	ب - الضغوط الصهيونية في سنوات الحرب
٥٣	ج - قرار بيلتور
٥٤	د - المجلس الأميركي لليهودية
٥٥	هـ - التجمعات اليهودية التصحيحية

٥٦	٢ - الضغوطات العربية
٥٨	سياسة ثلاثة رؤساء أميركيين تجاه فلسطين
٥٨	١ - الرئيس ولسون وفلسطين
٦٠	٢ - الرئيس فرانكلين د. روزفلت وفلسطين
٦١	أ - الجهود الأميركية من أجل سياسة عملية
٦٤	ب - روزفلت تحت الضغط العربي والصهيوني
٦٧	٣ - الرئيس ترومان وفلسطين
٦٩	أ - مراجعة السياسة الأميركية
٧٠	ب - تقسيم فلسطين
٧٤	ج - الاعتراف بدولة اسرائيل
٧٦	حواشي الفصل الثاني

### الفصل الثالث

٨٥	السياسة الأميركية تجاه اللاجئين الفلسطينيين
٨٦	١ - اعداد اللاجئين
٨٧	٢ - وضع اللاجئين في الدول «المضيقة»
٩١	٣ - الإغاثة المقدمة من الأمم المتحدة وجهود إعادة التوطين
١٠٠	١ - الاقتراحات الاقتصادية
١١٣	٢ - المشاريع السياسية الأميركية
١١٤	مبادرة كندي
١١٦	بعثة جونسون
١١٨	تصاعد المقاومة الفلسطينية
١١٩	حرب حزيران (يونيو) والمبادئ الخمسة للرئيس جونسون
١٢٣	حواشي الفصل الثالث

### الفصل الرابع

١٣١	سياسة الولايات المتحدة والكيان الفلسطيني ١٩٦٧ - ١٩٧٦
١٣٢	مشروع روجرز
١٣٥	اعتراف أميركا المتزايد بالفلسطينيين



الفلسطينيون في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية .....	١٤٢
الفلسطينيون وفك الارتباط ١٩٧٣ - ١٩٧٦ .....	١٤٨
حواشي الفصل الرابع .....	١٥٧

### الفصل الخامس

الولايات المتحدة والعنف الثوري الفلسطيني ١٩٦٩ - ١٩٨٠ .....	١٦١
أ : صعود العنف الثوري الفلسطيني .....	١٦٣
ب : جهود الولايات المتحدة لمكافحة العنف الفلسطيني .....	١٦٩
تأثيرات العنف الثوري الفلسطيني على سياسة الولايات المتحدة	
الشرق أوسطية .....	١٧٨
خاتمة .....	١٨٢
حواشي الفصل الخامس .....	١٨٥

### الفصل السادس

سياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين كشعب .....	١٨٧
إدارة كارتر ومحاولة استمالة منظمة التحرير الفلسطينية .....	١٩٧
حواشي الفصل السادس .....	٢١٥

### الفصل السابع

من يؤثر في السياسة الأميركية - الفلسطينية .....	٢١٩
أ : الضغوط الداخلية .....	٢٢٠
ب : الضغوط الخارجية .....	٢٣٩
حواشي الفصل السابع .....	٢٤٩

### الفصل الثامن

خاتمة .....	٢٥٣
حواشي الفصل الثامن .....	٢٦٤

### الملاحق

الملحق أ الوثيقة الأولى .....	٢٦٧
-------------------------------	-----

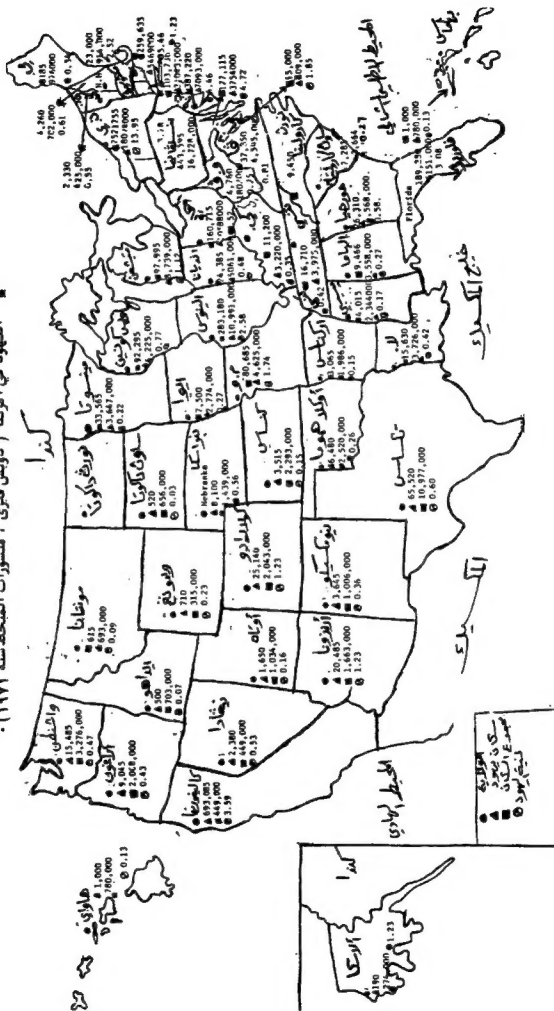
الوثيقة الثانية .....	٢٧٢
الملحق ب .....	٢٧٥
الملحق (ج) .....	٢٧٧
الملحق د .....	٢٧٨
الملحق هـ .....	٢٨٠
الملحق و .....	٢٨٤
الملحق ز .....	٢٨٦
الملحق ح .....	٢٨٨
الملحق ط .....	٢٩٠
الملحق ي .....	٢٩٧

## المصادر :-

دائرة الاحياء الامريكية - تقارير عن عدد السكان ٢٥ ص ٢٠ ، رقم ٤٢٠ سنة \*

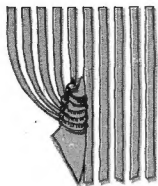
۱۹۶۹ و ایرفنگ . ج سلوان .

اليهود في أمريكا ( دويس فيري ، منشورات المبحط سنة ١٩٧١ ) .









# الولايات المتحدة والفلسطينيون

بين الاستيعاب والتصفية

قبل الحرب العالمية الثانية كانت للولايات المتحدة في الدرجة الأولى مصالح ثقافية وإنسانية واقتصادية في الشرق الأوسط، ومنذ تلك الحرب تطورت المصالح الأميركية في المنطقة، فأصبحت تشكل اليوم رهاناً اقتصادياً واستراتيجياً كبيراً. كما أصبحت القضية الفلسطينية تشكل عنصراً رئيسياً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، برغم أن العديد من واضعي السياسة الأميركية سمعوا إلى تصويرها بأنها قضية ثانوية. لقد مرت السياسة الأميركية حيال الشعب الفلسطيني بمراحل ثلاث: تعاملت معهم في الأولى كلاجئين وفي الثانية كشركاء في الإرهاب الدولي وفي الثالثة ككيان. إن نظرة الولايات المتحدة الأميركية إلى الفلسطينيين نابعة من سياستها إزاء إسرائيل. ويبرر صانعو السياسة الأميركية ذلك بأنه مراعاة للرأي العام الأميركي أو اللوبي الصهيوني النافذ. وهذا الكتاب يحلل مسلسل الفشل الأميركي الطويل في حل القضية الفلسطينية، وأنه ليس فشلاً في السياسة وحسب بل الفهم أيضاً. فهل تغير الولايات المتحدة من نهج سياستها تجاه الفلسطينيين وقضيتهم أم أنها ستتمادى في غيرها حتى تفرق دوامة الصهيونية فتبتلعها كما ابتلعت غيرها من قبل؟

Bibliotheca Alexandrina



0647416

جمعية الدراسات العربية

علمية - فكرية

المصرية - عمارة المعارف

ص. ب. ٢٠٤٧٩

١١